Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa

Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department: commercial Sciences

PhD Thesis Third Phase

Division: commercial Sciences

Specialty: Finance and International trade

Title:

Developing non-oil exports in shade of diversification of the Algerian economy
A descriptive analytical study for the period 2009-2020

Prepared by:

KHEMKHAM ATTIA

Discussed and publicly approved on 20/03/2022 By the committee composed of:

ROUABAH Abderrahmane	Professor lecturer degree A	**University of Djelfa**	**President**
Djoudi Mohamed Ali	Professor lecturer degree A	**University of Djelfa**	**Rapporteur**
BEN KACHOUA DJELLOUL	Professor	**University of Laghouat**	**Examiner**
BOU NOUIRA MOUSSA	Professor lecturer degree A	**University of Tissemsilt**	**Examiner**
FETTEM ABDELKADER	Professor lecturer degree A	**University of Djelfa**	**Examiner**
MAACH KOUIDER	Professor lecturer degree A	**University of Djelfa**	**Examiner**

University Year: 2021/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيـــان عاشور الجلفـــة
كليـة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أطـروحـة مقدمة لنيل شهادة دكتـوراه الطور الثالث

الشعبة: العلوم التجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية

العنوان

تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وصفية للفترة (2009-2020)

من إعـداد
خمخام عطية

المناقشة بتاريخ 2022/03/20 من طرف اللجنة المكونة من السادة:

روابح عبد الرحمان	أستاذ محاضـر -أ-	جامعة الجلفـــة	رئيســـــا
الجودي محمد علـي	أستاذ محاضـر -أ-	جامعة الجلفـــة	مشرفا ومقررا
معـاش قويـــدر	أستاذ محاضـر -أ-	جامعة الجلفـــة	ممتحنـــــا
فطـم عبد القـــادر	أستاذ محاضـر -أ-	جامعة الجلفـــة	ممتحنـــــا
بن قشـوة جلـــول	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغـواط	ممتحنـــــا
بونويرة موســـى	أستاذ محاضـر -أ-	جامعة تيسمسيلت	ممتحنـــــا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.... تقديراً وعرفاناً

إلى زوجتي وأبنائي أية، أمينة، خديجة، بشير.

إلى أخي وأخواتي .... فخراً واعتزازاً

إلى كل من كان لنا عونا وسندا في إنجاز هذه الدراسة

خمخـام عطيـة

شكر وتقدير

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه على توفيقه ومَنِّه ورضاه، وعلى نعمه التي لا تعد ولا تحصى.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير والامتنان إلى أستاذنا الكريم " الجودي محمد علي " حفظه الله. فقد رافقني في مشواري البحثي واستفدت منه كثيراً بتوجيهاته العلمية والمنهجية القيمة، وغمرنا بكرم نفسه، وعظيم تواضعه، وطيب حفاوته.... نسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء ويبقيه ذخرا لطلاب العلم والمعرفة، ويبارك له في صحته وذويه.

وكل معاني الشكر الجزيل للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتفضلهم وتكرمهم لمناقشة هذا العمل الذي يظل في حاجة إلى التصويب.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتنا الأفاضل الذين بذلوا ما في وسعهم ولم يبخلوا علينا بمعلوماتهم ونصائحهم القيمة.

وفاء لكل ذي فضل بفضله، ولكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.. لا نملك إلا أن نسأل الله العلي القدير أن يجزيهم خير الجزاء، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم جميعا، إنه قريب مجيب

حمحام عطية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى إمكانية تنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر، في ظل حالة الهشاشة والتشوهات في هيكل الاقتصاد الجزائري ومن التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وجهود الدولة لتنويع اقتصادها وإستدامته عبر سياسات اقتصادية براكماتية، كضرورة حتمية واستجابة للتحديات، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعات نقمة الموارد مما يفرض عليها تحديات ومخاطر عديدة وهذا رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل إحداث تحول هيكلي في النسيج الاقتصادي وذلك من خلال تبني إستراتيجية الصناعة المصنعة وإستراتيجية إحلال الواردات، أما خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الحالية قائمة على مكاسب آنية في حين يكتنف الغموض حول مصير نموذج النمو الاقتصادي (رؤية 2030)، كما أن التنويع الاقتصادي المنشود يعتمد بشكل كبير في مصدر تمويله على إيرادات قطاع المحروقات، بالإضافة إلى ذلك تعرف الصادرات الجزائرية حالة تركز شديد حيث سجل مؤشر تنويعها قيمة تقدر بـ 0.91.

وقد خلصت الدراسة إلى توصيات بضرورة تطوير قطاع الصناعة التحويلية في شكل عناقيد صناعية وضمن سلاسل إمداد وتوريد حسب التخصص والمنتج مع تحديث القطاع الفلاحي والرعوي، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المنظومة المصرفية والمالية في الجزائر ورقمنتها مع إضفاء الطابع الشفافية مع التوسع في نمط تنويع الأنشطة الاقتصادية الواعدة وفي إنتاجيتها من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها لدخول ضمن سلاسل القيمة العالمية.

الكلمات المفتاحية:

التنويع الاقتصادي، المناهج الحديثة للتنويع، الإستراتيجيات، الجزائر، تنمية الصادرات غير النفطية.

Abstract

The aim of this study is to highlight the extent of the possibility of developing non-oil exports in Algeria, under the condition of fragility and distortions in the Algerian economy structure, and the excessive dependence on hydrocarbon sector, and the efforts of the state government to diversify and sustain its economy through pragmatic policies, as an imperative need and a response to challenges, where the study concluded that the Algerian economy suffers from the consequences of the resources curse, which imposes many challenges and risks on it, despite the efforts made by the state in order to bring a structural transformation in the economic fabric by adopting the manufacturing industry strategy and the import substitution strategy, as for the current economic and social recovery plan based on instant gains, while the uncertainty enfolds the fate of the economic growth model (Vision 2030). As that, the desired economic diversification depends largely in its source of financing on the revenues of the hydrocarbon sector. In addition, Algerian exports are witnessing a state of intense concentration, as the diversification index recorded a value of 0.91.

The study concluded with recommendations for the need to develop the manufacturing industry sector in the form of industrial clusters and within supply chain according to specialization and product, with the modernization of the agricultural and pastoral sector, in addition to restructuring and digitizing the banking and financial system in Algeria with the adding the transparency with the expansion of the pattern of Diversification of promising economic activities and their productivity through small and medium enterprises and stimulating them to enter into global value chains.

Key words:

Economic diversification, modern approaches of diversification, strategies, Algeria, development of non-oil exports.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات		الصفحة
الإهداء		VI
كلمة شكر		VIVI
الملخص		VIVIVI
قائمة المحتويات		VI
قائمة الجداول		IVI
قائمة الأشكال		VIII
قائمة الملاحق		VIVI
مقدمة		ب
الفصل الأول: الإطار النظري للصادرات والتنمية الاقتصادية		
تمهيد		02
المبحث الأول:	**الإطار النظري لتنمية الصادرات**	03
المطلب الأول:	مفاهيم عامة حول الصادرات	03
المطلب الثاني:	الإستراتيجيات وسياسات تنمية الصادرات	08
المطلب الثالث:	مؤشرات قياس تنافسية الصادرات وتنوعها	20
المبحث الثاني:	**الإطار النظري للنمو والتنمية الاقتصادية من منظور الصادرات**	27
المطلب الأول:	مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية	27
المطلب الثاني:	عوامل التأثير على النمو والتنمية الاقتصادية	34
المطلب الثالث:	علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي	43
المبحث الثالث:	**الآليات والإجراءات المستحدثة في إطار ترقية الصادرات الجزائرية**	46
المطلب الأول:	الهياكل المؤسساتية الداعمة للتصدير في الجزائر	46
المطلب الثاني:	آليات ترقية الصادرات في ظل الاتفاقيات الدولية	54
المطلب الثالث:	آليات ترقية الصادرات في ظل سياسات الدعم والإعانات الحكومية	58
خلاصة الفصل الأول		65
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي		
تمهيد		67
المبحث الأول:	**الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي**	68

المطلب الأول:	مفهوم التنويع الاقتصادي	67
المطلب الثاني:	محددات التنويع الاقتصادي	75
المطلب الثالث:	مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	82
المبحث الثاني:	**الأطر العامة للتنويع الاقتصادي**	89
المطلب الأول:	آليات التنويع الاقتصادي	89
المطلب الثاني:	مداخل التنويع الاقتصادي	94
المطلب الثالث:	المناهج الحديثة للتنويع الاقتصادي	98
المبحث الثالث:	**الاقتصاد الجزائري ونقمة الموارد الطبيعية**	101
المطلب الأول:	مفهوم نقمة الموارد الطبيعية	101
المطلب الثاني:	صناعة النفط ومكانتها في الاقتصاد الجزائري	104
المطلب الثالث:	الميزة التنافسية لصادرات المحروقات الجزائرية	111
خلاصة الفصل الثاني		122
الفصل الثالث: آفاق تنمية الصادرات غير النفطية في ظل متطلبات التنويع الاقتصادي الجزائري		
تمهيد		124
المبحث الأول:	**البرامج التنموية للتنويع الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2009**	125
المطلب الأول:	البرنامج التكميلي لتوطيد النمو (2010 - 2014)	125
المطلب الثاني:	نموذج النمو الاقتصادي الجديد (رؤية الجزائر 2030)	128
المطلب الثالث:	مخطط الإنعاش الاقتصادي والإجتماعي (2020 - 2024)	134
المبحث الثاني:	**تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري**	143
المطلب الأول:	تحليل المؤشرات الاقتصادية الأساسية	143
المطلب الثاني:	مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري	148
المطلب الثالث:	تطور هيكل الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2009-2020)	160
المبحث الثالث:	**آفاق تنمية صادرات الجزائر غير النفطية**	171
المطلب الأول:	تحديات تنمية الصادرات غير النفطية	171
المطلب الثاني:	متطلبات تنمية الصادرات غير النفطية	176
المطلب الثالث:	آفاق ترقية الصادرات غير النفطية	183

خلاصة الفصل الثالث		192
خاتمة		194
قائمة المراجع		202
الملاحق		217

قائمة الجـــداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـــوان	رقم الصفحة
(01-01)	مقارنة بين الاستراتيجيات الصناعية	14
(01-02)	تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية	53
(02-01)	أهم الدراسات التجريبية حول محددات التنويع الاقتصادي	77
(02-02)	الاحتياطات والإنتاج والاكتشافات في الجزائر خلال للفترة الممتدة من 2018/2014	107
(02-03)	استهلاك النفط والغاز في الجزائر للفترة بين 2018/2014	108
(02-04)	توقعات استهلاك الطاقة الأولية في الجزائر خلال الفترة 2017 - 2040، سيناريو الأهداف الوطنية في مجال الطاقات المتجددة والنووية	110
(02-05)	متوسط السنوي لأسعار البترول وفق سعر سلة الاسعار لمنظمة أوبيك	112
(02-06)	متوسط سعر الفورية للنفط الجزائري للفترة 2016-2018	114
(02-07)	تصنيع النفط والغاز الطبيعي في الجزائر للفترة بين 2018/2014	115
(02-08)	تجارة النفط والغاز الطبيعي في الجزائر للفترة بين 2018/2014	117
(02-09)	تجارة الغاز الطبيعي (زبائن الجزائر لسنة 2018)	118
(02-10)	شبكة خطوط انابيب النقل في الجزائر لسنة 2018	120
(02-11)	ناقلات غاز البترول والغاز الطبيعي الجزائري لسنة 2018	121
(03-01)	مضمون برنامج التكميلي لتوطيد النمو (2010 - 2014)	126
(03-02)	توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية والنسب المئوية للفترة بين 2014-2019	144
(03-03)	حركة الميزانية العامة للفترة (2014-2019)	147
(03-04)	تغيرات مؤشر أسعار الاستهلاك بالمتوسط السنوي (%)	148
(03-05)	وضعية حركة التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة بين 2009 إلى 2020	150
(03-06)	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار والأورو للفترة (2009 - 2020)	153
(03-07)	مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2009 - 2019)	155
(03-08)	مؤشر تنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة بين (2009 - 2020)	157
(03-09)	ترتيب الجزائر وفقاً لمؤشر التجارة عبر الحدود - 2019	159
(03-10)	ترتيب الجزائر وفقاً لمؤشرات فرعية لمؤشر التجارة عبر الحدود - 2019	159
(03-11)	بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة بين 2009 إلى 2020	160
(03-12)	هيكل الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة من 2009-2020	162
(03-13)	بنية الصادرات غير النفطية في الجزائر لسنتي 2019 - 2020	164

(03-14)	أهم الدول المصدر لها لسنة 2020	167
(03-15)	التوزيع الصادرات حسب المناطق الجغرافية لسنتي (2019-2020)	169
(03-16)	أنواع حاضنات الأعمال	179
(03-17)	صادرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للفترة (2010-2017)	186

قائمة الأشكـــــال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــوان	رقم الصفحة
(01-01)	برامج تنمية الصادرات	10
(01-02)	بناء قدرات الداعمة للصادرات	16
(01-03)	الإدارة المتكاملة لتنمية الصادرات	19
(01-04)	مجالات تركيز مركز التجارة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	32
(01-05)	المراحل من تقييم القدرات الاقتصادية إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية	34
(01-06)	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2013-2019	41
(01-07)	العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة	43
(02-01)	رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي	71
(02-02)	تأثير تطور أسعار المورد الطبيعي الرئيسي على مكونات الاقتصاد الكلي	75
(02-03)	منحنى مؤشر جيني	85
(02-04)	الهامش الموسّع مقابل الهامش المكثف	88
(02-05)	مجالات السياسات الهادفة لتنويع الاقتصادي " استراتيجية التنويع"	93
(02-06)	تطور أطروحة لعنة الموارد	102
(02-07)	نظام تصنيف الموارد	105
(02-08)	توقعات استهلاك الطاقة الأولية في الجزائر خلال الفترة 2017-2040	111
(02-09)	تطور سعر برميل البترول وفق سعر سلة الأسعار لمنظمة أوبيك	113
(02-10)	تصنيع النفط والغاز الطبيعي في الجزائر للفترة بين 2018/2014	116
(02-11)	واردات الجزائر من النفط	117
(02-12)	صادرات الجزائر من النفط	117
(02-13)	صاردات الجزائر من الغاز الطبيعي	119
(02-14)	زبائن الجزائر من الغاز الطبيعي لسنة 2018	119
(03-01)	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	145
(03-02)	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للفترة (2014-2020)	148
(03-03)	تطور منحنى معدل التضخم السنوي في الجزائر	149
(03-04)	تطور منحنى رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة (2009-2020)	151
(03-05)	نسبة تغطية الصادرات للواردات الجزائرية للفترة (2009-2020)	152
(03-06)	منحنى تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار والأورو	154
(03-07)	منحنى مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر	156
(03-08)	تطور مؤشر تركز الصادرات الجزائرية للفترة (2009-2020)	158

(03-09)	منحنى تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2009-2020)	161
(03-10)	منحنى تطور هيكل الصادرات غير النفطية للفترة (2009-2020)	163
(03-11)	منحنى تطور الصادرات غير النفطية للفترة (2009-2020)	166
(03-12)	الحصص النسبية لأهم الدول المصدر إليها لسنة 2020	168
(03-13)	تطور مستويات التنويع في الأسواق الخارجية للصادرات الجزائر	170
(03-15)	خريطة توزيع االمصادر الرئيسية للثروة المنجمة في الجزائر	189

قائمة الملاحـــق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنـــوان	رقم الصفحة
01	مكاسب وخسائر مستهلكي ومنتجي النفط نتيجة انخفاض أسعار النفط	217
02	الانتقال إلى المشاركة المتقدمة في سلاسل القيمة العالمية: بعض الأمثلة على السياسات الوطنية	219
03	نطاق وأدوات منظومة الحوافز الاقتصادية	220
04	محركات التغيير الهيكلي في الصناعة التحويلية	221
05	التعليمة رقم 06-2021 المؤرخة في 29 جوان 2021	222
06	متوسط قيمة صادرات خدمات الحواسيب والاتصالات كنسبة من صادرات الخدمات في الدول العربية والعالم للفترة (1985-2015)	223
07	حساب معامل هيرفندال- هيرشمان للتنويع الاقتصادي في الجزائر 2011-2017	223
08	مؤشر تنويع الصادرات الجزائرية للفترة (1990- 2018)	224

مقـــــــدمـة

1. تمهيد:

يشهد العالم حاليا تحديات اقتصادية غير مسبوقة في ظل انتشار وباء كوفيد 19 والتحوّرات المستجدة له، مما أدخل العالم في حالة شبه ركود اقتصادي عالمي جرّاء سياسات احتواء انتشار الوباء من غلق للحدود وتدابير العزل وتعليق حركة نقل الأشخاص، مما أدى إلى انكماش في معدلات النمو والمبادلات الدولية، وذلك في ظل عدم اليقين بسبب تباطؤ في مسارات تعافيه من التأثيرات الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي هذا الوباء.

إلى جانب ذلك دخول الاقتصاد الصيني في حالة ركود، وهذا مع بدايات انتشار الوباء بسبب سياسة العزل، مما أصاب الكثير من الصناعات في العالم بالشلل بسبب ارتباطها الكبير بمدخلات عملياتها الإنتاجية على سلاسل الأمداد الصينية. هذه الحادثة أثارت حالة من الجدل حول مفهوم وأهمية العلاقات التجارية الدولية القائمة على سلاسل الإنتاج الدولية وما تقدمه من ميزة تنافسية للسلع، حيث صرح في هذا الصدد مقرر الاتحاد الأوروبي بهشاشة الوضع الاقتصادي بمنطقة اليورو ودعى أعضاء الاتحاد إلى إعادة النظر في طرق سلاسل الإنتاج والإمداد وبخاصة في قطاع الصيدلاني وحَصرِهَا في نطاق الإتحاد الأوروبي فقط. وذلك باتباع سياسة توطين لرؤوس الأموال والتكنولوجيا المهاجرة. بالإضافة إلى ذلك شهدت سنة 2020 حرب أسعار النفط بين روسيا والسعودية، والحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالإضافة إلى التطورات الجيوسياسية والأمنية بين روسيا وأوكرانيا وما أنجرّ عنها من تبعات على أسس النظام العالمي القائم على العولمة والانفتاح الاقتصادي من خلال تحرير المبادلات التجارية الدولية وانتقال رؤوس الأموال واليد العاملة والتكنولوجيا وتحرير الأسوق من القيود الجمركية والقانونية والفنية المتعلقة بها.

وفي ظل الظروف الحالية التي فرضت تحديات هائلة أمام اقتصادات الريعية بسبب إعتمادها بشكل مفرط على عائدات صادراتها في تمويل سياساتها التنموية والاجتماعية، وفي ظل عجز آليات الحوكمة والشفافية والمساءلة على البرامج الإنمائية. في هذا النسق تعدّ سياسة التنويع الاقتصادي حتمية من أجل تحصين اقتصاداتها ضد مخاطر انهيار أسعار صادرتها، والتي تعتمد على تعزيز الروابط والتشابك بين مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، ممّا يفرض عليها انتهاج سياسة إعادة تخصيص الموارد وتوجيهها إلى الأنشطة والقطاعات الانتاجية، مما يسمح لها بالتوسع في مجالات تنويع اقتصاداتها والذي يتوقع أن يمتد أثره في تنويع هيكل صادراتها، وأيضا في تنويع مصادر تمويل الموازنات العامة.

والجزائر على غرار الدول النامية تواجهها تحديات اقتصادية وإجتماعية غير مسبوقة، فقد عانى اقتصادها من تبعات انهيار أسعار النفط العالمية خلال سنة 2014، وهي ليست الأولى لها، وعلى إثرها انتهجت الحكومة سياسة اقتصادية جديدة في سنة 2016، وذلك من خلال تقديم ورقة طريق لنموذج نمو اقتصادي جديد تضمنت جملة من إصلاحات "هيكلية" مرحلية عميقة تمتد إلى غاية سنة 2030، وذلك من أجل تدارك الاختلالات والتشوهات في هيكل الاقتصاد الوطني والخروج من وضعية التبعة المفرطة لقطاع المحروقات إلى رحاب اقتصاد

تنافسي متنوع وقد سميت بـ "رؤية الجزائر 2030"، والتي تهدف لنقل الاقتصاد الجزائري إلى مصاف الدول الناشئة، وفي هذا الإطار حددت له مسار تنموي يمر عبر ثلاث مراحل، المرحلة الأولى "مرحلة الإقلاع" والممتدة من (2016-2019) وترتكز على بعث هذه السياسة التنموية الجديدة في مسار نمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة، ثم المرحلة الثانية "مرحلة التحول" والممتدة من (2020-2025)، وهدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني، أما المرحلة الأخيرة "مرحلة استقرار وتوافق" والممتدة من (2026-2030)، هنا يكون الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن. وتبعا إلى الأحداث السياسية في سنة 2019 والتي على إثرها انبثقت سلطة جديدة، بالإضافة إلى حالة الانكماش الاقتصادي الذي شهدها الاقتصاد الجزائري في سنة 2020 بسبب انهيار جديد في أسعار النفط إلى حدود 20 دولار أمريكي، والشلل الذي أصاب مفاصل نشاط الاقتصاد نتيجة لسياسة العزل المتبعة من أجل الحد من انتشار فيروس كرورنا، وللخروج من هذه الوضعية اقترحت السلطة الجديدة للبلاد برنامج اقتصادي جديد أخر أطلق عليه اسم "الخطة الوطنية للانعاش الاقتصادي والاجتماعي"، الهادفة إلى محاربة الفساد واخراج الاقتصاد من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وتنويع الاقتصاد وتطويره وعصرنته وتكييفه مع المتغيرات الدولية الراهنة بغية الوصول إلى تنويع في هيكل الصادرات.

2. إشكالية الدراسة:

يعد اقتصاد الجزائر من بين الاقتصاديات التي تعاني من تبعات نقمة الموارد، كما أن صادراتها تعرف حالة تركز شديد، مما جعل اقتصادها مرهون بظروف تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وفي ظل مساعي الدولة من أجل تكريس مسار تنموي للتنويع الاقتصادي وقابل للاستدامة، وذلك من خلال بناء أنشطة وهياكل اقتصادية أكثر تنوع وتشابك وترابط فيما بينها وصولا إلى تنويع في هيكل صادراتها، ومع تحديات انتشار الوباء كورونا والحروب التجارية والسعرية العالمية وما يتطلب من ذلك من القيام باجراءات لتكييف اقتصادها مع متطلبات الوضع الراهن. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى إنعكاس مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر على تنمية الصادرات غير النفطية؟

3. تساؤلات فرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية تمّ تجزئتها إلى التساؤلات التالية:

- ✓ ما مدى التأثير الذي أحدثته البرامج التنموية في ترقية القطاعات الاقتصادية غير النفطية وفي صادراتها؟
- ✓ ما مدى تأثير نقمة الموارد على الاقتصاد الجزائري؟
- ✓ ما مدى تأثر الصادرات غير النفطية جرّاء انضمام الجزائر إلى المنظمات الاقتصادية الاقليمية؟
- ✓ ماهي القطاعات والأنشطة الاقتصادية الواعدة في مجال الصادرات غير النفطية؟

4. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة والإشكالية المقترحة نقترح الفرضيات الآتية:

- ✓ يعاني الاقتصاد الجزائري من صعوبات في تنفيذ التحول الهيكلي للقطاعات الاقتصادية مما أثر على الصادرات غير النفطية.
- ✓ الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعات نقمة الموارد، وتفشي ظاهرة الفساد الذي أصاب مفاصل الدولة.
- ✓ تمثل الاتفاقيات الاقتصادية الدولية أساس لتنمية وتنويع صادرات الجزائر غير النفطية.
- ✓ يشكل قطاع الفلاحة والمناجم والصناعات التحويلية من الأنشطة الاقتصادية الواعدة في مجال تنويع الصادرات الجزائرية.

5. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية موضوع الدراسة أنه يعالج مشكلة اقتصادية يعاني منها الاقتصادي الجزائري، وفشل السياسات الاقتصادية من تحقيق تحول هيكلي حقيقي للقطاعات الاقتصادية من خلال تنويع البنية الهيكلية القطاعية والتصديرية، والخروج من تبعية قطاع المحروقات، وذلك من خلال تبني نموذج اقتصادي قائم على تنويع الاقتصادي التي تتوافق مع الظروف والإمكانيات المتاحة للجزائر حاليا، وهذا في ظل الوضع الذي يشهده الاقتصاد العالمي، من الحروب التجارية ووبائية بالإضافة إلى موجات انخفاض في أسعار النفط لسنوات 2014 و2018 و2020، مع تسليط الضوء على الخطوط العريضة المقترحة في نموذج النمو الاقتصادي الجديد (رؤية الجزائر2030)، والذي سيكون أرضية للخطة الوطنية للانعاش الاقتصادي والاجتماعي التي أعلنتها الحكومة الجزائرية في 07 جويلية 2020. مع التطرق إلى نقاط القوة والضعف في الأنشطة والشعب الاقتصادية التي تعد واعدة في مجال التصدير خارج المحروقات.

6. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد وتوضيح المفاهيم وتحقيق جملة من الأهداف وذلك بالاستعانة بما هو متاح والمتراكم من مختلف الدراسات والتقارير والبيانات المحلية والدولية، وتتمثل في النقاط التالية:

- ✓ تسليط الضوء على البرامج التنموية الهادفة إلى تنويع اقتصادي وتخفيف الضغط من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات. بالإضافة إلى ذلك المستجدات التي شهدتها الجزائر والتي على إثرها تم إقرار خطة انعاش إقتصادي والاجتماعي جديدة؛
- ✓ تقديم صورة عامة عن واقع قطاع الصادرات في الجزائر والتحديات التي تواجهه في ظل انهيار أسعار النفط والكساد الاقتصادي جراء الاجراءات المتخذة من أجل إحتواء الوباء. وذلك من خلال إبراز مواطن الضعف والهشاشة في الأنشطة والسياسات الاقتصادية الموجهة لتنمية الصادرات غير النفطية؛
- ✓ تحديد النقاط الإيجابية التي أحدثتها البرامج التنمية الاقتصادية وتطلعاتها المستقبلة.

- ✓ تقدم الدراسة نظرة استشرافية إلى أهم الأنشطة والشعب الاقتصادية الواعدة في مجال التصدير؛
- ✓ إبراز أهمية تنويع الصادرات الجزائرية كآلية لحماية الاقتصاد الوطني من مخاطر المالية والاقتصادية والصحية العالمية، وبخاصة من تبعات انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى تقييم أدائها خلال فترة الدراسة؛
- ✓ التطرق إلى الاستراتجيات المنتهجة من خلال الإجراءات والوسائل والتدابير في ترقية الصادرات غير النفطية بالجزائر، مع التطرق إلى المناهج الحديثة في التنويع الاقتصادي المفضي إلى تنويع في هيكل الصادرات؛
- ✓ إبراز الميزة التنافسية للصادرات المحروقات وتبعات لعنة الموراد على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى عاملي البيروقراطية الإدارية وتفشي الفساد؛
- ✓ الدراسة تسلط الضوء على برامج الانفتاح على الأسواق الخارجية من خلال الإتفاقية الدولية وعقود الشراكة من حيث المكاسب التي حققتها والخسائر التي تكبدها الخزينة العمومية جراء إلغاء التعريفة الجمركية.

7. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقاً والفرضيات وذلك بالاعتماد على المناهج الآتية، والتي تتوافق مع طبيعة الدراسة وهي:

- ✓ المنهج التاريخي: والذي يمكننا من تتبع المسار التنموي في الجزائر وهذا من خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2021، من خلال تتبع إحصائيات مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر.
- ✓ المنهج الوصفي: وذلك من خلال التطرق إلى الأطر العامة المتعلقة بالتجارة الخارجية وخاصةً ما تعلق منها بقطاع الصادرات، بالإضافة إلى السياسات وبرامج الإصلاحية خلال فترة الدراسة في الجزائر.
- ✓ المنهج التحليلي: وذلك من خلال نظرة تحليلية للإجراءات المتبعة في ترقية الصادرات ودراسة واقع الاقتصاد الجزائري، وترجمتها من خلال جداول ومنحنيات بيانية.

8. حدود الدراسة

وتتمثل حدود الدراسة في الأطر التالية:

- ✓ الإطار الزمني : تم تحديد فترة الدراسة بين 2009 إلى غاية سنة 2020.
- ✓ الإطار المكاني: تتمحور حول الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال سياسة تنويع في هيكل الصادرات وخاصةً الصادرات غير النفطية وهذا في إطار مساعي الدولة لتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي.

9. مبررات إختيار موضوع الدراسة

هناك العديد من المبررات التي قادتني للاختيار هذا الموضوع والتي أجيزها في التالي:

- ✓ أسباب موضوعية: يحضى موضوع تنويع هيكل الصادرات الجزائرية بأهمية بالغة من قبل الباحثين، بالإضافة إلى التبعات التي يعاني منها الاقتصاد بسبب التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، مما يعد أكبر التحديات التي تواجه البرامج التنموية المسطرة من طرف السلطات العمومية، حيث ينعكس تأثير ذلك على الاستقرار

الاقتصادي والاجتماعي والأمني للبلاد، بالإضافة إلى معضلة التنويع الاقتصادي في ظل لعنة الموارد التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وإسهاماً منا في تسليط الضوء على مكامن الضعف والهشاشة التي يعني منها الاقتصاد الجزائري وإبراز الإمكانات الحقيقية الواعدة في إحداث طفرة إقتصادية في مجال الصادرات غير النفطية.

- ✓ أسباب ذاتية: تدخل في إطار استكمال نفس المجال البحثي والذي تطرقت إليه في مذكرتي ليسانس والماستر، وهذا بنظرة بحثية أكثر تعمق في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها الجزائر.

10. الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات والبحوث العلمية موضوع التنويع الاقتصادي وأثره على تنويع الصادرات، وكذا الدور الذي يلعبه في إحداث استقرار اقتصادي واجتماعي للدول من تبعات نقمة الموارد، حيث تطرقت إليه من جوانب وزوايا عديدة، ومن بين الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا بصفة مباشرة أو في بعض أجزائه الرئيسية:

- ✓ **دراسة بن طيرش عطاءالله**، "تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر لقايد، تلمسان، 2016-2017. هدفت الدراسة إلى تسلط الضوء على تنافسية الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا التعرف على المنتجات التي تتمتع بميزة تنافسية، بالإضافة إلى إيجاد استراتيجية تنموية بديلة للاقتصاد الوطني مع تقديم اقتراحات للمسيرين.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج نذكر منها، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة تستفيد من المزايا النسبية بنسبة 14.28 بالمائة، كما يمكن أن تتحول هذه المزايا النسبية الساكنة والظرفية لهذه المنتجات إلى مزايا نسبية ديناميكية ومستدامة في الأسواق الخارجية، كما أن تركز الصادرات حسب المنتج في سوق واحدة ولعامل القرب الجغرافي، كما أن جل صادرات الجزائر من المحروقات، ولتنويع الصادرات لا بدا من تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتركيزها في نشاطات معينة.

- ✓ **دراسة بن لحرش صالح**، "تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012-2013. هدفت الدراسة إلى إبراز دور الصادرات في حماية الاقتصاد من الأزمات المستقبلة، وأيضا في إيجاد حلول للمشاكل والعراقيل من أجل النهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج نذكر منها، أن الجزائر لم تتخلص من التبعية للريع النفطي، ولن تستطيع أبداً التخلص منه، وأن الاقتصاد متجه نحو كارثة اقتصادية نظرا لعدم وجود اقتصاد منتج، وقدم حلول منها تغيير طبيعة النظام السياسي، الحد من الاعتماد المفرط على إيرادات المحروقات بتحديد نسبتها، والاستغلال العقلاني لها مع إنشاء استثمارات منها داخلياً وخارجياً.

- ✓ **دراسة خامد مصطفى**، "واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها: دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة 2001-2014"، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016. هدفت الدراسة إلى التذكير بأهمية الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي مع إبراز أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر من أجل البحث عن توازن نسبي بين الصادرات النفطية وغير النفطية على المدى الطويل، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أحد القطاعات المهمة التي تساهم في تنمية الصادرات غير النفطية وهو القطاع الزراعي.

وخلصت الدراسة إلى أن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة تنافسية، وبرغم من الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات إلا أن مساهمتها كانت ضعيفة في إجمالي الصادرات، كما أن الجزائر تمتلك إمكانيات في حال استغلالها الأمثل في المدى القصير والمتوسط من تحقيق الأمن الغذائي لمجموعة من المنتجات الزراعية، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في إنتاج التمور والحمضيات والبقول.

- ✓ **قاسمي لخضر**، "أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014. هدفت الدراسة إلى تحليل مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر خاصةً على القطاع غير النفطي، وأهمية ترقيتها من خلال الحوافز والاستراتجيات، بالإضافة إلى قياس العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتصحيح الاختلال الهيكلي.

وخلصت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية تتأثر بزيادة معدلات نمو الصادرات نتيجة الارتباط القوي بينهما، وأن نتائج الدراسة القياسية أكدت على الدور المحدود للصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي، ورغم التوسع في الإنفاق العام إلا أنه لم يحقق التنويع الاقتصادي مع تركز شديد في الصادرات.

11. إختلاف الدراسة عن باقي الدراسات السابقة

أختلفت هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة وذلك من خلال النقاط التالية:

- ✓ دراسة حديثة على حد علم الباحث من خلال البعد الزمني للدراسة حيث تناول فترة الدراسة بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2020؛
- ✓ ظهور أزمات تجارية سعرية وجيوسياسية وأمنية (الحرب الروسية الأكرنية) وأيضاً وبائية مع حالة عدم اليقين في احتواءها في المستقبل القريب وتأثير كل ذلك على الأداء الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري؛
- ✓ الأحداث السياسة التي طرأت على الجزائر سنة 2019، والتي تبلورت عنها في شكل إعلان عن خطة اقتصادية وإجتماعية جديدة، بالإضافة إلى إجراءات لمحاربة الفساد.

أما المزايا التي قدمتها الدراسات السابقة من خلال معالجتها إشكالية تنمية الصادرات غير النفطية في إطارها القطاعي أي من خلال القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة وذلك عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة دراسة أثر الارتباط بين التنمية الاقتصادية وصادرات غير النفطية.

12. هيكل الدراسة

انطلاقاً من الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار الفرضيات المعتمد وبالاستعانة بالمناهج التي تتوفق مع متطلبات الدراسة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول مترابطة فيما بينها منهجيا، حيث تناولنا في الفصل الأول إلى التأصيل النظري للصادرات والتنمية الاقتصادية، وهذا بالتعمق في المفاهيم والاستراتيجيات المتعلقة بتنمية الصادرات ومؤشرات قياس تنافستها من منظور عام، كما تطرقنا أيضا إلى المفاهيم وعوامل التأثير على التنمية الاقتصادية وعلاقة هذه الأخيرة بالصادرات وهذا من أجل التنسيق المفاهيمي بين مباحث الفصل، كما تناولنا أيضا إلى الآليات والإجراءات المستحدثة في إطار ترقية الصادرات الجزائرية كمحور تطبيقي لهذا الفصل.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي، وهذا من خلال الإسهاب في المفاهيم والمحددات النظرية المتعلقة بها مع إبراز المؤشرات الاقتصادية المتعمدة من طرف الهيئات الاقتصادية كآلية قياس مدى تنويع أي اقتصاد، بالإضافة إلى ذلك تحليل معمق في الأطر العامة للتنويع الاقتصادي والتي تتمثل في نماذج تنموية في إطار سياسات تنويع الاقتصادي وصولاً إلى أحدث المناهج للتنويع الاقتصادي المقترحة عالمياً، وبما أن التنويع الاقتصادي مرتبط بالاقتصادية الريعية خصصنا له مطلب عن الاقتصاد الجزائري وعلاقته بلعنة الموارد الطبيعة.

أما الفصل الأخير تطرقنا فيه إلى الآفاق المستقبلية لتنمية الصادرات غير النفطية في ظل متطلبات التنويع الاقتصادي، والذي ركزنا من خلاله على البرامج التنمية الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2020، مع تشخيص لواقع الاقتصاد الجزائر من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية الأساسية والتطرق إلى مكانة وتطور هيكل الصادرات في الاقتصاد الجزائري، مع إبراز التحديات التي تواجه الصادرات غير النفطية ومتطلبات تنميتها مع الإشارة إلى آفاق ترقيتها.

الفصل الأول

الإطار النظري للصادرات والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

يشكل قطاع التصدير شريان نمو وتطور اقتصاديات الدول بغض النظر على مستوى تقدمها أوتخلفها اقتصايا، لهذا تعد إشكالية تنمية الصادرات من بين أهم الأولويات التي توليها الحكومات العناية في نطاق إعدادها للبرامج والسياسات الاقتصادية، والتي تهدف من وراءها إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام، في إطار تنمية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي تعرف حالة من الجمود في نشاطها وأدائها، كما تساهم هذه السياسة في الحد من حجم البطالة وتوسيع الوعاء الضريبي، مما يسمح بتنويع مصادر تمويل الموازنات العامة.

وفي هذا الصدد نتطرق من خلال هذا الفصل دراسة البعد النظري للأهمية ومكانة قطاع التصدير في الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى التطرق إلى مظاهر تأثيره على السياسات التنموية الاقتصادية وعلى مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وهذا من خلال المؤشرات الاقتصادية التي تحدد لنا مدى تنافسيته وتنوعه، وفي هذا الإطار أيضا نعرج في دراستنا إلى أهمية قطاع الصادرات في الجزائر وذلك من خلال سياسات الدعم والإعانات الممنوحة له، وقد قسمنا هذا الفصل إلى المحاور التالية:

- الإطار النظري للنمو والتنمية الاقتصادية من منظور الصادرات؛
- الإطار النظري لتنمية الصادرات؛
- الآليات والإجراءات المستحدثة في إطار ترقية الصادرات الجزائرية.

المبحث الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات

إن الانفتاح على التجارة الخارجية وتنمية الصادرات يعد من بين أكثر المجالات التي تتدخل فيها الدولة عبر برامج واستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فتنمية الصادرات تحقق الاستقرار الاقتصادي بالنسبة للدول النامية والريعية فتهدف إلى فك الارتباط والتبعية لنشاط أو قطاع اقتصادي أوحد، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتهدف إلى إطالت سيطرتها على التجارة الدولية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الصادرات

يعتبر قطاع الصادرات من أهم القطاعات الاقتصادية للبلد، لا من حيث اسهامه في تطوير ونمو اقتصاديات الحجم ولا من حيث دوره في تغطيته للواردات ولا من حيث أيضا كمصدر للتمويل البرامج الانمائية من خلال العملة الأجنبية، ومنه سنطرق في هذا المطلب إلى أهمية ومحددات الصادرات بالإضافة إلى أنواعها.

الفرع الأول: تعريف الصادرات

شكل مصطلح التصدير لدى الفكر الاقتصادي أولى إرهاصات التحليل وفهم حركة الأنشطة والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، فأنصار المدرسة التجارية ينطلقون في تحليلاتهم الاقتصادية من محور رئيسي، ألا وهو التجارة الخارجية في تحديد مدى تمتع واستفادة الدول من الرفاه الاقتصادي، وقد تناولت بعض الأدبيات الاقتصادية في تعريف الصادرات من زوايا مختلفة، منها تعريف الموسوعة الاقتصادية لمفهوم الصادرات على أنها: تلك "السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أوخدمات تنتجها هذه الدول، أو في مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو في مقابل تعويضات ومنح معينة"[1]. ويعد أساس المبادلات الدولية كما أشار إليه الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو (David Ricardo) إلى مبدأ الميزة النسبية مستنداً إلى حقيقة أن الدولة تمتلك ميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة إذا كانت تكلفة إنتاجها في تلك الدولة أقل من تكلفة إنتاج نفس السلعة في الدول الأخرى، أي أن الدولة الأولى أكثر فعالية من الدولة الثانية في إنتاج تلك السلعة، وعبر عن هذه التكلفة بما أسميناه تكلفة الفرصة البديلة"[2].

كما تعرف الصادرات أيضا على أنها: "مبيعات البضائع في الخارج، وبالمفهوم الكينزي تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية، وتغيراتها الإيجابية تجر زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1986، ص: 313.

[2] نوال عبد الكريم الأشهب، "التجارة الدولية"، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص: 13.

الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي"[1]. وللوصول إلى وضعية التصدير يتطلب توفر ميزة تنافسية للسلع والخدمات المصدرة، ومن أجل تحليل وقياس تنافسية الصادرات بصورة أدق يتطلب أخذ مؤشرات تقيس قدرة السلع المصنعة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، مع الاستفادة من خاصية السلاسل الدولية للإنتاج، "وهي السلاسل التي أصبحت تمثل مكونا مهما ومركزيا في عمليات الإنتاج والتجارة على مستوى العالم، حيث أصبح الاصطلاح التطبيقي لمعظم السلع والمنتجات النهائية المتداولة في الأسواق الدولية هو " صنع في العالم " وهو ما يعني تغير المفهوم التقليدي للتنافس الدولي، من التنافس بين المنتجات إلى التنافس على الأدوار الممكن الاستحواذ عليها داخل تلك السلاسل الدولية للإنتاج"[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقترح تعريف عام عن الصادرات على أنها: "عملية ليست مرتبط فقط بتصدير فائض من السلع والخدمات إلى الخارج، بل هي استراتيجية وخطط ترمي إلى استغلال فرص التي تمنحها توفر الميزة التنافسية للسلع والخدمات وفق متطلبات السوق الدولية وضمن إطار زمني ومكاني محدد يمنح لها الأفضلية عن باقي المصدريين الأخريين وذلك في ظل التنافس الشديد على الحصص السوقية في الأسواق الدولية".

الفرع الثاني: محددات الصادرات

تسعى الدول من خلال إستراتيجيات التصدير نحو الأسواق الخارجية إلى الإستحوذ مع التموقع وتحقيق نمو المستمر في الحصص السوقية الدولية، هذا مما يؤثر على حجم الصادرات ونوعيتها في ظل متغيرات ومحددات تؤثر فيها وتتمثل هذه في[3]:

1. **الطلب العالمي**: فالطلب العالمي مع بقية العالم يعتبر عامل مفسر مهم لزيادة قيمة الصادرات لأي دولة فهو يعتبر الفرق بين نمو الطلب الخارجي ونمو الطلب الداخلي الذي يراد قياسه؛
2. **حجم الإنتاج أو طاقات الإنتاج**: فإذا كان حجم التشغيل غير تام (يقترب من التشغيل الكامل) وطاقات الإنتاج الضروري منخفض، فإن زيادة الطلب الخارجي سوف يُحدثْ ارتفاع طفيف في حجم صادرات تلك الدولة، وبالعكس فإذا كانت هناك طاقات متوفرة فسوف يترجم ذلك إلى تشغيل عوامل الإنتاج مما يحفز على نمو الصادرات؛

[1] بلقلة براهيم، "آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص:88.

[2] المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنمية العربية"، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، الاصدار الثالث، الكويت، مارس 2018، ص:25.

[3] نصرالدين قريبي، "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014/2013.ص: 85.

3. تنافسية المنتجات المصدرة: إن التنافسية تتمثل في قدرة اقتصاد أو صناعة ما على بيع منتوجاتها في السوق الخارجية، حيث يعتمد ذلك على مدى مقاربة الأسعار الداخلية والخارجية ونوعية المنتجات وأوقات التسليم، الشبكات التجارية والمالية ...الخ، حيث تعتبر تنافسية الأسعار وتنافسية التكاليف المؤشرين الرئيسيين المستعملين:

1.3 تنافسية الأسعار: وتقاس بالعلاقة لأسعار الصادرات للشركاء التجاريين (بالأورو أو سعر الصرف المستعمل) بالنسبة لأسعار الصادرات المحلية، وتقاس بالعلاقة الرياضية كتالي:

$$\frac{Pe_x}{Pf_x}$$

Pe_x: مؤشر أسعار الصادرات الأجنبية.

Pf_x: مؤشر أسعار الصادرات الوطنية.

ويعتبر التضخم وسعر الصرف العاملين الرئيسيين اللذان يحفزان تنافسية السعر للصادرات، فإذا كان سعر الصرف لدولة معينة مستقر فإن التضخم في تلك الدولة سوف ينخفض مقارنة مع الخارج ومع وجود تضخم مستقر ينخفض مقارنة مع باقي العملات الأخرى، وبالتالي فإن تنافسية السعر للصادرات سوف تتحسن فإذا كان مثلا: 1 دولار = 100 دينار جزائري فإن المستهلك الأمريكي يستطيع بدولار واحد أن يشتري ما قيمته 100 دينار جزائري من السلعة الوطنية، فإذا انخفضت قيمة العملة المحلية وأصبح 01 دولار أمريكي= 120 دينار جزائري فإن المستهلك الأمريكي يستطيع أن يشتري بدولار واحد ما قيمته 120 دينار (تزداد الصادرات) فانخفاض قيمة العملة المحلية سوف تؤدي إلى تحسين إمكانية زيادة الصادرات للاقتصاد الوطني؛

2.3 تنافسية التكاليف: وتقاس بالعلاقة بين تكاليف الأجور الابتدائية للخارج على تكاليف الأجور الابتدائية في الداخل، فإذا كانت هذه العلاقة متزايدة فإن تنافسية التكاليف للصادرات الوطنية ترتفع والعكس صحيح.

الفرع الثالث: أنواع الصادرات

في ظل متطلبات التجارة الخارجية للدول ومساهمتها في التبادل الدولي وحركة التجارة الدولية يبرز دور قطاع الصادرات كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي للدول ومساهمة في معدلات النمو، لذلك نجد الدراسات الاقتصادية التي تناولت موضوع الصادرات قد قدمت تقسيمات للصادرات وتتمثل في[1]:

[1] برواين شهرزاد، "محددات الصادرات الصناعية:دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017، ص: 08.

1. **الصادرات المنظورة:** وتشمل هذا النوع من السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى مقيمين في دولة أخرى، وتنتقل عبر الحدود وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت نظر رجال إدارة الجمارك عبر الحدود، حيث يمكن مشاهدتها ومعاينتها وإحصائها في السجلات؛
2. **الصادرات غير المنظورة:** تشمل مختلف الخدمات التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في دولة اخرى، مثل خدمات النقل، السياحة، التأمين، الدراسة، العمل، العلاج...الخ، وكذلك خروج رؤوس الأموال للاستثمار بالخارج، النفقات الديبلوماسية، نفقات البعثات، مدفوعات البريد والهاتف، إيجار الافلام وخدمات اخرى تسمى أيضا بالصادرات غير المرئية، وبالعودة إلى ميزان المدفوعات، نجد عناصر كثيرة مكونة للصادرات من هذا النوع وهي:
   - الهبات باقي المعاملات الوحيد الجانب كتحويل لمدخرات العمال الأجانب بالخارج؛
   - حركة رؤوس الأموال على المدى القصير، أي القروض قصيرة الأجل التي تمنح للخواص في الخارج وديون البنوك الوطنية في الخارج؛
   - حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، وتتمثل في القروض طويلة الأجل واستثمارات المحفظة والاستثمار المباشر.
3. **الصادرات المؤقتة:** هي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها للخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد شراؤها ومن جملتها نجد:
   - المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو الصالونات الدولية؛
   - المواد والأجهزة وآلات الأشغال الضرورية للقيام بمهمات عمل بالخارج أو في إطار عقود مقاولة من الوطن؛
   - إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها بالخارج ...الخ.
4. **الصادرات النهائية:** تضم السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية أي لا رجعة فيها فتنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالالتزامات المتعاقد عليها مع المستورد بتسليمها له، ومثال على ذلك نجد سلع وخدمات مباعة للخارج والهبات المالية الممنوحة للخارج.

الفرع الرابع: دوافع التصدير وتحدياته

يعد قطاع التصدير أحد العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي للدول، حيث تختلف دافع التصدير تبعا لخوصصية الاقتصادية لكل دولة، إلا أنها تشترك في التحديات التي تواجها في الأسواق الدولية وذلك راجع إلى مجموعة من الإعتبارات والدوافع للقيام بالتصدير في ظل التحديات التواجهها، والتي نستعرضها في النقاط التالية:

أولاً: دوافع التصدير: بالرغم من الأهمية التي تكتسيها عملية التصدير وذلك من خلال الفوائد التي تجنيها سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، إلا أن الدوافع من وراء ذلك تتعدد وهذا راجع إلى منظور المنفعة التي انطلاقة منها والتي يمكن حصرها وفق الإطارين التاليين:[1]

1. دوافع التصدير على المستوى السياسة العمومية وفي هذا الإطار فإن دوافع التصدير تأخذ الشكل التالي:

- زيادة احتياطات النقد الأجنبي؛
- مساعدة الصناعات على البقاء والنمو؛
- تعزيز الرخاء في المجتمع عن طريق تحسين الإنتاجية الوطنية؛
- خلق فرص العمل؛
- تشجيع واضعي السياسات العمومية في تنفيذ برامج تهدف إلى مساعدة الشركات على تحسين أداءها في المجال التصديري.

2. دوافع التصدير على مستوى الشركات وفي هذا المستوى تعمل دوافع التصدير على تحقيق ما يلي:

- تستخدم الشركات النشاط التصديري من أجل تحسين عملياتها الإدارية وذلك على المستوى المحلي؛
- زيادة الأداء العام؛
- الاستفادة من وفورات الحجم؛
- البحث على الفرص في الأسواق الدولية.

ثانياً: تحديات التصدير

تعد بيئة التصدير عدوانية بسبب طبيعة نشاطها، حيث تتسم بشدة المنافسة بين المصدرين على حصص الأسواق الدولية، مما يترتب عنها تحديات وصعوبات للمصدرين على المستوى المحلي والدولي وبخاصة على الدول النامية، مما يستدعي ضرورة تحديدها ودراستها وتحليلها، وهذا من أجل رفع كفاءة البيئة التصديرية (الكفاءات البشرية المؤهلة للإدارة عمليات التصدير، الخدمات اللوجستية الداعمة والمرافقة، وتطوير القدرات التصديرية للمؤسسات...الخ). وتتمثل التحديات في النقاط التالية:[2]

1. التحديات الإدارية في التصدير: تشكل التحديات الإدارية أولى عقبات التصدير مما يتطلب تظافر جهود التخطيط السليم لعملية التصدير وذلك من خلال التنسيق الفعّال بين هيئات التصدير مع فرض رقابة عليها. كما تساهم هذه التحديات في التنبؤ وتحديد الطلب العالمي، كما تحدد أيضاً الإطار الزمني لإيصال

[1] مدوري عبد الرزاق، "تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011.ص: 93. بتصرف

[2] فريد النجار، "تسويق الصادرات العربية: آليات التسويق الدولي ومناطق التجارة العربية الكبرى"، دار قباء للطباعة النشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص،ص: 103-106. بتصرف

البضائع في الوقت المحدد وذلك في نطاق تقييم دوري لأداء الصادرات. وعليه التحديات الإدارية هي مقترنة بمدى فعالية الجهاز الإداري الذي يستوجب بدوره أن يتوفر له كفاءات ذات مهارة عالية في قطاع التصدير.

2. **التحديات المعلوماتية للتصدير**: في ظل تحديات التي تفرضها واقع تكنولوجيات الاتصال ونقل المعلومة مما يحتم وجود قوة في الاتصالات من خلال إرساء قاعدة بيانات تصديرية أي إنشاء نظام معلوماتي تصديري فعّال.
3. **التحديات التكنولوجية في التصدير**: تعاني صادرات دول النامية ذات النمط التقليدي فجوة تصديرية بالمقارنة بصادرات الدولة المتقدمة القائمة على التكنولوجية، ومن أجل تقليص فارق هذه الفجوة يتحتم عليها باعتماد آلية اقتصاديات الحجم المتزايد في الإنتاج وذلك من خلال الاستثمار في ميدان البحث والتطوير.
4. **تحديات التنافسية في التصدير**: في ظل المنافسة الدولية القائمة على استراتيجية اختراق واستخواذ على جزء أو كل السوق الدولي المستهدف والتي تتنافس عليه كل من الدول، التكتلات الاقتصادية الاقليمية، الشركات المتعددة الجنسيات، يبرز الحاجة إلى الاستعانة بآليات تفضي بخاصية الجودة ومستوى عالي من التنافسية للسلع والخدمات وذلك من خلال إخضاعها للتقييس والمطابقة من بينها تطبيق المواصفات الدولية إيزو (ISO).
5. **التحديات التسويقية للتصدير**: في تطبيق استراتيجية التسويق الدولي والتي تهدف إلى إحداث طفرة زمنية ومكانية عن بقية المنافسين الأخرين، وذلك من خلال اختيار المنتج الذي يتمتع بميزة تنافسية للأختراق الأسواق الدولية بالإضافة إلى دراسة أذواق وسلوك المستهلك الدولي وتجزئته إلى شرائح وفئات من المستهلكين وهذا وفق مزيج تسويقي تصديري معد مسبقا (استراتيجية التصدير، استراتيجية الترويج الدولي، استراتيجية التوزيع الدولي، استراتيجية التسعير الدولي).

المطلب الثاني: الاستراتيجيات والسياسات لتنمية الصادرات

نحو توجه الدول للتواجد والتموقع ضمن دائرة التجارة الدولية وأخذ مكانة ضمن السلاسل القيمة والإمداد الدولية وذلك من خلال برامج واستراتيجيات في مجال ترقية الصادرات، وبرغم المزايا التي تترتب على عملية التصدير إلا أنها تواجه تحديات وعقبات على المستوى الدولي من خلال السيطرة الكبيرة للدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات على السوق الدولي وعلى المستوى المحلي من التخلف التكنولوجي والتقاني بالإضافة إلى محدودية مجال التصدير أي غير متنوع وهذا ما تعرفه إقتصاديات الدول النامية.

الفرع الأول: استراتيجية تنمية الصادرات

تتعدد المفاهيم المتعلقة بإستراتيجيات تنمية وترقية الصادرات والمرتكزات التي تقوم عليها، فقد وضع كروغر (Gherawy et Milne,1993) مجموعة من الأدوات لتحفيز الاستثمار في الإنتاج من أجل التصدير مثل الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الجمركية والإعفاءات الضريبية المباشرة وغير المباشرة على الأنشطة التصديرية مع منح ائتمان تصديري لاستيراد المدخلات الوسيطية اللازمة لصناعات التصدير، مع تخفيض ائتمان تقديم المرافق العامة للأنشطة التصديرية، بالإضافة إلى إمكانية تقديم دعم مباشر للصناعات التصديرية.[1]

أولاً: مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات

فاستراتيجية التصدير على المستوى الجزئي ضمن نطاق الواحدات الاقتصادية، تمثل كافة الوسائل (المادية، المالية، البشرية)، التي تستطيع الشركات والمؤسسات بواسطتها تحقيق أهداف خططها التصديرية، ومنه فإن الكفاءة التصديرية تتحدد على مدى مقدرة الشركة في تطبيق الاستراتيجيات المختارة بشكل مرن. فاستراتيجيات التصدير تأخذ أبعاد كثيرة ومتنوعة، ومن بينها التغلغل في الأسواق، الاستجابة للسوق، إيجاد فرص الربح، الاستفادة من الموارد البشرية والتكنولوجية، توزيع المخاطر ...الخ.[2]

أما كروجر Krouger (1981) فيقدم تعريف عن مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات على أنها "مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم اتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة"[3]. يتمثل تنويع الصادرات إما في تنويع المنتجات من خلال تصدير عدد متزايد من السلع والخدمات، أو تنويع الأسواق التصديرية من خلال توزيع المنتجات المصدرة على أكبر عدد من الأسواق الخارجية. كما يمكن أن يتم تنويع المنتجات من خلال حصص تصدير المنتجات الموجودة، أو في إدخال سلع وخدمات جديدة في محفظة التصدير.[4]

ومن التعاريف السابقة نستخلص مفهوم شامل عن استراتيجية تنمية الصادرات التي تتمثل في جملة من البرامج التي تهدف إلى اختراق الأسواق الدولية في ظل منافسة دولية شرسة، وتتطلب في هذه الاستراتيجية الدراية الكاملة بالإمكانيات المتاحة من السلع المنتجة والميزة التنافسية التي تمتاز بها، بالإضافة إلى فعالية الاجراءات ونشاط المتعاملين المباشرين في مجال التصدير من خلال تذليل العقبات سواء كانت على المستوى المحلي أو الخارجي، والشكل التالي يوضح لنا آليات عمل برامج تنمية الصادرات.

---

1 ناصر الدين قريبي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 78. بتصرف

2 مدوري عبد الرزاق، "مرجع سبق ذكره"، ص: 94. بتصرف

3 سليمان دحو، "التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات: دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص:32.

4 بلقاسم العباس، نواف ابو شماله، "التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 21، العدد 1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2019، ص:59.

الشكل رقم (01-01): برامج تنمية الصادرات

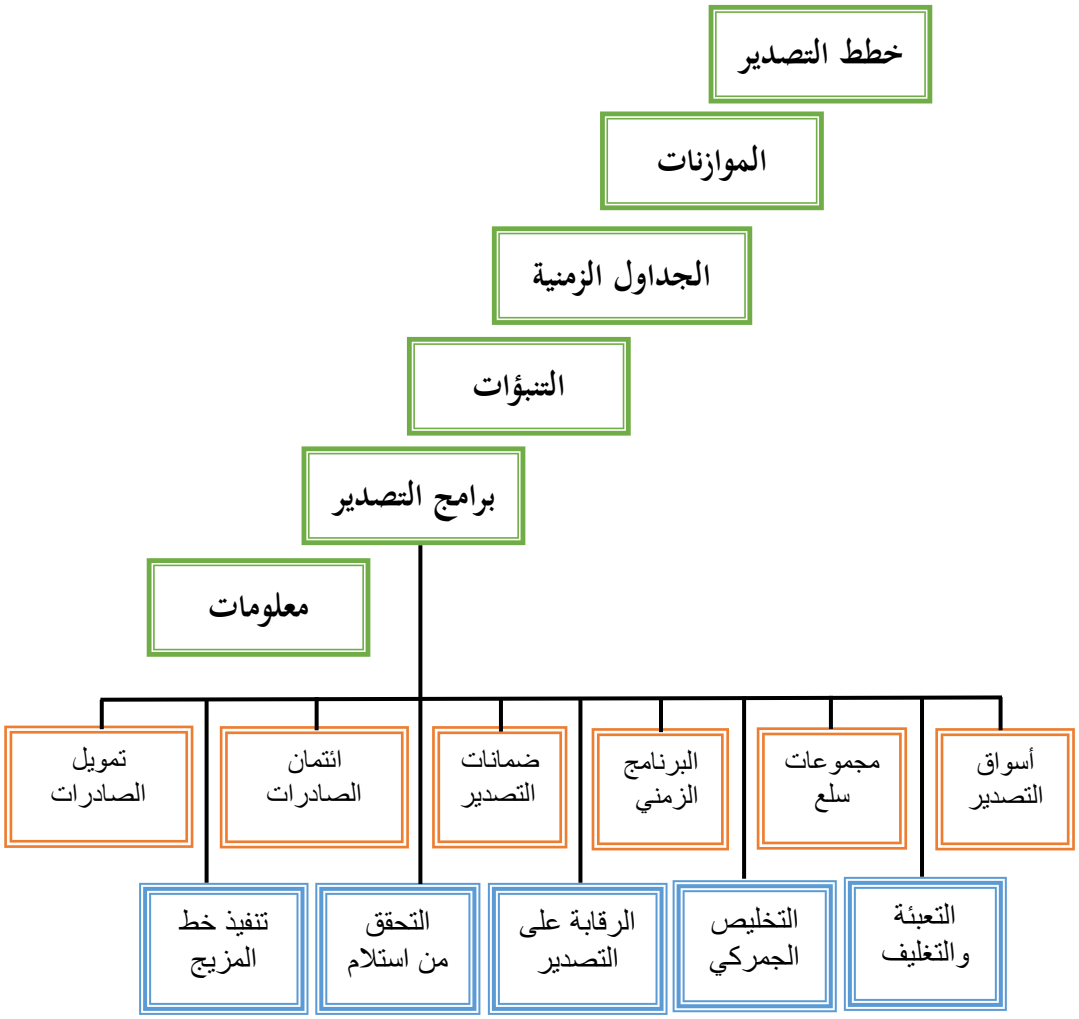

المصدر: فريد النجار،" التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص: 140.

من الشكل السابق يتضح لدينا أن آليات عمل برامج تنمية الصادرات تأتي في شكل حلقات متكاملة ومتزامنة تنطلق من المصدر إلى المستهلك، وذلك من خلال وضع خطط للتصدير قائمة على المعلومات والتنبؤات المتوقعة في أسواق التصدير وهذا في إطار محور زمني محدد يتوافق مع الإمكانيات المالية المتاحة تحدد من خلاله مناطق التصدير المستهدفة، توفير السلع والخدمات التي تلبي رغبات المستهلكين في الوقت المحدد، بالإضافة إلى ذلك الاستفادة من الخدمات المصرفية (ضمانات التصدير، ائتمان الصادرات، تمويل الصادرات)، مع تتبع مسار التصدير منذ مرحلة التعبئة والتغليف إلى الإجراءات الجمركية والنقل الشحن وصولاً إلى المستلم، كل هذا يتم وفق مزيج تسويقي دولي.

ثانياً: مسارات تنمية الصادرات

يشكل قطاع الصادرات أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول وداعم للنمو الاقتصادي واستدامته، وفي هذا الإطار فقد تم تبني العديد من الاستراتيجيات والنماذج الهادفة إلى تحقيق تنمية الصادرات، وانطلاقاً من سياسة صناعية محلية تقوم على ثلاثة نماذج، استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، استراتيجية التصنيع نحو التصدير، استراتيجية الصناعات المصنعة، حيث يراعى فيها عند تطبيقها توافقها مع الإمكانيات الاقتصادية لكل دولة، وقد نجحت العديد من الدول بالنهوض بقطاع صادرتها وأصبحت رائدة كنماذج اقتصادية يُحتدى بها عالمياً. ومن بين مسارات تنمية الصادرات نذكر منها:

1. استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير

ترتكز استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير أو سياسة التصنيع من أجل التصدير على اختيار أنشطة صناعية واعدة وتتمتع بميزة تنافسية على مستوى الموارد أو طبيعة المنتج أو التكنولوجيا أو التكاليف، وهذا في إطار سياسة ترويجية تستهدف بها الأسواق الدولية، أما جوستاف رانيس[1] "Gustav Ranis" فأطلق على هذه الإستراتيجية اسم إحلال الصادرات "Export Substitution" بمعنى أن تصدير السلع الصناعية كثيفة العمل يحل محل الصادرات الزراعية كثيفة العمل. ويستعان بهذه الاستراتيجية في حالة ضيق السوق المحلية أو ضمن مناطق صناعية حرة، حيث تتطلب تدخل الدولة عبر مجموعة من التدابير الدعم والتحفيز (إعفاءات جمركية وجبائية، سياسة سعر صرف مرنة، تسهيلات تمويلية للصادرات، تخفيض القيود على حركة رؤوس الأموال وتحويل الأرباح)، كما تشكل أحد مصادر تمويل الواردات، ومن بين أهداف هذه الاستراتيجية:

- تنويع الصادرات بالانتقال من صادرات قائمة على المواد الخام والأولية إلى منتجات مشتقة منها؛
- الاستفادة من نقل التكنولوجيا لدعم مسار القائم على استراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات؛
- تنويع في مصادر تمويل الموازنة العامة من العملة الصعبة؛
- تسهم في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار كوجهة واعدة وذات ربيحية لجذب للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الاستفادة من اقتصاديات الحجم مما يمكنها أيضا من تغطية الطلب المحلي؛
- تسهم في تطوير سلاسل الأمداد والتوريد المحلية والمساهمة أيضا ضمن سلاسل القيمة العالمية؛
- تطوير في هيكل النسيج الصناعي القائم على التكنولوجيا والإبداع الإنتاجي كميزة تنافسية وعلامة للمنتجات المحلية.

[1] مدوري عبد الرزاق، "مرجع سبق ذكره"، ص: 131. بتصرف

2. استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات

عرفت هذه الاستراتيجية باستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات بـ: (ISI)، حيث تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث كانت حكومات هذه الدول في تلك الفترة تلعب دوراً محوريا في الاقتصاد تحت مبرر حماية وتطوير الصناعات الناشئة، وتاريخيا تعد دول أمريكا اللاتينية من الدول النامية الأولى التي طبقت استراتيجية إحلال الواردات في أربعينيات القرن الماضي بعد الكساد العظيم وذلك بسبب النقص الكبير في السلع الاستهلاكية في هذه الدول بسبب انشغال الدول المصدرة لهذه السلع (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) بالتصنيع الحربي في إطار الحرب العالمية الثانية. ومسار إحلال الواردات يتم من خلال مقاربتين (منطقين) للإنتاج وهما:[1]

1.2 الإحلال من الأسفل إلى الأعلى: حيث تمنح الأولوية في الإحلال لقطاع السلع الاستهلاكية، ثم يتم الارتقاء تدريجيا لغاية إحلال الصناعات الثقيلة وتجهيزات الإنتاج، وهذا مافعلته دول أمريكا اللاتينية، ومن مزاياها أن كلفة الإحلال غير مرتفعة من حيث أن رأس المال المطلوب ضعيف، كما لا تتطلب يد عاملة عالية المهارة ولا تكنولوجيا متطورة.

2.2 الإحلال من الأعلى إلى الأسفل: حيث يتم البدء بإحلال السلع الرأسمالية والتجهيزات، وهذا يتطلب رؤوس أموال معتبرة تفوق القدرات المالية للدولة مما ينتج عنه تمويل إقامة المصانع عن طريق عائدات التصدير، كما يتطلب تكنولوجيا جد متطورة.

كما تعد مقاربة إحلال الواردات من الأسفل إلى الأعلى واقعية وقابلة للتنفيذ بالنسبة للدول النامية، حيث تقوم صناعتها على أساس ما يتوفر من مواد أولية خام، وعلى وجه التحديد في المراحل المبكرة من عملية التصنيع وذلك بالنظر للأهمية النسبية للمواد الخام في تحديد تكلفة الإنتاج من السلع المنتجة، ومن هذا المنطلق يتوجب على الدول النامية تثمين الموارد الخام من خلال خلق قيمة مضافة عن طريق سياسة تصنيع قائمة عليها بالتزامن مع ذلك خلق شبكة ترابط وتكامل مع الآنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى ضمن حلقة اقتصادية تكاملية.

3. المناطق الحرة الصناعية للتصدير

المنطقة الحرة الصناعية للتصدير تشكل حيز إقليمي داخل المجال الدولة والمحمي بنظام جمركي خاص به، وعادة ما نجدها بالمحاذاة لميناء أو مطار حيث تستورد منها السلع والتجهيزات وكذا المواد الأولية دون أن تخضع للرسوم الجمركية من أجل تحويلها وتصديرها فيما بعد، وتفرض الرسوم الجمركية في حالة دخول هذه السلع أو المنتجات على المجال الوطني المحمي للبلد الذي توجد به المنطقة، وتعتبر مدينة شانون بجمهورية إيرلندا أول منطقة صناعية حرة للتصدير سنة 1958. وبالتالي المنطقة الصناعية الحرة للتصدير هي: "عبارة عن مجمع صناعي مرتبط

[1] شارف نور الدين، "فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد، 06، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، 2018، ص،ص: 38-39. بتصرف

بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية". وبدأت عدت دول في تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصديري متقدم بها، ومن أمثلة المناطق الحرة التي قامت في هذه الفترة: باتان **Bataan** الفلبين، ماسان **Masan** واليابان **Lepas**، و **Bayan** ماليزيا، ومنطقة كاندلا **kandla** بالهند عام 1965 وتتميز المناطق الحرة الصناعية للتصدير بما يلي:[1]

- إن موقعها يقع عادة في مساحة محددة ويتم عزلها جمركيا عن بقية أقاليم الدولة؛
- تكون في صورة منطقة حرة للصناعات التصديرية أو في شكل منطقة حرة للمشروعات التي تسمى بالنقاط الحرة؛
- إن نشاطها صناعي في المقام الأول بهدف الوصول إلى الأسواق العالمية بمنتجات منافسة؛
- يسهم نشاط هذه المناطق من خلال الصناعات التي تقوم بها في الارتقاء بمستوى الصناعات المحلية في الدولة وفقا لمبدأ المنافسة في الجودة؛
- تتمتع هذه المناطق بجميع صورها بالحوافز الجمركية والضريبية والتسهيلات التي تمنحها بهدف جذب الاستثمارات إلى المناطق الحرة؛
- استيراد التجهيزات الموجهة لعملية الإنتاج بكل حرية؛
- نظام الصرف والتحويل دون قيود؛
- إمكانية تحويل الأرباح للخارج بكل حرية؛
- تسهيلات إدارية عند الانطلاق في المشروع وعند التصدير؛
- إعداد بنية تحتية مناسبة للانتاج، التخزين، النقل والتصدير.

تعد الاستراتيجيات المنتهجة في ظل تنمية الصادرات ذات هدف مشترك (زيادة الإنتاج، تلبية الطلب الأجنبي، زيادة العائد من العملة الصعبة، المساهمة إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي، استغلال الميزة التنافسية للمواد الأولية، احتلال مكانة ضمن سلاسل التوريد الدولية...الخ)، وهذا لا يعني أن الدول لا يمكنها أن تتبنى الاستراتيجيات معاً حيث هذا مرتبط أساساً بالإمكانيات والقدرات المادية والطبيعية والمالية المتاحة بالإضافة إلى حجم الاقتصاد لكل دولة، ولأهمية هذه الاستراتيجيات نستعرض من خلال الجدول التالي أوجه المقارنة بين الإستراتيجيات الصناعية.

[1] منور أوسرير، "دراسة نظرية عن المناطق الحرة: مشروع منطقة بلارة" ، مجلة الباحث، المجلد 02، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2003، ص 40- 43 بتصرف.

جدول رقم (01-01): مقارنة بين الاستراتيجيات الصناعية

النموذج	الصناعات المصنعة	إحلال الواردات	استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير
الدول الرائدة	روسيا، الجزائر، الهند	البرازيل، المكسيك	دول جنوب شرقي اسيا
العملية	نمو مُدار مخطط غالبا، يعطي الأولوية لقطاع انتاج وسائل الإنتاج	نمو ليبرالي يعطي الأولوية للسلع الاستهلاكية والصناعات التحويلية	نمو ليبرالي مؤسس منذ البداية على تنمية قطاعات خاصة: النسيج، التركيب الالكتروني
الأهداف	ضمان الاستقلال	تقليل الاستيراد ورفع قيمة الموارد المحلية	تعظيم حصيلة الصادرات
القاعدة	الثروة الطاقوية والمنجمية	المواد الأولية الزراعية	اليد العاملة الجيدة، المؤسسات الخاصة والعامة
التمويل	– التراكم الداخلي لرأس المال. – الأولوية للمؤسسات الوطنية التي ترعاها الدولة.	الأموال الوطنية أو الدولية: مؤسسات خاصة	رؤوس الأموال الأجنبية
الخصائص	– التركيز الجغرافي للصناعة في أقطاب معينة. – تكلفة عالية لرأس المال. – ضعيفة في خلق مناصب العمل – التضحية بالسلع الاستهلاكية والزراعية. – مؤسسات عمومية كبرى	– انتشار جغرافي للصناعات – قليل الاحتياج لرأس المال. – خلق مناصب عمل كثيرة. – هيكلة متنوعة للمؤسسات – ضعيفة أمام المنافسة الخارجية. – التبعية التكنولوجية والضعف الاستراتيجي.	– تركيز الأقطاب في المناطق الحرة. – التبعية للاستثمارات الأجنبية. – قوية في خلق مناصب الشغل. – التبعية للأسواق الخارجية. – استغلال اليد العاملة. – تنوع الأنشطة.

المصدر: صالح ياسر، "ملاحظات أولية حول استراتيجية التنمية الصناعية حتى عام 2030"، مجلة طريق الشعب، تاريخ الإطلاع 2020/03/13، متاح على الرابط الإلكتروني: http://iraqicparchives.com/index.php/sections/objekt/22204-2030-4-7

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه امكانية استغلال الفرص التي تتيحها الاستراتيجيات الثلاث معاً في الاقتصاد الجزائري وذلك لخصوصية الطبيعة الجغرافية وتنوع مصادر الطاقة مما يجعلها تعمل ضمن نطاق تكاملي

بين الأنشطة الاقتصادية المختارة والتي تتمتع بميزة تنافسية من حيث العائد الاستثماري، وهذا ما يلاحظ في فشل استراتيجية الصناعات المصنعة المتبعة في السبعنيات من القرن الماضي، ويرجع سبب ذلك إلى عدم التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحلقة وصل في النسيج الصناعي الضخم وفي تحريك النشاط الإنتاجي القائم على الصناعات التحويلية التي تلبي متطلبات باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الفرع الثاني: سياسات تنمية الصادرات

إن تهيئة البيئة النموذجية لتنمية الصادرات لا تقتصر فقط على منح الإمتيازات والإعفاءات الضريبية وتسهيل اجراءات التصدير، بل تتعداها لتشمل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية والتجارية والتشغيلية ومنظومة إدارية كفؤة تضمن تشخيص وإيجاد الحلول للعقبات التي تواجه المصدر بشكل فوري[1]، وفي إطار السياسات الاقتصادية* المنتهجة من طرف الدول من أجل تعزيز وتنمية قطاعات التصدير وفق أهداف محددة وواضحة ضمن جدول زمني متسلسل، وذلك بالإعتماد على برامج متكاملة بين القطاعات الاقتصادية من حيث تحديد الامكانيات والقدرات بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات والإجراءات التنفيذية التي تتطلبها عملية تنمية الصادرات وتتمثل في[2]:

1. **تحليل موقف الصادرات:** بداية من خلال جمع ودراسة كل الامكانيات والقدرات الإنتاجية والتصديرية الموجودة أصلاً سوء على مستوى كل قطاع اقتصادي على حدى أو على المستوى الجزئي أي المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك وجود مكامن اقتصادية لم يستثمر فيها بعد مثل موارد طبيعية أو منتجات ذات تقانة عالية التي تمتاز بميزة تنافسية. زيادة على ذلك تحليل واقع البنية التحتية وما يتطلب من إنجاز، كمنافذ التصدير والنقل الدولي وسلاسل التوزيع الدولية، بالإضافة إلى القيام بدراسة استطلاعية عن الأسواق الخارجية المستهدفة بالتسويق (حجم الطلب الداخلي، القدرة الشرائية، المنافسين، سعر صرف العملة المحلية، الرسوم الجمركية والضريبية، ...الخ).
2. **تحديد الأولويات السلعية:** وذلك من خلال إنشاء بنك معلومات عن السلع والخدمات والتي تتمتع بميزة تنافسية بالإضافة إلى امكانية تصديريها، بعد ذلك تأتي مرحلة تصنيف وإنتقاء عدد من السلع غير التقليدية

---

[1] مصطفى بابكر، "الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات"، مجلة جسر التنمية، الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، العدد 50، 2006، الكويت، ص: 05.

*- **السياسة الاقتصادية:** مبدأ وقاعدة تستخدمها الحكومة للتدخل في خط سير الاقتصاد من أجل تحقيق هدف لا يستطيع الاداء الاقتصادي تحقيقه رغم حريته أوبسبب عدم حريته، أما الإستراتيجية بدورها أداة لتحقيق الهدف ما أو مجموعة اهداف. ويتم توظيف الاستراتيجية في سياسة ما أو إستراتيجية اشمل منها، عندها تأخذ مكانها كخطوة من خطوات تنفيذها. وعندما تتحول الاستراتيجية كأداة إلى خطة شاملة لتحقيق الأهداف تصبح بحاجة لسياسة فرعية واستراتيجيات فرعية من أجل مساعدتها في تحقيق الأهداف. فالسياسات والاستراتيجيات هي في النهاية طرق ووسائل لبلوغ الأهداف.

[2] فؤاد مصطفى محمود، "التصدير والاستيراد علميا وعمليا"، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، مصر، 1993، ص،ص: 323-325. بتصرف

للتصدير بناء على نتائج دراسة وتحليل الأبعاد المتعلقة بالتكلفة وبالعائد من العملة الصعبة ومدة استغراق عملية التصدير.

3. **تحديد الأولويات الجغرافية:** من خلال إعداد استراتيجية تسويقية لوضع ترتيبات للأولويات جغرافية (المسافة، أذواق المستهلكين، اللغة، حجم السوق، العائد، خدمات ما بعد البيع...الخ)، بالموازات مع ما يتوافق معها من أولويات سلعية.

4. **السياسات التوجيهية:** إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية كإجراءات التصدير والإجراءات الإدارية وإجراءات الرقابة والمعايير التقنية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية، وهذا في ظل سياسات التوجيهية عبر الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات، وتأتي أهمية مثل هذه السياسات من حقيقة أن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية أمام عولمة الاقتصادات وتحرير التجارة الدولية. وقبل الشروع في تنفيذ هذه السياسات القيام باختيار قطاعات محورية يتم التركيز عليها في تطوير القدرات التنافسية لقطاع الصادرات، أو ما يعرف بسياسة إنتقاء الرابحين. حيث تتميز هذه القطاعات بـ: (مرونات الدخل العالية، عدم التأثر بالمنافسة الدولية، القيمة المضافة العالية، والمكون العالي في نسبة التعلم وإمكانية رفع الإنتاجية والتشابك الاقتصادي مع بقية الاقتصاد)[1].

شكل رقم (02-01): بناء قدرات الداعمة للصادرات

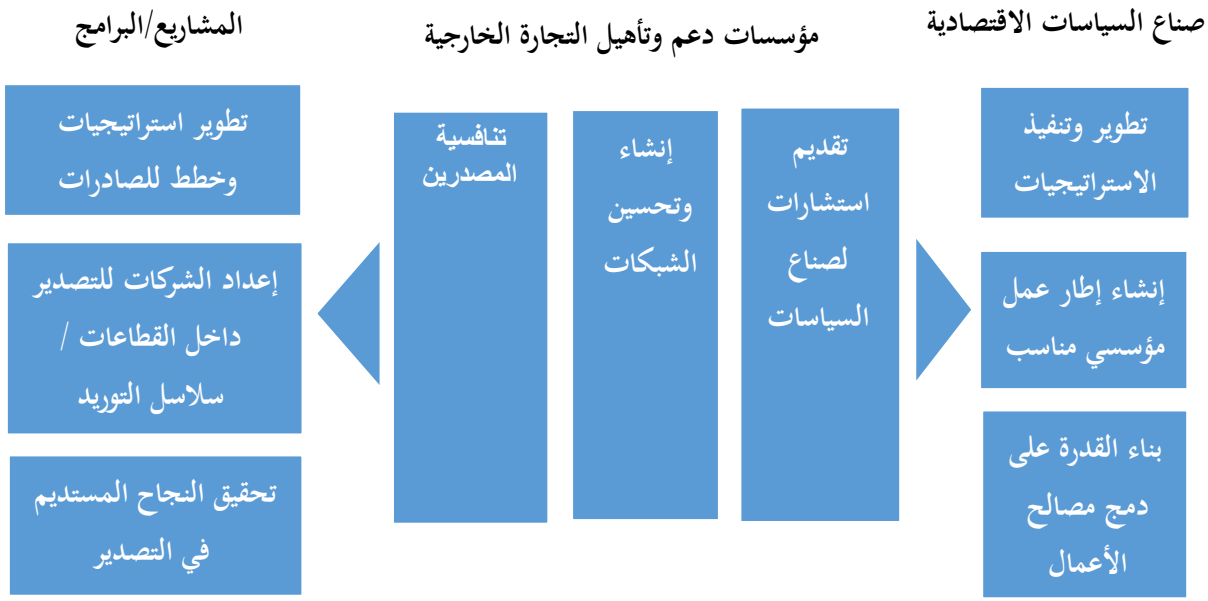

المصدر: من إعداد الطالب إعتماداً على بيانات مركز التجارة الدولي، "الخطة الإستراتيجية 2012-2015"، 2012، ص:03.

[1] مصطفى بابكر، "مرجع سبق ذكره"، ص:06. بتصرف

من الشكل السابق يتضح لدينا أن سياسات تنمية الصادرات تقوم على بناء قدرات داعمة للصادرات من خلال ثلاثة مراكز (صناع السياسات الاقتصادية – مؤسسات دعم وتأهيل التجارة الخارجية – المشاريع/البرامج)، فصناع السياسات الاقتصادية منوط بهم إنشاء إطار عمل مؤسسي وصولاً إلى دمج بين المصالح الأعمال بالإضافة إلى دورها في تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات، أما مؤسسات الدعم وتأهيل التجارة الخارجية فدورها يكمن في إسناد صناع السياسات الاقتصادية من خلال تقديم الاستشارات وإنشاء وتحسين الشبكات بالإضافة إلى تعزيز التنافسية للمصدرين، وأيضا في مرافقة المشاريع والبرامج من خلال تطوير الاستراتيجيات وتأهيل المؤسسات المصدرة للوصول إلى استدامة النشاط التصديري

5. **فعالية قطاع خدمات النقل:** يتعين على شبكة النقل بكافة فروعها تقديم خدماتها بأسعار تنافسية ومستويات جودة عالية، حتي يمكن تحقيق النمو الاقتصادي. ومن ثم الرواج للصادرات. وذلك من خلال إزالة المعوقات التي تقف في سبيل الارتقاء بكل منها[1]. ليس هذا فقط بل للنقل دور وأهمية كبيرة في العملية الاقتصادية، حيث تؤثر تكاليف النقل كثيراً في عملية بناء المشروع الاقتصادي وفي سلسلة عمليات الإنتاج وتسويقه باستمرار، وعناصر الكلفة الأساسية هي (وسائل النقل) و(صنف الطريق) و(المسافة المقطوعة)، وكلما زادت سرعة وسائل النقل أدى ذلك إلى تقليل وقت الرحلة المقطوعة سواء لنقل البضائع أم لنقل الركاب، مما يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاجية خلال الزمن وبالتالي إلى تعزيز الاقتصاديات المكانية. إن إنشاء وتطوير مشاريع النقل المختلفة في البلد يفترض أن تسبق عملية التنمية لكون النقل محفزاً لها، كما تعد التنمية ذاتها محفزه لتطوير مشاريع النقل، وبذلك فإن كل من مشاريع النقل والعملية التنموية ذات علاقة مكانية متبادلة تؤثر الواحدة منها بالأخرى.[2]
6. **تخفيض قيمة العملة:** تستخدم سياسة تخفيض قيمة العملة في إطار سياسات مالية ظرفية أي خارج قواعد الطلب والعرض في الأسوق المالية العالمية، حيث يتم تحديد سعر صرف عملة محلية انطلاقاً من قرار ذو بعد سياسي برغم أنه صادر من البنك المركزي للدولة المعنية، ويستخدم هذا الأسلوب على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط أهمها[3]:

– اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كافي من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض؛

[1] ثناء أبا زيد، وأخرون ،"دور وكالات الترويج (EPAs) في تنمية الصادرات الوطنية تحليل تجربة الوكالة الوطنية لترويج الصادرات الماليزية – وإمكانية الاستفادة منها في سوريا"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 02، سوريا، 2011، ص:197.

[2] مجيد ملوك السامرئي، "الجغرافية وأفاق التنمية المستدامة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 36.

[3] سليمان دحو ، "مرجع سبق ذكره"، ص38.

- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الخارجي على الصادرات نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية؛
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية، فعملية التخفيض عادة ما يرافقها عمليات شراء من أجل المضاربة أو عمليات تخزين، مما يدفع الأسعار باتجاه الارتفاع ويلغي بالتالي العلاوة المعطاة للصادرات الناشئة عن تخفيض قيمة العملة، وبالتالي فإن نجاح هذه السياسة في الزيادة من حصيلة الصادرات مرهون بعدم حدوث ضغوط تضخمية؛[1]
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى في نفس الوقت والتي تصدر نفس السلع قصد المحافظة على أسواقها الخارجية بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها أو أسعار سلعها المصدرة إلينا، مما يؤدي إلى إزالة الأثر المترتب عن التخفيض قيمة العملة؛
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛
- الاستجابة لشروط مارشال – ليرنز والتي تقتضي أن تكون مجموع مرونات السعر المتعلقة بالطلب الداخلي على الواردات وبالطلب الخارجي على الصادرات المحلية أعلى من الواحد أي أكبر من الواحد، بأن تكون $en+én>1$ أي مجموعة مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

7. **السياسات الجمركية**: رغم أن السياسات الجمركية في الأصل هي من بين الأدوات الحمائية، إلا أن أهمية تشجيع وتسهيل الأنشطة التصديرية مما تتطلب تكييفها وفق الأساليب والأنظمة الجمركية التالية[2]:

- نظام الدروباك (Drawback) وهو: "نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير".
- نظام السماح المؤقت أو الإعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة.
- نظام الإيداع: ويقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة.
- المناطق الحرة: يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعلها جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويتوقف نجاح المناطق الحرة بالاضافة إلى الإعفاءات والمزايا الضريبية وغير الضريبية التي تمنح

[1] بلقلة براهيم، "مرجع سبق ذكره"، ص101.

[2] مصطفى بابكر، "مرجع سبق ذكره"، ص:05. بتصرف

للمستثمرين على جودة البيئة الاستثمارية، التي تتطلب توفر متطلبات الاستثمار من بنى تحتية، مؤسسات وتنظيم إداري جيد. كما يجب مراعاة الآتي في تصميم السياسات والأدوات التحفيزية:[1]

- ✓ ألا ينافس إنتاج الصناعات التصديرية المناطق الحرة إنتاج الصناعات المحلية في الأسواق الخارجية والأسواق المحلية؛
- ✓ عدم منح الترخيص لإقامة صناعة تصديرية في المناطق الحرة قبل التأكد من وجود وجاهزية أسواق التصدير للسلع المنتجة؛
- ✓ تشجيع الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي؛
- ✓ تشجيع الصناعات التي تساهم في تطوير الكوادر الإدارية والفنية؛
- ✓ تشجيع الصناعات التي تتميز باستغلال وفرات الحجم.

8. **بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري:** يتميز التصدير بأنه نشاط يتعامل مع كافة قطاعات النشاط الاقتصادي في الداخل، ويتعامل كذلك مع متغيرات الأسوق العالمية، ومن ثم إنشاء إدارة وطنية لمتابعة تنفيذ النشاط التصديري بصورة متكاملة يعمل على إزالة الاختناقات ونقاط التعثر بدءاً من مرحلة الإنتاج ونهاية بتقديمها إلى السوق العالمي مروراً بمراحل التجهيز والتعبئة والتغليف، والنقل وما يصاحبها من خدمات التمويل والتأمين والإجراءات الجمركية والشحن للأسواق الخارجية حتى الوصول إلى منافذ التوزيع، وما يسبقها من حملات ترويجية ودعائية، لتصل المستهلك النهائي في هذه الأسواق[2]. والشكل التالي يوضح الإدارة المتكاملة لتنمية الصادرات.

[1] مصطفى بابكر، "نفس المرجع"، ص: 06. بتصرف

[2] عبد المجيد رضوان، مطر أحمد،"سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، سياسات تنمية الصادرات"، وزارة التجارة الإمارتية، العدد01، 2009، ص: 04.

شكل رقم (03-01): الإدارة المتكاملة لتنمية الصادرات

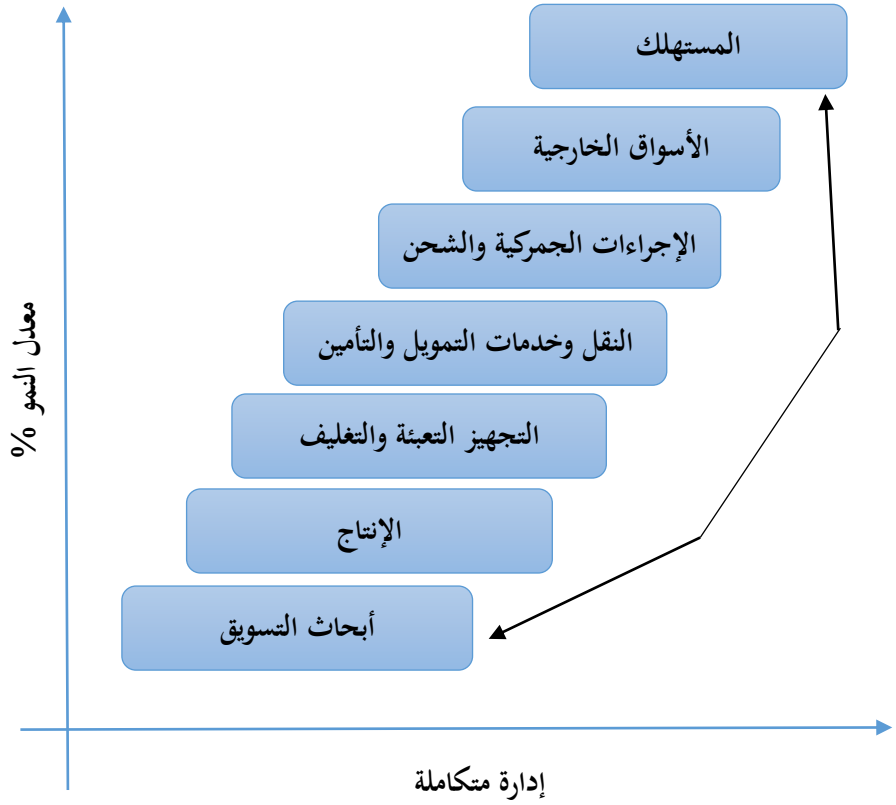

المصدر: عبد المجيد رضوان، مطر أحمد،"سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، سياسات تنمية الصادرات"، وزارة التجارة الإمارتية، العدد01، 2009، ص: 04.

من الشكل السابق يتضح لدينا إن الإدارة المتكاملة لتنمية الصادرات قائمة على استدامة الاستراتيجية وتحقيق معدل نمو إيجابي في نفس الوقت وهذا إنطلاقاً من بحوث تسويقية عن المستهلك في الأسواق الخارجية المستهدفة في إطار سياسة مزيج تسويقي دولي من مراحل الإنتاج إلى التعبئة والتغليف ثم تكاليف النقل والشحن والتأمين والضمان.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس تنافسية الصادرات وتنوعها

لقد تطرقت العديد من الأدبيات الاقتصادية في تحديد مؤشرات الدالة على قياس قطاع االصادرات من منطلق فكرة التبعية الاقتصادية، منها دراسة محمد أزهر السماك "**قياس التبعة الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة**"، حيث اقرحت الدراسة سبعة مؤشرات لقياس التبعية الاقتصادية وهي[1]:

- مؤشر الانكشاف الاقتصادي (نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي)؛
- مؤشر أهمية الصادرات (نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي)؛

[1] ابراهيم العيسوي، "قياس التبعية في الوطن العربي"، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1989، ص.ص: 36-37.

- مؤشر التمركز السلعي للصادرات (نسبة قيمة الصادرات السلعية الرئيسية إلى إجمالي قيمة الصادرات)؛
- مؤشر مدى الاعتماد على التصدير السلعة الرئيسية بشكلها الخام (بدلالة نسبة الكمية المصدرة من النفط الخام إلى الكمية المنتجة عنها)؛
- مؤشر تنوع الصادرات وتركيزها (مقاساً بنسبة نصيب كل سلعة تصدرها الدولة في مجموع صادرات الدولة إلى نصيب السلعة نفسها في مجموع صادرات العالم)؛
- مؤشر تمركز الجغرافي للصادرات (نسبة الصادرات إلى أهم شريكين إلى إجمالي قيمة الصادرات)؛
- مؤشر تمركز الجغرافي للواردات (نسبة الواردات من أهم شريكين إلى إجمالي قيمة الواردات).

وانطلاقاً مما سبق فهناك عناصر الحاكمة لهامش المناورة المتاح للدولة والتي ترتكز على الموقع الجغرافي للدولة بما تتمتع به من خصائص استراتيجية، البيئة الطبيعة للدولة من حيث المساحة، وفرة الموارد، والتنوع الإيكلوجي، وعدد السكان من حيث القوة العاملة وحجم المستهلكين، والتوزيع الجغرافي للسكان، والتقارب الحضاري للسكان[1]. ولتوضيح والتوسع أكثر في موضوع المؤشرات المتعلقة بالصادرات والتي من بينها المؤشرات التالية[2]:

الفرع الأول: مؤشرات قياس الإنكشاف الاقتصادي

يستخدم الاقتصاديون عدداً من المؤشرات التي توضح مدى حدة التبعية التجارية وتطورها عبر الزمن، ومن هذا المؤشرات نذكر منها[3]:

مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي = [(الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي] × 100

وكلما ارتفعت النسبة في مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في دولة ما، أي ارتفع مجموع قيمة صادرات وواردات الدولة من ناتجها المحلي الإجمالي، ازداد تأثر الاقتصاد بالتغيرات في ظروف التجارة الخارجية.

ويجدر الذكر أن ارتفاع نسبة مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي لا يعد دليلاً قاطعاً على تبعية الاقتصاد للخارج، بل يجب أن يؤكد ذلك بمؤشرات أخرى، حيث يكون مؤشر الانكشاف الاقتصادي مرتفعاً في بعض الدول، مثل: السويد واليابان وبريطانيا، غير أنه لا يمكن القول أن هذه الدول دولاً نامية وتنطبق عليها خاصية التبعية التجارية للخارج.

[1] ابراهيم العيسوي، "نفس المرجع"، ص: 41-42. بتصرف

[2] طوير أمال، علاوي صفية، "دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2018"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 03، العدد 06، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2020، ص: 41.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وأخرون، "التنمية الاقتصادية"، مطبعة البحيرة، أكتوبر 2008، ص: 42. بتصرف

وبالتالي، لا يعد ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي دليلاً قاطعاً على التبعية التجارية للخارج، حيث يتعين التأكيد على وجود هذه التبعية باستخدام مؤشري التركيز السلعي للصادرات والتركيز الجغرافي للصادرات، والتي تأخذ معادلتهما الشكل التالي:

1. مؤشر التركيز السلعي للصادرات = [صادرات السلعتين الرئيسيتين / مجموع الصادرات] × 100
2. مؤشر التركز الجغرافي للصادرات = [الصادرات إلى أهم دولتين / مجمع الصادرات] × 100

فارتفاع مؤشر التركز السلعي للصادرات وخاصة في الدول النفطية، حيث تشكل صادرات المحروقات مجمل صادراتها بقيمة مؤشر تركيز في حدود 95 بالمائة، مما يجعل اقتصادها في حالة تبعية تجارية لهذا القطاع. كما أن الدول النامية يرتكز تصريف فائض إنتاجها على سلعة أو سلعتين التي تتخصص في تصديرها، وبالمقابل تقوم باستيراد العديد من السلع والخدمات الأساسية التي لا تقوم بإنتاجها. فمؤشر التركز الجغرافي للصادرات يفيد في معرفة الاتجاه العام الذي تسلكه الصادرات الدولة في نطاق التوزع الجغرافي للدول المستوردة أو التكتلات الاقتصادية الاقليمية أو العالمية، وهو مرتبط أساساً بنوع وحجم وكمية الصادرات، فكلما كان التركيز الصادرات كبير دل ذلك على ارتباط الدولة بأسواق خارجية محددة ومحصورة، مما يجعل وضعها صعب من مخاطر فقدان هذه الأسواق بسبب تنافسية صادرات الدول الأخرى، فتقلص الحصة التصديرية له تأثير سلبي على أداء النشاط الاقتصادي للدولة المصدرة، أما إذا كانت نسبة تركيز الصادرات صغير ما يدل على انفتاح الصادرات الدولة على الأسواق الخارجية وتمتعها بقدرة تنافسية كبيرة بالمقارنة مع باقي صادرات الدول الأخرى، هذه الوضعية تمكن الدولة المصدرة من مواجهة وتقليل آثار المخاطر الاقتصادية من تقلبات انخفاض الطلب العالمي، وأيضا من تدعيات الأزمات المالية والاقتصادية والسياسية والأمنية والكوارث الطبيعية. وقد تم صياغة مؤشر تركيز الجغرافي للصادرات عبر تركيبة من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي:

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعنية؛
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدولة المعنية؛
- النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.

الفرع الثاني: نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية

يعد النموذج الأكثر نجاحاً لتحليل أنماط التجارة الثنائية هو نموذج الجاذبية، القائم على تحليل أهمية المسافات والحدود الوطنية، والذي يفسر التجارة بين بلدين من خلال حجم اقتصاداتهما ومن خلال المسافة بينهما، كما أن تكاليف النقل تتناسب عكسيا مع المسافة[1]، وتستند فكرة نماذج الجاذبية في التجارة الخارجية إلى

[1] ريتشارد بومفرت، ترجمة: سفر بن حسين القحطاني، كمال الدين على بشير، "مذكرات محاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية"، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012، ص: 19.

"قانون نيوتن" للجاذبية والذي ينص على أن قوة التجاذب بين جسمين تتناسب طردياً مع حاصل ضرب كتلتيهما وعكسياً مع مربع المسافة بينهما. يعتبر الاقتصادي (Jan Timbergen) [1]أول من قام باستخدام وتطوير نماذج الجاذبية في التجارة الدولية من خلال دراسته التي أعدها في عام 1960. حيث أشار إلى أن حجم تدفقات التجارة البينية بين أي دولتين من الممكن تقديرها من خلال قانون الجاذبية والتي تأخذ شكل المعادلة التالية:

$$x_{ij} = G\frac{yiyj}{Dij}$$

في هذه المعادلة التي تشير إلى:

- (G) إلى متغير ثابت؛
- (xi) إلى تدفق التجارة (صادرات أو واردات) بين البلدين؛
- (Dij) إلى المسافة بين البلدين؛
- (yi) إلى حجم الاقتصادي للبلد (i) الذي يتم قياسه والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي.

كما يمكن تحويل المعادلة إلى شكل خطي لأغراض التحليل الاقتصادي القياسي عن طريق استخدام اللوغاريتمات. بحث تكون المعادلة الخطية لنموذج الجاذبية للتجارة على شكل التالي:

$$Log(x_{ij}) = \alpha_0 + \beta_1 log(y_i) + \beta_2 log(y_j) + \beta_3 log(D_{ij}) + \varepsilon_i$$

حيث يشير كل من β_1 وβ_2 وβ_3 إلى مرونة تدفقات التجارة الخارجية بالنسبة إلى حجم اقتصادات الدولتين (β_1 وβ_2) والمسافة بينهما (β_3) ويتوقع أن تكون إشارة حجم الاقتصادات (موجبة) بينما تكون إشارة المسافة بين البلدين (سالبة). إضافة إلى المتغيرين حجم اقتصادات الدولتين والمسافة بينهما. كما يمكن إدراج بعض المتغيرات الأخرى التي تساهم في تدفقات التجارة الخارجية بين الدول كحجم السكان، اللغة المشتركة، انضمام الدولتين إلى نفس التكتلات الاقتصادية، الحدود المشتركة.[2]

الفرع الثالث: مؤشر التوافق التجاري

يقيس هذا المؤشر درجة الهيكل السلعي لصادرات دولة معينة (i) مع الهيكل السلعي للواردات دولة أو مجموعة دول أخرى (j) وهناك العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس دراجة التوافق بين الصادرات بلد وواردات بلد آخر ومن بينها معادلة مؤشر جيب التمام (Cosine Index) والتي تكتب معادلها في الشكل التالي:[3]

$$COSINE_{ij} = \frac{\sum_k X_{ik} M_{jk}}{\sqrt{\left(\sum_k X_{ik}^2\right) \times \left(\sum_k M_{ik}^2\right)}}$$

[1] محمد اسماعيل، جمال قاسم محمود، "قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية"، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2018، ص: 08.

[2] محمد اسماعيل، جمال قاسم محمود، "المرجع السابق"، ص: 12. بتصرف

[3] بروين شهرزاد، "مرجع سبق ذكره"، ص:119.

حيث أن:

X_{ik}: صادرات القطر (i) من السلع (K).

M_{jk}: واردات القطر (j) من السلع (K).

حيث يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح فإذا كانت:

- قيمة المؤشر تساوي صفر، فهذا يدل على عدم تطابق صادرات الدولة (i) مع هيكل الواردات الدولة (j)؛
- وإذا كانت قيمة المؤشر تساوي الواحد الصحيح، فتدل على تطابق تام بين صادرات الدولة (i) مع هيكل الواردات الدولة (j). وتكمن أهمية هذا المؤشر في أن ارتفاعه يدل على توافق أكبر مع الطلب العالمي أو الأسواق الدولية.

الفرع الرابع: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA)

يعتبر مؤشر الميزة النسبية من المؤشرات الهامة، في قياس أهمية السلع المعنية لأي دولة في الأسواق الدولية، ويحسب هذا المؤشر بقسمة حاصل طرح قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، على حاصل جمع قيمة صادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، وتكون السلعة ذات ميزة نسبية، إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد. وتكتب الصيغة الرياضية لهذا المؤشر بالعلاقة التالية[1]:

$$\mathbf{RCA} = \frac{\mathbf{X_i} - \mathbf{M_i}}{\mathbf{X_i} + \mathbf{M_i}}$$

حيث يمثل كل من: X_i قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع.

M_i قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع.

الفرع الخامس: مؤشرات التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي

وهي المؤشرات التي تهدف إلى قياس مدى مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، أي قطاع كل من الواردات والصادرات في التأثير على معدل نمو الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى مدى شدة درجة ارتباط الاقتصاد المحلي مع العالم الخارجي سواء كان تابع أو مؤثر. سنتناول في هذا الفرع دراسة مؤشر الواردات ومؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة تغطية الصادرات للواردات.

[1] بومعزة حليمة، "تقييم الأداء التصديري للمؤسسات الاقتصادية في ظل الانفتاح التجاري: دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المصدرة خارج المحروقات"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018/2017، ص: 76.

1. مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي

تعبر هذه النسبة عن مدى اسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية حيث أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير وتذبذب مستمرين من سنة إلى أخرى.[1]

حيث تكتب المعادلة على الشكل التالي:

مؤشر الواردات = (الواردات / الناتج المحلي الإجمالي) × 100

2. مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

يبرز لنا هذا المؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي و مدى مساهمته في التجارة الدولية، بالإضافة إلى الدور الإنمائي لنشاط الصادرات في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وفي تنشيط وتسرع حركة الدورة الاقتصادية في البلد، كما يبرز لنا أيضا الميزة التنافسية لصادرات الدول من حيث الكم والنوع في تلبية الطلب العالمي عليها، فكلما ارتفعت نسبة مؤشر الصادرات إلى الاتج المحلي الإجمالي دل ذلك على مدى تبيعة النشاط الاقتصادي للدولة على الخارج. حيث تكتب المعادلة على الشكل التالي:

مؤشر الصادرات = (الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي) × 100

3. نسبة تغطية الصادرات للواردات

وذلك باعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها، أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها، وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذاك عامل أخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للاستدانة والوقوع في تبعية الديون الخارجية، وربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد استبعاد الواردات الرأسمالية، وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتوجات القابلة للتصدير وكذلك على سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير[2].

الفرع السادس: مؤشرات قياس تنوع الصادرات

يلجأ إلى الاستعانة بمؤشرات قياس تنوع الصادرات من أجل إعطاء صورة واضح على وضعية الصادرات لدولة ما، وفي هذا الإطار تقوم العديد من المنظمات الدولية والاقليمية إلى إصدار قوائم لمؤشرات اقتصادية. وهناك العديد من المؤشرات التي قد تعطي فكرة أوضح عن واقع التنويع في الصادرات. ورغم أن مؤشر (herfindahl-

[1] طالب دليلة، "أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، 2018، جامعة عبد الحق بن حمودة جيجل، الجزائر، ص: 240.

[2] ابراهيم العيسوي، "قياس التبعية في الوطن العربي"، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1989، ص: 43.

(hirshman يعتبر من أبرز المؤشرات وأكثرها استخداماً في أدبيات قياس التنويع للصادرات. بالإضافة إلى مؤشرين فرعيين وهما: "التنويع الموسّع للصادرات" (extensive export diversification) و"التنويع المكثف للصادرات" (intensive export diversification). حيث يعكس المؤشر الأول الزيادة في عدد منتجات التصدير أو في عدد الشركاء التجاريين، أما "التنويع المكثف للصادرات" فهو يرصد تطور حصص صادرات المنتجات أو الشركاء التجاريين، وهذا ما نستعرضه بتفصيل أكثر[1].

1. مؤشر تنوع الصادرات (Diversification Index)

يقيس مؤشر تنوع الصادرات، انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما يأتي:

$$SJ = \frac{\sum_{i=1} /hij - hi/}{2}$$

حيث تمثل كل من: sj: مؤشر تنوع الصادرات؛

Hij: تمثل حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات الدولة (j)؛

Hi: تمثل حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات العالم.

ويتراوح هذا المؤشر بين (0-1)، بحيث كلما اقترب المؤشر من (0) كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى (0) يتطابق هيكل الصادرات المحلية من هيكل الصادرات العالمية، في حين نجد دليل التركز يقابل دليل التنوع.

2. مؤشر التركز (Concentration Index)

يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية، وتتراوح قيمة دليل التركز بين (0-1) ويرمز (1) إلى تركز تام للصادرات المحلية.

$$Hj = \frac{\sqrt{\sum(x_i/x)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث تمثل كل من: X_i : صادرات سلعة (i) ، X : إجمالي الصادرات السلع للدولة (j).

[1] المعهد العربي للتخطيط، "مرجع سبق ذكره"، ص: 24. بتصرف

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية من منظور الصادرات

تعد التنمية الاقتصادية من بين الأهداف الرئيسية في الخطط الاقتصادية للدول والتي تندرج ضمن فضاء التنويع الاقتصادي، والتي تنطلق بدورها من مفهوم إعادة الاعتبار لمكانة ودور القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلى للإجمالي للدولة، وإلى كيفية الوصول إلى إطالة مدة مرحلة التي يشهد فيها معدل النمو الاقتصادي ارتفاعاً ضمن نطاق الاستمرارية والاستدامة، ولا يتسنى تحقيق ذلك إلا من خلال نافذة التصدير أكثر فعالية من حيث النوع والكم والحضور الدائم في الأسواق الدولية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

نتطرق في هذا المطلب إلى البعد المفاهيمي المتعلقة بالتنمية وأثرها المترتبة على النمو الاقتصادي وصولاً إلى تحقيق استدامة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مقياس التقدم والنمو الاقتصادي للدول.

الفرع الأول: مفهوم البعد التنموي

يشكل موضوع التنمية وارتباطه بإشكالية الاستدامة الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمعات من بين أكثر المجالات الاقتصادية تحليلاً ودراسة، فقد تعددت المفاهيم والتعاريف التي تناولت أبعاد التنمية والتنمية الاقتصادية و آليات استدامتها، من هنا نحاول أن نسلط الضوء على أهم القضايا التنموية في إطارها المفاهيمي وأهم الآراء والدراسات للمفكرين الاقتصاديين في هذا الميدان.

1. مفهوم التنمية

اختلفت المدراس الاقتصادية حول مفهوم التنمية، إلا أن المفاهيم الحديثة تجمع على أن التنمية ما هي إلا عملية حضارية شاملة تؤدي إلى إيجاد أوضاع جديدة ومتطورة، وإن الإنسان هو الهدف الأساسي فيها، وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي للنجاح في عملية التنمية.[1] يفهم من ذلك أن مستوى الرفاه الاقتصادي هو المعيار الذي يحدد لنا إلى أي مدى تحققت درجة التنمية في بلد ما، بالرغم من ذلك فإن الرفاه الاقتصادي يختلف من حيث الدلالة بين الدول الصناعية والدول النامية، حيث نجد أن مستوى درجة الرفاه الاقتصادي في دول الخليج العربي باستثناء دولة اليمن مرتفع جداً، إلا أنها تصنف من بين الدول النامية والناشئة. فجدلية التنمية تبقى قائمة لا من حيث أبعادها ولا من حيث أهدافها والتي ينظر إليها من زوايا مختلفة. فالتنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، في استغلال الأمثل للموراد

[1] محمد سعيد علي زيدان، "التصحر وآثاره في التنمية البشرية والاقتصادية في سهل الجفارة – ليبيا"، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 31.

المتاحة حجماً ونوعاً[1]. فقد أشار تقرير التنمية العربي للتنمية المستدامة 2020* الأوضاع الراهنة في المنطقة، ويرصد التقدم على مسار تنفيذ خطة عام 2030 وأهدافها السبعة عشر مع كل ما يكتنفها من ترابط وتشابك وموقع المنطقة العربية من المقاصد العالمية، من خلال رصد العوائق والاستراتيجيات اللازمة لإزالة هذه العوائق، وتتمثل هذه الأهداف في (القضاء على الفقر، القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، ضمان عيش صحي وبالرفاهية، ضمان تعليم جيد، المساواة بين الجنسين، توافر المياه واستدامته، ضمان خدمات الطاقة الحديثة، تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام وتوفير العمل، إقامة بنى تحتية، الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، جعل المدن آمنة ومستدامة، ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، حماية النظام الإيكولوجية والتصحر، بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة) [2]. فالتنمية تهدف أيضا إلى تحسين حياة البشر، وإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية لنمو المجتمع، تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانياته وطاقاته، وتأمين زيادة مستمر في متوسط دخل الفرد، وإزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها.[3]

ولمعرفة مدى تحقق عناصر التنمية في الدولة يلجأ في الغالب إلى تطبيق مؤشرات التنمية على تعددها، ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر تنمية" عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها. ويمكن للمؤشر أن يشكل قياساً مباشراً وكاملاً لعامل مخصوص من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها. وعندما يكون هذا الهدف أو العنصر غير قابلاً بذاته للقياس، فإن المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة، بأفضل ما يكون، لهذا الهدف أو العنصر[4].

---

[1] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، "التنمية المستدامة: مفهومها-أبعادها-مؤشراتها"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2017، ص: 67.

*- ورد في الديباجة الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الدورة 70 المنعقدة في نيورك في 25 سبتمر 2015، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 "تبرهن أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها 17 هدفاً، ومقاصدها، البالغ عددها 169 مقصداً، التي سنعلن عنها اليوم على اتساع نطاق هذه الخطة العالمية ومدى طموحها. فالمنشود من هذه الأهداف والمقاصد هو ماصلة مسيرة الأهداف الإنمائية الألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها. كذلك يقصد بها إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة. وهي أهداف ومقاصد متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

[2] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020"، 2019/2، ص ص:6-7.

[3] أحمد جابر بدران، "التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة"، مركز الدرايات الفقهية والاقتصادية، ط 01، القاهرة، مصر، 2014، ص: 9-10، بتصرف

[4] محمد عدنان وديع، "مؤشرات التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، العدد 02، 2002، الكويت، ص: 01.

فمؤشرات التنمية تقيس المتغيرات الناتجة عن تفاعل القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي الكلي لبلد ما، كقياس نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، أو نسب الدخل السنوي للدولة أو الأفراد، أو نسبة الدين العام (الداخلي والخارجي)، أو معدل الصادرات والواردات...الخ. وصولاً إلى تحديد معدلات الفقر ومستويات الرفاه الاقتصادي. أما المؤشرات الاجتماعية فهي تقدم لنا صور عامة عن واقع التغيرات الاجتماعية وأنماطها نتيجة تأثرها بالعوامل الاقتصادية (داخليا وخارجيا)، فكثير من مكونات العناصر الاجتماعية غير قابلة للقياس أو غير معرفة بوضوح كالعدالة والأمن والصحة والتعليم، لذلك فمعدلات قياسها يشوبها معامل الإرتياب أي النتيجة بالتقريب. وهذا ما يتطلب على المحلل الاقتصادي أن يضع مجال هامش الخطأ في نتائج دراساته.

2. تعريف التنمية الاقتصادية

لقد تطرقت الكثير من الأدبيات الاقتصادية لموضوع وأهداف ومقاصد التنمية الاقتصادية كمعظلة تتخبط فيها الدول النامية دون سواها، وذلك انطلاقا من معيار مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع والذي من خلاله تصنف اقتصاديات الدول عالميا، رغم من ذلك نجد الدول المتقدمة اقتصاديا تولي عناية كبيرة لابعاد التنمية الاقتصادية لديها وذلك في إطار خططها لإستقرار واستدامة نمو اقتصاداتها، لذلك فمفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتساعاً وشمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي لأن مفهوم التنمية ينطوي على نفس مكونات مفهوم النمو الاقتصادي بالإضافة إلى إجراء عديد من التغييرات في هيكل الاقتصاد القومي بما يضمن تصحيح الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد، وتحسين السلع والخدمات، فضلاً عن تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع[1].

ويعرف رمزي إبراهيم سلامة التنمية الاقتصادية على أنها: "عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجرء تغيرات جذرية في الهياكل الإجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنباً إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما".[2]

كما تعرف التنمية الاقتصادية أيضاً على أنها: "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. كما تعتبر العملية التي يتم بمقتضها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي"[3]. ومنه فالتنمية

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "مرجع سبق ذكره"، ص: 97. بتصرف

[2] علي حاتم القريشي، "إقتصاديات التنمية"، دار الكتب والوثائق ببغداد، العراق، ط 1، 2017، ص: 49.

[3] نوي نبيلة، "أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدمة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2017/2016، ص: 07.

الاقتصادية تحتوي على عناصر أساسية كتحقيق النمو الاقتصادي، وحدوث تغير في هيكل الإنتاج من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية، والتغير في هيكل التجارة الخارجية من تصدير المواد الأولية إلى تصدير السلع الصناعية، وحدوث تغير في نوعية السلع والخدمات بما يتلائم واحتياجات الطبقة الفقيرة، حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل، تغير الجوانب الثقافية والسياسية والاجتماعية.[1]

فالتنمية الاقتصادية في حد ذاتها عملية معقدة تتفاعل فيها القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمحلية منها والعالمية. وتختلف هذه الأهداف باختلاف التركيب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات كما تختلف باختلاف المراحل التي يمر فيها المجتمع، ويمكن تلخيص الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية وبالذات في الدول المتخلفة من خلال تحقيق السيادة والاستقلال السياسي الاقتصادي، زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، استثمار الموارد الطبيعية والبشرية، التصنيع ، التنوع في الصادرات وفي تحقيق العدالة الاجتماعية.[2] كما أن معدل النمو الاقتصادي الذي يبلغه بلد متخلف مرهون بما يستطيع أن يحققه من الفرص المتاحة في ميدان التجارة الخارجية من العوامل المحركة للنشاط الاقتصادي[3].

ومنه تعبر التنمية الاقتصادية عن تلك السياسات الاقتصادية التي تكون على المدى الطويل بهدف زيادة الدخل الوطني، فالتنمية الاقتصادية هي ذات أبعاد متعددة تنطلق من خلال إحداث تحولات هياكلية للقطاعات الاقتصادية بغية الوصول لتحقيق مستويات زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وذلك بالاستناد إلى مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية. وفي هذا المجال بادرت منظمة الأمم المتحدة (ONU) في إطار برنامج الأمم المتحدة (UNDP) بإصدار مقياس للتنمية الاقتصادية عام 1990، والمتمثل في دليل التنمية البشرية (IDH)، حيث يشمل على ثلاثة معايير أساسية، المستوى الصحي ويعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، المستوى التعليمي، المستوى المعيشي ويعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي.[4]

3. مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة

يرجع مفهوم مصطلح الاستدامة لدى الكثير من المراجع الأدبية الاقتصادية إلى اقترانها بشكل كبير على المحافظة على الوضع القائم سواء كان مؤشر معدل النمو الاقتصادي في مرحلة الصعود الإيجابي أو في مرحلة الاستقرار للاقتصاد الكلي أو أحد قطاعاته، لذلك نلمس تعدد في وجهات النظر في إعطاء تصور عام لمفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة لا من حيث الزاوية التي ينظر إليها، ولا من حيث المقاصد المرجوة منها، فقد عرفها

[1] أحمد محمد مندور وأخرون، "مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، قسم الاقتصاد – كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص: 383-385، بتصرف

[2] محمد خليل برعي، علي حافظ منصور، "التخلف والتنمية"، التوزيع دار الثقافة العربية، 1990، ص: 41. بتصرف

[3] جيكوب فاينر، ترجمة: سني اللقاني، "التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية"، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بدون تاريخ. ص: 76.

[4] مدوري عبد الرزاق، "تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011، ص: 38. بتصرف

تقرير بروندتلاند التنمية على أنها "هي تلك التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم". وفي سنة 1993 قدم الخبير الاقتصادي روبرت سولو رؤيته عن الاستدامة والقائمة على "أن لا نورث الأجيال المقبلة شيئا معينا، بل أن نزودها بكل ما يلزم لتعيش مستوى معيشيا لا يقل جودة عن المستوى الذي ننعم به، ولتتطلع إلى الأجيال التي ستليها من المنظور نفسه"، وأضاف سولو قائلا "لا يجوز أن نستهلك رأس المال البشرية ونستنفذه"[1].

ومنه فمفهوم التنمية المستدامة بدوره أكثر أتساعاً وشمولاً من كافة هذه المفاهيم لأنه لا يهتم برفاهية وأرتفاع مستوى معيشة الأجيال الحاضرة فقط، بل وأيضاً الأجيال المستقبلية، وبالتالي، يعمل على تحقيق رفاهية الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من خلال الاهتمام بالبيئة والمحافظة على استمرارية الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة لأطول فترة ممكنة مراعاة لحقوق الأجيال القادمة[2].

وقد تم تطوير مؤشر التنمية الاقتصادية المستدمة (SEDA) ليعكس مستوى الرفاه العام للمواطنيين. يركز المؤشر على الجوانب الاقتصادية والاستثمارات فضلا عن العوامل الاجتماعية والبيئية التي تضمن استدامة التنمية الاقتصادية، ويتكون المؤشر من ثلاث عناصر أساسية تشمل عشرة أبعاد وهي:

- الاقتصاد: يتضمن الدخل والاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص العمل؛
- الاستثمارات: التي تشمل التعليم والصحة والبنية التحتية؛
- الاستدامة: تغطي جانبين هما: البعد البيئي والمساواة في الدخل والمجتمع المدني وأبعاد الحكم.

وفي إطار الأهداف العالمية للتنمية المستدامة التي تندرج ضمن جدول اعمال إنمائي عالمي شامل لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة في التنمية حتى عام 2030. تتكون من 17 هدفاً يدعمها 169 مستهدفاً تغطي مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، حيث يدعم مركز التجارة الدولية 10 أهدف من خلال مساهمته في دعمه للتنافسية الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الشامل والمستدام من خلال إضافة القيمة، والتجارة، والاستثمار، والشركات العالمية.

[1] نوي نبيلة، "مرجع سبق ذكره"، ص: 52.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، " مرجع سبق ذكره "، ص: 97.

الشكل رقم (04-01): مجالات تركيز مركز التجارة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

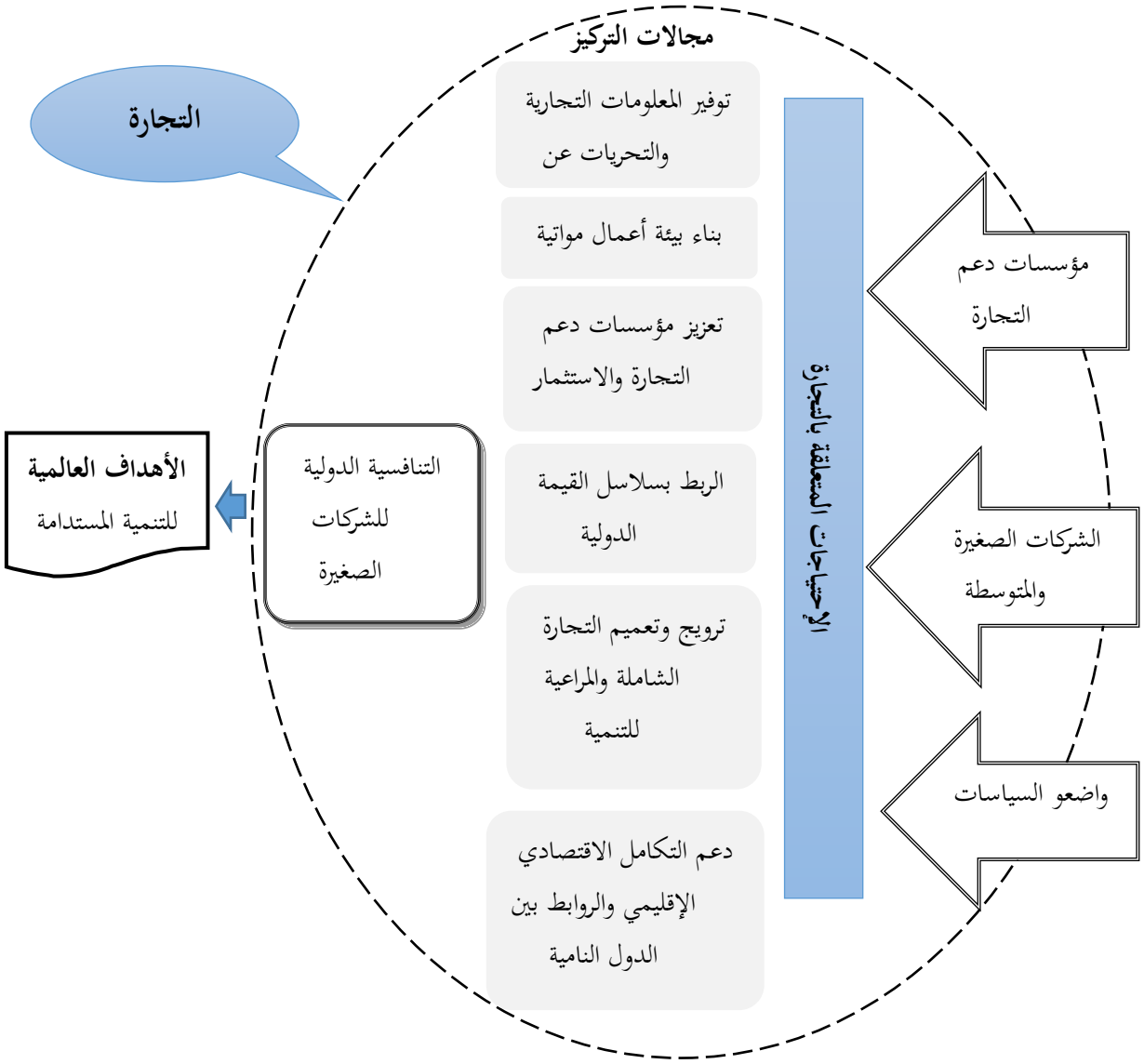

المصدر: مركز التجارة الدولي، "**ديمومة أثر التجارة**"، التقرير السنوي لعام 2015، ص: 06.

من الشكل أعلاه والمتعلق بمجالات تركيز مركز التجارة العالمية على التنمية المستدامة مرتبط بتحقيق الأهداف العالمية للتنمية الاقتصادية، وذلك بالتركيز على التجارة من خلال التحري على الأسواق وتوفير المعلومات، بناء بيئة أعمال، دعم التجارة والستثمار، الربط بسلاسل القيمة الدولية، توريج التجارة، دعم التكامل الاقتصادي بين الدول في ظل مناخ تنافسي، بالإضافة إلى دعم الاحتياجات المتعلقة بالتجارة من خلال صناع القرار السياسي، والشركات الصغيرة والمتوسطة كل هذه العوامل تساهم في تحقيق التنمية المستدامة عالمياً.

الفرع الثاني: مقياس التقدم والنمو الاقتصادي

تعتمد الهيئات الدولية المختصة في إطار إعدادها نشراتها السنوية وبخاصة في مجال تصنيفاتها لاقتصادات الدول على مستوى التقدم الحاصل فيها وإلى نسب معدل النمو الاقتصادي المحقق والمتوقع، حيث يعرف النمو الاقتصادي طويل الأجل بأنه: "معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الفردي". ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحسن مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي، الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. وتقدير قيم الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الاسمية (بالأسعار الجارية) أو بالقيمة الحقيقية (بالأسعار الثابة)، وهو يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات الحاضرة في اقتصاد دولة ما، كما يعكس أيضا الدخل الكلي لمجموع الأفراد بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات[1].

فقد اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه. وقد ترتّب على ذلك إحداث تغيرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة بهذه الدول، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وفرص العمل بها، كما أنه ليس هناك ما يضمن أن يؤدي توسع في الصادرات إلى شكل من أشكال النمو الشامل، بل ثمة احتمال قوي أن يتحول النمو الذي يحركه الصادرات إلى نمو محصور جغرافيا أو قطاعيا[2]. بناء على ذلك فإن من أهم المؤشرات – الناجمة عن تغير في هيكل والبنيان الاقتصادي – التي يمكن إستخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة يتمثل في: [3]

1. الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
2. الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية؛
3. نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ومنه فكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي، وكل الإنتاج بها، ويعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها، والعكس صحيح.

ومنه يتضح لنا من خلال ما تناوله في هذا المطلب أن غايات وأهداف سياسات الدول هي الوصول إلى مرحلة تنمية اقتصادية مستدامة، والتي تتطلب المرور بمراحل انتقالية ومتكاملة لبعضها البعض في إطار سياسات واستراتيجيات تنموية تبدأ بتقييم القدرات الإنتاجية الحالية ضمن إطار عام يتحدد من خلاله مستويات التحديات والصعوبات التي توجهها والسبل الممكنة لمعالجتها إما بتحيدها أو بتخفيف أثرها السلبية، ثم التوجه بعد

[1] نصرالدين قريبي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 13-14 بتصرف

[2] رنان مختار، "علاقة التجارة الدلية بالفقر وتوزيع المداخيل"، منشورات دار الأمل، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص: 15.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "مرجع سبق ذكره"، ص: 128.

ذلك نحو استراتيجيات تنويع الأنشطة الاقتصادية ضمن سياسة تحول هيكلية للاقتصاد تفضي في النهاية إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (05-01): المراحل من تقييم القدرات الاقتصادية إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية

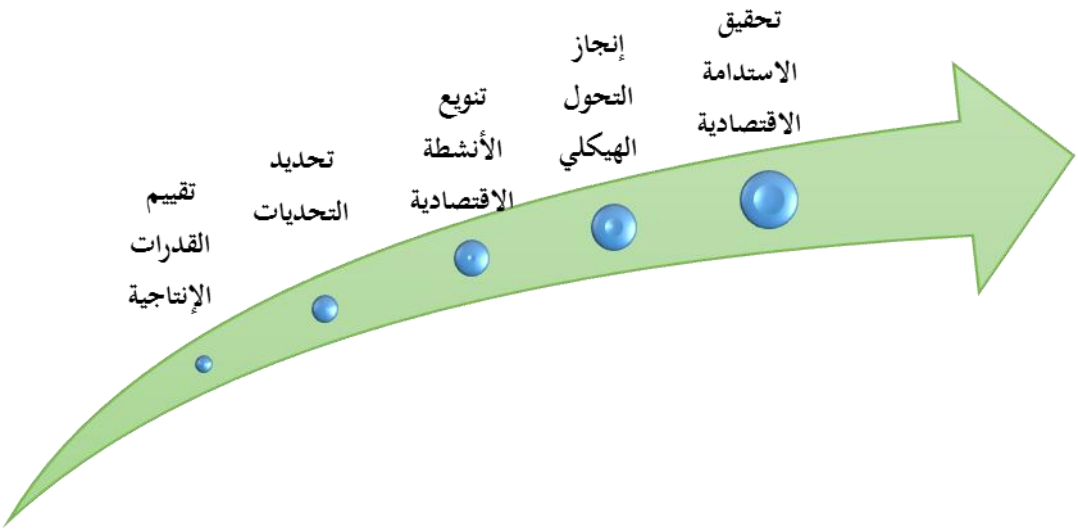

المصدر: تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص: 50.

من الشكل يتضح لدينا أن تحقيق الاستدامة الاقتصادية كهدف إستراتيجي يمر عبر منحنى تصاعدي ينطلق من تقييم القدرات الإنتاجية المتاحة في ظل تحديد وتقييم التحديات في إطارها العام وهذا من أجل توجيه الجهود الاستثمارية نحو الأنشطة والقطاعات الواعدة ضمن إستراتيجية لتحول هيكلي مفضي إلى تحقيق قاعدة اقتصادية قائمة على التنويع الاقتصادي.

المطلب الثاني: عوامل التأثير على النمو والتنمية الاقتصادية

يعد موضوع التنمية الاقتصادية من بين أكثر المجالات التي تناولتها الأدبيات الاقتصادية في دراستها وتحليلها والمنافع التي تتأتى من وراها، حيث تعددت وجهات النظر إنطلاقاً من إختلاف الزوايا التي ينظر إلى التنمية الاقتصادية، وفي هذا المجال سوف نتطرق إلى بعض العوامل الهامة والمؤثرة بشكل مباشر على أبعاد النمو الاقتصادي في إطار نظرة شاملة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

الفرع الأول: الدولة ودورها في التنمية الاقتصادية

عادة ما تتناول الدراسات الاقتصادية مصطلح الدولة في إطار تدخلاتها، وذلك لان هذا المصطلح هو ذو طبيعة سياسية صعب الضبط، لهذا نجده يستخدم في المحاسبة الوطنية والمحاسبة العمومية على سبيل المثال وليس

الحصر. وأيضا فيما يخص مصطلح الإدارة العمومية أو الحكومة، فالحكومة تعبر عن أنواع فريدة من الكيانات القانونية تنشأ بعمليات سياسية ولها سلطة تشريعية وقضائية وتنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى[1].

وفي ظل التحولات الدولية التي أفضت إلى سيطرة وسيادة نظام اقتصاد السوق على اقتصاديات العالم بعد إنهيار النظام الإشتراكي وعولمة الاقتصاد الدولي، وإقتصار دور الدولة كمنظم ومراقب في النشاط الاقتصادي مع ترك المجال أمام القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية، إلا أن جائحة كوفيد 19 وما تبعها من إنقطاع في سلاسل التوريد الدولية وغلق الحدود الدولية وأيضا تبعات الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين كبوادر لحدوث ركود اقتصادي عالمي جديد، هذا الوضع القائم جعل المفكرين والمنظرين الاقتصاديين إلى إعادة النظر في القواعد والأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي والعلاقات الدولية، حيث برزت أهمية دور تدخل الدولة كسلطة سيادية (قرارات) وأيضا حضورها وتأثيرها من خلال مؤسسات القطاع العام في النشاط الاقتصادي "وسياسات الحواجز التجارية (التعريفات الجمركية والكوتا) الهادفة لرفع السعر وخفض الكميات المستهلكة والمستوردة وزيادة الانتاج المحلي"[2] . وعلى هذا النسق برزت حجج تدعم وجود قطاع عام من أسبابها نجد:

1. **إخفاق آلية السوق:** من مبررات وجود قطاع عام هو فشل آلية السوق في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وهذه المحاجة تفرض معيار "الحدية" كمقياس لكفاءة الانتاج أو التخصيص، فأسعار السوق قد تحدد بناء على التكلفة الحدية، ولكن ذلك لا يعني أنها بالضرورة تعكس المنفعة الاجتماعية. كما أن ربحية السوق قد لا تتطابق مع صافي المنفعة الاجتماعية. الاعتبار الأخر أن أهم وظائف القطاع العام هي معالجة الاختناقات في الاقتصاد القومي الناتجة عن الاختلال بين الادخار والاستثمار، مثل هذه الاختناقات لا يمكن للقطاع الخاص أن يأخذها بالحسبان لأن كل مؤسسة أو فرد يتخذ قراراته بمعزل عن الآخرين؛[3]
2. **الاحتكار:** قد يكون لدى بعض المؤسسات الكبرى قدرة على تقليل التكاليف مع زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية وسيطرتها على السوق وغاليا ما يترتب ذلك خروج المؤسسات الصغيرة من السوق ومن ثم تحطيم آلية المنافسة وسيادة الاحتكار. وعلى رغم أن كل نماذج المنافسة الكاملة تركز على السعر كآلية مهمة في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد، هذا النوع من الاحتكار يؤدي بضرورة تدخل الدولة من أجل

[1] مدوري عبد الرزاق، "مرجع سبق ذكره"، ص ص: 53-54. بتصرف

[2] بول آ. ساموبلسون وأخرون، ترجمة هشام عبد الله، "الاقتصاد"، الطبعة الأولى، الدار الآهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2001، ص: 716.

[3] عبد الرزاق فارس الفارس، "الخيار بين القطاع العام والقطاع الخاص بعض القضايا المنهجية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 133، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، 1990، ص: 114.

وضع التشريعات الفعالة التي من شأنها حماية المنشآت الصغيرة. وحماية مستويات التظيف التي يحققها عمل المؤسسات الصغيرة، من خلال سياسات الدعم أو الإعفاء من الضرائب والرسوم؛[1]

3. **إنتاج وعرض السلع العامة أو الإجتماعية**: الصفة الغالبة لمثل هذه السلع أنه لا يمكن شراؤها في السوق، وأن استهلاكها يتم آنياً من قبل أطراف عديدة في المجتمع، مثل ذلك خدمات الدفاع والأمن والعدالة، والمنافع العامة كطرق والجسور والموانئ والمطارات وخدمات التعليم...الخ. والمشروع الخاص لا يتوجه للاستثمار فيها لأن تكلفتها الابتدائية عالية جداً والعائد متدني؛[2]
4. **تحقيق الإستقرار الاقتصادي**: كهدف لكل سياسات التنمية في دول العالم يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات الثلاثة: الاقتصادية والمالية والنقدية، وذلك في إطار تكامل وفعالية وتأثير متبادل بين الأدوات المستخدمة على نحو متوازن من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ككل[3].

وبذلك تستطيع الحكومة استعمال أدوات السياسة المالية لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية، فالسياسة المالية تساهم في توسيع النشاط الاقتصادي في الدولة، حيث تعمل على إعادة الاستقرار في أوقات الكساد للوصول إلى رواج حقيقي أين تكون النتائج ناجعة، وكما أن السياسة النقدية والسياسة التجارية وغيرها من السياسات تلعب دورا غير قليل في إطار تنفيذ السياسة الاقتصادية وتحقيق أهدافها.

الفرع الثاني: التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية

لقد أصاب الاحباط الدول النامية من جرّاء عدم تحقيقها لمستويات التنمية الاقتصادية التي كانت تتوقع تحقيقها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تحصلت هذه الدول النامية على تفضيلات جمركية* من طرف الدول المتقدمة اقتصادياً. في حين أن هناك الكثير من السلع المهمة في صادرات الدول النامية قد أستثنيت من المعاملة التفضيلية لذا فإن صادراتها لم تشجع بما فيه كفاية. إن أحد الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج هو أن الدول النامية قد تبنت في الستينات سياسة إحلال الواردات بدلاً من تركيزها على سياسة تشجيع الصادرات، فدراسة موريسون (Morrison) عن الصادرات المصنعة في الدول النامية أثبتت أن تلك الصادرات مرتبطة إيجابياً مع سكان الدولة المصدرة ومع نصيب الفرد من الدخل ومع كثافة السكان، وترتبط سلبياً مع النسبة المئوية

[1] قنادزة جميلة، "الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص: 89.

[2] عبد الرزاق فارس الفارس، "مرجع سبق ذكره"، ص:115.

[3] أحمد حامد محمد السيد أحمد، إبراهيم جابر السيد، "التكامل الاقتصادي الإقليمي"، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الجزائر، 2020، ص: 17. بتصرف

*- **التفضيلات الجمركية** تعني: أن تقوم الدول المتقدمة بفرض رسوم جمركية منخفضة على السلع صناعية معينة تستوردها من الدول النامية وتكن هذه الرسوم أقل مما تفرضه على السلع المستوردة من دول متقدمة أخرى.

للسكان المتعلميين. حيث حجم السوق المحلي للبلد المصدر ذو كثافة سكانية كبير له القدرة على استغلال اقتصاديات الحجم وتميزه بقدرة تنافسية أكبر مما يؤدي إلى تخصص أكبر للدول. بالرغم من ذلك فإن "القطاعات الاقتصادية لا تنمو في نفس الوقت وبنفس المعدل، فبعض القطاعات ذات قوة دافعة فالتوسع في الصناعة قد تؤدي إلى نمو صناعة أخرى، وقطاع التصدير في دولة ما ذى قوة دافعة فالأسواق الدولية تفتح مجال واسع للسلع مما يؤثر على حجم ومعدل نمو الصناعة"[1].

فالصادرات الصناعية للدول المتقدمة كان ذو ارتباط سلبي مع معدل تعريفاتها الجمركية على الاستيرادات، حيث أن التعريفات المرتفعة على الاستيرادات تجعل الانتاج المنافس للاستيرادات أكثر ربحاً وهذا يشجع الموارد على الانتقال من النشاطات التصديرية إلى النشاطات المنافسة للاستيرادات، ويعوق مقدرة الاقتصاد على استغلال ميزته النسبية من خلال الصادرات[2]. فالدور الذي لعبته التجارة الدولية من خلال مدى الإنسياب وحجم كثافة التبادل الدولي والقائم على تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول و إرساء لاستقرار الاقتصاد العالمي يعد من أهم العوامل الخارجية الداعمة للتنمية الاقتصادية للدول، رغم ذلك مازالت الدول النامية لم تجني ثمار معاملاتها في نطاق التجارة الدولية، لا في مستوى الموارد المتأتية منها ولا على مستوى تحقيق تنمية اقتصادية بسببها.

الفرع الثالث: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

تمثل التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي، فالتجارة الخارجية لها دور محور في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وبخاصة في الدول النامية والناشئة، وهذا لضعف ومحددية القدرات التمويلية المحلية، كما تعد التجارة الخارجية أيضا الصورة الحقيقة للاقتصاد أي دولة من خلال مساهمته في التبادل التجاري الدولي أو من خلال اعتماده على فائض إنتاج اقتصاديات الدول الأخرى. حيث تساهم الصادرات في عملية التنمية بعائدات العملة الصعبة كعنصر من عناصر الإنتاج، وما توفر من مقدرة على تمويل شراء السلع والخدمات. وقد أثبتت الكثير من الدراسات والتجارب، مثلا دراسات كل من لويس بادان "Badhan Lewis" (1970)، فيدر "feder"، وإيدوارد "Edwards" (1992)، أنه أساساً التجارة الخارجية تهدف لتعزيز وترقية الصادرات والتنويع الاقتصادي وأن الأثر الإيجابي لسياسة الإنفتاح التجاري على النمو ينبع من آثار قد تكون مباشرة وغير مباشرة، حيث يكشف كل من جودستاين وخان "Goldstein et Khan" (1982) أن الإنتاج والطلب هما أهم القنوات التي تدفع بالصادرات إلى النمو والتنمية.[3]

[1] ميير بالدوين، ترجمة: جرانت اسكندر، "التنمية الاقتصادية"، المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة، مصر، بدون تاريخ، ص: 84.

[2] استيفان ب ماكي، ترجمة حسان علي بكر، "التجارة الدولية"، جامعة صلاح الدين، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 1990، ص.ص: 147-148. بتصرف

[3] بومعزة حليمة، "مرجع سبق ذكره"، ص :19.

وقد عرف سام عفيفي حاتم التجارة الخارجية على أنها: "كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة"[1]، وقد قدم الكاتب مجيد ملوك السمرائي تعريف التجارة الخارجية (Foreign Trade) على أنها عملية:" إنتقال وحركة السلع والخدمات و رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة وما يترتب أو يتعلق بهذا الانتقال من عمليات مرتبطة بدرجة مباشرة بهذه الحركة مثل عمليات النقل والتأمين والخدمات الأخرى التي تحتاج إليها هذه السلع والخدمات في تحركها بين البلدان المختلفة"[2].

ولكن حقيقة الأمر أن الدولة تتدخل في التجارة الخارجية متعارضة مع مبدأ التجارة الحرة التي أقرتها منظمة التجارة العالمية وهذا من خلال مبدأ حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ومن أشكال هذه التدخلات نجد[3]:

- **التعرفة الجمركية**: عبارة عن ضريبة على الواردات بمجرد دخولها حدود الدولة.
- **نظام الحصص النسبية**: وهي تحديد أكبر كمية ممكن استيرادها من الخارج في وقت معين.
- **دعم الصادرات**: دعم مادي مباشر من الحكومة للمصدرين لتقليل أسعارهم بغية زيادة منافستهم للمنتجات الأجنبية في الأسواق العالمية.

وفي هذا الصياغ يمثل اعتماد النشاط الاقتصادي المحلي على التجارة الخارجية الصورة المعبرة عن مختلف مظاهر الاعتماد على الخارج، حيث يبرز تدفقات السلع والخدمات المصدرة والمستوردة أثناء فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى يعكس طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية ممثلة في الصادرات، وترجمة لمدى القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الوفاء بحاجات السكان ومتطلبات التنمية ممثلة في الواردات، وعليه تستخدم بعض المؤشرات لقياسها، بداية بمؤشر الانفتاح الاقتصادي الذي يقاس بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ثم نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، يليها مؤشر البنية الهيكلية للصادرات والواردات وكذا التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية[4].

فعلى المستوى الاقتصاد الكلي، يتم تعريف التنافسية بأنها قدرة الاقتصاد على توفير مستوى معيشة مرتفع للمواطنين، قياساً بقدرة الاقتصاد على خلق الثروات، من خلال تعظيم الإنتاجية ودعم قدرات الابتكار. وقد قامت المؤسسات الدولية باستحداث العديد من المؤشرات والأرقام القياسية لترتيب الدول من حيث التنافسية، مثل مؤشر تنافسية النمو (Growth Competitiveness Index) الذي يحتسب على أساس ثلاث ركائز تحدد

[1] سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، ط 03، 1993، ص: 36.

[2] محمود محمد أبو العلا، "نظم التجارة الدولية"، القاهرة، بدون تاريخ، ص: 06.

[3] نوال عبد الكريم الأشهب، "التجارة الدولية"، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص: 20. بتصرف

[4] ودان بوعبدالله وأخرون، "مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 04، جامعة بن باديس مستغانم، الجزائر، 2015، ص: 35.

القدرة التنافسية الكلية، وهي نوعية البيئة الاقتصادية الكلية، حالة المؤسسات العامة العاملة في الدولة ومستوى الاستعداد والتقنية.

ويكمل مؤشر تنافسية بيئة الأعمال (Business Comptitiveness Index) الصورة حول التنافسية بالتركيز على العوامل الاقتصادية الجزئية أو القطاعية التي تحدد مستويات الإنتاجية القابلة للاستمرار. وينشر كلا المؤشرين من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس). وكذلك مؤشر استعداد الشبكات (Network Readiness Index)، والذي يقيس مدى تأهل الاقتصاد للاستفادة من التطورات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصال.[1]

الفرع الرابع: ظاهرة الفساد والتنمية الاقتصادية

إن ظاهرة الفساد لا تقتصر على دولة ما بعينها بل هي منتشرة في كل دول العالم وتختلف في أساليبها وحجمها، ومن بين أسباب التخلف الاقتصادي هي ظاهرة تفشي الفساد بين الأعوان الحكوميين والاقتصاديين،كما أن هبة الموارد" تؤثر سلبا على التنمية وتشكل نقمة عندما تكون المؤسسات التي تدير العملية التنمية ضعيفة وتؤجج الصراع ما بين النخب الحاكمة حول استقطاب الموارد وتزيد من مستويات الفساد وتفشي ظاهرة البحث عن الريع خاصة في ظل استخدام عوائد الصادرات في الدعم غير المستهدف وغير المبرر وفي تخصيص الموارد بعيداً عما تحدده التوازنات الاقتصادية الأساسية خاصة توازن أسواق السلع والخدمات"[2].

كما يبين كل من "Oghur and Dasgupta" في قراءة لـ: 338 دراسة حول آثار الفساد على التنمية أن الفساد له تأثير سلبي وعميق على النمو خاصة في الدول النامية، حتى بعد الأخذ بالاعتبار محددات النمو وطبيعة البيانات والمرحلة التنموية للدول، ويبدو أن الفساد يحد من النمو بشكل مباشر بمقدار (-0.07) نقطة مئوية في الدول النامية، بالإضافة إلى (-0.25) نقطة مئوية بشكل غير مباشر من خلال اختلال الإنفاق العام والتنمية البشرية، هذا يعني إجمالاً أن التحسن في مدركات الفساد بنقطة واحدة قد تزيد من معدل نمو متوسط الدخل في هذه الدول بـ: 0.59 نقطة مئوية. [3]

وقد عرف البنك الدولي الفساد على أنه: "إساءة إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة". كما أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية (1999)، انتشار الفساد في القطاع الحكومي بالدول النامية إلى ضعف المرتبات، وشعور المسؤولين بالحصانة ضد توجيه الاتهامات لهم أو التحقيق معهم. وقد خلصت دراسة للبنك الدولي في عام 2004

[1] صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020"، التجارة الخارجية للدول العربي، الفصل الثامن، أوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص: 152.

[2] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، "مرجع سبق ذكره"، ص: 99.

[3] فيصل المناور وأخرون، "نموذج مقترح لإصلاح المؤسسات العامة في الدول العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد21، العدد02، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2019، ص: 13.

في مقارنة بين الأداء الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة ودول شرق آسيا من جهة أخرى إلى نتيجة متشابهة، حيث وجدت أن مُعدلات النمو في المنطقة العربية قد تزيد بنقطة مئوية كاملة لو كانت حالة الإدارة العامة فيها موازية لبعض دول الآسيوية عالية الأداء غلى غرار "ماليزيا، واندونيسيا، وسنغافورة"[1].

أما عن طرق قياس الفساد فهناك العديد من طرق قياس درجة الفساد من بينها مؤشر قياس الفساد في العالم والصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فالجزائر من خلال مؤشر الفساد العالمي* لسنة 2019 احتلت المركز 106 عالميا برصيد 35 نقطة[2]. وتعد من أسباب الموضوعية لفشل الخطط والبرامج الاقتصادية إلى سوء التسيير وتفشي ظاهرة الفساد في كل القطاعات، حيث شهدت سنة 2020 حركة كبيرة غير مسبوقة في محاربة الفساد الذي أصاب مفاصل الاقتصاد الوطني من خلال محاكمة لرجالات الأعمال والمال ومسؤولين ساميين في الدولة. كما أدرجت الحكومة الجزائرية ضمن مشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021، تتعلق باستحداث صندوق خاص بالأموال والأملاك المنهوبة المصادرة في إطار قضايا محاربة الفساد بناء على أحكام قضائية نهائية[3].

فظاهرة الفاسد ثمة علاج واحد قد ينفع في كل مكان: مزيد من الشفافية في أسلوب جمع الحكومات عائداتها النفطية وإدارتها وإنفاقها. فالمزيد من الشفافية يجبر الحكومات على أن تصبح أكثر قابلية للخضوع إلى المساءلة من قبل مواطنيها، ويحد من خطر نشوب صراعات عنيفة، ويقلص حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الفساد[4]. والشكل التالي يوضح مستويات ترتيب الجزائر عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد.

---

[1] فيصل المناور وأخرون ، "نفس المرجع"، ص: 13.

*- **منظمة الشفافية الدولية** هي: منظمة دولية غير حكومية مقرها برلين، تأسست عام 1993، وهدفها الأساسي حث الدول على محاربة الفساد. ويعتبر مؤشر مدركات الفساد ومقياس الفساد (بارومتر الفساد) أهم أدواتها لنشر الوعي حول مدى انتشار هذه الظاهرة على الصعيد العالمي، مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، يصدر منذ العام 1993 وبشكل سنوي، حيث يعمل على تصنيف 180 بلد وإقليما وفقا لمدركات انتشار الفساد في قطاعها العام استنادا إلى آراء الخبراء والمسؤولين في مجال الأعمال حيث يكون الصفر الأكثر فساداً و100 الأكثر نزهة، وذلك وفقاً لـ 13 مؤشراً مركباً فرعياً تنشرها مؤسسات دولية وإقليمية في مجالات التنمية والاقتصاد والمال.

[2] منظمة الشفافية الدولية، الفساد حول العالم لسنة 2019، ترتيب الجزائر، تاريخ الإطلاع 2020/02/27 الساعة 23.00، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.transparency.org/en/countries/algeria

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، "بيان مجلس الوزراء المنعقد في 16 ماي 2021"، تاريخ الإطلاع 2021/05/23 الساعة 16.00، متاح على رابط الموقع الالكتروني الرسمي: https://www.aps.dz/ar/algerie/106513-2021-05-16-18-42-13

[4] مايكل إل روس، ترجمة: محمد هيثم نشواتي، "نقمة النفط – كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم"، الطبعة الأولى، دار الكتب القطرية، قطر، 2014، ص: 48.

شكل رقم (06-01): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2013-2019

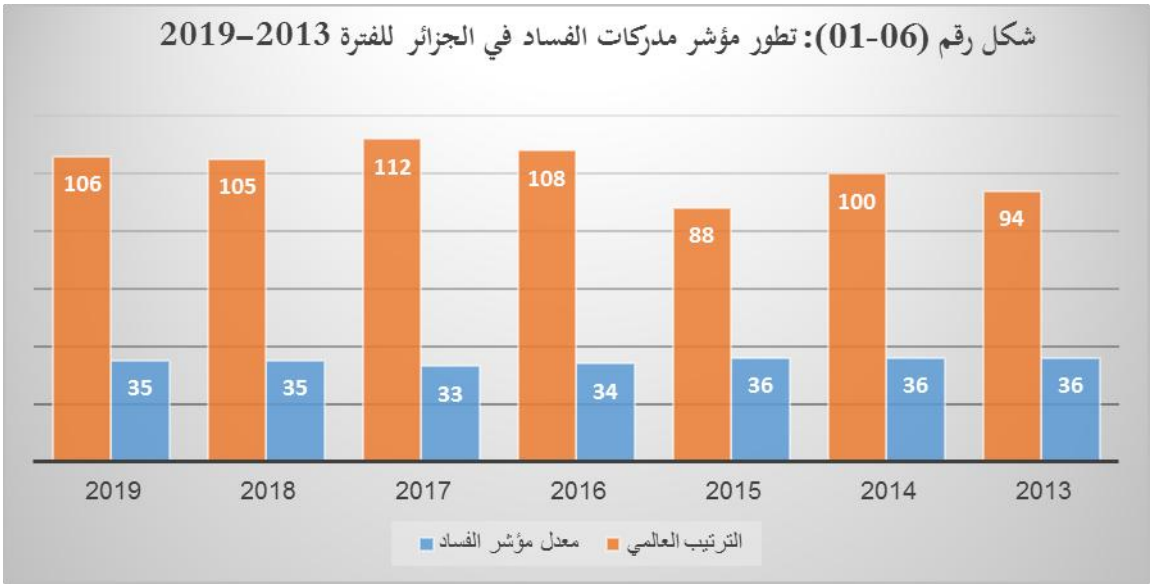

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية لسنوات من 2012 إلى غاية 2019، تاريخ الإطلاع 2021/03/22 على الساعة 23.00، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2020-global-highlights

من الرسم البياني يبين لنا مستوى تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2013 إلى غاية سنة 2019، كان أحسن ترتيب لها على المستوى العالمي الرتبة 88 في سنة 2015 إلا أنه شهد تدهور في الترتيب العالمي وصولاً إلى الرتبة 112 عالمياً من بين 180 دولة، رغم هذا التغير في الترتيب إلا أن رصيدها من التنقيط كان يتروح بين 33 نقطة و36 نقطة. هذه البيانات تدل على الحالة العامة التي يعاني منها القطاع العام في الجزائر من تفشي ظاهرة الفساد وتأثير ذلك على السياسات التنموية المنتهجة من أجل تحقيق تنويع اقتصادي يمتد أثره على تنويع في هيكل الصادرات الجزائرية.

الفرع الخامس: التحولات الهيكلية والتنمية الاقتصادية

تعد السياسات الاقتصادية الهادفة إلى إحداث تغير وحركية في هيكل الاقتصادي من متطلبات المرونة والتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الدول وخاصةً تصحيح مسار التنمية الاقتصادية في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية للدولة، ومن هذا المنطلق "لايجوز النظر للسياسات الاقتصادية على أنها تعمل في بيئة اقتصادية بحتة، بل يجب النظر إليها على أنها تعمل تحت محددات سياسية واجتماعية وبيئية وغيرها من المحددات، الأمر الذي يتسبب في بروز محددات لعمل السياسة الاقتصادية مثل محدد عدم التأكد، وعدم الاتساق الزمني"[1].

فنظرية التحولات الهيكلية تعد من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينات، والتي ترتكز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات

[1] أحمد الكواز، "السياسات التنموية"، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 71، المعهد العربي للتخطيط، 2008، ص:10.

لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب. كان Arthur Lewis[1] أول من قدم نموذجا للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي. بالإضافة إلى تراكم الرأسمالي، يتطلب الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام حديث مجموعة من المتغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادي تتضمن جميع دوال الاقتصاد، وعلى التغيير الإنتاجي وتغيير مكونات الطلب الإستهلاكي والتجارة الدولية، كما تشمل على التغيير في عوامل الاقتصاد الاجتماعي مثل التحضر، النمو والتوزيع السكاني للدولة. وقد أكد التغيير الهيكلي التجريبي على تأثير كل من القيود المحلية والدولية على التنمية[2]:

- **القيود المحلية:** تتضمن القيود الاقتصادية مثل الموراد الطبيعية، حجم السكان وكذلك القيود المؤسسية إضافة إلى سياسات وأهداف الحكومة؛
- **القيود الدولية:** تتمثل في إمكانية الوصول إلى الرأسمال الأجنبي والتكنولوجيا والتجارة الدولية.

كما "تسهم سياسات الإصلاح الهيكلي في زيادة مرونة الاقتصاد، وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتقلّل بالتالي من أثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات. فعدم المرونة على المستوى الجزئي يحد من الأداء الاقتصادي الكلي. ومن هنا تأتي أهمية سياسات الإصلاح الهيكلي في دعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن".[3]

والشكل التالي يوضح الترابط المتسلسل للوصول إلى حالة الاستدامة في الاقتصاد إنطلاقا من سياسات مبنية على إحداث تحولات هيكلية في القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي ينتج عنها زيادة النمو الاقتصادي.

---

[1] نوي نبيلة، "مرجع سبق ذكره"، ص: 42.

[2] خامد مصطفى، "واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها:دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة 2001-2014"، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة ومالية دولية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص: 21.

[3] بلقاسم العباس، "التصحيح الهيكلي"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، إصدرات جسر التنمية، العدد 21، 2004، الكويت، ص: 04.

شكل رقم (07-01): العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

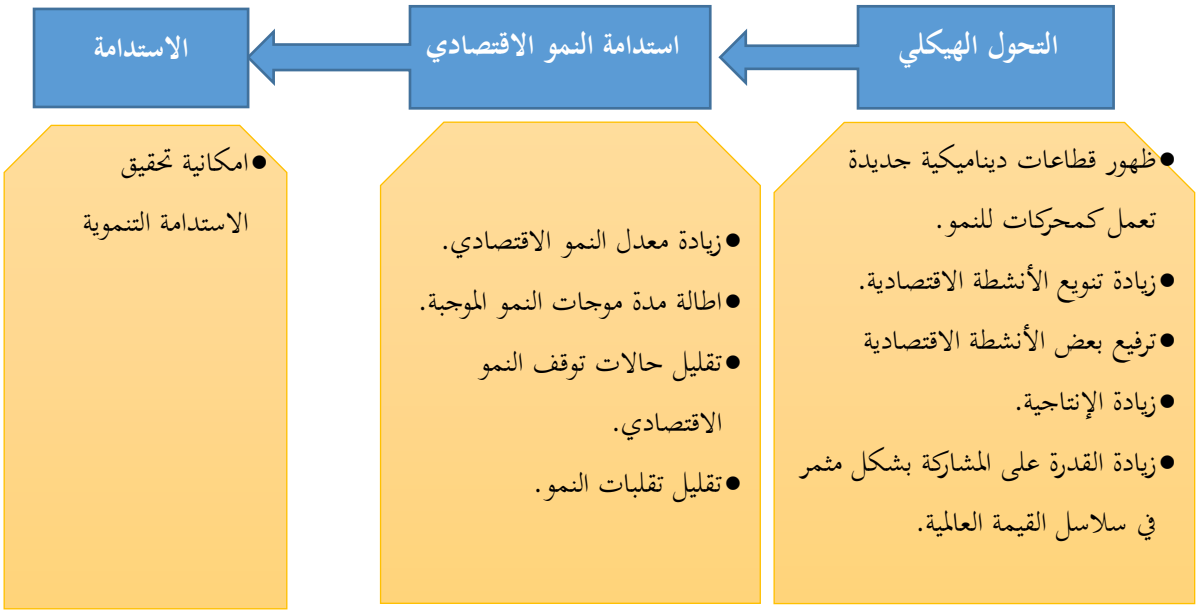

المصدر: تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص: 51.

من الشكل السابق الذي يبرز لنا صورة العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال التوجه نحو الأنشطة الاقتصادية الواعدة والمحركة للنمو الاقتصادي ومعدل الإنتاجية في إطار سياسة التنويع الاقتصادي وذلك من خلال تقوية التشابك بين القطاعات الاقتصادية ودمجها في سلاسل القيمة العالمية، من أجل إحداث حالة من استدامة في معدل النمو الإيجابي لفترات طويلة وتجنب التباطؤ فيه وصولاً إلى وضع يمكن من خلاله استقرار الاستدامة التنموية.

المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

في معرض الدراسات التي تطرقت إليها الأدبيات الاقتصادية والنظريات حول العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي والتأثير المتبادل بينهما، وفي هذا الإطار قدم الباحث الاقتصادي (Dadaro 1991) [1]دراسة حول "العلاقة بين مستوى التنمية في البلد (تم التعبير عنها بأنها معدل دخل الفرد وحصته من الناتج القومي الإجمالي) وبين تركيبة الصادرات وكذلك العلاقة بين تركيبة الصادرات والنمو الاقتصادي، كما أنه انتقد البنك الدولي لأنه يعتبر أن سياسة تشجيع الصادرات هي من أفضل السياسات التي يجب أن تتبناها الدول النامية مع إدراكه للمسألة الجدلية التي أثيرت وأبرزت السؤال التالي: هل يؤدي التوجه الخارجي إلى أداء اقتصادي أفضل؟ أو

[1] طالب دليلة، "مرجع سبق ذكره"، ص: 235.

هل يمهد الأداء الاقتصادي المتميز الطريق لأمام التوجه الخارجي؟ من أهم النتائج التي توصل إليها دودارو أن مستوى التنمية يعد عاملا مهما جداً لمستوى التصنيع والصادرات. وأن تركيبة الصادرات تؤثر في النمو الاقتصادي". كما افترضت أيضا نظريات النمو التي قدمتها المدرسة الكلاسكية ودعمتها النيوكلاسيكية وجود علاقة قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث يشيرون إلى أن الزيادة أو التوسع في الصادرات سوف تعزز مبدأ التخصص في إنتاج السلع التصديرية، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في السلع التصديرية، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات تصديرية تتمتع بالكفاءة الإنتاجية العالية. وهناك نماذج يمكن تسميتها بنماذج النمو الناتج من الصادرات، ونميز فيها بين نوعين:[1]

أولاً: يشير إلى أن النمو الصادرات سوف يخلق حلقة تنموية فعالة، بمعنى أنه بمجرد أن تخطو الدولة في أول طريق لهذا النمو، فإنها ستكون قادرة على حفظ واستمرارية وضعها التنافسي في التجارة الدولية وستحقق أداء أفضل مقارنة بالدول الأخرى؛

ثانياً: يشير إلى أن نمو الصادرات يخفف من مشاكل ميزان المدفوعات وبالتالي كلما أسرع نمو الصادرات كلما ازداد نمو الناتج دون أن يحدث ذلك مشاكل في ميزان المدفوعات.

وفي هذا السياق، فإنه عادة ما تتم الإشارة إلى الأثار المترتبة على تشجيع الصادرات، وهنا يمكن الإشارة إلى عدد من الإعتبارات[2]:

1. في حالة كون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل للطاقات المتاحة، فإن من شأن تشجيع الصادرات أن يحول الموارد إما من الاستثمار أو الاستهلاك، وفي حالة المحافظة على النمو فلا بد من بروز حالة التركز بالدخل بهدف خفض الميل الاستهلاكي، والسماح بمزيد من المبيعات للخارج؛
2. أما في حالة كون الاقتصاد في وضع لا تستخدم معه كامل طاقاته من الموارد، فإن من شأن تشجيع الصادرات أن يرفع من الطلب الإجمالي، ويسمح ذلك بمستوى أعلى من الناتج، والنمو. وتفترض سياسة تخفيض سعر الصرف بالعمل بأقل من الطاقات الممكنة.

إن أول من أشار إلى أن الصادرات هي محرك للنمو هو دنيس روبرتسن، وذلك في مقالة نشرها سنة 1940، وفي السبعينات من القرن الماضي حاول بلاسا وغيره من الاقتصاديين معرفة درجة الترابط بين التجارة والنمو، وأظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي أي الإرتباط بين الصادرات والنمو[3]. وذلك من خلال فرضيتين أساسيتين وهما:[4]

---

[1] خامد مصطفى، "مرجع سبق ذكره"، ص: 24.

[2] أحمد الكواز،"مرجع سبق ذكره"، ص: 20.

[3] نصرالدين قريبي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 99.

[4] رنان مختار، "التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي"، منشورات الحياة، ط 1، الجزائر، 2009، ص: 63-66. بتصرف

الفرضية الأولى: النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات (Growth-led Export Hypothesis)

تعرف هذه الفرضية اختصاراً بـ: (GLEH)، حيث هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى الاعتقاد أن النمو الاقتصادي في حد ذاته يمكن أن يشكل أداة مهمة لزيادة الصادرات منها:

- إن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى دعم المهارات والتكنولوجيا، ويترتب على هذا زيادة في الكفاءة، مما يؤدي إلى خلق ميزة نسبية في سلع معينة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع؛
- إن آليات النمو الاقتصادي التي تنتج بشكل داخلي سوف تشرح أفضل نمو الصادرات؛
- طبقا لنظريات التجارة الخارجية الجديدة، فإن اقتصاديات الحجم تكون متسقة أكثر مع النمو المسبب لزيادة الصادرات.

الفرضية الثانية: زيادة الصادرات تؤدي على زيادة النمو الاقتصادي (Export- led Growth Hypothesis)

تعرف هذه الفرضية اختصاراً بـ (ELGH). ولقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالنقد والتحليل مستخدمين في ذلك أساليب إحصائية ومناهج بحثية مختلفة. ولقد انطلقت تلك الدراسات من المعطيات النظرية التي ترى أن الصادرات لها أثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي. وذلك من خلال تأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية المختلفة. ولعل أبرز القنوات التي تربط بين الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي منها كتالي:

- إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة. وإلى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج؛
- إن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري. وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي؛
- إن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدول، من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة. ومن خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية. فالتوسع في الصادرات يمكن الدول من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية الضرورية مما يساهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي؛
- إن سياسة التوسع في الصادرات تسهم في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب مما يؤدي إلى زيادة المخترعات وإلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

- إن سياسة التوسع في الصادرات تؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة. وإلى استكشاف فرص استثمارية جديدة، وهذا سيؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة، وإلى زيادة وفرة الموارد الاقتصادية.

المبحث الثالث: الآليات والإجراءات المستحدثة في إطار ترقية الصادرات الجزائرية

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تحولات عميقة في عقيدة تسيير الاقتصاد بالانتقال من احتكار الدولة لشؤون إدارة الاقتصاد من خلال القطاع العام إلى رحاب اقتصاد السوق ومساهمة القطاع الخاص بشكل كبير فيه، حيث منذ بدايات التسعينات بادرت الجزائر في إطار الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وتحرير التجارة الخارجية ضمن استراتيجية وطنية لترقية القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات وزيادة تنافسية منتجاتها في الأسواق الدولية، وذلك من خلال استحداث هيئات حكومية منوط بها تشجيع الإنتاج وتمكينه من تصديره، بالإضافة إلى جملة من سياسات المالية والتجارية والإتفاقيات الدولية المؤطرة ضمن قوانيين ومراسيم.

المطلب الأول: الهياكل المؤسساتية الداعمة للتصدير في الجزائر

في نطاق مساعي الدولة لترقية وتنمية نشاط التصدير ضمن سياساتها الاقتصادية والتجارية التي تهدف من ورائها إلى تنويع في هيكل الصادرات، حيث انشاءات هيئات حكومية رسمية منوط بها ترقية ودعم نمو الصادرات المؤسسات الجزائرية ودعمتها بمجموعة من القوانيين والتشريعات وتتمثل في[1]:

الفرع الأول: الهيئات والجمعيات الوطنية في مجال دعم وترقية الصادرات الجزائرية

في إطار الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لترقية الصادرات الجزائرية قامت بإنشاء هيئات ذات طابع حكومي تقدم مساعدات إستشارية لجهاز الحكومة، كما تقدم تقارير استشرافية للسياسات المالية والتجارية المتعلقة بنشاط الصادرات، بالإضافة إلى ذلك وفي إطار القانون الذي ينظم تأسيس الجمعيات الوطنية فقد تأسست جمعيات وطنية تعنى بشأن الصادرات الجزائرية وتتمثل هذه الآليات في:

أولا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات

بموجب الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جمادي الأول عام 1424هـ الموافق 19 يوليو سنة 2003م، المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، وفي مادته 17، تم إنشاء مجلس وطني استشاري لترقية الصادرات يرأسه رئيس الحكومة وله دور استشاري في توجيه السياسة العامة لترقية الصادرات ومن مهامه كانت:

- المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات وإستراتيجيتها؛
- القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات وعملياتها؛
- اقتراح كل تدبير ذي طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية، لتسهيل توسع الصادرات خارج المحروقات.

[1] الجريدة الرسمية، "الفصل الثالث ترقية الصادرات"، العدد 43، الصادرة بتاريخ الأحد 20 جمادي الأول عام 1424هـ. الموافق لـ: 20 يوليو سنة 2003م، ص.ص:33-36.

كما أضفت مهام أخرى للمجلس وهذا ما نصت عليه المادة 02 من مرسوم تنفيذي رقم 04-173 مؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1425هـ. الموافق 12 يونيو سنة 2004م، بالمهام الآتية[1]:

- صياغة كل اقتراح أو تدبير كفيل بتسهيل دخول المنتوجات الجزائرية للأسواق الخارجية؛
- تقديم الاقتراحات التي من شأنها تدعيم تنافسية المنتوجات والخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- دراسة وفحص كل تدبير تحفيزي أو كل عملية تثمين للمنتوجات من التراث الوطني، من شأنها دفع تطور الصادرات خارج المحروقات.

ثانيا: لجنة متابعة التجارة الخارجية

تم إنشاءها عن طريق مرسوم تنفيذي رقم 09-429 مؤرخ في 13 محرم عام 1431هـ الموافق 30 ديسمبر سنة 2009 لدى وزير المكلف بالتجارة الخارجية، كما تتولى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية أمانة اللجنة، حيث حددت مهامها الآتية[2]:

- متابعة وتحليل تدفقات المبادلات التجارية (صادرات والواردات)؛
- اقتراح كل تدبير يهدف إلى إصلاح وضبط نشاط التجارة الخارجية؛
- تقييم دوري للمعطيات المتعلقة بالتجارة الخارجية؛
- اقتراح كل تدبير يهدف إلى ترشيد الواردات؛
- اقتراح كل تدبير في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- اقتراح كل تدبير يسهل التجارة الخارجية؛
- المساهمة في تحليل وتقييم الاتفاقيات التجارية؛
- السهر على تحيين ومصداقية المعلومات التي يزود بها نظام المساعدة في اتخاذ القرار، (نظام المعلومات حول التجارة الخارجية لغرض جمع كل المعلومات ذات الصلة بالتجارة الخارجية للحصول على بنك معطيات مزود من مختلف مصادر المعطيات للهيئات المعنية بعملية التجارة الخارجية،كما تتيح أيضا الحق في النفاذ إلى هذه المعلومات حول التجارة الخارجية).

ثالثا: الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL)

أنشئت في 10 جوان 2001 بموجب قانون رقم 90-31 المؤرخ في 24 ديسمبر 1990، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين يحكمها قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، بالإضافة إلى قانونها الأساسي الداخلي، ومن أهدافها[1]:

[1] الجريدة الرسمية، العدد 39، الصادر بتاريخ 27 ربيع الثاني عام 1425هـ الموافق 16 يونيو سنة 2004م، ص:03.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 13 محرم عام 1431هـ الموافق 30 ديسمبر سنة 2009م، ص.ص: 7-8.

- جمع وتوحيد المصدرين الجزائريين والدفاع عن مصالحهم المادية والأخلاقية؛
- المشاركة في وضع استراتيجية لترويج الصادرات؛
- مساعدة وزيادة الوعي بين الجهات الاقتصادية الفاعلة؛
- تعزيز بحوث الشراكة من خلال شبكة معلومات واستضافة برامج التدريب على تكنولوجيا التصدير؛
- تنظيم والمشاركة في معارض تجارية وأحداث اقتصادية في الجزائر أو في الخارج؛
- المشاركة في تطوير مستوى آليات الإنتاج من أجل تطوير القدرة التصديرية بالإضافة إلى البحث عن أفضل الحلول اللوجستية.

الفرع الثاني: الهيئات العمومية لترقية الصادرات الجزائرية

وضمن إطار تطبيق السياسات لتحفيز وتطوير قطاع الصادرات الجزائرية، عمدت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع إداري أو اقتصادي تهدف من وراءها إلى تنشيط حركية الصادرات خارج المحروقات وتتمثل في:

أولا: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)

بموجب نص المادة رقم 19 من الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جمادي الأول عام 1424هـ. الموافق لـ: 19 يوليو سنة 2003 تم انشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية المسماة "الجكس" (ALGEX)[2]، فهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية، كما يمكن لها إنشاء مكاتب للتمثيل والتوسع التجاري بالخارج، حيث تتكلف بمهام:

- ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ضمان تسيير دينامكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية؛
- تزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والاقتصادية حول الأسواق الخارجية؛
- دعم جهود المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- إعداد المؤسسات الجزائرية وتنظيمها ومساعدتها في المعارض والتظاهرات الاقتصادية بالخارج؛
- تسهيل دخول المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- تنشيط بعثات الاستكشاف والتوسع التجاريين؛
- مساعدة المتعاملين الجزائريين في تجسيد علاقات العمل مع شركائهم الأجانب؛
- ترقية نوعية العلامة للمنتوج الجزائري بالخارج.

[1] الجمعية الوطنية للمدربين الجزائريين ANEXAL ، رابط الموقع الإلكتروني الرسمي: https://anexal.dz/presentation/

[2] الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، تاريخ الإطلاع 2021/05/04، على الساعة متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.algex.dz/ar/

زيادة على المهام الموكلة لها تم ادراج مهام إضافية حسب ما جاءت به نص المادة 06 من مرسوم تنفيذي رقم 04-174 مؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1425هـ. الموافق 12 يونيو سنة 2004م، وتتمثل في الآتي[1]:

- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية؛
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة؛
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية؛
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها؛
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية وتسيير ذلك؛
- وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها، في مجال التجارة الدولية؛
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج؛
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير؛
- إعداد مقاييس تقديم الأوسمة والجوائز والنياشين التي تمنح لأحسن المصدرين.

وقد تجدد دور الوكالة من خلال مهام جديدة أخرى أيضا من تأسيس "خلية الاستماع تصدير"[2] (Cellule d'Ecoute Export)، وذلك عبر ما نصت عليه المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 08-313 مؤرخ في 5 شوال عام 1429هـ الموافق 5 أكتوبر سنة 2008م، وتتمثل في[3]:

- تكوين قاعدة معطيات حول الواردات والصادرات وبطاقة وطنية حول المتعاملين المتدخلين في عملية التجارة الخارجية؛
- ضمان عملية متابعة اقتصادية عبر متابعة تطور الوضعية السائدة في السوق الدولية للمواد التي تشكل أهمية بالنسبة للتجارة الخارجية الجزائري؛
- اقتراح كل عملية تهدف إلى متابعة الواردات؛
- القيام بعمليات التكوين والإعلام بالإضافة إلى تقييم الدعم الضروري لصالح الهيئات والمتعاملين الاقتصاديين من أجل متابعة الواردات.

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 77، "مرجع سبق ذكره"، ص: 05.

[2] خلية الاستماع تصدير، تاريخ الإطلاع 2020/11/12 على الساعة 17.00، متاح على الموقع الالكتروني:
https://anexal.dz/installation-dune-cellule-decoute-export-a-algex/

[3] الجريدة الرسمية، العدد 58، الصادرة بتاريخ 8 شوال عام 1429هـ الموافق 8 أكتوبر سنة 2008م ، ص: 08.

ثانيا: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)

أنشئت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96-94 مؤرخ في 14 شوال عام 1416هـ. الموافق 03 مارس سنة 1996م، فهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، ومن بين المهام المنوط بها من طرف الغرفة تقوم أيضا بكل عمل يرمي إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتويعها، لاسيما في مجال الأسواق الخارجية، حيث تكلف الغرفة بهذه الصفة بما يأتي [1]:

- تقوم بدراسة الوضعية الاقتصادية للبلد والتفكير فيها وتطويرها وتقدم آراءها إلى السلطات العمومية بخصوص وسائل تنمية النشاط الاقتصادي الوطني وترقيته؛
- تصدر كل وثيقة أو شهادة أو استمارة، يقدمها أو يطلبها الأعوان الاقتصاديون لاستعمالها، أساساً خارج البلاد وتؤشرها وتصدق عليها؛
- تنظم أو تشارك في تنظيم جميع اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية داخل الجزائر وخارجها، لا سيما المعرض والندوات والمناظرات والأيام الدراسية والمهام التجارية التي يكون غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية الوطنية والمبادلات التجارية مع الخارج وتنميتها؛
- تنجز كل الأعمال والدراسات التي تساعد على ترقية المنتوجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية؛
- تقترح أي تدبير يرمي إلى تسهيل عمليات تصدير المنتوجات والخدمات الوطنية وترقيتها؛
- تقيم علاقات التعاون والتبادل وتبرم اتفاقات مع الهيئات الاجنبية المماثلة؛
- تنضم إلى الهيئات الجهوية أو الدولية التي لها نفس الطبيعة أو التي تسعى لتحقيق نفس الهدف؛
- تشكل باعتبارها تمثل الجزائر، غرفا مختلطة للتجارة مع نظيراتها الأجنبية؛
- تنشر وتوزع كل نشرة من النشرات التي لها علاقة بهدفها؛
- تشارك في التظاهرات والأعمال التي تبادر بها الهيئات التمثيلية التي تسعى إلى تحقيق نفس الهدف؛
- تبدي رآيها في الاتفاقيات والاتفاقات التجارية التي تربط الجزائر ببلدان الخارج؛
- يمكنها أيضا أن تحدث مؤسسة للمصالحة والتحكيم قصد التدخل في تسوية النزاعات التجارية الوطنية والدولية بناء على طلب المتعاملين.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ الأربعاء 17 شوال عام 1416هـ الموافق 6 مارس سنة 1996م، ص.ص: 19-20.

النظام المعلوماتي (SALIMEX): تعتزم الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة إنشاء منصة مختصة في خدمات المعلومات حول الأسواق الخارجية تحت تسمية "ساليكس*" أو النظام الجزائري للمعلومات حول الأسواق الخارجية، والغرض من إنشاء هذا النظام هو تحسين خدمات المعلومات المقدمة من طرف جهاز دعم ومساعدة المصدرين حول الأسواق الخارجية بمشاركة كل من مصالح الاقتصادية لممثلياتنا الديبلوماسية في الخارج باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ،كما يهدف هذا النظام إلى:[1]

- توفير أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية للبلدان من أجل تسهيل عملية دراسة والولوج لهذه الأسواق من طرف المستخدمين والمصدرين الجزائريين بصفة خاصة؛
- توفير المعلومات اللازمة للمؤسسات والمنظمات الجزائرية التي تعمل على دعم الصادرات خارج المحروقات، فيما يخص العلاقات الثنائية للجزائر على المستوى الاقتصادي والتجاري.

ثالثا: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)

في بداية التأسيس كان عبارة عن مكتب وطني للأسواق والمعارض بناءا على الامر رقم 71-61 المؤرخ في 5 غشت سنة 1971، حيث تم تعديل اسمه وفق المرسوم رقم 87-63 مؤرخ في 3 رجب عام 1407 الموافق 3 مارس سنة 1987 يغير اسم المكتب الوطني للأسواق الدولية والمعارض فيجعله الديوان الوطني للاسواق والتصدير[2]، من أهدافه: ترقية الصادرات، تنمية المبادلات التجارية، ترشيد الواردات، الاسواق والمعارض، رقابة جودة منتوجات التصدير. وفي تاريخ 24 سبتمبر 1990 تم تغيير تسميته إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(SAFEX)[3]، شركة ذات أسهم ، ومن مهامها:

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي؛
- تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد؛
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل:
  - ✓ الإعلام في ميدان القوانيين والتنظيمات التجارية؛
  - ✓ فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب؛

---

[1] الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، "معلومات حول SALMIX الأسواق الخرجية- نظام معلوماتي"، تاريخ الإطلاع 2020/11/16 الساعة 19.00، متاح على الموقع الالكتروني:
https://www.caci.dz/ar/Nos%20Services/Commerce%20exterieurs/Pages/Commerce-exterieur.aspx

*- **صُمم نظام "ساليكس"** كونه: شبكة تواصل داخلية تربط المصالح الاقتصادية للسفارات بالخارج بملقم شبكة المتواجد لدى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، حيث تعمل المصالح الاقتصادية تلك على جمع المعلومات من البلد بالاستناد إلى اطر محددة مسبقا، وبعد التأكيد على البيانات تنقل على ملقم الشبكة وفقا للإجراءات المحددة، تقوم الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على مستوى الخلية المشغلة لنظام "ساليكس" بتلقي جميع البيانات وتحليلها قبل التأكيد على الصيغة النهائية التي تنشر على الموقع الالكتروني للشيكة.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادرة بتاريخ 4 رجب عام 1407هـ الموافق لـ: 4 مارس سنة 1987، ص،ص: (340-345).

[3] الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة الجزائرية للمعرض والتصدير، تاريخ الإطلاع 2021/05/04: https://www.safex.dz/?lang=ar

- ✓ الإعلام الاقتصادي ووالتجاري؛
- ✓ التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب؛
- ✓ قوانيين وترتيبات التصدير؛
- تحرير مجلات ونشريات إعلامية اقتصادية وتجارية؛
- تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة.

الفرع الثالث : آليات التمويل لتحفيز الصادرات الجزائرية

يشكل التمويل المالي ونشاط التأمين في حركة التجارة الخارجية من أسباب نجاحها واستمرارها خاصة فيما تعلق بنشاط الصادرات خارج المحروقات بما توفر من ميزة تنافسية وضمان للمتعامليين الاقتصاديين سواء قطاع خاص أو عمومي، وتتمثل هذه التحفيزات من خلال مؤسسات عمومية وهي:

أولاً: الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة تبعاً لما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 08-07 مؤرخ في 11 محرم عام 1429هـ الموافق 19 يناير سنة 2008م. والمتعلق بكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 084-302 (باب الموارد، باب النفقات)، وهناك خمس مجالات إعانة مقررة[1]:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.

[1] وزارة التجارة الجزائرية، الصندوق الخاص بترقية الصادرات، تاريخ الإطلاع 2020/11/18 على الساعة 23.00، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe

الجدول رقم (02-01): تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية

نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير	المشاركة في المعارض والمعارض الصالونات المتخصصة في الخارج
- **50 % في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف باستثناء التمور.** - **50 % في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة.** - **50 % في حالة النقل الدولي للتمور، بالنسبة لجميع الوجهات لهذا المنتج**	- 80 % في حالة المشاركة في المعرض والصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر. - 50 % في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي. - 100 % في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد.
تعتبر تكلفة النقل البري في البلاد فقط الرحلات على مسافات أعلى من 150 كلم، وبقيمة 05 دينار/طن/كلم.	تجدر الإشارة إلى أن الإعانات المعدة يجب أن تذكر في لغة مستعملة في التجارة الدولية، وعند الإقتضاء في لغة البلد المستضيف التظاهرة مع اسم المعرض وفترته ومكانه ...الخ.

المصدر: من إعداد الباحث وفق لمعطيات كل من الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية (ALGEX)، والموقع الرسمي الإلكتروني لوزارة التجارة الجزائرية تاريخ الإطلاع 2021/03/15 على الساعة 18.00.

https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe

ثانيا: الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)

تم تكليف الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) [1] لحساب الدولة وتحت رقابتها، تبعا للأمر رقم 96-06 مؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق لـ: 10 يناير سنة 1996، يتعلق بتأمين القرض عند التصدير، برأس مال يبلغ 450 مليون دينار جزائري يساهم فيه مجموعة من البنوك والمؤسسات التأمين وهي (الشركة الوطنية لتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية لتأمين النقل، الشركة الجزائرية للتأمين، الصندوق الوطني لتعاونية الفلاحة، الصندوق المركزي لإعادة التأمين، القرض الشعبي الجزائري، البنك الجزائري للتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي) تؤمن جميع المخاطر المتعلقة بالتصدير بنسب تتراوح بين 80 و90 بالمائة، حيث يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم، يقوم بعمليات التصدير انطلاقا من الجزائر، أن يكتتب تأمين القرض عند التصدير، يستثنئ منها صادرات المحروقات من مجال تطبيق هذا الأمر، كما يمكن للمؤمن له تحويل الحقوق الناتجة من الضمان لصالح الغير، وتتمثل الأخطار المؤمن عليها[2]:

- لحساب الشركة الخاص وتحت رقابة الدولة: الأخطار التجارية؛

[1] الموقع الإلكتروني الرسمي لشركة التأمين وضمان الصادرات، تاريخ الإطلاع: 2021/05/04، على الساعة 21.00 https://www.cagex.dz/

[2] الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادرة بتاريخ الأحد 23 شعبان عام 1416هـ الموافق 14 يناير سنة 1996م، ص،ص: (16-17).

- لحساب الدولة وتحت رقابتها: الأخطار السياسية، أخطار عدم التحويل، أخطار الكوارث؛

تهدف إلى ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال التأمين ضد المخاطر المتعلقة بإجراءات التصدير والسداد والتعويض وتغطية الديون، وكذلك أيضا تدعيمها من خلال تأسيس بنك للمعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي. وحسب ما ورد في تقرير المعهد العربي التخطيط حول مضامين التي يشملها ضمان الصادرات "هي عادة ما يكون ضد المخاطر التجارية والمخاطر غير التجارية، وتتمثل أهمية الضمان هنا ليس فقط في دوره التقليدي في حماية المصدر من تلك المخاطر بل فيما يوفر من مزايا أخرى من أهمها؛ أنه يمكن المصدر من منح المستورد شروط دفع جذابة ومن ثم زيادة قدرة الأول على المنافسة، كما يُمكن الضمان المصدر من منح تسهيلات في الدفع للمستورد ويمكنه في الوقت ذاته من الحصول على تمويل قبل تاريخ الاستحقاق الدفع"[1].

المطلب الثاني : آليات ترقية الصادرات في ظل الاتفاقيات الدولية

تعد الاتفاقيات الدولية في مجال التجارة والاقتصاد والتي تأخذ شكل متعددة الأطراف أوثنائية أو بين الدول أو بين المنظمات الدولية والإقليمة أحد ركائز المشجعة لتبادلات الدولية، وعلى هذا الصعيد فقد قامت الجزائر ممثلة في جهازها التنفيذي على التصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية بعد مرحلة المفاوضات والتوقيع عليها ومن أهمها:

1. انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية وابتداء من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة، حيث تم تكوين فوج عمل لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية في 17 جوان 1987.

وفي سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر. وعقد أول اجتماع له في أفريل 1998، حيث عقد عشرة (10) اجتماعات رسمية آخرها كان في 30 مارس 2012. وأثناء هذه الفترات، قام بدراسة النظام التجاري الجزائري. وقد تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 وتمت مراجعته في 2008، تم إمضاء ستة (06) اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العائق التقنية للتجارة، وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة والصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية والخصخصة، الإعانات وبعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.[2]

[1] المعهد العربي للتخطيط، "تحديات واستراتيجيات تنمية الصادرات العربية"، ص: 12. بتصرف

[2] وزراة التجارة، "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، تاريخ الإطلاع 2020/07/15 الساعة 10.00 متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.commerce.gov.dz/ar/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc

2. الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي

بمجب المرسوم الرئاسي رقم 10-12 مؤرخ في 25 محرم 1431 الموافق لـ 11 جانفي 2010[1]، يتضمن التصديق على الاتفاقية التجارية التفاضلية بين الحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية الموقع بتونس في 6 ذي الحجة 1429 الموافق لـ: 4 ديسمبر 2008، بالإضافة إلى التصديق على ملاحق البرتوكول رقم 01 عن طريق المرسوم الرئاسي رقم 13-217 لـ 15 رمضان 1434 الموافق لـ 24 جويلية 2013. ودخول حيز التنفيذ في 01 ماري 2014. وتتعلق بقوائم المنتجات الصناعية المستفيدة من امتيازات ضريبية للتصدير والاستيراد بالإضافة إلى تحديد طبيعة العائق التقني التجاري للتصدير نحو السوق التونسي[2].

- **للتصدير:**
  - ✓ قائمة D1: منتجات صناعية (معفاة من الرسوم الجمركية)؛
  - ✓ قائمة D2: منتجات زراعية وغذائية (حصص معفاة من الرسوم الجمركية)؛
- **الإستيراد:**
  - ✓ قائمة C1: منتجات صناعية (معفاة من الرسوم الجمركية)؛
  - ✓ قائمة C2: منتجات صناعية تستفيد بخفض بـ 40% من الرسوم الجمركية؛
  - ✓ قائمة C3: منتجات زراعية وغذائية (حصص معفاة من الرسوم الجمركية).

3. إتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية

تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل. تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ افريل 2002، لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجارة، تعاون اقتصادي ومالي، تدفقات استثمارية) وجوانب سياسية واجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة[3].

ومن أهداف هذه الاتفاقية فتح كل من سوق الاتحاد الأوربي وسوق الجزائر على منتجات كلا الطرفين المتعاقدين، كما تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم بتسهيلات تفضيلية لبعض المنتجات الصناعية والزراعية الجزائرية في إطار مساعي لتنمية وتشجيع القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، فقد نصت على منح الجزائر فترة انتقالية

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة بتاريخ 3 ربيع الأول عام 1431هـ الموافق 14 فبراير سنة 2010م، ص: 03.

[2] وزارة التجارة، " الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي"، تاريخ الإطلاع 2020/12/20 على الساعة 21.00، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/accord-commercial-preferentiel-algero-tunisien

[3] وزارة التجارة وترقية الصادرات،" اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية"، تاريخ الإطلاع 2021/06/05 على الساعة 23.00، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-presentation-de-l-accord-d-association

مدتها 12 عاما، حتى 2017، لتلغي تدريجيا الرسوم الجمركية على منتجات صناعية، وتطبق تحرير انتقائيا للمنتجات الزراعية، وكذلك المساهمة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من الولوج إلى السوق الأوروبي من رفع من جودة المنتوجات حيث حضيت في بدايات الاتفاقية حوالي 30 شركة جزائرية من شهادة الإيزو للجودة.

- برنامج MEDA 1 في سنة 1995، من رفع مستوى إنتاجية المؤسسات الجزائرية؛
- برنامج MEDA 2 في سنة 2006، تم التوقيع على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 بفانسيا الإسبانية ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

تشكل التعاملات التجارة الخارجية للجزائر مع المجموعة الأوروبية مانسبته 60 %، حيث أقامة لجنة دائمة مكلفة بتحضير ومتابعة تنفيذ الاتفاقية تشرف عليها وزارة الخارجية بتاريخ 30 ديسمبر 2004، ودخلت حيز التنفيذ اتفاقية الشركة في 01 سبتمبر 2005، والتي على إثرها تم إقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة وإقامة منطقة التبادل الحر المرتقبة والتي تترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. وبخصوص التحضير لوضع حيز التنفيذ اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية فقد قامت وزارة التجارة باعداد دليل على شبكة العنكبوتية لصالح المتعاملين الجزائريين. كما تجدر الإشارة إلى تدابير حماية المنتجات الوطنية وفق الإتفاقية التي نصت على المواد التالية:

- المادة 11، إجراءات استثنائية لصالح الصناعات الحديثة النشأة أو بعض القطاعات التي يعاد هيكلتها؛
- المادة 22، إجراءات ضد إغراق الأسوق بالسلع؛
- المادة 23، إجراءات تعويضية؛
- المادة 24، إجراءات حمائية.

كل هذه الجهود أثمرة في رفع معدل نمو الصادرات خارج المحروقات في الفترة بين 2000-2010 بمعدل يقدر بـ: 94.69 % في المنتجات الغذائية وبخاصة الزراعية منها عرفت معدل نمو يقدر بـ: 884.37 % .[1]

أما بحسب تصريح رئيس الجمعية الوطنية للمصديرين الجزائريين على باي ناصري، فقد استوردت الجزائر بضائع بقيمة 320 مليار دولار بين سنة 2005 ونهاية 2019 من الاتحاد الأوروبي، بينما لم تصدر إلى الاتحاد، خارج النفط والغاز، سلعا قيمتها أكثر من 15 مليار دولار. كما أن المفوضات حول الاتفاق جرت في الأساس بشكل سيء. ففي ذلك الوقت صادقت الجزائر عليه وكان عدد أعضاء الاتحاد 15، ولكن عددهم اليوم 27، وسيزيد في السنوات القادمة.[2]

---

[1] Aniche née Khouider Fethia, "Essai d'analyse de la contribution du commerce extérieur a la croissance économique", Faculté des Science Economiques, Science de Gestion et des Science Commerciales, Université Mouloud Mammeri de Tizi-ouzou, 2014, P:139

[2] الموقع الإلكتروني لقناة فرنس 24، "اتفاق منطقة التجارة الحرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على المحك وسط انتقادات شديدة"، تاريخ الإطلاع عليه في 2021/01/23 على الساعة 13.30، متاح على الرابط الإلكتوني:
https://www.france24.com/ar/20200823-اتفاق-منطقة-التجارة-الحرة-بين-الجزائر-والاتحاد-الأوروبي-على-المحك-وسط-انتقادات-شديدة?

4. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GZALE)

في إطار تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 22 فيفري 1978 التحضير لاتفاقية تيسير المبادلات التجارية بين البلدان العربية، وتم المصادقة على الاتفاقية في 10 فيفري 1981 بتونس، وكان هدفها تحرير المبادلات التجارية بين مختلف البلدان العربية وكذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة، أعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية تفعيل هذه الاتفاقية بتاريخ 13 ديسمبر 1995. وانطلاق التنفيذ الرسمي كان في جانفي 1998. حيث حددت ثلاثة لجان، لجنة المتابعة والتنفيذ، لجنة المفاوضات التجارية، لجنة قواعد المنشأ. تم الانتهاء من تحقيق ووضع هذه المنطقة في 01 جانفي 2005 ومن وقتها والمنتجات العربية المنشأ يتم تبادلها وتخضع للإعفاء التام من الحقوق الجمركية. كما تم تبني[1]:

- مبدأ الشفافية؛
- مبدأ تبادل المعلومات؛
- مبدأ توحيد التعريفات؛
- المعايير المتعلقة بأسس معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

ولقد تقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008، وبدأت الاستفادة من الإعفاء الجمركي ابتداء من 01 جانفي 2009.

5. الانضمام إلى منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية (ZLECAF)

إيمانا منها بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي وسعيا لتبادل المنافع الاقتصادية بين دول الأعضاء، قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018، رواندا، التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع، وتجارة الخدمات وفض النزاعات. في هذا الإطار، شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020. وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة.[2]

6. الاتفاقية التجارية بين الجزائر وباكستان

في إطار ترقية الصداقة بين البلدين، ورغبة منها في تنمية وتنويع العلاقات الاقتصادية والتجارية تم توقيع الاتفاقية في 17 أفريل 2012، بمرسوم رئاسي رقم 20-214 مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1441 الموافق 2

[1] وزارة التجارة الجزائرية، "منطقة التبادل العربي الحر"، تاريخ الإطلاع 2021/04/20 على الساعة 14.00، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange

[2] وزارة الشؤون الخارجية، "منطقة التبادل الحر"، تاريخ الإطلاع 2021/02/17 على الساعة 17.00، متاح على الموقع الإلكتروني الرسمي: http://www.mae.gov.dz/Zone-de-libre-echange-AR.aspx

غشت سنة 2020، ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ في 23 أكتوبر 2020 في الجزائر العاصمة. حيث يمنح كل طرف الطرف الآخر، معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يخص:[1]

- الرسوم الجمركية وكل الرسوم الأخرى المطبقة عند استيراد أو تصدير المنتجات، وكذا طرق تحصيل هذه الحقوق والرسوم والضرائب؛
- الأحكام القانونية المتعلقة بالجمركة والتخزين وإعادة الشحن؛
- الرسوم المحلية والضرائب المباشرة وغير المباشرة على المواد المستوردة بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛
- كيفيات تسديد والتحويلات الناتجة عن تنفيذ هذا الاتفاق؛
- القيود الكمية وكل العراقيل غير الجمركية الأخرى المطبقة على الواردات والصادرات؛
- الأحكام القانونية المتعلقة بالبيع والشراء والنقل والتوزيع للسلع الموجهة للسوق الداخلية.

المطلب الثالث: آليات ترقية الصادرات في ظل سياسات الدعم والإعانات الحكومية

في إطار سياسات الدولة الجزائرية الموجهة نحو تنمية قطاع الصادرات خارج المحروقات ودعم المصدرين والتي يتوقع أن تعم بالفائدة لهم في العديد من الأصعدة، حيث تم إرساء إطار قانوني وهيكلي ينظم قطاع التصدير بصفة عامة والصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة، وهذا من خلال توفير حوافز جبائية ومالية وإدارية. ومن أهم هذه التسهيلات والدعم الممنوحة لقطاع الصادرات نذكر منها: [2]

الفرع الأول: ترقية الصادرات من خلال التسهيلات الجمركية

تعد الأنظمة الاقتصادية الجمركية موجهة بشكل رئيسي للمؤسسات الاقتصادية إما من أجل تسهيل مبادلاتها على الصعيد الدولي (التصدير والقبول المؤقتين من أجل المشاركة في المعارض والصالونات، لتجريب المنتجات والعروض التوضيحية لها، والقيام بأشغال، والتخزين، العيور،...الخ)، وإما لتعزيز الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير (تحسين الصنع الإيجابي) أو لتخفيض الواردات (التحويل من أجل الاستهلاك). ومن بين الإجراءات التسهيلة لعمليات التصدير نجد:[3]

- الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي (التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، والموجهة للتصدير النهائي؛
- زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد؛

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 19 ذو الحجة عام 1441هـ الموافق 9 غشت سنة 2020م، ص: 04.

[2] بومعزة حليمة، "مرجع سبق ذكره"، ص: 110.

[3] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،"التسهيلات الجمركية"، تاريخ الإطلاع 2021/05/18، متاح على الموقع الإلكتروني الرسمي: http://www.algex.dz/ar /

- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD)، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البريةّ؛
- إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع؛
- تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية (01) سنة، وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)؛
- التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

أما فيما يخص الإجراءات الجمركية التعليقة عند التصدير فتتمثل المزايا الممنوحة وفق الأنظمة التالية:[1]

1. **أنظمة التخزين:**

تمكن المستودعات الموضوعة تحت الرقابة الجمركية (المستودعات العامة، والخاصة، والصناعية) لتخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية وفي المقرات المعتمدة من طرف السلطات الجمركية، كما تمنح المزايا التالية:

- تخزين البضائع الموجهة للتصدير للاستفادة من استرداد الرسوم والضرائب.
- تخزين البضائع المستوردة، والضرورية لتلبية احتياجات نشاط المؤسسة، وبإعفاء الرسوم والضرائب.

2. **الأنظمة الاقتصادية التحويلية:**

تهدف هذه الأنظمة إلى تعزيز صادرات الشركات التي تعتمد في تموينها على الواردات، أو تلك التي صادراتها مرهونة بإكمال صنع المنتجات في الخارج، وهذه الأنظمة هي:

- **تحسين الصنع الإيجابي**: يسمح هذا النظام الجمركي باستيراد سلع أجنبية بإعفاء الرسوم والضرائب، شرط أن تكون هذه السلع موجهة للتصدير خارج الإقليم الوطني بعد تصنيعها، أو تحويلها، أو تصليحها (المادة 174 من الفصل7: النظم الجمركية الاقتصادية، القسم7: القبول المؤقت، الفرع1: مبادئ عامة من قانون الجمارك الجزائري).[2]
- **تحسين الصنع السلبي**: يسمح هذا النظام للشركات بالقيام بتصنيع، أو تحويل، أو تصنيع إضافي لمنتجاتها، وهذا تلبية لاحتياجات التصدير. في حالة عدم تصدير المنتج الذي تم الحصول عليه من الخارج، يخضع المنتج المعاد استيراده للضريبة، فقط على القيمة المضافة للمنتج، والتي نتجت عن تحسين الصنع السلبي.
- **إعادة التموين بالإعفاء من الرسوم الجمركية**: يتمثل هذا النظام في منح إعفاء من الرسوم والضرائب عند استيراد بضائع مطابقة أو مساوية لتلك المستوردة أو المستخدمة في التصنيع المنتجات المصدرة، والتي كانت عند استيرادها موجهة للاستهلاك مع دفع الرسوم والضرائب.

[1] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،"الإجراءات الجمركية التعليقة عند التصدير"، تاريخ الإطلاع 2021/05/18، متاح على الموقع الإلكتروني الرسمي: http://www.algex.dz/ar

[2] قانون الجمارك الجزائري، تاريخ الإطلاع 2021/08/19، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.codedouanesdz.com/

3. **التصدير المؤقت مع إعادة استيراد البضائع على حالها:** وهو نظام جمركي تجاري، يتمثل في التصدير المؤقت مع إعادة استيراد البضائع التي كانت موجهة للعرض أو التجربة.

الفرع الثاني: ترقية الصادرات من خلال التسهيلات الجبائية

وذلك من خلال اتخاذ تدابير تنصب في منح إعفاءات ضريبية على النشاطات التصدير التي تقوم بها المؤسسات المحلية وتتعلق بالنشاط المهني (TAP)، الرسم على القيمة المضافة (TVA)، الضريبة على أرباح الشركات (IBS).[1]

1. **إعفاء من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**

- الضريبة على النشاط المهني (TAP): لا تدخل في رقم الأعمال الذي تفرض بناء عليه الضريبة على النشاط المهني (TAP)، عائدات عملية البيع، وتكاليف النقل والساطة المتعلقة ببضائع أو سلع موجهة للتصدير مباشرة.[2]
- الضريبة على أرباح الشركات(IBS): تستفيد من إعفاء دائم، العمليات المدرة للعملة الصعبة ولاسيما (عمليات البيع الموجهة للتصدير، تأدية الخدمات الموجهة للتصدير). يمنح هذا الإعفاء حسب نسبة رقم الأعمال المحققة بالعملة الصعبة. وتتوقف الاستفادة من أحكام هذه الفقرة على تقديم المعني إلى المصالح الجبائية المختصة وثيقة تثبت دفع هذه الإجراءات لدى بنك متوطن بالجزائر[3].

لا تشمل الاستفادة من هذا الإعفاء عمليات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك وكذا بالنسبة لمتعاملي الهاتف النقال وحاملي تراخيص إقامة واستغلال خدمات تحويل الصوت عبر بروتوكول الانترنيت والمؤسسات الناشطة قبل وبعد الإنتاج في القطاع المنجمي فيما يخص عمليات تصدير المواد المنجمية على حالها الخام أو بعد تحويلها. (المادة 138-5 القسم الرابع: الإعفاءات والأنظمة الخاصة، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة).

[1] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،"تسهيلات الجبائية"، تاريخ الإطلاع 2021/05/19 على الساعة 22.00، متاح على الموقع الإلكتروني الرسمي: http://www.algex.dz/ar/صدروا-مع-ألجكس-596/item/التسهيلات-الجبائية

[2] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "الباب الثالث: الرسم على النشاط المهني"، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرة 2020. متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CIDTA-LFC_2020_AR.pdf

[3] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "المرجع السابق"، "المادة 138-5 القسم الرابع: الإعفاءات والأنظمة الخاصة".

2. إعفاء من الضريبة على رقم الأعمال

- الرسم على القيمة المضافة (TVA)، والمتعلقة بعمليات البيع عند التصدير: تعفى من الرسم على القيمة المضافة عمليات البيع المتعلقة بالضائع المصدرة والبضائع من مصدر وطني والمسلمة إلى المحلات الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسسة قانونا، عدا بعض الاستثناءات.[1]
- عمليات الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: المشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل مصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في الصنع، السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضيبها وتغليفها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير. (المادة 42-2 القسم الأول : عمليات الشراء بالإعفاء من قانون الرسوم على رقم الأعمال).
- استرجاع الرسم على القيمة المضافة: يمكن الإستفادة منه فيما تعلق بكافة البضائع والخدمات التي تستفيد من نظام الترخيص بالشراء مع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة. (المادة 42-50 من قانون الرسوم على رقم الأعمال).

الفرع الثالث: ترقية الصادرات من خلال التسهيلات المالية (المصرفية)

يمكن لأي شركة منتجة لبضائع أو خدمات مقرها الجزائر، وتعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية الاستفادة من التسهيلات المصرفية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير، وبتقديم وثائق إثبات[2]:

- ✓ شهادة توطين للتصدير: تخضع عمليات تصدير المنتجات عن طريق البيع النهائي أو بيع التسليم وكذا عمليات تصدير الخدمات إلى إلزامية التوطين لدى بنك وسيط معتمد ومؤسس في الجزائر. وتمكن هذه العملية من التعرف على الصفة التجارية من خلال رقم تسجيلها، وتكون محل تقديم شهادة التوطين المطلوبة من قبل الجمارك عند إعداد التصريح الجمركي بالتخليص عند التصدير.
- ✓ استعادة وإعادة عائدات التصدير: فيما يتعلق بإعادة عائدات البيع، فإن تسجيل مداخيل التصدير تحدده تعليمة بنك الجزائر رقم 05-11 المؤرخة في 2011/10/19 المعدلة لأحكام الأمر رقم 22-94 المؤرخ في 1991/12/04. ويجب على المصدر استعادة عائدات التصدير في أجل لا يتعدى 180 يوماً بداء من تاريخ إرسال البضائع أو تاريخ إنجاز الخدمة (تعليمة بنك الجزائر رقم 11-06 المؤرخة في 2011/10/19)، وتقسم عائدات التصدير على النحو التالي:

---

[1] قانون الرسوم على رقم الأعمال، "المادة 13 الرسم على القيمة المضافة"، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرة 2017، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/TCA_AR_LF2017.pdf

[2] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،"التسهيلات البنكية"، تاريخ الإطلاع 2021/05/18، متاح على الموقع الإلكتروني الرسمي: http://www.algex.dz/ar/صدروا-مع-ألجكس/item/599-التسهيلات-البنكية

- 50% بالدينار الجزائري، يوضع في حساب المصدر بالدينار الجزائري.
- 50% بالعملة الصعبة، منها:

➢ 40% توضع في حساب المصدر بالعملة الصعبة، ويمكنه استعماله بحرية وفقا لتقديراته، تحت مسؤوليته في إطار ترقية الصادرات.

➢ 60% بالعملة الصعبة حساب المصدر بالعملة الصعبة "الشخص المعنوي".

أولاً: الأحكام المالية المتعلقة بالتجارة الخارجية

تعتبر عمليات في التجارة الخارجية تلك المعاملات في السلع والخدمات التي تدخل في إطار عقد تجاري إضافة إلى الخدمات بعمليات التحويل والمعالجة المؤدية إلى إنتاج أو إصلاح. وقد افضت صفة المرونة عياها بعد التغييرات التي أدخلتها التعليمة رقم 07-01 المؤرخة في 2007/02/03 لبنك الجزائر والمتعلقة بالقواعد المطبقة على معاملات التجارة الخارجية في السلع والخدمات، والأحكام المالية المطبقة على الصادرات على نحو التالي[1]:

1. **الصادرات المعفاة من ضرورة التوطين البنكي:** يجب أن تحمل التصريحات الجمركية المتعلقة بعمليات التصدير المذكرة أدنه، عبارة "عملية التصدير غير موطنة).
   - التصدير بدون دفع، للعينات والهبات والسلع الواردة كجزء من ضمان والصادرات التي تكون قيمتها أقل من 100.000دج (تسليم البضاعة على ظهر السفينة في ميناء الشحن FOB).
   - التصدير مقابل مبلغ أقل من أو يساوي 100.000دج، والذي تم بواسطة بريد الجزائر.
2. **توطين صادرات المنتجات الطازجة والقابلة للتلف و/أو الخطيرة:** يسمح بهذه الصادرات من طرف الجمارك، تحت غطاء تصريح غير مكتملن متعلق بفاتورة غير موطنة. يمكن أن تجرى خلال 05 أيام عمل التي تلي إرسال السلع والتصريح الجمركي.
3. **التصدير بالاستيداع:** يتم فيها حذف إلزامية بيع أو إعادة استيراد المنتجات خلال مدة أقصها سنة واحدة بداء من تاريخ لإرسال المنتجات.

- وجوب دفع ثمن الصادرات بالستيداع في نفس الوقت إنجاز عمليات البيع من طرف المودع أو الوكيل الجمركي.
- تحصيل عائدات التصدير يجب أن يتم في غضون المدة المحددة 180 يوما بداء من تاريخ البيع.
- البيان الشهري لحساب المبيعات مرفق بنسخ من الفواتير المحصل عليها من المشترين الأجانب.

[1] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،"المرجع السابق"، ص: 02.

4. مسؤولية استعادة عائدات التصدير: الالتزام باستعادة عائدات التصدير يقع على المصدر، تمنح ترخيصات لإعادة خلال فترة تزيد عن 180 يوما، مرهونة بتقديم مبرر إلى بنك الجزائر.

ثانياً: الأحكام المالية المتعلقة بالاستثمار في الخارج من طرف متعاملين الاقتصاديين

تخضع تحويلات رؤوس الأموال تحت غطاء الاستثمار في الخارج من طرف متعاملين الاقتصاديين الجزائريين، بغض النظر عن الصيغة القانونية الذي قد يحملونها في بلد المضيف، للترخيص المسبق من طرف مجلس النقد والقرض. الاستثمارات المتوقع في الخارج من طرف المتعاملين الاقتصاديين، تأخذ أحد الأشكال التالية[1]:

- إنشاء شركة أو فرع؛
- المشاركة في الشركات الموجودة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- افتتاح مكتب تمثيلي.

ومن شروطها العامة أن تتوفر:

- على المتعامل الاقتصادي تحصيل عائدات التصدير المنتظمة من خلال نشاطه في إنتاج السلع أو الخدمات في الجزائر؛
- يجب أن يتسم بلد الاستثمار بالشفافية من حيث النظام الضريبي، سهولة تبادل المعلومات في المسائل الضريبية والقضائية، عدم التسامح مع الشركات الوهمية، والبلدان التي تسمح تشريعاتها النقدية باستعادة الإيرادات الناتجة من هذا الاستثمار والعائدات من بيع أو تصفية الاستثمار؛
- مساهمة المتعامل الاقتصادي الجزائري في الاستثمار في الخارج يجب أن تفوق 10% من أسهم التصويت المشكلة لرأسمال الكيان الاقتصادي الغير المقيم؛
- يجب توفير التمويل اللازم لتحقيق الاستثمار من الموارد الخاصة للشركة الجزائرية المعنية.

الفرع الرابع: تسهيلات أخرى

وفي إستكمال فعالية وكفاءة التدابير التسهيلة الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في نشاطهم التصديري، تم إتخاذ تدابير ميدانية على مستوى الميناء التصدير وكذا الوثائق الصحية التي ترافق السلع لدى جهاز الجمارك بالاضافة إلى تمكين المنتج الوطني المصدر من ميزة الكود بار، والتي سوف نتطرق إليها من خلال الشرح التالي.[2]

[1] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،"نفس المرجع"، ص: 03.

[2] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،"تسهيلات أخرى"، تاريخ الإطلاع 2021/05/19، على الساعة 18.00،متاح على الموقع الإلكتروني الرسمي: http://www.algex.dz/ar/صدروا-مع-ألجكس/item/595-2016-12-29-13-53-43

1. **تسهيلات على مستوى الموانئ**: تم اعتماد أربعة تسهيلات من طرف ميناء الجزائر(EPAL)، وتشمل:
- تخصيص مخزن مهيأ لاستقبال السلع الموجهة للتصدير، بمساحة م^2 على مستوى الرصيف رقم: 2/09، القطاع الشمالي – المدخل رقم 01؛
- تخصيص أرض جافة بمساحة 1862 م^2 في القطاع المركزي بولوغين؛
- إعفاء السلع الجزائرية المنشأ الموجهة للتصدير لمدة عشرة 10 أيام من دفع تكاليف التخزين قبل الشحن؛
- التخفيف من تكاليف المناولة والشحن والتفريغ للسلع الموجهة للتصدير، وفقا لانتظام وحجم العمليات.

2. **شهادة الصحة النباتية**: وفقا للاتفاقيات الدولية التي تحكم المبادلات التجارية، فإن مراقبة الصحة النباتية التي يثبتها استخراج شهادة الصحة النباتية يهدف إلى توفير ضمانات للبلد المستورد عن صحة النباتية للمنتجات النباتية التي سيتم تصديرها نحوه، وعليه، فالمنتجات الزراعية يمكن تصديرها مرورا بالمعابر الحدودية الرسمية، وعددها 27 (08 مطارات، 11 ميناء، 08 مراكز حدودية برية).

3. **الكود بار GS1 EAN**: يطور نظام GS1 معايير لتعريف المنتج، باستخدام الكود بار وتعريف المنتجات عبر الموجات الصوتية وكذا المعايير B2B بالنسبة للتجارة الإلكترونية ومزامنة البيانات. عند التصدير، يتم رفض توزيع المنتج لا يحمل GS1 الكود بار في البلد المشتري. في الجزائر، تعد "جمعية GS1 الجزائر" المصدر الرسمي الوحيد بإصدار أرقام الكود بار بالإضافة إلى معايير "GS1 " المختلفة. يبدأ الرمز GS1 المخصص للشركات الجزائرية بـ "613". ولهذا يجب على المصدر:
- تسجيل منتجاته وفقا لمعيار GS1؛
- السهر على احترام المعايير GS1 في إعداد الكود بار؛
- إعداد هذا الترميز مسبقا بهدف عدم تأخير أو خسارة الصفقة.

خلاصة الفصل الأول

تؤدي التجارة الخارجية دوراً محورياً في تعزيز النمو الاقتصادي واستدامته، وذلك من خلال تحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة للوصول إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع، كما يُعبر أيضا كمجال للتواجد في الساحة الاقتصادية الدولية، فمن خلال الصادرات تتحقق مكاسب من حيث دخول العملة الأجنبية، وزيادة الإنتاج المحلي من خلال اقتصاديات الحجم، وهذه الأخيرة تتطلب زيادة في حجم العمالة، وتوطين التقانة، وصولا إلى تقليص في العجز الميزان التجاري وذلك عبر تغطية الواردات. ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب إعداد استراتيجيات وخطط معينة هادفة إلى تحقيق تنويع اقتصادي من خلال اختراق الأسواق الدولية التي تشهد منافسة قوية من بقية الدول الأخرى.

فوضعية الصادرات بالنسبة للدول النامية وخاصة الريعية منها تعرف حالة من التركز الشديد بسيطرة نشاط أو قطاع اقتصادي أوحد وأيضا تركز في توزيعها الجغرافي، مما يجعل اقتصاداتها شديدة الحساسية لتقبات أسعار صارداتها بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والأمنية لزبائنها، هذا ما يجعل حتمية على الدول الريعية تبني سياسة تنويع الصادرات، والتي ترتكز على تنويع النشاط الاقتصادي الذي يمكنها من التمتع بحالة من المناعة ضد الأزمات الاقتصادية والسعرية.

فقطاع الصادرات في الجزائر يعرف حالة التركز الشديد حيث يشكل قطاع المحروقات ما نسبته حوالي 98% من حجم الصادرات، وبسبب هذه الوضعية اتخاذت الحكومات الجزائرية المتتابعة في إطار سياستها لترقية وتنمية قطاع الصادرات وذلك من خلال جملة من سياسات الدعم والتحفيز (سياسات مالية، تجارية، اتفاقيات دولية واقليمية) وهذا من أجل إحداث تنويع على مستوى هيكل صادراتها سواء من حيث المنتجات والخدمات وأيضا من حيث تنويع أسواقها.

الفصل الثانـي

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

تمهيد:

يعد موضوع التنويع الاقتصادي ذو أهمية كبيرة ضمن السياسات والاستراتيجيات التي تعدها الدول وخاصةً الاقتصاديات الريعية الذي يمثل حتمية لا مفر منها من أجل استقرار أوضاعها الاقتصادية والإجتماعية، كما تعد مستويات التنويع الاقتصادي الرافعة الاقتصادية لمعدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة، وهذا ضمن عملية التحول الهيكلي التي تشهدها، كما يسمح لها أيضا بتنويع مصادر تمويل الموازنات العامة لديها، بالإضافة إلى ذلك فهي تخلق بيئة تتسم بالديناميكية الاقتصادية بين الدولة وعالمها الخارجي، وذلك في إطار سياستها الخارجية الهادفة، إما لاستقطاب سلاسل القيمة العالمية محليا أو التموقع خارجيا ضمن السلاسل القيمة والتوريد العالمية.

وفي هذا الإطار تحتل إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر أهمية وبعداً كبيراً ضمن برامجها الاقتصادية والإنمائية، حيث أن اقتصادها يعاني من اختلالات وتشوهات في هياكل اقتصادها وقصور في مستويات التنويع الاقتصادي، وهذا راجع بالأساس إعتمادها على قطاع المحروقات بشكل مفرط برغم من إمتلاكها لثروات طبيعية ومنجمية وسياحية كبيرة غير مستغلة بفعالية أو هي في الأصل تعاني من حالة الجمود والركود في نشاطها، هذه الإمكانات المتاحة لو استغلت ضمن مناهج حديثة للتنويع الاقتصادي لأمكنها من تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية تتسم بالديمومة والتنوع. ومن أسباب تدني مستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر هو مرتبط أساساً بالنية التحتية وكفائتها اللوجستية، حيث تمتاز الجزائر بكبر مساحتها مما يتطلب استثمارات عمومية ضخمة في إطار تشييد وعصرنة البنية التحتية، مما يشكل حافز للاستثمار لتوجه للمناطق والأقطاب الصناعية التي تشكل فرص استثمارية ذات عائد سريع وكبير.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى لأهمية المكاسب التي تحققها الدول من خلال سياسات التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى التطرق إلى المسارات والمداخل للتنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تبني المناهج الحديثة في التنويع الاقتصادي، وفي هذا النسق نبرز سمات الاقتصاد الجزائر وتأثير نقمة الموراد الطبيعة على مستويات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال سيطرة قطاع المحروقات على دواليب الاقتصاد الجزائر والتركيز الشديد في الصادرات، حيث أصبح رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية عند تسجيلها إنخفاض دون السعر المرجعي للإعداد الموازنة العامة. وما نستعرضه في الفصل الثاني هو التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي وذلك من خلال المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي؛
- الأطر العامة للتنويع الاقتصادي؛
- الاقتصاد الجزائري ونقمة الموارد الطبيعية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية لأي دولة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، هذه الأخيرة تتماشى مع ديناميكية قدرة وسلاسة التحول الهيكلي القطاعي لاقتصاد الدولة بخاصة في الدول النامية وذلك لفك الارتباط من التبعية المفرطة لنشاط أو قطاع اقتصادي أوحد وصولا إلى إحداث تنويع في هيكل الصادرات.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

إن إشكالية التنويع الاقتصادي ليست حديثة في الأدبيات الاقتصادية، فقد كانت أولى الأعمال في هذا المجال خلال أزمة الكساد الاقتصادي لعام 1930، من طرف الاقتصادي ماك لوغلين (Mac Laughlin)[1] ، فقد حاول شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركز النشاطات الاقتصادية، فبينت دراسته أن المدن التي تتصف بمستوى تركز عالي هي الأكثر تضرراً من الأزمة الاقتصادية بين الحربين. وكانت هذه الأعمال الشرارة الأولى للتفكير في التغيير الهيكلي في اقتصاديات الدول وعدم التخصص. فتنويع الاقتصاد الكلي هو: "عملية تحول هيكلي لاقتصاد، ينتقل من نسيج اقتصادي يهيمن عليه قطاعات النشاط الأولية (الموراد الطبيعية والزراعة والتعدين وما إلى ذلك) إلى قطاعات الثانوية (الصناعات التحويلية والمصنعات وما إلى ذلك) والقطاع الثالث (التجارة والسياحة وما إلى ذلك)"[2].

على رغم من أهمية نظرية الميزة النسبية والتي دعمت التخصص في تقسيم العمل الدولي، والتي على أساسها تطوّر مفهوم المبادلات التجارية الدولية وما توفره من مكاسب اقتصادية لكل دولة، إلا أن هذا الطرح أصبح عاجز أمام الصدمات الاقتصادية والمالية العالمية والتي جعلت اقتصادات الدول هشة من التأثيرات السلبية لها، مما جعل الحتمية الاقتصادية للدول إلى البحث عن تأمين نقاط الخلل والضعف في منظومتها الاقتصادية الوطنية من خلال تبني إصلاحات، إنطلاقاً من هذه المعالجات ستؤسس لعملية تنموية تقوم من خلالها الدول بتخفيض الاعتماد على قطاع واحد أو قطاعات محدودة، وتوجيه الاقتصاد نحو قطاعات وأنشطة ومنتجات أكثر أو أسواق أوسع، وعدم الاعتماد على بعض المنتجات أو القطاعات أو الأسواق التقليدية، وبما يتضمنه ذلك من تنويع هياكل الإنتاج وخلق وتوزيع الاستثمارات في قطاعات عديدة ذات قيمة مضافة كبيرة ومُدرة للدخل وموفرة لأكبر عدد من فرص العمل، تُطلق الأدبيات الاقتصادية على هذه العملية التنموية " التنويع الاقتصادي "[3].

---

[1] عبد النعيم دفرور، وأخرون، "الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقبات أسعار النفط"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 07، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2017، ص: 368. بتصرف

[2] François Ngangoue, "Planification et Organisation la Diversification économique en Afrique Centrale", Revue Congolaise de gestion, N°21-22, 2016/1, p: 48.

[3] المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنمية العربية"، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، الاصدار الثالث، الكويت، مارس 2018، ص: 30.

الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي

لقد تعددت المفاهيم والتعريفات في الأدبيات الاقتصادية من خلال تطرقها في دراستها لموضوع وإشكاليات التنويع الاقتصادي، وهي ليست مقتصرة على اقتصاديات الدول النامية أو الريعية فحسب بل هي سياسة اقتصادية متبعة من طرف كل اقتصادات دول العالم، وتختلف فيما بينها من حيث الغايات والأهداف ونطاق أو المجال الذي سوف يطبق فيه، ومن بين التعاريف التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي نذكر منها:

يعرف التنويع الاقتصادي على أنّه: "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع".[1]

كما يعرف أيضا التنويع الاقتصادي على أنّه: "عملية استغلال كافة موارد وطاقات الإنتاج المحلية، بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات".[2]

وهناك من يعرف التنويع الاقتصادي بأنه:" سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطرة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد".[3]

ويعرف أيضا التنويع الاقتصادي على أنه: "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مؤلِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل".[4]

وكما يعرف التنويع الاقتصادي أيضا على أنه: "الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم

---

[1] محمد بوطلاعة، نعيمة بن دبيش، "ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر فظل تداعيات أزمة النفط – إمكانية الاستفادة من تجارب دولية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، 2018، ص:300.

[2] شارف نور الدين، "فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، 2018، ص:37.

[3] مصطفى خالد، "واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها – دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة (2001-2014)"، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص:16.

[4] ضيف أحمد، عزوز أحمد،"واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2018، ص: 22.

على الحاجة إلى الإرتقاء بواقع هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم".[1]

ويعرف التنويع الاقتصادي أيضا على أنّه: "الرغبة في توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية كبيرة، أو نحو أسواق جديدة. وهو يعكس كذلك الرغبة في التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وتخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي وتعزيز صلات الترابط بين مختلف القطاعات"[2].

من خلال التعاريف السابقة يتضح لدينا أن مصطلح التنويع الاقتصادي متعلق أساساً باقتصاديات الريعية، لا من حيث نسبتها العالية في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي ولا من حيث كمصدر تمويل من العملة الأجنبية وذلك من خلال تغطيتها للواردات، وأيضا كمساهم رئيسي في تمويل البرامج والمشاريع الاقتصادية التي تقوم بها الدولة، رغم أن اشكالية التنمية الاقتصادية في الدول النامية تقوم هي أيضا على مبدأ التنويع الاقتصادي، وقد ارتبطت هذه المعضلة الاقتصادية بما يسمى بلعنة الموارد أو بالمرض الهولندي، أي بسبب وفرة المواد الأولية الخام وبخاصة النفطية منها وارتفاع الطلب العالمي عليها تزامنا مع إرتفاع أسعارها عالميا، جعل من هذا النشاط الاقتصادي في الدولة ذو أهمية وجاذباً لاستثمارات وموفراً للعمالة، مما أثر سالباً في حجم ودور باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى المكونة للاقتصاد الكلي، بحيث أصبحت المداخيل المحصلة تغطي حاجيات الدولة من القطاعات الأخرى، أي تحقيق لرفاهية اقتصادية وهذا ما يلاحظ في الدول المصدرة للبترول. إلا أن استقرار هذا الوضع مرتبط أساساً بحالة أسعار الأسواق العالمية (تقلبات الأسعار نزولاً). وبالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية فإن الحجة الأساسية للتنويع الاقتصادي هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعية وخاصة المرض الهولندي*، بالإضافة إلى تجنب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار هذه الموارد على اقتصادياتها، وقد ثبت أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يجعل البلد أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بنقمة الموارد الطبيعية.[3]

---

[1] توفيق بن الشيخ، "تطوير القطاع الخاص خيار إيستراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط – حالة الجزائر–"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017، ص: 589.

[2] محمد أمين لزعر،"الدول العربية وتنويع الصادرات"، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 135، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2017، ص: 09.

*– **يقصد بالمرض الهولندي** (Dutch Disease)، اسم حالة الكسل التراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900–1950 بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث هجع للترف فكان أن دفع ضريبة هذه الحالة ولكن بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاك غير المنتج فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي، وبالتالي أصبح هذا المصطلح يطلق على تلك الحالة الاقتصادية التي تنشأ عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف الموارد الطبيعية في أراضيه، ويطلق كذلك على هذا المصطلح بـ "لعنة الموارد" وهي مجموعة الآثار السلبية التي تؤثر على بناء اقتصاد مبني على الخطط والاستراتيجيات الواضحة لإدارة الثروة. وهو تعبير داخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ 30 عام بالضبط، وأول من نشر المصطلح مجلة " الأيكونوميست " البريطانية في 1977/11/26.

[3] هواري أحلام، سدي علي، "المزايا النسبية للصادرات خارج المحروقات بين إمكانيات التخصص وفرص تنويع الاقتصاد الجزائري – دراسة تطبيقة للفترة 2001–2014"، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 06، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2017، ص: 182.

وعموماً ينصرف معنى التنويع الاقتصادي على أنه عبارة عن مناهج اقتصادية تتم وفق إستراتيجيات وخطط تنموية تتبعها الدول للخروج من هيمنة قطاع اقتصادي واحد، وذلك من خلال تنمية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ضمن إطار تكاملي وتشابكي فيما بينها ورفع نسبة مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ذلك إتباع سياسة ترشيد الواردات من خلال تفضيل المنتج المحلي وتنويع في هيكل الصادرات. والرسم البياني التالي يبين لنا مفهوم التنويع الاقتصادي والذي يتمحور أساساً بين السبب والغاية والوسيلة.

الشكل رقم (01-02): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي

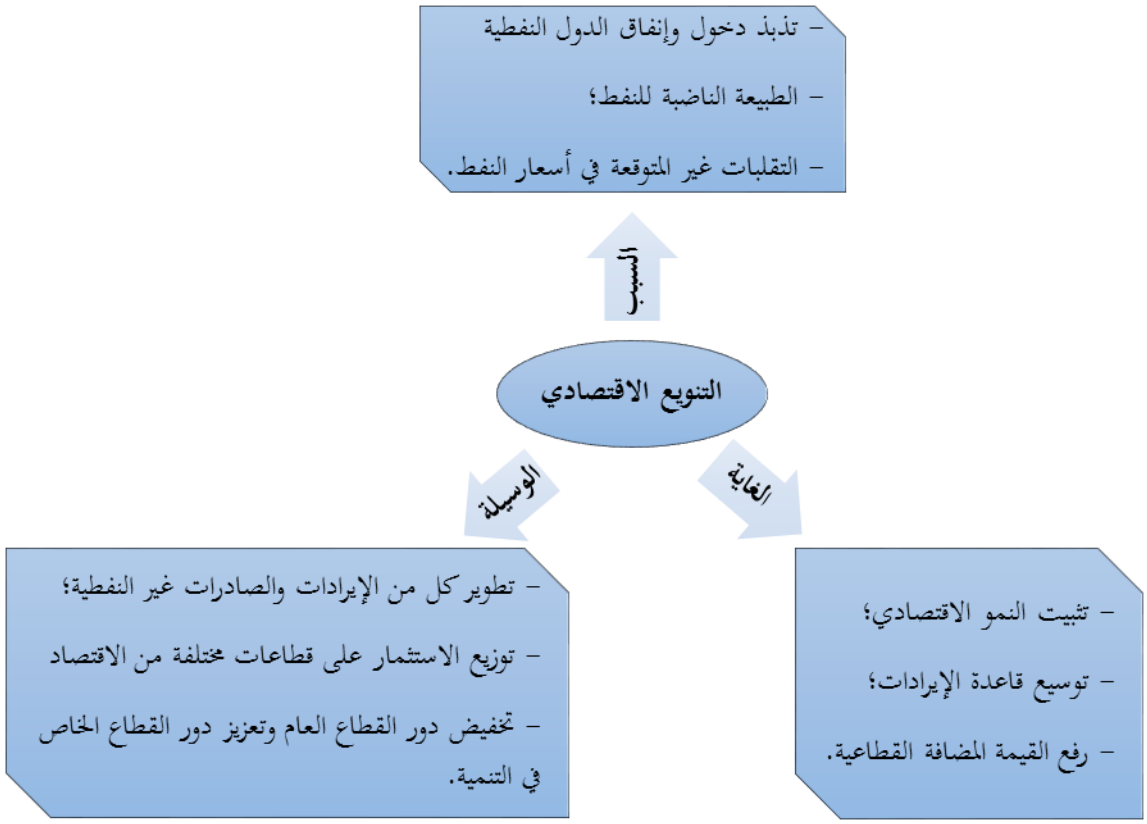

المصدر: طالم صالح، "النشاط المقاولاتي آلية إستراتيجية للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة"، كتاب جماعي، ط 1، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020، ص: 36.

من الشكل أعلاه الذي يوضح لنا مفهوم التنويع الاقتصادي القائم على تناسق بين ثلاثة محاور رئيسية السبب، والغاية، والوسيلة فالأولى قائم على مخاطر انخفاض أسعار صادراتها مع حتمية نضوب الموارد الطاقوية، أما الثانية فهي ترتكز على تثبيت معدل نمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، أما الأخير فهي تقوم على تنويع الاقتصاد من خلال توجيه الاستثمار نحو الأنشطة الاقتصادية الواعدة وتعزيز مكانة قطاع الخاص مع تنمية الصادرات غير النفطية.

الفرع الثاني: دوافع التنويع الاقتصادي

يشكل التنويع الاقتصادي بعداً استراتيجياً في السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة من طرف الدول وخاصة الدول النامية أو الريعية والتي تعتمد بشكل كبير في صادرات على الموارد الطبيعية الخام، مما يضع اقتصاداتها رهينة لتبعات تقبات أسعار صادراتها في الأسواق العالمية، وهذا مما يجعل اقتصادها تعاني من تبعات لعنة الموارد، لا من حيث أحادية مصدر التمويل (العملة الأجنبية)، ولا من حيث هجرة العمالة والاستثمارات من باقي القطاعات الاقتصادية نحو القطاع المسيطر لريحياته، لذلك تعتمد الدول وبخاصة الدول الريعية على حتمية تنويع اقتصادها وهذا من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها، بالإضافة إلى تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية. وتتمثل دوافع التنويع الاقتصادي في مجملها على النقاط التالية:[1]

أولا: تقليل المخاطر الإقتصادية

يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها. بالإضافة إلى أن الاقتصاد الكلي يتأثر بسلوك العوامل الاقتصادية (معدل البطالة، التضخم، والنمو الاقتصادي، والتوزان التجاري)، وذلك في اقتصاد ديناميكي بالرغم من ذلك هناك قطاعات اقتصادية تتجه نحو التوسع والتدهور في نفس الوقت، مثلاً التوسع الاقتصادي الأمريكي في أواخر التسعينات نتيجة للنمو السريع لقطاع الأعمال المرتبط بالإنترنيت في حين كانت شركات النفط في تكساس في انخفاض.[2]

كما يساهم أيضا في دعم الترابط بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية، حيث أن التنويع الاقتصادي يساهم في تقسيم العمل أو ما يسمى بالتخصص ما بين الصناعات وذلك في إطار ما يعرف بالعناقيد أو المناولة الصناعية، حيث تتخصص كل مؤسسة أو وحدة في إنتاج منتوج معين ويتم في النهاية جمع هذه المنتوجات أو السلع الوسيطية وتركيبها في المصنع النهائي وهي العملية التي تساهم بشكل كبير في توفير عامل الوقت والتكلفة والنوعية.[3] وزيادة على ذلك فالتنويع الاقتصادي يساهم أيضا في خلق ما يسمى بالأمن الإستراتجي للدولة (الأمن الغذائي، تنوع مصادر الطاقة) والتي يستعان بها في الظروف الطارئة (كوراث طبيعية، نزاعات مسلحة، حصار

[1] بلقلة براهيم، "واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص: 58.

[2] J. E. Stiglitz, J. D. Lafay, C. E. Walash, Traduction par Françoise Nouguès, "Principes d'économie moderne", 4e édition, Bibliothèque national, Paris, Octobre 2014, p: 17.

[3] طالم صالح، "النشاط المقاولاتي آلية إستراتيجية للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة"، كتاب جماعي، الطبعة الأولى، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020، ص: 37.

اقتصادي، انتشار الأوبئة كما هو حادث في هذه الفترة من جائحة كوفيد 19). "كما أن من عيوب تنويع الإنتاج في بعض الأحيان وفي ظل وجود عوائد متزايدة في مؤشر نمو الإنتاج، في هذه الحالة من الأفضل تركيز وسائل الإنتاج في قطاع واحد أو في عدد محدود من القطاعات، مما يشكل عائق أمام تحقيق مكاسب جراء عملية التنويع وبخاصة في اقتصاديات الدول صغيرة الحجم"[1].

بالإضافة إلى ما ذكر سابقا، فإن التنويع الاقتصادي هدفه الرئيسي هو إخراج الاقتصاد من حالة تبعية مفرطة لقطاع أو نشاط اقتصادي إلى اقتصاد يتسم بالتنوع والتكامل بين قطاعاته، فالاقتصادات التي تعاني من لعنة الموارد والتي من بينها الدول النفطية (نادي أوبيك)، والتي يتشكل جل صادراتها من قطاع المحروقات لم تستغل طفرة أسعار النفط، وذلك من خلال إستغلال العوائد الضخمة من صادرات المحروقات في بناء اقتصاد حقيقي يقوم على مبدأ الإنتاج الذي ينتج عنه قيمة مضافة للناتج الداخلي الخام. يستثنئ منها دولتان هما الإمارات العربية وإيران هذه الأخيرة عرف اقتصادها ضغوطات وحصار اقتصادي دولي شديد للأسباب متعددة، هذا الوضع دفع إيران إلى انتهاج سياسات لتنويع الاقتصادي كمقاومة لهذا الحصار الاقتصادي وقد سجلت في بعض القطاعات الاقتصادية نتائج ناجحة.

ثانيا: تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات

تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية، لهذا تكمن أهمية التنويع في تعزيز الرابط بين الصادرات والأنشطة الاقتصادية والأداء الاقتصادي، وفي تقلب أسعار السلع الأساسية ومجموعة السلع الأساسية[2]، ومن بين المجالات المحفزة لذلك نذكر منها:[3]

1. **خلق معدلات نمو عالية:** وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات متعددة ومتنوعة ضمن خطط طويلة المدى وضمان استمراريتها، ورفع القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الأفراد[4].

[1] Jean-Claude Berthélemy, "Commerce International et Diversification Economique", Revue d'économie politique, vol 115, 2005, p: 594.

[2] CNUCED, "Diversification et création de valeur ajoutée", Conférence des Nation Unies sur le commerce et le développement, 2e session, 25/26 avril, Genève, 2018, p:02.

[3] ضيف أحمد، عزوز أحمد، "مرجع سبق ذكره"، ص: 22.

[4] محمد أمين لزعر،"الدول العربية وتنويع الصادرات" ، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 135، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2017، ص: 10.

2. **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج، ويمكن تفادي هذا المشكل من خلال سياسة التنويع الاقتصادي.
3. **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً.[1]
4. **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري تكون من خلال مساهمة التنويع الاقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي. [2] ويعرف رأس المال البشري حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، لسنة 2001، على أنها "المعرفة والمهارات والكفاءات والسمات المتجسدة في الأفراد التي تسهل خلق الرفاه الشخصي والاجتماعي والاقتصادي"[3].
5. **توطيد درجة العلاقة التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يساهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.
6. **تنويع مصادر الدخل:** من خلال تنويع مصادر جديدة للدخل وللنقد الأجنبي ولموارد الميزانية العامة، وتقليص دور القطاع العام، وتمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتشجيعه على مواجهة المنافسة الكبيرة في الأسواق الداخلية والخارجية، مسايرة ركب التطورات التكنولوجية المتسارعة[4].

مما سبق ذكره، فالمخاطر الاقتصادية المتأتية من تقلبات أسعار الموارد الطبيعي على مكونات الاقتصاد الكلي وذلك عند إنخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية وقد تصل إلى مستوى التكلفة، فهي ذات تأثير متسلسل ومتراكم في نفس الوقت، حيث يؤثر على حجم العائدات والتي بدورها تؤثر هي الأخرى على مستوى الإنفاق العام مما يؤثر سالباً على معدل النمو الاقتصادي والإجتماعي، والرسم البياني التالي يوضح لنا تأثيرات ذلك على الاقتصاد الكلي:

[1] ضيف أحمد، عزوز أحمد، "المرجع سبق ذكره"، ص: 22.

[2] الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص، "التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 10، العدد 02، 2018، ص: 325.

[3] المصطفى بنتور، "منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الإشارة إلى وضع الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2020، ص: 07.

[4] محمد أمين لزعر،"مرجع سبق ذكره"، ص: 10.

الشكل رقم (02-02): تأثير تطور أسعار المورد الطبيعي الرئيسي على مكونات الاقتصاد الكلي

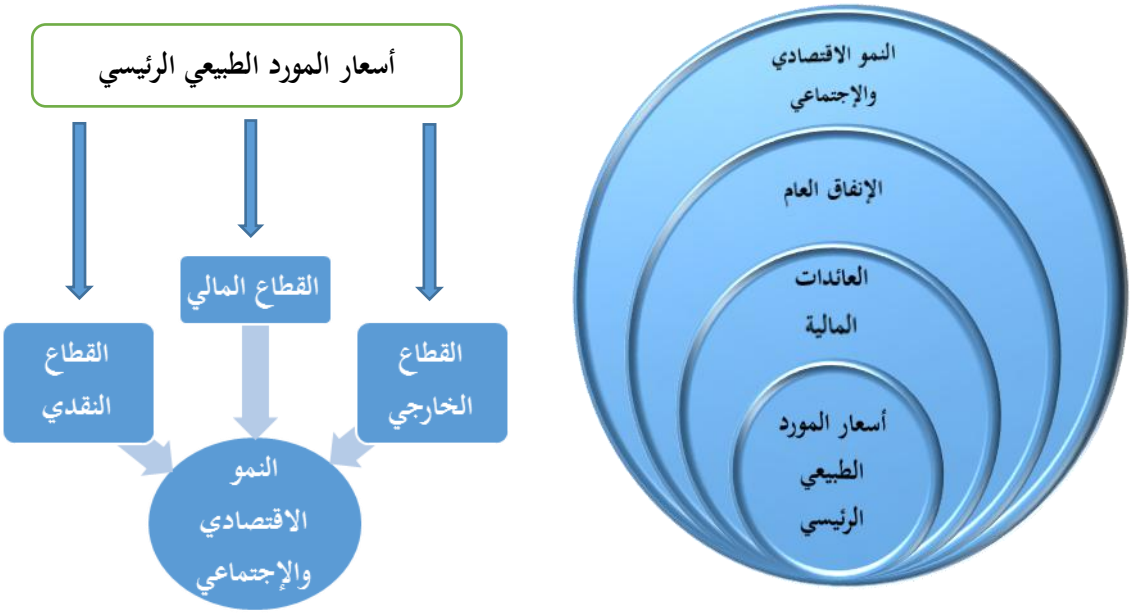

المصدر: محمد أمين لزعر، الدول العربية وتنويع الصادرات، جسر التنمية، العدد 135، المعهد العربي للتخطيط، 2017، ص:08.

من الشكل أعلاه الذي يبين لنا تأثير حركة أسعار المورد الطبيعي الرئيسي على مكونات الاقتصاد الكلي من خلال الضغط على النمو الاقتصادي والاجتماعية وذلك من خلال القطاع المالي والنقدي وحركة التجارة الخارجية، فارتفاع أسعار الموارد الطبيعية المصدرة ينعكس إيجاباً على المداخيل المالية للموازنة العامة مما يشجع على زيادة الإنفاق العام والذي بدوره يؤثر إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي والاجتماعية، والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار صادرات الموارد الطبيعة.

المطلب الثاني: محددات التنويع الاقتصادي

يشكل نجاح أي سياسة اقتصادية ناجعة وتتمتع بالديمومة والاستقرار، توفرها على ظروف ومحددات لقيامها، فالتنويع كسياسة اقتصادية كلية يهدف إلى تعزيز وتيرة النمو الاقتصادي واستدامته من التأثيرات الداخلية والخارجية، وتنمية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة، وفي هذا الإطار صدر تقرير عن اللجنة الاقتصادية الإفريقية بالأمم المتحدة لسنة 2006 حول سياسات لتحقيق التنويع، حيث حددت ستة فئات من المتغيرات التي تؤثر في نجاح عملية التنويع الاقتصادي وتتمثل في[1]:

[1] United Nation Economic Commission for Africa, "Economic Report on Africa 2007 Acceleration Africa's Development through Diversification", 2007, Addis Ababa, Ethiopia, pp 157-168.

1. **السياسات الاقتصادية الكلية لتنويع "الحاجة إلى البراغماتية على العقيدة"**: تعد القدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مهمة لتنويع اقتصاد ما لكي يترسخ، إلا أن الاستقرار وحده من خلال السياسات المالية والنقدية المحافظة لا تكفي لضمان تعميق التنويع كونها تؤدي إلى الحد من الحيز المالي اللازم لتعزيز الاستثمار مما تقوض جهود التنويع، ومنه فإن البراغماتية في تصميم سياسات الاقتصاد الكلي تصبح أكثر سلاسة وعملية من خلال إدماج حيز مالي مرن في هذا الإطار مما يعزز الاستثمارات وينمي التنويع؛
2. **السياسات التجارية والقطاعية للتنويع "العودة إلى الاساسيات"**: تعد السياسات الاقتصادية القائمة على التجارة والتمويل والصناعة والبحوث هي سياسات حاسمة. على أن لا ترتكز السياسات التجارية فقط على حماية الأسواق المحلية مما يؤدي إلى سوء توزيع الموارد وإلى ضعف النمو والإنتاجية، وأن لا تكون ليبراالية تقليدية أي إنفتاح على الأسواق الخارجية دون ضوابط، أي استخدام السياسة التجارية بطريقة استراتيجية تهدف إلى تنويع محدد؛
3. **الروابط بين القطاع المالي والاستثمار والتنويع**: تحرير القطاع المالي وأثره في تمويل مساهمة القطاع الخاص من خلال التنويع الأفقي والرأسي على حد سواء؛
4. **سياسة التصنيع مفتاح تعميق التنويع**: هي سياسة صناعية قائمة على استراتيجية دينامكية مرتكزة على خيارات مدروسة للتنويع، في كل قطاع من القاعدة إلى القمة، من مرحلة ما بعد الإنتاج إلى مرحلة ما قبل الإنتاج، وهذا من أجل تعميق التنويع الأفقي في الالتواءات التي تتراوح بين السلع الوسيطية إلى السلع الرأسمالية وصولاً إلى التنويع العمودي عن طريق إقامة روابط بين الأسواق الداخلية والصادرات؛
5. **تمويل البحث والابتكار**: من خلال تحسين مجال الابتكار التقني وتمويل البحث والتطوير؛
6. **تعزيز المؤسسات "شرط أساسي لتحقيق نتائج إيجابية في مجال التنويع"**: من خلال تقوية مؤسسات الدولة وتعزيزها من خلال الاستثمار في هياكل ومؤسسات الحكم الرشيد، وجهاز القضاء (حل المنازعات التجارية) ومؤسسات إدارة الضرائب التي تأسس مناخاً استثمارياً يمكن التنبؤ به، وحمايتها من النزاعات والصراعات وعدم الأمن.

ويجدر الإشارة على أن موضوع محددات التنويع الاقتصادي مازال يثير الباحثين من خلال العديد من الدراسات الاقتصادية التي تطرقت إلى جوانب عديدة كالبعد السياسي، والتكنولوجي، والبعد الجغرافي، والديمغرافية، وحديثا أدخل عامل المؤسساتي كمحرك قوي لعملية التنويع، والجدول الآتي يلخص لنا أهم الدراسات والنماذج المعاصرة التي بحثت في محددات التنويع الاقتصادي[1]:

[1] باهي موسى، "التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، شعبة اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2019/2018، ص: 157.

الجدول رقم (01-02): أهم الدراسات التجريبية حول محددات التنويع الاقتصادي

الدراسات التجريبية (نظريات ونماذج)	السنة	النتائج
Murphy Shleifer & Vishny	1993	وجود ثلاث قنوات رئيسية من خلالها يؤثر البحث عن الريع Rent-seeking على التنويع الناجح: - التأثير السياسي للنخبة الحاكمة على الابتكار والمبتكرين. - الإعتماد على الريع يضيف تكلفة ثابة إضافية لإطلاق منتج جديد. - الابتكارات تمثل مشاريع طويلة الأجل والمحتمل أنها تتضمن المزيد المراحل ومن ثم المزيد من البحث الريع.
Acemoglu and Zilibotti	1997	البلدان ذات الهياكل الإنتاجية المفرطة التركيز، المقاولون وأصحاب المشاريع فيها يفتقروا لحوافز الابتكار لأنها محفوفة بالمخاطر ومكلفة.
David E. Bloom and Jeffrey D. Sachs	1998	مشاكل قطاع التصنيع في البلدان الإفريقية يمكن تفسيرها إلى حد كبير بالآثار العكسية الجغرافية، كمناخ الحار، الأمراض المعدية، التضاريس ...الخ.
Dennis and Shepherd	2007	الإنخفاض بنسبة 10% في قيمة الصادرات يرتبط بتكاليف النقل أو دخول السوق الدولية.
Cimoli and Rovira	2008	وجد أن الهيكل الصناعي كان متغيراً رئيسياً مؤثر في النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية. وتم الربط بين هيكل الإنتاج القائم على السلع الأولية والحصول على الريع، والذي بدوره له تأثير سلبي على فرص التغير الهيكلي، وبالتالي التنويع الاقتصادي.
Malik & Temple	2009	إختبار تقلبات الناتج بإستخدام أربعة عناصر محددة من التنظيم السياسي بدلاً من الرقم القياسي الكلي وإيجاد علاقة سلبية بين درجة القيود التنفيذية وتقلب الانتاج بصورة عامة مع أهمية ودور المتغيرات المؤسسية وأهمية دمجها في تحليل هذه النتائج الاقتصادية وفي تقلب الناتج.
Malik Adeel and Jonathan R.W. Temple	2009	الوصول إلى الأسواق، وتقلب المناخ والجغرافيا لها تأثير قوي على تركيز

		الصادرات.
& Jermanowsk Cuberes	2009	نوع النظام السياسي "الذي يقيس بصورة عامة بالديمقراطية مقابل الأنظمة غير الديمقراطية" يعد مؤشرا قوياً على التنويع. مع ذلك، البحث في إذا كان النظام السياسي له تأثير على التنويع الاقتصادي من خلال الموارد الطبيعية ظل غير واضح. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يمكن تجزئة خصائص نظام معين والتي قد تكون لها تأثير على احتمال التنويع الناجح.
Klinger and Lederman	2010	فرص التنويع الاقتصادي تتأثر بإخفاقات السوق، والتي تعد كابحا للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الجديدة.

المصدر: باهي موسى، "التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، شعبة اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2019/2018، ص: 158.بتصرف

وفي العموم ولنجاح عملية التنويع الاقتصادي في الدول وخاصة دول التي تمتاز بأنها ذات اقتصاد ريعي، توفرها على بيئة مساعدة على تحقيق أسس داعمة تتصف بالأستقرار والديمومة، ومن خلال هذا المنطلق يمكن تحديد محددات التنويع الاقتصادي والتي في عمومها تتمثل في الركائز الآتية:

1. الحكم الراشد:

يعد من الضروريات لإرساء مناخ سياسي وبيئة اقتصادية تتلائم مع متطلبات التنويع الاقتصادي، وهذا ينطوي على تصميم السياسات الرامية إلى تدعيم وتعزيز القطاعات الناشئة، والتأكد من إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالاستقرار والتطور في السوق الداخلي وإمكانية الولوج للأسواق الخارجية، في هذه المرحلة الحساسة تتطلب الفعالية والتنسيق بين الهيئات الرسمية ومراكز صانعة القرار في الدولة ضمن توجه عام تحكمه خطة استراتيجية. ووجودها هام في إنشاء الإطار التنظيمي الذي يدعم النشاط الاقتصادي وكضمانة للمتعاملين الاقتصادية ضد الفساد الإداري، "كما أن للحكومات دور بارز في تعزيز التنويع الاقتصادي والنمو المستدام، عن طريق الإصلاح، على سبيل المثال، الحكومة قادرة على إدارة فاتورة الأجور للقطاع العام، وإذا كانت هذه الفاتورة مرتفعة جدا، فسيكون من الصعب جدا جذب العمال إلى القطاع الخاص واجتذاب المستثمرين الأجانب للقيام بالصناعات لأن أغلب الناس يفضلون الذهاب إلى القطاع العام[1].

[1] بن حدو امنة، "أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية: دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وإدارة أعمال، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2020/2019.ص: 8.

2. الاقتصاد غير الرسمي (السوق الموازي):

حظيت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي باهتمام كبيرا في المداولات والمناقشات على المستويات الاقليمية والدولية وذلك منذ مناقشات مؤتمر العمل الدولي في عام 2002، كما شكل الاقتصاد غير الرسمي محورا أساسياً في الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر لمنظمة العمل الدولية في عام 2007، وكان الموضوع الأساسي لورشة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية في 2008، وسلط منتدى التشغيل العربي في عام 2009 الضوء على زيادة نمو الاقتصاد غير الرسمي وضعف آليات التعامل معها ما يهدد تحقيق العمل اللائق، وفي مؤتمر العمل الدولي 2010 كان الاقتصاد غير الرسمي أحد أهم الاهتمامات في المناقشات المتكررة خاصة فيما يتعلق بحقوق العمالة في هذا الاقتصاد، وفي الآونة الأخيرة احتلت قضية الاقتصاد غير الرسمي العديد من المناقشات العالمية في البرنامج الانمائي العالمي عام 2015 وقد شددت هذه المناقشات على ضرورة قيام الدول بتنفيذ مجموعة من السياسات المتكاملة والمتسقة الرامية إلى نقل الوحدات الاقتصادية إلى الاقتصاد الرسمي بوصف ذلك مكوناً أساسياً للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وكما يشير مفهوم الاقتصاد غير الرسمي إلى ذلك القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية تمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها، غير أنها لا تلتزم جزئيا أو كليا بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها.[1]

3. مكانة القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في التنمية الاقتصادية وفي تعزيز التنويع الاقتصادي للدول، إلا أن فعاليته مرتبطة بحجم استثماراته وتوزعه في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وقدرته على الإبتكار[2]، كما أنه يواجه عوائق تحد من توسعه وتتمثل في المنافسة غير المنصفة مع المستوردين في السوق المحلي، دعم الحكومة للقطاع العام من خلال احتكار تلبية الطلب الحكومي لها، صعوبات الحصول على التمويل من المؤسسات المالية والمصرفية بسبب شروط الضمان. كل هذا يحتم على الدول توفير مناخ أعمال يتسم بالشفافية والمساوات بين القطاع العام والخاص وبين المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى سياسة توجيه تحفز الاستثمار لدى القطاع الخاص وذلك من خلال الاستثمار في أنشطة وقطاعات جديدة وتتمتاز بالعائد الكبير والآني، فضلا عن توجيهه أيضا إلى الصناعات التصديرية لبلوغ هدف تنويع الصادرات، وفي نفس الوقت لابدا على القطاع الخاص أن ينخرط هو أيضا في هذه

[1] ماجد ابوالنجا الشرقاوي، "نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 529-530، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، 2018، ص: 27-28.

[2] عادل عبد الرزاق، "التكامل الاقتصادي في أفريقيا بين النظرية والتطبيق"، مكتبة جزيرة الورد، ط 01، القاهرة، مصر، 2014، ص: 11. بتصرف

الاستراتيجيات وأن يبادر في إحداث طفرة اقتصادية، مما يتطلب من صناع القرار (الحكومة) وفي ظل سياسة تنمية قطاع الخاص أن تأخذ بحسبان النقاط التالية:[1]

- يجب أن تكون هناك توقعات موثوقة بأن الاستثمار سوف يحقق الجدوى التجارية على المدى الطويل، من المرجح أن تؤدي الاستثمارات التي تفشل من حيث الجدوى التجارية إلى تدمير الاقتصاد واستنزاف الأموال العامة بدلا من إضافة قيمة؛
- يجب تجنب حزم الدعم الحكومي المفتوحة، بل ينبغي أن يتضمن نظام الدعم عملية ذات مصداقية لإنهائه في حال استمرار الأداء الضعيف. في كثير من الأحيان يكون الضغط على الأطراف المعنية عائقا أمام إنهاء الدعم، لذا ينبغي على الحكومة اتخاذ القرارات على مستوى عال بالتشاور مع شريحة كبيرة من المجتمع، كالمستهلكين، دافعي الضرائب وغيرهم؛
- استقرار القوانيين، قد يؤدي تعديل أو تغيير القوانين إلى أن تتحمل المستثمر أعباء ومخاطر لا وجود لها قبل التعديل أو التغيير وبخاصة في القوانيين المالية مثل الضرائب، الجمارك، تسعير الخدمة، تقييد تحويل الأرباح إلى الخارج أ تلك المتعلقة بالعملة الأجنبية.[2]

4. البنية التحتية المساعدة:

تطوير البنية التحتية يشكل عنصر رئيسي لتوليد نمو مستدام والتنمية العادلة، كما لها تأثير مباشر على الإنتاجية ضمن تكوين الناتج المحلي الإجمالي[3]. إن الإنفاق على البنية التحتية يهدف إلى توفير مناخ جاذب للاستثمار المحلي والأجنبي، فضعف البنية التحتية تُعد من العوامل الرئيسية لفشل أو انخفاض ربيحة المشروعات، هذا راجع لسبب تعاظم التكاليف نتيجة لردائة أو نقص في البنية التحتية، مما يؤثر أيضا في توسع المشروعات أو القيام باستثمارات جديدة. إن تحسين البنية التحتية من خدمات الطرق، الاتصالات، الكهرباء، الطاقات، المياه ...الخ، بالإضافة إلى توفير الأراضي في إطار مناطق صناعية وزراعية واعتبارها ضمن إلتزامات الدولة، فالبنية التحتية الأفضل ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو الإنتاجية ورفع فعّالية الاستثمار وتاريخا فإن زيادة الإنفاق الاستثماري في البنية التحتية بنسبة مقدراها نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كانت تقترن بارتفاع مقدراه نصف نقطة مئوية في إنتاج القطاع الخاص[4].

---

[1] نوي نبيلة، "أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2017/2016، ص: 90. بتصرف

[2] حازم بيومي المصري، "الآليات الحديثة في التجارة الدولية: عقود اليونسترال"، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة مزيدة ومنقحة، 2010، ص: 23.

[3] Akinwumi A. Adesina, "Perspectives économiques en Afrique 2018", Banque Africaine de développement, 2018, p: 71.

[4] داودي محمد، "السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص:176.

5. الموارد الطبيعية المتاحة:

من بين محددات عملية التنويع الاقتصادي هي وجود الموراد الطبيعية في البلاد وهي بغاية الأهمية، إذ أن استغلال هذه الموراد ترفع من نطاق الصادرات والسلع من المنتجات الوطنية، بحيث يتحقق بذلك قيمة إضافية من هذه الموارد المستخرجة. فيمكن استغلال الأرباح المحصلة من خلال عملية تصديرها في استخدامها لتطوير الصناعات التحويلية والسياحة والخدمات، وبالتالي تتسع القاعدة الاقتصادية للبلاد، وعليه يمكن أن تكون الموارد الطبيعية القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.[1] إلا أن هذه الأخير كثيرا ما تصطدم بمعضلة لعنة الموارد وللخروج من هذا الوضع يتطلب استغلال عوائد هذا القطاع الرئيسي من أجل إحداث تنويع في نفس القطاع أي إنشاء صناعة تحويلية تعتمد على هذه المورد الطبيعية كقيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي.

6. القدرات المؤسسية والموارد البشرية:

تساعد على تعزيز قدرات وإمكانات التنويع، حيث هناك مجموعة كبيرة من الدراسات على سبيل المثال Mehlum وأخرون (2006) تشير إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية (العلة الهولندية)، فالتنوع الإقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من الفوراق الاجتماعية في مستويات التعليم وغيرها، كما توصل أيضا Acemoglu وأخرون (2005) إلى أن تأثير المؤسساتية على النمو الاقتصادي يكون على المدى الطويل أكثر منه على المدى القصير، ويشمل ذلك التأثير الاستثمار في رأسمال المادي والبشري، التكنولوجيا، التنظيم في الإنتاج إضافة إلى العوامل الجغرافية، أما دراسة[2] Karl توصل أن البلدان التي تعتمد على المداخيل النفطية غالبا ما تتميز بالفساد والحكم السيئ وإرتفاع نسبة الحروب الأهلية. كما ان ضرورة التطوير والتوسع في أنشطة البحث العلمي وفي برامج الدراسات العليا، وعلى الأخص برامج الدكتوراه، بالإضافة إلى زيادة عدد الحاضنات التقنية وإنشاء حاضنات الأعمال وحدائق العلوم والتقنية وشركات رأس المال الجريء التي تعمل على ربط التعليم العالي بأنشطة الإنتاج والخدمات[3].

7. التكامل الإقليمي:

حيث أن تعزيز التكامل الإقليمي بين الاقتصاديات المتقاربة جغرافيا يشمل تنسيق المعايير والأنظمة التقنية المختلفة، وإصلاح الجمارك ومراقبة الحدود، وهذه التدابير حاسمة لتعزيز مناخ الأعمال في المنطقة، مما يخلق مجاميع اقتصادية إقليمية يمكن أن تضع الأسس من أجل التنوع الاقتصادي وخلق أسواق مشتركة وتجميع الموارد. وتوفير

---

[1] بن حدو امنة، "مرجع سبق ذكره"، ص: 09.

[2] صفيح صادق، عامر عامر أسيا، "مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة 1980-2016"،مداخلة في الملتقى الدولي الأول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، يومي 06-07 نوفمبر 2018، جامعة لونيسي علي البليدة 2، ص: 04.

[3] عبد العزيز بن عبد الله بن طالب، "النفط القادم"، دار نشر وتوزيع العبيكان، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018، ص: 21.

إطار إقليمي لتنسيق إدارة البنية التحتية مثل ممرات النقل والطاقة والموارد الطبيعية، وكما تساعد على تعزيز القدرات المتصلة بالموارد البشرية الإقليمية والصحة الأمن البيئة.[1]

8. سياسات الدعم والتحفيز:

إن سياسات الإعانات والدعم المقدمة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص لها نتائج سلبية على فعالية القوى العاملة الإبداعية، فوفق لصنودق النقد الدولي "إن استمرار توفير وظائف بالقطاع العام يخفض من سعي المواطنين وراء ريادة الأعمال في القطاع الخاص." ولتدارك هذا الخلل وجب على الحكومات أن تبادر إلى خلق بيئة ومناخ أعمال مساعد على جذب الاستثمار في القطاع الخاص، وذلك من خلال تطوير النظام التعليمي مع التركيز على جوانب التأطير والتكوين المتخصص وبرامج البحث والتطوير، وهذا من أجل رفع من مستوى وقيمة مؤهلات الموارد البشرية المتخصصة.[2] كذلك الدعم المقدم عن طرق فرض إجراءات جمركية على الواردات من أجل حماية الصناعات والمنتجات المحلية من المنافسية الأجنبية حتى تتمكن من تحقيق ميزة تنافسيها لها والقدرة على الدخول مجال التصدير.[3]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

ظاهرة التنويع الاقتصادي يمكن قياسه من خلال درجة التنوع الحاصل في القطاعات الاقتصادية المشكلة للناتج المحلي الإجمالي لدولة، وتتعدد المؤشرات الاحصائية المستعملة، منها ما تعتمد على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، والأخرى تعتمد على ظاهرت التشتت كمعامل الاختلاف، أو على مفهوم التنوع كمؤشر هيرفندال–هيرشمان، وهي متقاربة من حيث نتائج قياستها.

الفرع الأول: المتغيرات الدالة على التنويع الاقتصادي

هي تلك المتغيرات أو المعايير أو المؤشرات التي من خلالها تمكن الباحث الاقتصادي من تتبع وتقييم الأداء الاقتصادي الكلي لبلد ما، والتي على أساسها تبرز لنا مدى نجاعة الخطط والاستراتيجيات المتبعة في التنويع الاقتصادي (فشل أو نجاح). وتوجد عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة من أهمها:[4]

---

[1] محمد يعقوبي، "أبعاد التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل سياسة التحول نحو اقتصاد السوق"، تصدر عن مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، الجزء 2، 2020، ص: 321.

[2] بن حدو امنة، "مرجع سبق ذكره"، ص: 11.

[3] Radji Smail, "La politique commerciale cas de l'Algérie: Etat des lieux et perspectives", Mémoire Magister, Option économie et finance international, Faculté des Sciences Economique st des Sciences de Gestion, Université Mouloud MAMMERI de tizi-ouzou, 2014, p: 78.

[4] ضيف أحمد، عزوز أحمد، "مرجع سبق ذكره"، ص: 23.

1. معدل ودرجة التغير الهيكلي: كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، إذا ما توفرت البيانات الخاصة بذلك؛
2. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الوقت؛
3. تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
4. نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛
5. تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
6. تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمناً زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛
7. مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنمية وتحديثه.
8. يعد الاستثمار عامل حاسم في التنويع الذي يساهم بقوة في ديناميكية النمو وخاصة في زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية الجديدة، وقد أظهرت التجربة التاريخية للبلدان النامية أن الزيادة في الاستثمار كثيرا ما أسفرت عن تنويع بعيد المدى للجهاز الإنتاجي.[1]

الفرع الثاني: مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات كمية وأخرى نوعية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس وتحقيقها لأهداف الاستدامة المسطرة فهي تعطي مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي ويعتبر مؤشر Herfindal - Hirshman من أبرز المؤشرات الكمية وأكثرها استخداما في

[1] Hakim Ben Hammouda, Nassim Oulmane, Mustapha Sadni Jallab, "D'une Diversification Spontanée à une Diversification Organisée", Revue économique, vol 60, 2009, p: 142.

أدبيات قياس التنويع الاقتصادي[1]، أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي عديدة منها الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات والإيرادات الفعلية للحكومة وإجمالي تكوين رأس المال، وقوة العمل ... الخ. كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحدد الدول الأقل نموا معيار التنويع الاقتصادي يتكون من العناصر التالية:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة مساهمة العمل في الصناعة؛
- مقدار الإستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- مقدار التركز في الصادرات؛

ومن بين المؤشرات نذكر منها على سبيل المثال لا على الحصر:

أولا: معامل هيرفندال – هيرشمان (Herfindal - Hirshman):

يعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي. وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين. وقد استخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة أو قطاع معين. ويعرف معامل هيرفندال–هيرشمان بالصيغة التالية:[2]

$$\mathbf{HHI} = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في قطاع (i)؛

X: الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

مؤشر هرفندل – هيرشمان يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس كاملا) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع معدم،

[1] مجدوب خيرة، كتاب جماعي دولي محكم، "الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته"، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، برلين، ألمانيا، 2020، ص: 11.

[2] بن موفق زروق، "إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة "، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة 2019/2018، ص: 27.

وفي هذه الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط وعدم مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى فيه.

وبالرغم من أهمية مؤشر هيرفندال- هيرشمان إلا أنه في الواقع يثير عدة إشكالات في اعتماد قياسه على الوزن النسبي للمنتجات في إجمالي الصادرات إضافة لكونه لا يدمج هذا المؤشر معلومات عن حجم الصادرات ولا نوعية الصادرات (أولية، مصنعة، إعادة تصدير،...)، ولا محتواها التكنولوجي، وبالتالي لا يُمكّن من تحليل ديناميكية أو جودة هذه الصادرات.[1]

ثانيا: مؤشر جيني Gini index

ينسب مؤشر جيني إلى الإحصائي الايطالي كورادو جيني سنة 1912، ويعتبر من أفضل مقاييس التركز وأبسطها. ولقد أستخدم هذا المنحنى لأول مرة من قبل الاحصائي الأمريكي (M.O.Lorence) عام 1950، وهو يعد حاليا من أكثر الأشكال البيانية أستخداماً للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة وغيرها، وإرتباطه بعدد كبير من مقاييس اللامساواة (التفاوت) المشتقة عنه وبشكل خاص (معمل جيني ومعامل الاختلاف ومعامل كوزنتز)[2]، حيث تقوم فكرته على حساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، ومن ثم ضرب هذه المساحة في 2، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن قيمة معامل جيني تتراوح بين 0 إلى 1، حيث إذا أخذ قيمة الصفر يعني المساواة الكاملة ويكون ذلك عندما ينطبق منحنى لورنز Lorenz curve على خط التساوي، وإذا أخذ قيمة الواحد يعني عدم المساواة مثالية، وهذا عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الافقي والخط العمودي[3]. ويعبر عنه هندسيا بالمعادلة التالية:

معامل جيني = المساحة بين منحنى لورنز والخط المرشد / المساحة الإجمالية تحت الخط المرشد

[1] بلقاسم العباس، نواف أبوشماله، "تقرير التنويع الاقتصادي:مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية الإصدار الثالث يونيو2018"، تصدر عن مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 21، العدد01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2019، ص: 61.

[2] يونس علي احمد، "تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009" مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص: 287. بتصرف

[3] بن حدو امنة، "مرجع سبق ذكره"، ص: 17.

الشكل رقم (03-02): منحنى مؤشر جيني

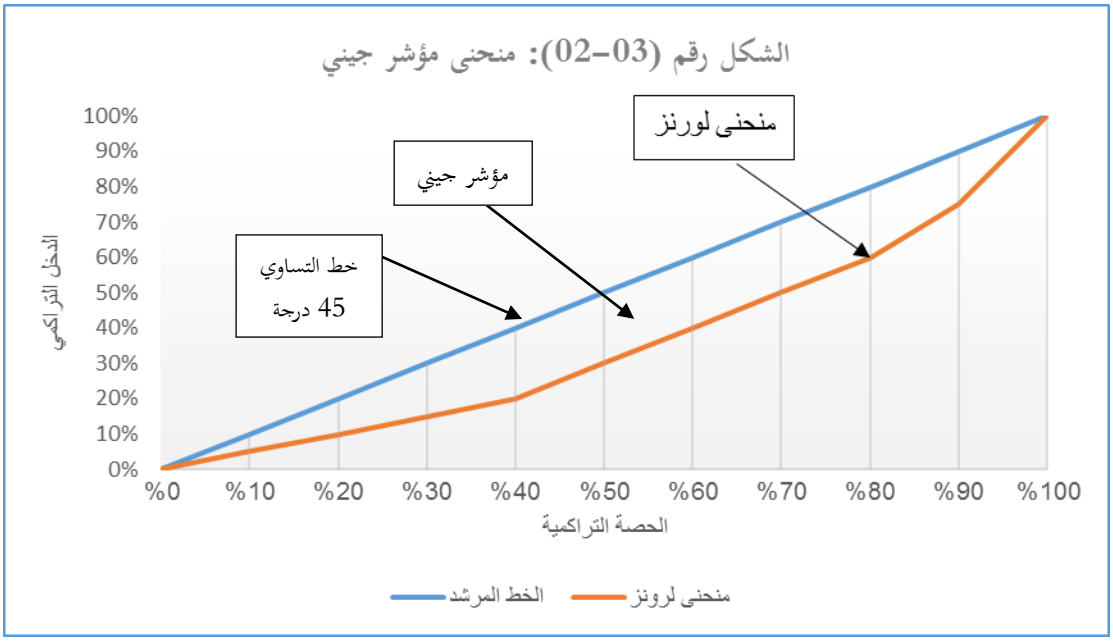

المصدر: سعيدة مو، سمير آيت يحي، "تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر للفترة 2000-2017"، تصدر عن مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 09، العدد 03، 2019، ص:517.

من الشكل أعلاه يبين لنا مجال تموقع مؤشر جيني في المجال الذي يقع بين منحنى لورنز وخط التساوي. وهناك عدة صيغ لحساب لمؤشر جيني منها[1]:

$$G = 1 - \sum_{K=1}^{n} (X_K - X_{K-1})(Y_K + Y_{K-1})$$

حيث:

- X_K التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي.
- Y_K التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)، - N هو عدد القطاعات.

ثالثا: مؤشر Ogive (The Ogive Index) :

أستخدم المؤشر لأول مرة من قبل تريس (Tress) سنة 1938 لقياس درجة التنويع الاقتصادي. ويعطى مؤشر Ogive بالعلاقة التالية[2]:

$$OGV = \sum_{i=1}^{n} \frac{\left(si\ \frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

[1] حميداتو محمد الناصر، بلقاص الصفية، " التنويع الاقتصادي في الجزائر "، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 02، العدد 02، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، الأردن، 2017، ص:77.

[2] نوي نبيلة، "مرجع سبق ذكره"، ص: 75.

حيث: N : يمثل عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si : يمثل إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد.

إذا كان OGV = 0 فإن النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد. وكلما ارتفعت قيمة OGV فإن ذلك يدل على ضعف تنويع الاقتصاد.

رابعا: مقياس فلاديمير كوسوف

يقيس هذا المؤشر التغيرات الحاصلة في هيكل الاقتصادي، يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية[1]:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث:

- αi: الأهمية النسبية لكل قطاع من مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.
- βi: الأهمية النسبية لكل قطاع من مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.
- Cos: مؤشر فلادمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة (cos = 0) يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

الفرع الثالث: قياس التنويع الاقتصادي من خلال الصادرات

يشكل قطاع الصادرات المورد الرئيسي لنجاح سياسات التنويع الاقتصادي وذلك راجع للإرتباط والتكامل القوي بينهما، "فنجاح سياسة تنمية الصادرات مرتبط بقدرة استراتيجية التنويع الاقتصادي المتبعة في إحداث تنويع على هيكل الصادرات، حيث هذه الأخيرة تساهم في تعزيز التوازن للاقتصاد الكلي وتوفير إمكانيات لخلق مناصب شغل، وتعزيز الروابط الإيجابية بين التنويع والنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر"[2]. مما يترتب عليه من نقل اقتصاد قائم على الريع ومتنوع بشكل ضعيف إلى اقتصاد متنوع ومتكامل. وتفترض عملية تنويع الصادرات في الواقع على مفاهيم الهامش الواسع (Marge Intensive) والهامش المكثف (Marge Extensive) وتتمثل[3]:

- خلق خطوط جديدة للتصدير (منتجات جديدة وأسواق جديدة)، يعني ذلك منتوجات ومنتجات جديدة لترويج لها، هذه الاستراتيجية تعرف بأسم "هامش واسع النطاق"؛

[1] طالم صالح، "مرجع سبق ذكره"، ص: 40.

[2] José R. Lopez-Calix, Promouvoir la diversification des exportations dans les pays fragiles, Groupe de la Banque Mondaile, 2020.p: 43.

[3] COTTET Christophe, MADARAIGA Nicole, JEGOU Nicolas, "La diversifications des exportations en zone franc", sous la direction de l'agence Française de Développement, avril, 2012, p.09.

- لزيادة أو الحفاظ على كميات تصدير المنتجات الموجودة أصلا في القاعدة التصدير(تنويع مجموعة من المنتجات على مدى فترة من الزمن)، في هذه الحالة نحن نتحدث عن "هامش مكثف"؛

وتشير الدرسات الاقتصادية في الدول النامية على أن نمو صادراتها كان بسبب اعتماد على أسلوب الهامش المكثف، وقد خالفت هذا الرأي من خلال الدراسة التي أعدها كل من هاملز وكلونوو Hummels and Klenow أظهرت أن حسابات الهامش الموسع شكل 62 بالمائة من نمو صادرات لكثير من الدول، ورأي أخر يرى أنه بمجرد أن يتم تصحيح الهامش الموسّع يؤدي ذلك إلى دخول صادرات جديدة، تهيمن على الهامش المكثف من خلال قيادة الصادرات. في حين أن دراسات استنتجت أن تنويع الصادرات ضمن الهامش الموسّع أي تصدير المنتجات الحالية لأسواق جغرافية جديدة تمثل حصة أكبر من نمو صادرات البلدان النامية في المنتجات الجديدة.[1]

ويتم قياس الهامشين وفق المعادلة التالية[2]:

$$\frac{x_t - x_{t-1}}{x_{t-1}} = \underbrace{\frac{t_t - t_{t-1}}{x_{t-1}}}_{\text{Marge Intensive}} + \underbrace{\frac{n_t - d_{t-1}}{x_{t-1}}}_{\text{Marge Extensive}}$$

حيث:

- x_{t-1} تمثل إجمالي الصادرات للفترة t-1 و x_t تمثل الصادرات في الفترة t.

✓ الهامش المكثف يقاس من خلال الزيادة في الصادرات بسبب ما يسمى بالمنتجات "التقليدية" المسمات t، والتي تم تصديرها خلال فترتي t-1 وt.

✓ الهامش الموسع يقاس من خلال الزيادة في الصادرات راجعة بسبب صافي صادرات المنتوجات الجديدة، من خلال الفرق بين السلع الجديدة المصدرة (N) في الفترة (t) والسلع التي أختفت من التصدير خلال الفترة (t-1).

[1] باهي موسى، "مرجع سبق ذكره"، ص : 190.

[2] COTTET Christophe, MADARAIGA Nicole, JEGOU Nicolas, 2012, Op.cit, p.09.

الشكل رقم (04-02): الهامش الموسّع مقابل الهامش المكثف

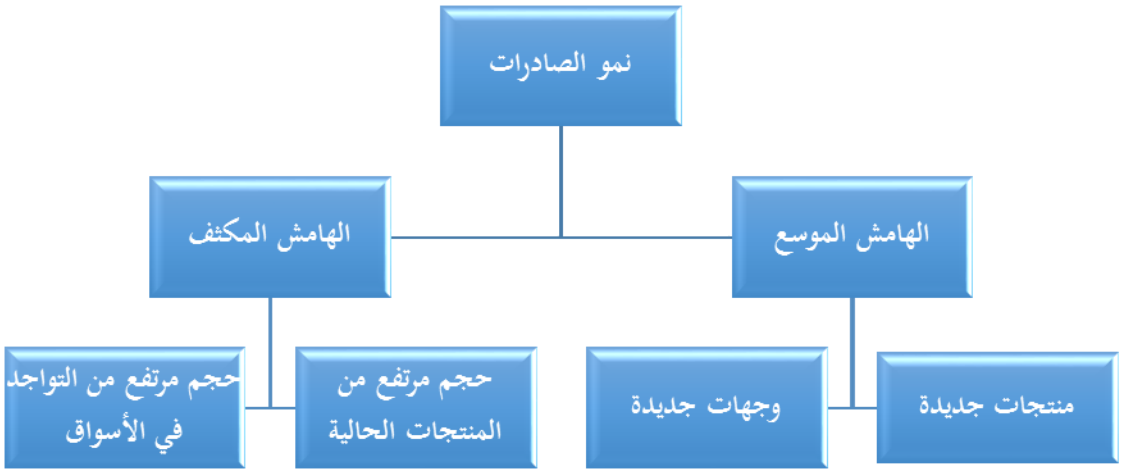

المصدر: باهي موسى، "التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، شعبة اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2019، ص:189.

يتضح لدينا من خلال الشكل أعلاه أن إستراتجية تنمية الصادرات تقوم على مسارين متوازيين مع الأخذ في الاعتبار الامكانات المتاحة لكل اقتصاد، فالمسار الأول يقوم على استراتيجية الهامش المكثف أي تعزيز تموقع في الأسواق المستهدفة من خلال زيادة حجم المنتجات المصدرة لها وفي نفس الوقت في تنويع الفئات المستهلكة أي توسيع الحصة السوقية أو من خلال الاستحواذ على الحصص الاستهلاكية للمنافسين ، أما الثانية فهي قائمة على استراتيجية الهامش الموسع والتي تعتمد على البعد التكنولوجي من خلال إبتكار منتجات جديدة تسمح لها بفتح آفاق وأسواق جديدة وواعدة مما يسمح لها بإطالة مدى نمو منحى صادراتها.

المبحث الثاني: الأطر العامة للتنويع الاقتصادي

انطلاقاً من الأطر العامة التي توضح لنا المجالات المتاحة التي يمكن من خلالها بناء سياسات واستراتيجيات هادفة إلى تحقيق تنويع اقتصادي والتي تترجم من خلالها في إحداث تغيير نوعي وكمي على هيكل صادرات الدول، هذه الأخيرة التي يعاني اقتصادها من تبعية مفرطة لقطاع اقتصادي واحد، وللوصول إلى الغايات المحددة مسبقا يتطلب توفر آليات تشكل قاعدة إنطلاق لخططها التنموية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، بالإضافة إلى ذلك القيام بعملية إحصاء وتقييم للقدرات والإمكانيات المتاحة داخل الاقتصاد، وهذا من أجل الوصول إلى قناعة تمكننا من اعتماد منهج أو منهاج من بين المناهج الحديثة للتنويع الاقتصادي على أن تتوافق مع إمكانياتها وأيضا تمكنها من إحداث دفعة قوية في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة، ومن بين المناهج الحديثة المقترحة من طرف المعهد العربي للتخطيط في مجال تنويع الاقتصادي والمعتمد في العديد من الدول نجد كل، من منهجية تتبع المسارات التنموية للدول المتقدمة، ومنهجية التنويع من خلال دراسة مصفوفة مطابقة هياكل الإنتاج والتجارة الخارجية، ومنهجية تطوير مسارات تنويع الإنتاج من خلال دراسة حيز السلع، ومنهجية قياس الدخل المتسق مع نوعية الصادرات وتنويع في أنشطة الخدمات، ومنهجية الخرائط الاستثمارية وتحليل سلاسل القيم والعناقيد الصناعية.

المطلب الأول: آليات التنويع الاقتصادي

إن استراتيجية التنويع الاقتصادي لا تقوم بمجرد طرح فكرة وتنفيذها، بل هي مرتبطة أساسا بآليات وقواعد اقتصادية تساعد على تنفيذ الخطط والإستراتيجيات وتمكنها أيضا من بلوغ أهدافها على فترات زمنية متعاقبة، تلك الآليات التي يحتويها اقتصاد دولة ما وتحت سيطرة، حيث تباشر من خلالها في تنفيذ سياساتها المالية والنقدية والتجارية وذلك في إطار الدعم والتحفيز من أجل خلق بيئة تسمح بتنمية الأنشطة المتنوعة في كل القطاعات الاقتصادية وذلك بتنويع تشكيلاتها وتوطيد العلاقات التكاملية والتشابكية فيما بينها وأيضا أخذ مكانة دولية ضمن شبكات التوريد والأمداد الدولية، وتتمثل هذه الآليات في:[1]

1. **برامج أو خطط الإصلاح الاقتصادي:** تشكل برامج الإصلاح الاقتصادي قاعدة لتأسيس وتنمية عمليات التنويع في النشاط الاقتصادي، ذلك أن استمرار تبني وانتهاج هذه البرامج (حيث ما تكون الحاجة إليها) سواء على الصعيد المالي، النقدي، التجارة الخارجية كلها سياسات من شأنها دفع عملية التنويع الاقتصادي.

[1] إسماعيل صاري، بوضياف مختار،"سبل تنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص:399. بتصرف.

2. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد محاور نجاح النمو الاقتصادي والقدرة على جعله متنوع ومتكامل فيما بينه، وقد نجحت العديد من الدول من نقل اقتصاديها من دول نامية إلى دول رائدة مثل الصين، وبلدان شرق أسيا، والبرازيل وإفريقيا الجنوبية.[1]
3. **قطاع الصناعات التحويلية:** وهو المجال الذي تنشط فيه كثيرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشكل حلقة وصل وترابط بين مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في شكل نسيج صناعي تكاملي (أمامي وخلفي) في ما بينهم.
4. **مرافقة القطاع الخاص:** يعتبر القطاع الخاص المكمل للقطاع العام في عملية التنويع الاقتصادي، لكونه يمتاز بترشيد النفقات والحرص الشديد على اغتنام الفرص الاستثمارية المربحة، ما يجعله يطور نفسه من خلال البحوث العلمية التي تحقق له الطفرة التكنولوجية والتي من خلالها تقلل التكاليف وتعظيم الأرباح، حتى يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.
5. **بيئة ومناخ الاستثمار:** حيث يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد دعائم الأساسية في إستراتيجية التنويع الاقتصادي، للدول النامية وبالأخص الاقتصاديات الريعية، فهو محرك لنمو الاقتصادي للدول من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية الضعيفة الأداء من خلال القضاء على البطالة والمساهمة في إيرادات ميزانية الدولة عن طريق الجباية، من أجل هذا يتطلب توفير شروط الشفافية والأمن وتقليص من العمل البيروقراطي، لكي يمكن من إرساء قواعد التي تسيير بيئة ومناخ الأعمال كوجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما في الجزائر فالاستثمارات الأجنبية تتمركز جلها في قطاع الطاقة، حيث أن نسبته تعد ضئيلة فهي لا تتعدى 1 % من مجموع المشاريع المنجزة خلال الفترة 2002- 2016، رغم ذلك فهي تساهم بـ 17% من رأس المال الإجمالي، وتوفر 10% من مناصب الشغل وهذا يدل على كفاءة الاستثمار الأجنبي مقارنة بالاستثمار المحلي.[2]

6. **النقل والشحن واللوجستيك:** إن تطوير قطاع اللوجستيك يهدف إلى تقليص قيمة تكاليف النقل، بالإضافة إلى ربح الوقت وتشجيع التصدير مع رقمنة القطاعات المرتبطة بها كالجمارك والتأمين، حيث يعد كل من النقل والشحن واللوجستيك عصب حياة لاقتصاديات الدول من خلال شبكات نقل متعددة الوسائل التي تربط بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك عبر منافذ البرية كنقل البري والسكك الحديدة

[1] بن طيرش عطاء الله، "تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016، ص:127.

[2] محمد بوطلاعة، نعيمة بن دبيش، "مرجع سبق ذكره"، ص:307.

وأيضا الموانئ البحرية والمطارات، فعلى مستوى التبادل التجاري الدولي، يشكل النقل البحري ثلثي حجم تبادل السلعي عبر العالم.[1]

7. **قطاع الطاقة**: نظراً لأهميته وتشابكاته المتعددة مع معظم القطاعات التنموية والاقتصادية حيث يمثل عنصر الطاقة أهم المدخلات في العمليات الإنتاجية للقطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والاستثمارية. وقد بدء التركيز على أهمية تنويع مصادر الطاقة كنموذج للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام في جميع الدول العربية.[2]
8. **تطوير قطاع الطاقة المتجددة**: في ظل التطور التكنولوجي الكبير في ميدان استغلال الطاقات المتجددة كمصادر بديلة للطاقة، وتأثيرها الإيجابي في تخفيض تكاليف الإنشاء واستغلال الطاقات المتجددة كالطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة الكتلة الحيوية، بالموازاة مع حتمية نضوب مصادر الطاقة الأحفورية في العقود القليلة القادمة[3]. فمصادر الطاقة الناتجة من استغلال الطاقات المتجددة تشكل أحد عناصر تنمية وتنويع النشاط الاقتصادي مما يوفره من فرص استثمارية مربحة بالإضافة إلى أنه يحقق الأمن الطاقوي للدولة، كما أنه يزيد من العمر الافتراضي للاستغلال الثروات البترولية للدول المصدرة لها.
9. **تنمية القطاع الصناعي**: إن تنويع النسيج الصناعي للمنطقة وديناميكية سوقها الداخلي يهيئان الظروف المواتية للتنمية المؤسسات الناشطة في القطاعات الأخرى[4]، وفي هذا النسق لم يكن الاختلاف على أولوية التصنيع بل كان الاختلاف على طبيعة الصناعات التي يتعين التركيز على إنشائها. فرأى البعض إعطاء أولوية البدء في القيام باستثمارات البنية التحتية لقطاعات الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، وهو نمط النمو الصناعي الذي سلكته الدول الصناعية، على حين رأي البعض الآخر إعطاء الأولوية لصناعات السلع الوسيطية والثقيلة – الحديد والصلب مثلاً – ولصناعة الآلات والمعدات والذي يسمى " بالنموذج الروسي للتصنيع" وآخرون رأو ضرورة تحقيق توازن بين مختلف الصناعات.[5]

ولقد قدمت الحجج قوية للتركيز على التنمية الصناعية كحل جذري لمشكلة التخلف الاقتصادي ونجمل فيما يلي الحجج الرئيسية المؤيدة للتصنيع فيما يلي[6]:

---

[1] خمخام عطية، الجودي محمد علي، "خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19"، تصدر عن مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2020، ص:355.

[2] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، "مرجع سبق ذكره"، ص:25.

[3] عيساني عامر، معامير سفيان، "صناعة الطاقة المتجددة في الجزائر وآليات تفعيل أنظمة الطاقة الشمسية في إيجاد تنمية محلية مستدامة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارة، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017، ص:380.

[4] Paterne Ndjambou, "Diversification économique Territoriale: Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Condition et perspectives", thèse de Doctorat, Université du Québec à Chicoutimi, Octobre 2013, p: 74.

[5] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "مرجع سبق ذكره"، ص:156.

[6] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "نفس المرجع"، ص ص:157-158. بتصرف

1.9 الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، فهي دول متقدمة لأنها أصبحت دولاً صناعية، أي أنها تحولت من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية. فالعلاقة بارزة ووثيقة بين التقدم الاقتصادي بوجه عام والتقدم الصناعي بوجه خاص.

2.9 النشاط الإنتاجي الصناعي نشاط ديناميكي بطبيعته بالمقارنة بالنشاط الإنتاجي الأولى والزراعي. وأن تنمية القطاع الصناعي سوف تتيح القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل، الذي يتخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي والذي تشكو منه معظم البلاد النامية.

3.9 إن تنمية القطاع الصناعي سوف يصحح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد القومي للبلاد النامية، ويؤدي إلى تنويع منتجاتها صادراتها، ويحقق لها قدراً كبيراً من الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج. فتنويع الإنتاج المحلي والصادرات يؤدي إلى التخلص من مخاطر التخصص في إنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية وما يصاحبه من تقلبات في حصيلتها من النقد الأجنبي، كما سيحول شروط التجارة "Terms of Trade" لصالحها أو على الأقل يوقف إتجاه تحول شروط التجارة ضدها.

فالتصنيع بتنويع الإنتاج والتحرر من التخصص الشديد في الإنتاج وتصدير المنتجات الأولية سوف يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد النامية، مما يترتب عليه قدراً من الاستقرار في حصيلتها من النقد الأجنبي ويرفع من معدل نمو الطلب على صادراتها، ويعمل على إيقاف اتجاه التحول في شروط التجارة ضد صالحها.

4.9 أخيراً فإن تنمية القطاع الصناعي يلعب دوراً مهماً في مجال تثقيف وتدريب الأيدي العاملة بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية التقليدية، مما يؤدي إلى وجود خبرات ومهارات جديدة ويشجع روح الانتظام والدقة وإدراك قيمة الوقت، فالقطاع الصناعي يخلق وفورات خارجية تدفع عجلة التقدم إلى القطاعات الأخرى.

وانطلاقاً مما سبق ذكره من الآليات الداعمة لسياسات الحكومات والدول في مسعاها الهادف إلى تحقيق أطر ناجعة وتمكين من فعالية استراتيجياتها لتنويع اقتصاداتها، يفرض عليها الواقع الاقتصادي الأخذ في الحسبان ضمن إعداد خططها، تقييم وتحليل أداء مجالات سياساتها التي تقوم عليها هذه الإستراتيجيات، والتي تتطرق إليها بشكل متوازي مع مراعاة أيضا الإختلاف الواقع بين اقتصادات الدول وحجمها، من خلال الامكانيات والقدرات والأوضاع المالية والتوجهات الاقتصادية للدول، وتتمثل مجالات هذه السياسات كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (05-02): مجالات السياسات الهادفة لتنويع الاقتصادي " استراتيجية التنويع"

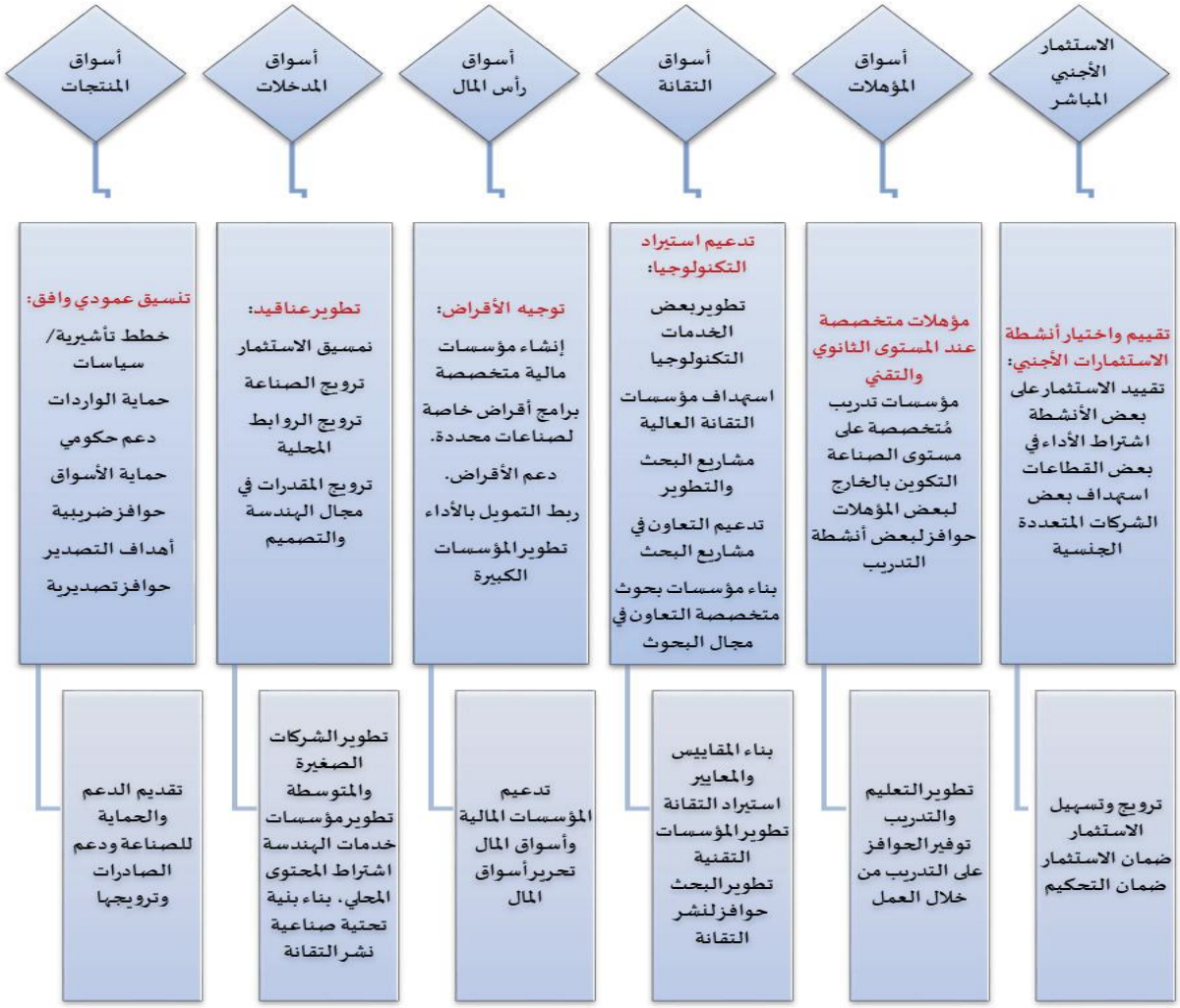

المصدر: تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص: 50.

يتضح لدينا من خلال بيانات الشكل أعلاه، والذي يعطي لنا صورة متكاملة لمجالات التي من خلالها تنفذ السياسات والاستراتيجيات الهادفة لتنويع الاقتصادي ووفقاً لمناهج تتوفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية والامكانات المتاحة في اقتصادات الدول الريعية، وهي تتمثل في السياسات الآتية.

- سياسة ترويج وتسهيل الاستثمار، قائمة على تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب وشفافية آليات التحكيم المنازعات، وذلك بعد تقييم واختيار الأنشطة المستهدفة لتوجيه الاستثمار إليها؛
- سياسة تشجيع لتطوير التعليم والتدريب وذلك من خلال مؤسسات تدريب متخصصة، التكوين بالخارج، حوافز تدريب لبعض الأنشطة؛

- سياسة تدعيم استيراد التكنولوجيا من خلال استهداف مؤسسات ذات تقانة عالية، تدعيم التعاون التقني والبحثي، تشجيع تبني معايير التقييس الدوليين، ودعم أنشطة الخدمات التكنولوجية؛
- سياسة دعم التمويل من خلال أنشاء مؤسسات وصناديق مالية متخصصة، برامج أقراض خاصة للأنشطة محددة، دعم الإقراض، تحرير السوق المالي؛
- سياسة دعم وتطوير العناقيد الصناعية المحلية وربطها بسلاسل التمويل الدولية وذلك من خلال تطوير البنية التحتية الصناعية المحلية، أشتراط المحتوى المحلي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، دعم حاضنات الأعمال؛
- سياسة دعم الصادرات من خلال ترشيد الواردات وإجراءات حمائية للمنتج المحلي، تقديم حوافز ضريبية وجمركية.

المطلب الثاني: مداخل التنويع الاقتصادي

تعتبر سياسات التنويع الاقتصادي أحد ميكانيزمات الداعمة للنمو الاقتصادي سواء من حيث الديمومة في تحقيق معدلات نمو إيجابية، بالإضافة إلى ذلك تمكين من استقلالية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية وما ينعكس ذلك من آثار إيجابية على الاستقرار الأوضاع الإجتماعية للدولة وتحقيق الرفاه الاقتصادي، "فتنويع الإنتاج المحلي والصادرات ساهمة في تسريع النمو الاقتصادي في البلدان منخفضة الدخل، كما أن زيادة التنويع مرادف لإنخفاض تقلب الناتج واستقرار الاقتصاد الكلي، فالتنويع له ميزة مزدوجة، سواء بالنسبة للنمو أو الاستقرار، فهي تعتبر غاية بالنسبة للدول التي يمتاز اقتصادها بالصفة الريعية، وتصبوا إليها من خلال السياسات الاقتصادية التي تشجع التنويع والتحول الهيكلي"[1]، فالتنويع الاقتصادي نجده في المستوى الجزئي و على المستوى الكلي وهي تأخذ الأشكال التالية:

الفرع الأول: التنويع الاقتصادي على المستوى الجزئي

يتم على نطاق المؤسسات الإنتاجية أي قطاع الأعمال، ويرتبط بالعملية الإنتاجية من خلال التنويع في تشكيلة المنتجات والعمل على تجديدها بتبني التطور التكنولوجي البحث العلمي وتثمين الكفاءات، بذلك يحقق قطاع الأعمال نموا ومردودية وأرباح أكبر، وتتوسع الحصص السوقية لاكتساب أسواق وطنية جديدة بتلبية الاحتياجات السوقية الوطنية، ومن ثمة البحث في اكتساح أسواق دولية من خلال تصدير منتجات عالية الجودة وذات قيمة مضافة، ومحتوى تكنولوجي مرتفع، ومن تبعات التنويع في هذا المستوى تعزيز العلاقات التشابكية بين

[1] Siddharth Tiwari, "Assrer la croissance à long Terme et la stabilité Macroéconomique dans les pays à faible revenu: Role de la Transformation Structurelle et de la Diversification", Fonds Monétaire Internatinal, 2014, p:02.

مختلف المؤسسات على الصعيد المحلي الوطني والدولي في إطار عقود أنشطة المناولة الباطنية أو في إطار الشراكة الإنتاجية الأجنبية[1].

1. **التنويع الرأسي (العمودي)**: هو شكل من أشكال التنويع في مؤسسة ما أو مجموعة فرعية، تُصنع إما قطع غيار أو المواد التي تدخل في إنشاء منتجات موجودة أو منتجات جديدة بمنتجات موجودة تحتوي على مواد أولية أو مكونات. هذا الصنف من التنويع يمكن أن يكون المصدر الرئيسي في سلسلة الإنتاج حيث توسع المؤسسة أنشطتها إلى مراحل جديدة من عملية الإنتاج سواء قبلية أو بعدية. وهذا الشكل يسمح للمؤسسة من إكتساب مهارات جديدة ويقوي قدراتها التنافسية في "فضاء النشاط"[2].
2. **التنويع الجانبي**: وهي استراتيجية تهدف إلى اقتحام ميدان أو نشاط جديد وذلك من خلال إعتماد على خطوط إنتاج لمنتجات جديدة لا ترتبط بالمنتجات المنتجة حاليا ولا تحل مكانها، فهي مستقلة عنها من حيث المنفعة والغاية التي أنتج لها، وذلك لطرحها في حصصها السوقية الحالية وأيضا أستهدف أسواق جديدة من خلال مزيج تسويقي معد لها خصيصاً.
3. **التنويع الأفقي**: هو شكل من التنويع في مؤسسة تصنع منتجات/خدمات جديدة والتي تتلاءم أو تكمل خبرتها الحالية، من حيث الخبرة وتقنية الإنتاج. ترتكز هذه الأنشطة الجديدة خاصة من خلال التآزر والتكامل داخل المنظمة. بالنسبة لنموذج Salter وWeinhold (1979)، التنويع الأفقي مرادف للتنويع (المرتبط-إضافي) La Diversification liée-complémentaire، بمعنى أن نشاط المؤسسة يمتد نحو ثنائية (الإنتاج/السوق) التي تتطلب مهارات وظيفية متطابقة مع تلك التي تم الحصول عليها.[3]
4. **التنويع الجغرافي**: وهي إستراتيجية تهدف إلى تنويع مصادر دخلها من خلال تنويع أسواقها وأيضا لتصريف منتجاتها وتستعمل هذه الاستراتيجية كثيرا من طرف اقتصاديات الحجم، والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة ضمن استراتيجية إختراق الأسواق الدولية، مع الأخذ في الحسبان سياسة التكيف مع متطلبات بيئة الاستهلاك الجديدة.
5. **التنويع المالي**: هو أحد أشكال التنويع، يهدف للحد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر من خلال توزيع رؤوس الأموال بين مختلف الأوراق المالية التي من المفترض ألا تتغير قيمها كلها في نفس الوقت، حيث الآثار المرتبطة على التنويع تقلص من خطر مجموع المحفظة ويكون أقل في المتوسط من المخاطر الأحادية المرجحة بالأهمية النسبية لكل سند من مجمل المحفظة. هذا الشكل من التنويع يدعى أيضا بتنويع المحفظة الدولية، وهذا عندما يدمج المستثمر في محفظته الأسهم التي تضم فقط مختلف قطاعات الاقتصاد، بل أيضا محفظة

[1] نجاة كورتل، "الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي:دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة 2011-2017"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 02، جامعة قسنطية 2، الجزائر، 2019، ص: 7-8.

[2] باهي موسى، "مرجع سبق ذكره"، ص:129.

[3] باهي موسى، "نفس المرجع"، ص:130.

مختلف اقتصادات الإقليم الموجودة في العالم. ويعد هذا الشكل من التنويع ميزة لتقليل الخطر المرتبط بفترات الركود الاقتصادي التي تحصل في أي وقت وفي أي منطقة من العالم[1].

الفرع الثاني: التنويع الاقتصادي على المستوى الكلي

التنويع الاقتصادي يأخذ عدت مسارات متوازية ومكملة لبعضها البعض، حيث تأثيرها يسري على باقي القطاعات والأنشطة الاقتصادية للدولة ضمن حلقات متصلة يستدعى تدخل الحكومة عبر سياسات مالية ونقدية واقتصادية لدعم وتقوية هذه الروابط للوصل إلى تنويع قاعدة هيكل الصادرات، وهذا في ظل سياسة التحول الهيكلي القائمة على عمليتين متزامنتين، تنويع الهيكل الإنتاجي وتحديثه، ونظراً للتخصص في القطاع الأولي فإن الهدف هو تنويع في القطاعات التي تولد النمو والتنمية الاقتصادية مع تمتعها بميزة تنافسية على الساحة الدولية[2]، وتتمثل هذه الحلقات في:

1. **تنويع الهيكل الإنتاجي**: وتعني توزيع الإنتاج المحلي على عدة قطاعات مختلفة، وما يرتبط بها من إعادة توزيع الموارد، وقد يتم انجاز تنويع الموارد من خلال تبني التنويع الأفقي أو العمودي وذلك على مستوى القطاعات والأنشطة المختلفة في الدولة، ويمثل تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتطور حصص أهم المنتجات في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الدالة على مدى التنويع الاقتصادي.[3]
2. **تنويع في التجارة الخارجية**: وهي قائمة أساساً على مدى الإنفتاح على التجارة الدولية وكأحد المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصاي لبلد ما، فحركية ونشاط المبادلات في مجال الصادرات والواردات تعد من العوامل الرئيسية المساهمة في النمو الاقتصادي، إلا أنها في نفس تفرض تحديات ومخاطر اقتصادية وبخاصة في الاقتصاديات الريعية، مما يتطلب كتحتمية تبني استراتيجية تنويع مجالات ونشاط حركة المعاملات التجارية مع العالم الخارجي.

1.2 تنويع في هيكل الواردات: وهي مرتبطة أساسا على الطلب الداخلي والعرض الخارجي وهذا راجع للإعتماد اقتصاديات الدول في تلبية حاجياتها من الخارج، سواء كانت واردات للاستهلاك النهائي أو واردات تدخل في سلسلة النشاط الإنتاجي (مواد أولية، مواد نصف مصنعة، ...الخ)، فسياسة تنويع الواردات تمكن من تنويع الشركاء الاقتصاديين الدوليين مما يسمح من خلق منافسة بينهم للاستحواذ على أكبر قسط من السوق الداخلية، مما ينجم عنه تنافسية السعر المعروض، بالإضافة إلى تخفيف من مخاطر

[1] باهي موسى، "نفس المرجع"، ص: 131.

[2] Pauline Lectard, "Quelle diversification? Une analyse empirique de la structure des exportations des pays en développement", Conférence: 5th Gretha International Conférence on Economic development, University of Bordeaux, France, 19-20 june 2014, p:01.

[3] طالم صالح، "مرجع سبق ذكره"، ص: 38.

تذبذ الواردات وتفادي الواقع في تبعة اقتصادية لدولة أو مجموعة صغيرة من دول توثر على استقلالية اتخاذ القرارات الاقتصادية لدولة المستوردة.

2.2 **تنويع في هيكل الصادرات**: وهي زيادة في عدد المنتجات والخدمات المصدرة إلى الخارج، قد تكون في شكل تنويع المنتجات والخدمات لنفس الحصة الموجدة أصلا في سلة الصادرات للدولة مثلاً: دولة أغلب صادراتها من خام البترول فتنوع في نفس المجال منتجات مرتبطة به مثل المشتقات البترولية كمنتجات تامة أو نصف مصنعة وهذا ما يطلق عليه تثمين القيمة المضافة للصادرات الحالية. أو يتم التنويع في الصادرات من منتجات أو خدمات جديدة تصدر لأول مرة للاكتسابها ميزة تصديرية (تكلفة أقل، تكنولوجيا جديدة، منتج جديد ...الخ). فتنويع الصادرات مترتبط نجاحه على مدى جودة مستوى التأهيل البشري، والحماية الفكرية، ومنظومة مالية ومصرفية فعالّة مع تحرير سوق سعر الصرف، بالإضافة إلى قربها للأسواق المستهلكة.[1]

3.2 **تنويع الأسواق المستهدفة**: ويقصد بها تنويع دائرة وحجم الأسواق المستهدفة من حيث عدد الأسواق ومن حجم السوق نفسه، هذه السياسة مرتبطة أساسا على الحفاظ على هامش من المناورة في التقلبات التي تحدث في الأسواق الدولية (تقلبات الأسعار، أزمات سياسية أو اقتصادية، كوارث طبيعية)، وهذا ما يحقق الإستقلال الأمني الاقتصادي للدولة، حيث لا يكون مصير اقتصادها وبخاصة صادراتها مرتبط أساسا على بعض الدول القليلة فقط ومرهون بأوضاعها.

3. **تنويع مجالات الاستثمار الأجنبي (المباشر وغير المباشر)**: من خلال سياسة اقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي سواء من حيث توجيه إلى قطاعات أو أنشطة واعدة من حيث العائد الاستثماري، أو من خلال تنويع مصادر الاستثمار الاجنبي من حيث تنويع جهات البلدان المستثمرة وأيضا من تنويع صفة المستثمر (قطاع حكومي أو خاص).

4. **تنويع فرص العمل**: فتوزيع اليد العاملة بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية في الدولة يعد من بين المؤشرات على حدوت تنويع اقتصادي، وهذا ما يلاحظ على اقتصاديات الريعية فنجد أن كثافة العمالة محصورة بشكل كبير في قطاع اقتصادي واحد، سواء قطاع المحروقات أو قطاع الزراعة، أو قطاع السياحة.

5. **تنويع في مصادر التمويل والدخل**: يرتبط تمويل الموازنة العامة للدولة على منابع تمويل محلية وخارجية، فالأولى تتمثل بشكل كبير من الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة على النشاط الاقتصادي، فحجم الوعاء الضريبي هو الذي يحدد أكثر حجم مساهمتها في التمويل أكثر من قيمة معدل الضريبة، لذلك يعد التنويع الاقتصادي المساهم الرئيسي في توسيع حجم الوعاء الضريبي من خلال تنمية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي تشهد ركد اقتصادي، أما على المستوى الخارجي فالقروض التي تأخذ الشكل العيني والمادي

[1] Siddharth Tiwari, op.cit, p:

والتي تدخل ضمن عجلة الإنتاج الوطني تزيد من حجم النشاط الاقتصادي مما يوثر إيجابيا بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى زيادة في الوعاء الضريبي.

المطلب الثالث: المناهج الحديثة للتنويع الاقتصادي

في إطار التطور الحاصل في الفكر الاقتصادي والذي أثرى موضوع التنويع الاقتصادية عبر العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي تتعلق بآليات والإجراءات الكفيلة بإحداث تنويع اقتصادي حقيقي يتماشى مع خصوصية كل اقتصاد، انطلاقا من معطيات وواقع الهياكل القائمة وذلك ضمن نطاق زمني متدرج (المدى القصير والمتوسط والطويل)، مستعيناً بمنهجيات حديثة التي تمكنها من إحداث قفزة نوعية في مستويات ونوعية التنويع الاقتصادي ضمن مسار تنموي مستدام. وفي هذا الإطار اقترح المعهد العربي للتخطيط مجموعة من المناهج، من بينها منهجية تتبع المسارات التنموية للدول المتقدمة، ومنهجية التنويع من خلال دراسة مصفوفة مطابقة هياكل الإنتاج والتجارة الخارجية، ومنهجية المسافة في حيز السلع، ومنهجية قياس الدخل والتنويع في أنشطة الخدمات، ومنهجية الخرائط الاستثمارية وتحليل سلاسل القيم والعناقيد الصناعية.

أولاً: منهجية تتبع المسارات التنموية للدول المتقدمة

تعتمد هذه المنهجية على الاسترشاد بتجارب الدول التي تتمتع في بدايتها التنموية بموارد وثروات متقاربة معها، التي تبرز لها مسارات للتحول الهيكلي الذي يمكنها من إنتقال من إنتاج سلع وخدمات أولية، إلى سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية، وذلك عبر الخطوات التالية[1]:

- تحديد القطاعات والنشاطات ذات المزايا النسبية الكامنة وغير المستغلة: وذلك من خلال تحليل هيكل الإنتاج والتجارة الخارجية لتجارب دولية تنموية مشابهة في تركيبة الموارد والثروات، حيث يتم تحديد أهم السلع والخدمات التي تمنكت هذه الدول من تصنيعها وتصديرها وهي في العموم تتراوح بين 20 إلى 40 سلعة؛
- العمل على إزالة العوائق التي تواجهها الشركات القائمة: وذلك عبر إتخاذ تدابير الدعم والتحفيز والمرافقة للمنتجات المحلية التي تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق الدولية بما يمكنها من تجاوز هذه العوائق؛
- استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أو إطلاق حاضنات أعمال: وذلك من خلال تبني حزمة من الحوافز لتشجيع وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل وتوطين التكنولوجيا والخبرات بالإضافة إلى برامج حاضنات الأعمال لتطوير الشركات المحلية؛
- رفع قدرة الشركات الوطنية على اكتشاف الذات: من خلال تطوير البحث العلمي والإبتكار التي تقدم مسارات جديدة سواء في الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى توطيد الروابط السلاسل الأمامية والخلفية للشركات المحلية؛

[1] المعهد العربي للتخطيط، "مرجع سبق ذكره"، ص: 151-153، بتصرّف.

- تطوير المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة ومناطق معالجة الصادرات: وذلك إنطلاقاً من الموارد المتاحة والإمكانيات التي تتوفر عليها الدولة، بالإضافة لتسهيلات لسلاسل القيمة والعناقيد الصناعية بهدف تشجيع الصادرات؛
- توفير الدعم للتغلب على الوفرات الخارجية: وذلك من خلال تدخل الدولة عبر سياسات الدعم الممنوحة للشركات المحلية مثل (تسهيل براءات الاختراع، البحث العلمي والتطوير والابتكار، المزاياء الضريبية والتسهيلات الائتمانية والنفاذ إلى العملات الأجنبية).

ثانياً: منهجية التنويع من خلال دراسة مصفوفة مطابقة هياكل الإنتاج والتجارة الخارجية

تسمح هذه المصفوفة بالتحديد الدقيق، في مدى توجه القطاعات القائمة في الدولة نحو التصدير من خلال احتساب الصادرات لكل سلعة كنسبة من الناتج لتلك السلعة، مما يُمكنْ من معرفة فحو السياسة التجارية والترويجية للسلع الوطنية باتجاه الدول النامية والغنية، وذلك من خلال صياغة سياسة تصديرية أكثر تنسيقا وتواءما مع القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى مجالات التطوير الممكنة في الأنشطة والصناعات المتوجه لإحلال الواردات، ومجالات التطوير الممكنة في الأنشطة والصناعات الجديدة واكتساب مزايا تنافسية مطورة في السلع التي لم تبين أي قدرة إنتاجية وطنية. وهنا يمكن توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مما يسمح بنقل التقانة والخبرة المطلوبة لبداية الإنتاج في هذه القطاعات الجديدة. كما يمكن احتساب مستوى التوجه نحو التصدير ووجهة التصدير من خلال استكشاف السلع التي تعاني قصور في الانتاج الوطني مما يؤدي إلى تعاظم العجز التجاري، ويتم تبويب السلع حسب تقانة الإنتاج المطلوبة ويتم تجميعها في مجموعات شبيهة من حيث استخدام التقانة إلى سلع قائمة على الموارد الطبيعية، وسلع متدنية التقانة، وسلع متوسطة التقانة، وسلع عالية التقانة. وهذا التصنيف يسمح بتقييم الانتقال التنموي للدول في سلم التقانة والمعرفة.[1]

ثالثاً: منهجية تطوير مسارات تنويع الإنتاج من خلال دراسة حيز السلع

تعتمد هذه المنهجية على أهمية أن تقرن السياسات الاقتصادية الكلية مع النظر عن كثب للمسافات بين السلع المنتجة والنظر في إمكانية التنقل نحو المنطقة الغنية في حيز السلع وخاصة السلع المتميزة والتي تصنع بأعلى مستويات الإنتاج وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تزايد ثروات الدول مرتبط بنوعية السلع التي يتم إنتاجها، لأن القيم المضافة تتفاوت من سلعة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر حسب محتوى المعرفة والتقانة المضمنة في تلك السلع والخدمات. إلا أن جهود تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية في الدول النامية توجه صعوبات إنتاج سلعة معينة في ضوء ما تتطلبه من مهارات وبنية تحتية وتقنية ومدخلات مختلفة ومدى قرب هذه السلعة إلى السلع التي ينتجها البلد. حيث نشأت هذه المنهجية من خلال مجموعة الأبحاث في جامعة هارفرد ومعهد ماساتشوستس

[1] المعهد العربي للتخطيط، "المرجع السابق"، ص: 157. بتصّرف

للتكنولوجيا حول ما يعرف "بحيز السلع" الذي يمثل شبكة المنتجات المختلفة، مبيناً التقارب (المسافة) بين السلع حسب طرق ومدخلات الإنتاج التقانة المستخدمة، مما ينتج عنها شبكة إنتاج وترابطات بين السلع المختلفة مبينا التقارب أو التباعد (المسافة بين سلعة وأخرى) مما يمكن أو لا يمكن الانتقال بسهولة بين سلعة وأخرى. [1]

رابعاً: منهجية قياس الدخل المتسق مع نوعية الصادرات وتنويع في أنشطة الخدمات

تعتمد هذه المنهجية على قياس مؤشر يربط بين مستوى دخل الدول وصادراتها من السلع والخدمات من خلال حساب متوسط الدخل للدول التي تصدر سلعة ولها فيها ميزة نسبية. ثم يتم حساب دخل الدولة بترجيح الدخل حسب تركيبة صادراتها. وفي سبيل تنويع والرتقاء بنوعية الأنشطة في القطاع الخدمي والتحول من الخدمات التقليدية كسياحة والنقل إلى الخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع وخاصة الخدمات الإنتاجية، مثل الاتصالات والخدمات المالية ونظم المعلومات الرقمية والخدمات الصحية المتقدمة وأنشطة الكمبيوتر[2].

خامساً: منهجية الخرائط الاستثمارية

لقد طور المعهد العربي للتخطيط منهجية لبناء الخرائط الاستثمارية تهدف إلى تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي المستدام، في إطار التحول الهيكلي القائمة على الفرص الاستثمارية الواعدة والجديدة تكمن في تحديد الحلقات أو الأنشطة المفقودة في سلاسل القيمة الإنتاجية (للسلع والخدمات)، و عبر التوجه نحو استكمالها ضمن متطلبات التخطيط الهادف إلى تعزيز التشابكات الخلفية والأمامية في تلك الأنشطة الإنتاجية. بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية المتاحة بسبب قوة الطلب الداخلي والخارجي. وهذه المنهجية تقوم على مراحل ثلاثة وهي:

- تحديد القطاعات والأنشطة الاقتصادية الواعدةمن خلال دراسة تحليلية للواقع الاقتصادي، وتحديد الإمكانيات المتاحة والقابلة للإستغلال (موارد طبيعية، الموارد البشرية، المؤسسات الاقتصادية).
- إرساء مناخ أعمال يمتاز بالربحية العائد الكبير عبر تطوير البنية التحتية واللوجستية وتسهيلات التمويل، وتدعيم المبادرات ورأس المال المغامر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا إطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في النشاطات والقطاعات الواعدة.
- تحليل عناقيد نشاطات متكاملة واقتراح الخارطة للمشاريع التي تسمح ببناء واكتمال هذه العناقيد وتطويرها حسب الميزات النسبية لكل منطقة وقطاع ونشاط، وهذا بعد تحديد الدقيق للأنشطة الضعيفة أو المفقودة داخل كل سلسلة إنتاج.

[1] المعهد العربي للتخطيط، "نفس المرجع"، ص: 161 بتصرف

[2] المعهد العربي للتخطيط، " نفس المرجع "، ص: 165. بتصرف

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري ونقمة الموارد الطبيعية

لقد وهب الله الجزائر بثروات طبيعية كبيرة ومتعددة بين الناظبة والمتجددة، ومنها المحروقات الذي يعد القطاع المحرك للاقتصاد الجزائري، فقد شكلت صادراته حوالي 98% من مجمل الصادرات وحوالي 60% من مجمل الإيرادات العامة للميزانية، هذه التبعية المفرطة لقطاع المحروقات جعل الاقتصاد الجزائر يعاني من متلازمة المرض الهولندي أو بما اصطلح تسميته بلعنة أو نقمة الموارد الطبيعية وتأثيراتها السلبية على النمو والتنمية الاقتصادية الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم نقمة الموارد الطبيعية

قبل عام 1980 لم يكن ثمة دلائل كثيرة على وجود لعنة الموارد. في بلدان العالم النامي، كانت الدول المنتجة للنفط والدول غير النفطية متساوية في احتمالات خضوعها لحكومات استبدادية واحتمالات معاناتها حروباً أهلية. اليوم، الدول النفطية أكثر عرضة للاستبداد من الدول غير النفطية بنسبة 50%، واحتمال معاناتها حروباً أهلية ضعف احتمال معاناة الدول غير النفطية[1]. ويستثنئ منها بعض الدول المتقدمة كنرويج والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وبلدان ناشئة مثل ماليزيا واندونيسيا. كما أن "الوضع العالمي في ما يتعلق بالطاقة وثيقة الارتباط بسيطرة أشكال الطاقة الحفرية الثلاثة، فاستهلاكها من الطاقة البدائية يعتمد بنسبة 40% على النفط وبنسبة 25% على الغاز الطبيعي، أما نسبة العشرة في المائة الباقية فهي تتمثل في الطاقة المائية والنووية والطاقة المتجددة"[2].

ولقد تطرقت الأدبيات الاقتصادية في دراساتها عن أسباب إخفاقات الاقتصاديات الوفيرة الموارد الطبيعية في تحقيق نمو وتنمية اقتصادية رغم توفرها على ثروة طائلة، وفي هذا المجال تعتبر الدراسة التي أجرها عالما الاقتصاد J.D.Sachs &A.M.Wamer (1995) والتي كانت عنوانها "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي". وقد توصلا إلى أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج الداخلي الخام لسنة 1971 تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة من 1971 حتى 1989[3]. كما قام أيضا الاقتصادي آلان جيب (Alan Gelb) بتحليل التأثيرات الاقتصادية للريوع النفطية في كتابه "المكاسب المفاجئة: نعمة أم نقمة" ومن خلال تحليله الوصفي أسس جيب (1988) أطروحة لعنة الموارد، ووجد أن الاقتصادات المعدنية شهدت تدهوراً أكثر خطورة في كفاءة تكوين رأس المال المحلي خلال فترة الازدهار في الفترة 1971-1983 مما شهدته الاقتصادات غير المعدنية. ومع ذلك، فإن أول استخدام لمصطلح

---

[1] مايكل إل روس، ترجمة: محمد هيثم نشواتي، "مرجع سبق ذكره"، ص:28.

[2] جان ماري شوفالييه، ترجمة: لميس عزب، "معارك الطاقة الكبرى"، المجلة العربية، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص: 23.

[3] شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود ،بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص:03.

"لعنة الموارد" لأول مرة كان في عام 1933 على يد الخبير الاقتصادي بيرش (Birch) وريتشارد أوتي (Richard Auty). وفي تحليل البلدان المنتجة للنفط على وجه الخصوص، اتْبِعت دراسة أوتي (Auty) على الطبيعة المتقلبة لعائدات المعادن، وشدد على أن قطاع التعدين له اتجاهات عديدة وأظهرت أن حكومات البلدان الغنية بالمعادن تميل إلى جني عوائد منخفظة. وأطلق كل من جيفري ساكس وأندرو وارنر سلسلة من الدراسات، وكان الغرض منها هو اختبار وجود علاقة سلبية بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي وتوصلا إلى وجود آثار ضارة بسبب اعتماد على الموارد. وفي نفس الأطروحة السابقة قد قدم الاقتصادي ثورفالدور غيفاسون دراسة موسعة عن تأثير الاعتماد على الموارد على النمو الاقتصادي المستمر: المدخرات، الاستثمار وتكوين راس المال البشري. والشكل التالي يوضح تطور أفكار المتعلقة بأطروحة لعنة الموارد.[1]

الشكل رقم (06-02): تطور أطروحة لعنة الموارد

المصدر: باهي موسى، "التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، شعبة اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2019/2018، ص: 97.

[1] باهي موسى، "مرجع سبق ذكره"، ص:97. بتصرّف

ومع ذلك، نلاحظ في الوقت الراهن تأثير المرض الهولندي في حجم الحكومة بوصفها جزءاً من الاقتصاد: بما أن الحكومات تملك عموما قطاعات النفط، فإن الثروة النفطية تؤدي إلى توسيع الحكومة. وحيث إن القطاعين الزراعي والصناعي يكونان عادةً في حوزة القطاع الخاص، فإن الربحية المتدنية تقلل حجم القطاع الخاص[1]. ويرجع ت.جيلفسون (2001) هذا الارتباط السلبي بين ثروة الموارد والنمو إلى أربعة عوامل رئيسية[2]:

1. تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي وانخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية وتغير تركيبة هذه الصادرات التي تنخفض من مكوناتها خاصة صادرات المنتجات الصناعية وصادرات الخدمات التي لها دور هام في دعم النمو الاقتصادي؛
2. إن وفرة الموارد قد تؤدي إلى ما يسمى بسلوك البحث عن الريع Rent-Seeking، وفي كثير من الأحيان يظهر هذا السلوك في البلدان التي تقوى فيها سلطة الزمر الحاكمة في عملية توزيع الريع الناتج عن تدفق الإيرادات من الموارد، وبالتالي تصبح هي من يحدد نسبة الريع التي تستفيد منها كل فئة، الوضع الذي سوف يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة من جهة، وانتشار الفساد وعدم الشفافية في مجالات الأعمال، التخصيص غير منتج للعمل، انخفاض مستوى الاستثمار وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى؛
3. إن توفر البلد على ثروة كبيرة من الموارد يجعل حافز العمل لدى أفراد الشعب ينخفض، ويقل الحافز لديهم على خلق الثروة بالعمل بسبب توفرهم على إمكانية استخراجها من باطن الأرض والبحر كما أن هذا الوضع يجعل الحكومات تهتم أقل بالمصلحة الاقتصادية في إبرامها للإنفاقات التجارية والتجارة الحرة مع دول أخرى، مما يفضي إلى قدر كبير من الضرر بقطاعات الاقتصاد المنتجة ولا يشجع على الاستثمار؛
4. إن البلدان التي تعتقد أن الموارد هي أهم الأصول التي تمتلكها، يجعلها تقلل من شأن الاستثمار في مواردها البشرية، بإعطاء إهتمام أقل وتخصيص نفقات منخفضة للتعليم، ولهذا فليس بالأمر الغريب أن يرتبط التسجيل في التعليم عكسا بوفرة الموارد في غالبية هذه الدول.

مما يستخلص من مفاهيم عن لعنة الموارد الطبيعة أن الاقتصاد الجزائر يعاني من تأثيرتها، رغم السياسات التي اتبعتها الدولة الجزائرية غدات استقلالها وبضبط منذ بدايات السبعينات من القرن الماضى في انعاش الاقتصاد الوطني الذي كان مؤطر أساسا في خدمة الاقتصاد الفرنسي، إلا أنه مازال الاقتصاد الجزائري يوصف بأنه ريعي، فلم تنجح السياسات الاقتصادية العمومية في إحداث تنويع اقتصادي أو على الأقل فك الارتباط بالاقتصاد الأحادي من خلال عوائد الصادرات، وهذا راجع للأسباب موضوعية كالإرتجالية في إعداد البرامج التنموية وعدم تكاملها بين الخطط والبرامج الاقتصادية، تأثير الواضح لقوة لوبيات الاستيراد في التأثير وإضعاف الإنتاج المحلي،

[1] مايكل إل روس، ترجمة: محمد هيثم نشواتي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 93.

[2] شكوري سيدي محمد ، "مرجع سبق ذكره"، ص:09.

وأخرى مرتبط بتفشي الفساد لا على مستوى النخب الحاكمة والإدارة المركزية، بل أيضا على مستوى كبرى المؤسسات العمومية الاقتصادية الوطنية.

المطلب الثاني : صناعة النفط ومكانتها في الاقتصاد الجزائري

إن أول اكتشاف تجاري للنفط كان في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859 من طرف "إيدوين دريك" في ولاية بنسلفانيا، أما الغاز الطبيعي فكان أول مصنع تجاري للغاز سنة 1941 في ولاية أوهايو، أما في الجزائر شهدت سنة 1895 أول محاولة للتنقيب عن البترول في حقل عين زفت والذي أنتج إلى غاية 1925 حوالي 50 ألف طن، ثم تمت عمليات التنقيب في تليوانت جنوب غرب غليزان في سنة 1913، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وعين فكرون سيدي عيش، ولكن أول اكتشاف تجاري كان سنة 1948 في واد قيتيرني على بعد 51 كلم جنوب العاصمة قرب صور الغزلان، ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح سنة 1952، وحقول البترول في حاسي مسعود سنة 1956[1]. وفي هذا الإطار قد تم وضع نظام تصنيف للموارد المستنزفة (الناضبة) بناء على ثلاثة مفاهيم منفصلة استخدمت في تقسيم مخزون الموارد المستنزفة وهي[2]:

1. **الاحتياطي الجاري:** تعرف بأنها موارد معروفة والتي يمكن إستخراجها بربحية عند الأسعار الجارية، ويمكن التعبير عن هذه الإحتياطات الجارية في صورة رقمية.
2. **الاحتياطي الكامن:** وهي أكثر دقة، وتعرف بأنها: "حالة وليس رقم، وتعتمد الكمية المتاحة منها على الأسعار التي يرغب الأفراد في دفعها لهذه الموارد، فالأسعار الأعلى تواكبها كميات كبيرة". فعلى سبيل المثال، قام الكونغرس الأمريكي بإجراء دراسة على كمية البترول الإضافي الذي يمكن إستعادته من حقول البترول القائمة باستخدام تقنية عالية وذلك بإدخال بخار أخر أو الحقن بمذيبات في البئر لتخفيض كثافة البترول. وهذه التقنيات أكثر تكلفة من الطرق التقليدية، وتسمح باستعادة كميات أكبر من البترول، وكلما زادت الأسعار زادت الكمية التي يمكن اقتصاديا استعادتها.
3. **الاحتياطي المؤقت:** وتمثل التكوين الطبيعي للموارد في قشرة الكرة الأرضية، ولما كان لا علاقة للأسعار بحجم مورد الوقف، فهي، أي الاحتياطات، مفهوم جيولوجي وليس إقتصادياً، وترجع أهمية المفهوم إلى أنه يمثل الحد الأعلى للموارد الأرضية المتاحة.

[1] ميلود بورحلة، "الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم تسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016، ص: 173

[2] توم تيتنبرغ، ترجمة: جلال البنا، "نحو مفهوم لإقتصاديات الموارد الطبيعية والمعالجات الدولية لها"، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2004، ص: 128.

كما يمتاز الاقتصاد الجزائري بهة الموارد (الطاقة الأحفورية)، حيث "تحتل الطاقة مركزا حيوياً في اقتصادها ونموه وذلك باستغلال النفط الغاز الطبيعي، وقد طورت هذا القطاع الاستراتيجي بشكل فعال عبر شبكة من المصانع الضخمة وبالسيطرة الكاملة على إنتاجه وتسويقه"[1]. والتي تشكل عماد الموارد المالية للميزانة العامة (عملة صعبة، جباية بترولية)، ومع ذلك فهي موارد طبيعية ناضبة ويقدر افتراضا حسب الاحتياطات الحالية أنه في حلول سنة 2035 لن تكون الجزائر من بين مصدري النفط في العالم، بل بالكاد إنتاج البترول يلبي احتياجات السوق المحلي هذا إذا استثنينا احتياطات الغاز الصخري لعدم جدواه اقتصاديا حالياً بسبب ارتفاع كلفة استخراجه، ومن هذا المنطلق وفي ظل سياسة استنزاف الموارد الطبيعية، حيث كتب جيفورد بينشوت (Gifford Pinchot) في هذا المجال سنة 1910 عن حالة استغلال الموارد الطبيعية في أمريكا "إن إمداداتنا من خام الحديد، الزيوت المعدنية، والغاز الطبيعي يتم استنزافها بسرعة، والعديد من الحقول العظيمة الموجودة أرهقت بالفعل، هذه الموارد المعدنية عندما تذهب فإنها تذهب للأبد".

وقد قدمت هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية خرائط الموارد كأساس نظام تصنيف الموارد من خلال الشكل التالي والتي صنفت مفاهيم حول طبيعة الموارد ومدى قدرة تقييمها.

شكل رقم (07-02): نظام تصنيف الموارد

<table>
<tr><td colspan="3" rowspan="2"></td><td colspan="5">الموارد الكلية</td></tr>
<tr><td colspan="3">مُتعرف عليها</td><td colspan="2">غير مكتشفة</td></tr>
<tr><td colspan="2" rowspan="2"></td><td colspan="2">بالمشاهدة</td><td rowspan="2">باستقراء</td><td rowspan="2">فرضي</td><td rowspan="2">تخميني</td></tr>
<tr><td>مُبيّنة</td><td>مُقاسة</td></tr>
<tr><td colspan="2">اقتصادي</td><td colspan="3">احتياطيـــات</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td rowspan="2">تحت الاقتصادي</td><td>الحدية فوق</td><td colspan="5" rowspan="2"></td></tr>
<tr><td>الحدية تحت</td></tr>
</table>

المصدر: توم تيتنبرغ، ترجمة: جلال البنا، "نحو مفهوم لإقتصاديات الموارد الطبيعية والمعالجات الدولية لها"، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2004، ص: 128.

[1] فلول مولاي المهدي، "حرب البترول العالمية: الأثار الاقتصادية والجيوستراتيجية"، دار النشر Velag Noor Publishing، ألمانيا، 2016، ص: 83.

يلاحظ من الشكل أن هناك بعدين أحدهما اقتصادي والآخر جيولوجي، والحركة من أعلى إلى أسفل تمثل حركة موارد رخيصة الاستخراج إلى تلك التي تستخرج بتكاليف باهضة. وعلى النقيض، فالحركة من اليسار إلى اليمين تمثل تزايدا غير مؤكد جيولوجيا بخصوص حجم قاعدة الموارد.

- **موارد متعرف عليها**: مواد تحمل معادن، معروفة المكان، والجودة، والكمية – من شواهد جيولوجية مدعمة بمقاييس هندسية؛
- موارد مقاسة: مواد تكون في مدى من الخطأ أقل من (20%) لتقديرات كميتها وجودتها من عينة أماكن معروفة جيولجيا؛
- موارد مُبيّنة: مواد كميتها وجودتها قد قدرت جزئيا من تحليل عينة، وجزئيا من توقعات جيولوجية معقولة؛
- موارد استقرائية: مواد في امتدادات مشاهدة غير مكتشفة بناء على توقعات جيولوجية؛
- موارد غير مكتشفة: أجسام غير مسماة من مواد حاملة للمعادن من استقراء غير كاف للتواجد على أساس من المعرفة الجيولوجية العريضة والنظرية؛
- موارد فرضية: مواد غير مكتشفة معقولة توقعها للتواجد في منطقة منجمية معروفة تحت ظروف جيولوجية معروفة؛
- موارد تخمينية: مواد غير مكتشفة يمكن حدوثها من أنواع معروفة من التسريبات في أوضاع جيولوجية صالحة لها أو من أنواع غير معروفة من التسريبات التي تبقى ليتعرف عليها؛
- موارد اقتصادية: تعرف أنها موارد معروفة والتي يمكن استخراجها بربحية عند الأسعار الجارية، ويمكن أن يعبر عن هذه الاحتياطيات الجارية في صورة رقمية.

الفرع الأول: المكامن الاحتياطية للمحروقات في الجزائر

بالرغم من الاكتشافات المعلن عنها من طرف مجمع الطاقوي سونطراك إلا أن احتياطات الجزائر من النفط الخام والغاز الطبيعي عرف ثبات في مستوها، وتقدر بـ: 12.2 مليار برميل من النفط و 4.504 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وذلك على امتداد الفترة بين سنة 2014 إلى غاية سنة 2018، ويرجع عدم تأثير الاكتشافات التي أعلن عنها إلى زيادة الطلب المحلي وكذلك حجم الاحتياطات المكتشفة لم تكن كبيرة، وفي هذا الصدد فقد أُعلن عن تسجل 80 أكتشاف في مجال النفط و71 اكتشاف في مجال الغاز الطبيعي[1]. أما على مستوى القدرات الإنتاجية لمصادر الطاقة خلال الفترة بين سنة 2014 وسنة 2018 فتراوحت قيمتها كمتوسط سنوي يقدر بـ: 3202.82 ألف برميل مكافئ نفط/ يوم، أما إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز وخلال نفس فترة الدراسة فقد سجلت إنخفاض مستمر حيث سجل معدل إنخاض في سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2014 ما نسبته 15%، أما

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، "التقرير السنوي 2019"، ص: 08. بتصرف

إنتاج النفط الخام فهو أيضا سجل انخفاض في معدل الإنتاج سجل إنتاج سنة 2018 معدل إنخفاض يقدر بـ: 18% بالقارنة مع مستويات الإنتاج في سنة 2014، أما على مستوى الغاز الطبيعي المسوق فقد عرف معدل نمو في سنة 2018 بـ: 17%، أما بالنسبة لإنتاج الطاقة الكهرومائية في الجزائر فتعد ضئيلة. والجدول التالي يوضح لنا بصورة أكثر تفصيل لمستويات الاحتياطات والإنتاج والاكتشاف في الجزائر.

جدول رقم (02-02): الاحتياطات والإنتاج والاكتشافات في الجزائر خلال للفترة الممتدة من 2018/2014

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الإحتياطات المؤكدة من:					
- النفط الخام (مليار برميل)	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
- الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	4504	4504	4504	4504	4504
إكتشافات:					
- النفط	18	10	17	20	15
- الغاز الطبيعي	14	13	16	13	15
إجمالي انتاج الطاقة (ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)	3214.2	3196.9	3212.8	3205.6	3184.6
إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز (ألف برميل/ يوم)	1703.0	1665.0	1507.3	1473.0	1438.5
إنتاج النفط الخام (ألف برميل/ يوم)	1193.0	1157.0	1020.3	993.0	970.0
الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب)	83.3	84.6	95.0	96.6	97.5
إنتاج الطاقة الكهرومائية (ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)	0.9	0.4	0.1	0.1	0.2

المصدر: التقرير السنوي 2019، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، ص: 08-40. بتصرف

الفرع الثاني: استهلاك النفط والطاقة

بالرغم من أن الجزائر تعد من مصدريين التقليديين للمحروقات في العالم، إلا أن نسبة مساهمتها في تزويد العالم بالطاقة تعد ضئيلة بالمقارنة بالدول النفطية الأخرى، كما أن زيادة عدد سكان الجزائر والتوسع العمراني وانتشار النسيج الصناعي ساهمت في ارتفاع الطلب المحلي على عناصر الطاقة، سوء كان من طرف الأسر المستهلكة أو من طرف القطاع العام (تسير المرافق العمومية) أو من طرف مختلف تشكيلات القطاعات الاقتصادية في الدولة، وقد طرحت "إشكالية التسعير المزدوج من طرف الدول الصناعية بين سعر المحلي والسعر التصديري للنفط بأنه يخلق تشوهات في التجارة الدولية، وذلك عن طريق خلق منافسة غير عادلة بين الصناعات

المحلية والصناعات المستوردة مما يطلب فرض رسوم مضادة عليها"[1]. والجدول التالي يستعرض بشكل مفصل لعناصر الطاقة المستهلكة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2014 إلى سنة 2018.

جدول رقم (03-02): استهلاك النفط والغاز في الجزائر للفترة بين 2018/2014

الوحدة (ألف برميل مكافئ نفط / يوم)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
استهلاك الطاقة	416.4	413.5	417.7	415.7	429.3
استهلاك الغاز الطبيعي	655.1	707.8	706.3	734.0	790.4
استهلاك الطاقة الكهرومائية	0.9	0.4	0.1	0.1	0.2
استهلاك الفحم	3.59	2.67	0.98	3.70	3.70
إجمالي استهلاك الطاقة	1075.9	1142.3	1125.1	1153.5	1223.6
استهلاك غاز البترول المسال (ألف برميل/ يوم)	60.4	60.1	60.4	63.6	71.0
استهلاك الغازولين (ألف برميل/ يوم)	96.0	103.1	99.1	96.6	91.6
استهلاك الكيروسين (ألف برميل/ يوم)	0.0	0.4	0.4	0.4	0.4
استهلاك وقود الطائرات (ألف برميل/ يوم)	11.8	9.7	9.8	10.1	12.3
استهلاك زيت الغاز والديزيل (ألف برميل/ يوم)	197.7	210.3	203.9	199.7	206.1
استهلاك زيت الوقود (ألف برميل/ يوم)	0.0	0.0	0.0	3.4	3.0
استهلاك المشتقات النفطية الأخرى (ألف برميل/ يوم)	10.5	13.0	12.0	10.8	11.5
إجمالي استهلاك المشتقات النفطية (ألف برميل/ يوم)	376.5	396.6	385.6	384.6	396.1

المصدر: التقرير السنوي 2019، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، ص: 64-88. بتصرف

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول السابق يتضح لدينا أن مستوى حجم إجمالي استهلاك الطاقة في الجزائر سجل معدل نمو كمتوسط سنوي يقدر بـ: 1.22%، والمتعلقة بالمنتجات استهلاك الطاقة، الغاز الطبيعي، الطاقة الكهرومائية، والفحم، أما في ما يخص إجمالي استهلاك المشتقات النفطية فقد سجلت معدل نمو في سنة 2018 يقدر بـ: 5.2% وهي تتعلق باستهلاك غاز البترول المسال، الغازولين، الكيروسين، وقود الطائرات، زيت الغاز والديزيل، زيت الوقود، المشتقات النفطية الأخرى.

وكما تشير أيضا توقعات استهلاك النفط والغاز الطبيعي في الجزائر حسب التقرير الذي نشرته منظمة الأقطار العربية لمصدرة للبترول أوابك في مجلة النفط والتعاون العربي، بتنمية الطلب المحلي ويتوقع أن يكون الاستهلاك كتالي[1]:

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010، ص: 89.

- توقعات استهلاك النفط خلال عامي 2025 و2040، ألف برميل مكافئ نفط/ يوم تقدر في سنة 2025 بـ: 517.3 وفي 2040 بـ : 670.5.
- توقعات استهلاك الغاز الطبيعي خلال عامي 2025 و2040، ألف برميل مكافئ نفط/ يوم تقدر سنة 2025 بـ: 942.5 وفي 2040 بـ: 1157.8.

وتوقعات إستهلاك الغاز الطبيعي حتى عام 2040 سيشهد إنخفاض يقدر بـ : 187 في حال ترجمة أهدافها المعلنة من طرف الجزائر في إطار سياستها لتنويع مصادر الطاقة. حيث الجدول التالي يبين لنا معدل الاستهلاك المتوقع للطاقة الأولية في الجزائر أبتدأ من سنة 2017 إلى غاية سنة 2040 وهي كتالي:

[1] الطاهر الزيتوني، "تطور استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وآفاقه المستقبلية"، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 44، العدد 167، الكويت، 2018، ص: 43-48. بتصرف

جدول رقم (04-02): توقعات استهلاك الطاقة الأولية في الجزائر خلال الفترة 2017 – 2040، سيناريو الأهداف الوطنية في مجال الطاقات المتجددة والنووية

الوحدة (ألف برميل مكافئ نفط / يوم)

السنوات	الطاقة المتجددة	الفحم	النفط	الغاز الطبيعي	اجمالي استهلاك الطاقة الأولية
2017	18.0	3.1	408.4	716.1	1145.6
2018	27.6	2.4	415.2	742.6	1187.8
2019	42.5	1.9	420.4	772.8	1237.6
2020	65.2	1.3	421.2	807.2	1294.8
2021	76.6	0.7	443.2	840.6	1361.2
2022	89.9	0.2	467.4	876.2	1433.6
2023	105.4	0.0	487.1	903.4	1496.0
2024	123.7	0.0	503.5	925.0	1552.2
2025	145.1	0.0	517.3	942.5	1604.8
2026	170.2	0.0	528.1	955.5	1653.8
2027	199.7	0.0	536.4	964.7	1700.8
2028	234.2	0.0	542.3	970.3	1746.8
2029	274.8	0.0	545.7	972.1	1792.6
2030	322.4	0.0	546.5	969.7	1838.6
2031	331.9	0.0	560.2	990.4	1882.5
2032	341.3	0.0	573.5	1010.4	1925.2
2033	350.6	0.0	586.6	1030.4	1967.5
2034	359.9	0.0	599.6	1050.3	2009.8
2035	369.3	0.0	612.7	1070.5	2052.5
2036	377.9	0.0	625.0	1089.0	2091.9
2037	386.1	0.0	636.8	1106.7	2129.5
2038	394.1	0.0	648.2	1123.8	2166.1
2039	402.0	0.0	659.4	1140.8	2202.3
2040	409.9	0.0	670.5	1157.8	2238.3

المصدر: الطاهر الزيتوني، "تطور استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وآفاقه المستقبلية"، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 44، العدد 167، الجزء الثاني، الكويت، 2018، ص:97-100. بتصرف

وقد تم الأخذ في الاعتبار الأهداف الوطنية المعلنة للتويع في استخدام الطاقات المتجددة حسب المصادر الوطنية والتقرير المشتركة للوكالة الدولية للطاقات المتجددة وجامعة الدول العربية والمركز الأقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لعام 2016، والأهداف الوطنية المعلنة لاستخدام الطاقة النووية حسب المصادر الرسمية وتقرير الرابطة النووية العالمية حول مفاعلات الطاقة النووية العالمية ومتطلبات اليورانيوم الصادر في ديسمبر 2017. هذا التقرير يتناول حالة الدول العربية وفي تطرقه لسياسة الجزائر نحو استخدام الطاقة النووية لم يُشير إلى بياناتها، مما يفهم أن الحكومة الجزائرية ليست في مجال اهتمامتها الدخول في إنتاج الطاقة عبر تشييد مفاعلات نووية، بالرغم من الميزة التنافسية التي تتمتع بها، وتتمثل في امتلاكها لمخزون معتبر من اليورانيوم في منطقة الهقار بجنوب الجزائر، بالإضافة لخوضها تجربة تشييد مفاعل نووي بعين وسارة بالتعاون مع الصين وآخر صغير بالتعاون مع الأرجنتين كمخبر للأبحاث بالعاصمة، بالإضافة إلى تأطير وتأهيل للكوادر البشرية الجزائرية لتسييره، ومن هذا المنطلق الرسم البياني التالي يعطي لنا صورة واضحة عن توقعات منحنى أستهلاك الطاقة الأولية في الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنة 2017 إلى غاية سنة 2040.

شكل رقم (08-02): توقعات استهلاك الطاقة الأولية في الجزائر خلال الفترة 2017-2040

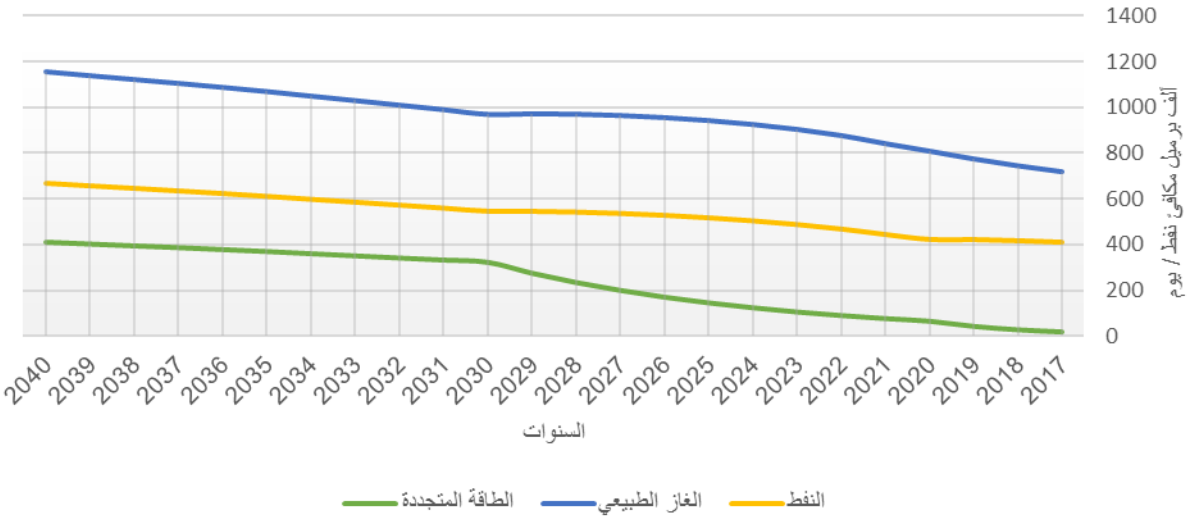

المصدر: من إعداد الطالب بإعتماد على بيانات جدول رقم: (04-02) وباستخدام برنامج Exel.

المطلب الثالث: الميزة التنافسية للصادرات المحروقات الجزائرية

لقد لعب النفط في الجزائر دوراً محوريا في رسم مسار التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تمويلها عن طريق عوائد العملة الصعبة وهذا منذ بدايات السبعنيات، بالإضافة إلى الميزة التنافسية التي يتمتع بها بسبب قربها من أسواق الاستهلاك الأوروبية، فميناء أرزيو يبعد عن فرنسا بـ 1410 كلم، و1540 كلم بالنسبة لإنجلترا، أما بالنسبة للسوق الأمريكية فتصل المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية بين 3300 كلم و4000 كلم مقارنة بدول شرق الأوسط وروسيا، مما يجعل الجزائر تستفيد من فارق التكلفة والمدة الزمنية لتوصيل النفط الى مناطق الإستهلاك، بالإضافة للميزة النسبية التي تتمتع بها من شبكة خطوط نقل الغاز (الجزائر-إيطاليا، الجزائر-إسبانيا). أما من حيث الجودة والنوعية فإن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفوط الأخرى، فالنفط المستخرج من واد قريطين بلغت كثافته 0.83* فهو يحتوي على 34% بنزين، 24% غازوال، 32% وقود التدفئة، 08% زيت، و01% رافين، إلى جانب خلوه من الكبريت[1]. كما أن سعر نفط الجزائر يرجع استناداً إلى سعر سلة الأسعار* لمنظمة الأوبيك، ومن المفيد التمييز بين الأسعار الكفء للموارد التي تعظم صافي المنافع للمجتمع، وأسعار السوق التي قد تكون أو لا تكون كفئا[2]. والجدول التالي يحدد لنا متوسط السنوي لأسعار البترول وفق سعر سلة الأسعار لمنظمة الأوبيك للفترة الممتدة بين سنة 2011 إلى غاية سنة 2021، مرفوقاً بالتمثيل البياني لمنحنى تطور الأسعار النفوط.

*- مقياس معهد الأمريكي للدلالة على درجة الكثافة النوعية فوق 35 درجة بترول خفيف، دون 28 درجة بترول ثقيل، بين 28-35 درجة بترول متوسط.

[1] ميلود بورحلة، "مرجع سبق ذكره"، ص: 222.

*- وضعت منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك نظاما مرجعياً خاص بها يعرف بسلة أوبك عبارة عن متوسط سبعة أسعار لخامات محددة من البترول، وهي الخام العربي الخفيف السعودي، وخام دبي الإمارتي، وخام بوني الخفيف النيجيري، وخام صحاري الجزائري، وخام ميناس الإندونيسي، وخام تيا خوانا الخفيف الفنزويلي، وخام إيستموس المكسيكي.

[2] توم تيتنبرج، ترجمة: جلال البنا، "مرجع سبق ذكره "، ص: 331.

جدول رقم (05-02): متوسط السنوي لأسعار البترول وفق سعر سلة الاسعار لمنظمة أوبيك

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السعر بالدلار الامريكي	107.46	109.45	105.87	96.26	49.49	40.76
السنة	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	
السعر بالدلار الامريكي	52.43	69.78	64.04	41.47	59.93	

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من بيانات منظمة أوبيك، تاريخ الإطلاع 2021/05/16 الساعة 18.00، متاح على الرابط الالكتروني الرسمي التالي: https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

الشكل رقم (09-02): تطور سعر برميل البترول وفق سعر سلة الاسعار لمنظمة أوبيك

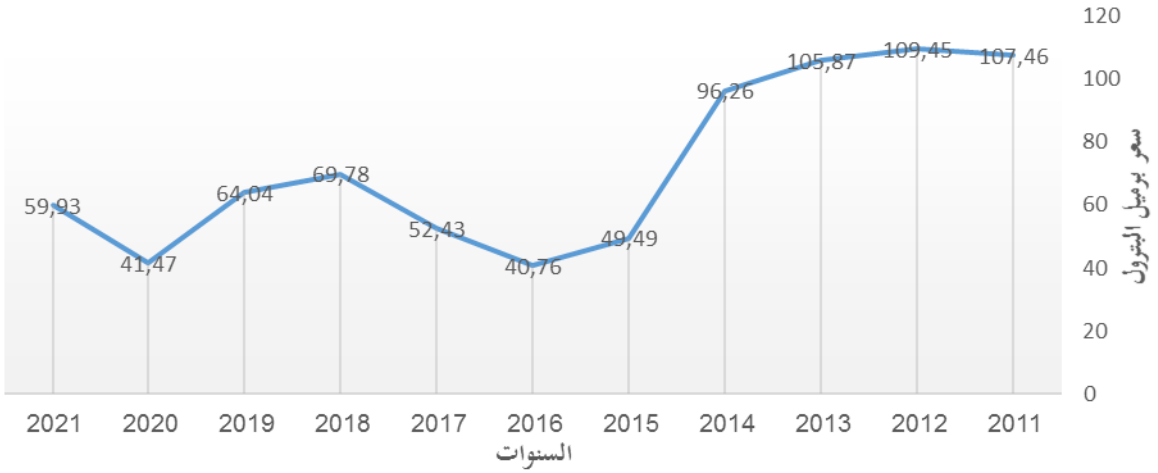

المصدر: من إعداد الطالب وبإعتماد على بيانات جدول رقم: (05-02) وباستخدام برنامج Exel.

يتضح لنا من الرسم البياني أعلاه، لظاهرة تقلبات أسعار النفوط في الأسواق العالمية وفق لسعر سلة الأسعار لمنظمة الأوبيك كمرجعية، حيث عرفت أسعار النفوط حالة من الأستقرار السعري بين سنة 2011 و2013، إلا أن سنة 2014، حيث شهدت فيها ظهور بوادر أزمة نفطية جديدة على الدول المصدرة للنفط وذلك بتدني سعر البرميل من النفط في حدود 10 دولارات أمريكية ليصل سعر البرميل من النفط سنة 2016 إلى حدود 40.76 دولار أمريكي، مسجلاً معدل انخفاض قُدر بـ: 55% ليواصل بعدها الارتفاع من جديد، إلا أن جائحة كوفيد 19 وما تبعها من إغلاق للحدود الدولية وحدوث شبه كساد اقتصادي عالمي اثر على الطلب العالمي للنفط، حيث سجلة سنة 2020 سعر برميل من النفط إنخاض جديد ليصل السعر إلى 41.47 دولار أمريكي مما أحدث أزمة نفطية أخرى جديدة. إلا أنه، ومع مؤشرات اكتشاف لقاحات المعلنة من طرف كبرى مخابر الأدوية العالمية في تسابق دولي بينها من أجل القضاء على الوباء العالمي، في اثنائها بداء الاقتصاد العالمي يعرف حالة من التعافي وانتعاش للحركة الاقتصادية والتجارية العالمية من تبعات الجائحة كوفيد 19، حيث بدأ

الطلب العالمي على النفط في الازدياد مما أثر على سعر النفط الذي عرف صعود وصولاً إلى حدود 75 دولار أمريكي في شهر جوان من سنة 2021. بالإضافة إلى ذلك، لا يفوتنا الإشارة للحالة الاستثنائية التي عرفتها قناة السويس المصرية من إغلاق بسبب جنوح سفينة شحن حاويات عملاقة "إيفرغيفن" وذلك بتاريخ 23 مارس 2021، مما عطل جزء كبير من حركة النقل البحري الدولي والتي يمر عبرها معظم ناقلات النفط والغاز العالمية، حيث تؤمن مرور حوالي 10 بالمائة من حركة التجارة العالمية بين الشمال والجنوب، والتي على إثرها اضطرت العديد من كبريات الشركات العالمية للنقل البحري تغيير مسار سفنها بالانتقال من خلال معبر الرجاء الصالح بجنوب إفريقيا، هذا المسار الطويل أحدث حالة من زيادة في الطلب العالمي على الوقود من مصافي تكرير البترول، مما ساهمة هي أيضا في ارتفاع الطلب العالمي على النفط والذي يعد من بين العوامل الغير المباشر على ارتفاع أسعار النفوط العالمية. والشكل التالي يوضح مسار تقلب سعر النفط للفترة الممتدة بين سنة 2011 إلى غاية سنة 2021.

وبالرجوع إلى التقرير السنوي الصادر عن منظمة الأقطار العربي المصدرة للبترول (الأوابك) الصادرة سنة 2019 فقد أشار إلى أسعار الفورية للنفط الجزائري للفترة بين سنة 2016-2018، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (06-02): متوسط سعر الفورية للنفط الجزائري للفترة 2016-2018

الوحدة (دولار أمريكي / برميل)

السنة	2016	2017	2018
الجزائر – خليط صحراء (Algeria-saharan B)	44.28	54.12	71.44
الجزائر – زرزاتيني (Algeria-Zarzaitine)	44.02	54.08	71.35
سعر سلة أوبيك	40.76	52.43	69.78

المصدر: التقرير السنوي 2019، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، ص: 110.

من بيانات الجدول أعلاه لتطور سعر الفوري للنفط الجزائري لسنوات 2016 و2017 و2018، فقد عرف سعر نفط "الجزائر – خليط صحراء (Algeria-saharan B)" عرف معدل نمو سنة 2018 يقدر بـ: 61.33% بالمقارنة مع سنة 2016، أما سعر نفط "الجزائر – زرزاتيني (Algeria-Zarzaitine)" فقد سجل معدل نمو سنة 2018 يقدر بـ: 62.08% بالمقارنة مع سنة 2016.

الفرع الأول: صناعة النفط والغاز في الجزائر

يمتاز النفط الجزائري بأنه خفيف فهو مطلوب ليس فقط من طرف الدول المستهلكة (تقليدياً)، بل أيضا مطلوب من طرف الدول المنتجة للنفوط الثقيلة، حيث يتم مزجه مع النفط الثقيل إلى أن يصل إلى مستوى محدد

اللزوجة لكي تتمكن من تصدر نفطها المعدل إلى المنشآت إعادة تكرير البترول وذلك لاستغلاله في إنتاج مشتقات بترولية، ووفقا للتقرير الصادرة عن منظمة أوبيك في شهر مارس 2021 فإن إنتاج الجزائر من البترول الخام يعادل 873 ألف برميل/يومي[1].وفي هذا المجال تتمثل القدرات الإنتاجية الجزائرية في قطاع المحروقات من مشتقات النفط والغاز الطبيعي، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (07-02): تصنيع النفط والغاز الطبيعي في الجزائر للفترة بين 2018/2014

الوحدة (ألف برميل/ يوم)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
طاقات مصافي التكرير القائمة	543.0	651.0	657.0	657.1	657.1
اجمالي انتاج المشتقات النفطية	648.6	621.8	612.1	597.9	632.0
انتاج غاز البترول المسال	25.4	24.2	24.4	23.7	21.0
انتاج الغازولين	68.8	61.7	60.7	59.3	87.3
انتاج الكيروسين ووقود الطائرات	42.7	35.4	35.2	33.2	32.2
انتاج زيت الغاز والديزل	178.6	174.7	175.6	169.1	201.8
انتاج زيت الوقود	120.6	121.8	124.3	116.1	105.6
انتاج المشتقات النفطية الأخرى	212.5	204.1	192.0	196.5	184.0
انتاج سوائل الغاز من وحدات معالجة الغاز الطبيعي	510.0	508.0	487.0	480.0	468.5

المصدر: التقرير السنوي 2019، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، ص: 44-60. بتصرف

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول السابق نلمس إرادة من طرف الحكومة الجزائرية في توجهها نحو سياسة تنويع قطاع المحروقات وذلك من خلال إستغلال الموراد الخام وتثمينها كقيمة مضافة للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تلبية متطلبات السوق المحلي من مشتقات النفطية، وتظهر هذه السياسة من خلال تنويع في صادرات المحروقات بين النفط الخام والمشتقات النفطية، كما يلاحظ أيضا أن الجزائر تستورد النفط الخام والمشتقات النفطية وهذا بكميات متواضعة كما هو مُشَار في جدول رقم: 10، فعلى سبيل المثال في سنة 2018 سجلت واردات الجزائر من المشتقات النفطية حوالي 15.9 ألف برميل نفط/ يوم. والشكل التالي يبين حجم الإنتاج للمشتقات النفطية خلال الفترة الممتدة بين سنة 2014 إلى غاية سنة 2018.

[1] منظمة الأوبيك، "تقرير شهر فيفري 2021"، تاريخ الإطلاع 2021/05/17 الساعة 21.00، متاح على الموقع الالكتروني الآتي:
https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/data_graphs/MI022021.pdf

شكل رقم (10-02): تصنيع النفط والغاز الطبيعي في الجزائر للفترة بين 2018/2014

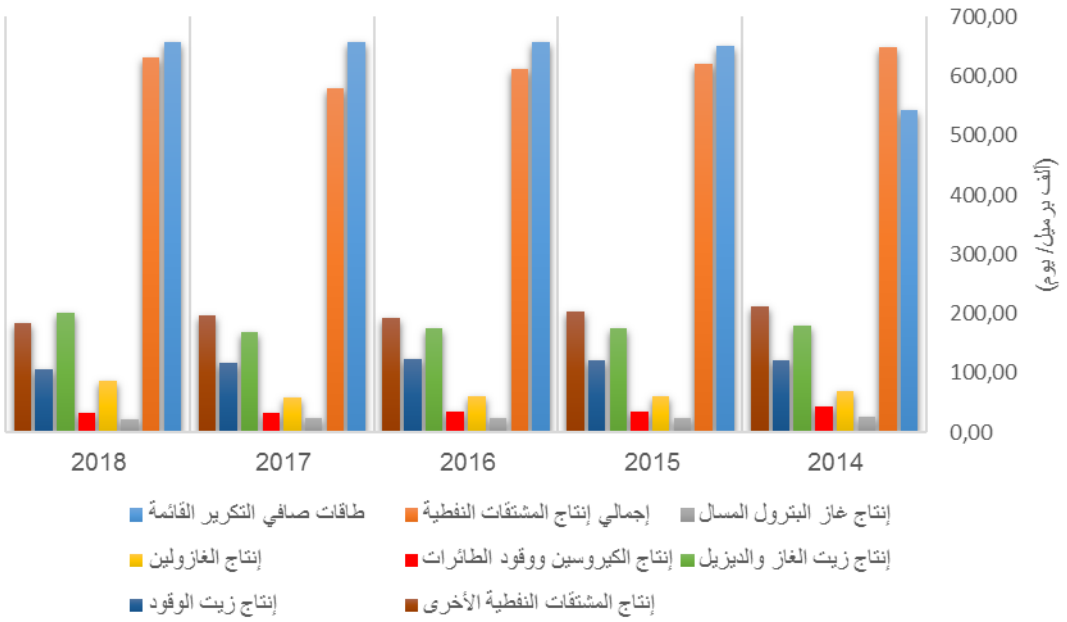

المصدر: من إعداد الطالب بإعتماد على بيانات جدول رقم: (07-02) وباستخدام برنامج Exel.

من الرسم البياني أعلاه والذي يوضح لنا القدرات التصنعية في مجال النفط والغاز الطبيعي بالجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنة 2014 إلى غاية سنة 2018، حيث يلاحظ حالة من الاستقرار في نمط التصنيع والإنتاج وهذا رغم تسجيل معدل نمو سنوي الذي يعد متواضع بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة، إلا أنها تعد إستراتجية واعدة من خلال تنويع في نشاط المحروقات، مما يؤثر إيجاباً في تقليص فاتورة الواردات بالإضافة إلى إمكانية دخول مجال التصدير.

الفرع الثاني: تجارة النفط والغاز في الجزائر

تمثل التجارة الخارجية حلقة الوصل بين الاقتصاد الجزائر والعالم الخارجي، حيث يمثل الصادرات الجزائرية أهم مصدر لتمويل المشاريع التنموية وتسيير الميزانية العمومية وبالإضافة إلى تغطيتها الواردات، حيث يشكل قطاع المحروقات (نفط وغاز طبيعي) جل صادرات الجزائر بنسبة تقارب أحيانا 98 % من حجم الصادرات الكلية. وهذا ما يدل على تركيز الشديد للصادرات في قطاع اقتصادي أوحد، مما يجعل الاقتصاد الجزائري شديد التأثر والحساسية لتقبات أسعار النفوط العالمية وتأثيرها السلبي على حجم المدخيل للبلد. ومن خلال هذه المقاربة نستنتج أن الاقتصاد الجزائر يعاني من نقمة الموارد الطبيعية. مما يستوجب حتمية اتباع استراتيجية تنويع الاقتصاد وتنويع الصادرات من أجل خلق اقتصاد تنافسي يتمتع بالمناعة والقدرة على تجاوز الأزمات المالية والاقتصادية في العالم. والجدول التالية نستعرض من خلاله حجم الطاقات التصديرية لقطاع المحروقات، بالإضافة أيضا للتطرق إلى الواردات من المحروقات وذلك خلال فترة الممتدة بين سنة 2014 إلى غاية سنة 2018.

جدول رقم (08-02): تجارة النفط والغاز الطبيعي في الجزائر للفترة بين 2018/2014

الوحدة (ألف برميل نفط / يوم)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات النفط	**1089.5**	**1118.3**	**1123,3**	**1086.5**	**948.6**
- النفط الخام	483.2	519.5	542.7	529.8	435.4
- المشتقات النفطية	606.3	598.8	580.6	556.7	513.2
صادرات الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	**45.29**	**43.51**	**53.97**	**54,00**	**51.60**
- صادرات الغاز الطبيعي بالأنابيب	27.44	27.04	38.44	37.59	37.96
- صادرات الغاز الطبيعي بالناقلات	17.84	16,48	15,53	16,41	13,64
الواردات	-	**87,6**	**79,5**	**77,1**	**20**
- النفط الخام	-	5.4	4.7	4.5	4.1
- المشتقات النفطية	-	82.2	74.8	72.6	15.9

المصدر: التقرير السنوي 2019، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، ص: 92-106. بتصرف

شكل رقم (02-11): واردات الجزائر من النفط

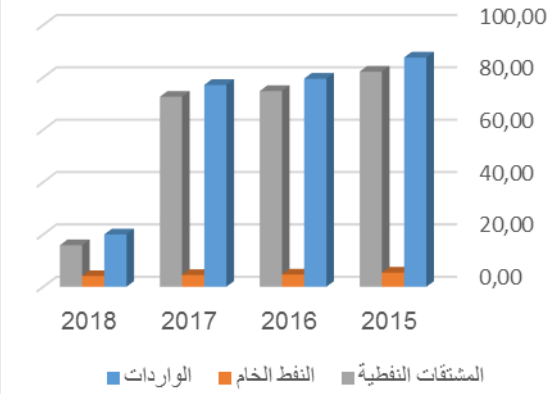

شكل رقم (02-12): صادرات الجزائر من النفط

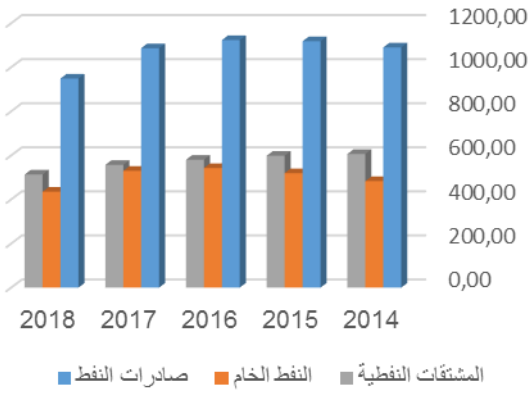

المصدر: من إعداد الطالب بإعتماد على بيانات جدول رقم: (08-02) وبإستخدام برنامج Exel.

من بيانات الجدول رقم **(08-02)** السابق، نلاحظ أن صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي تعتمد على نوعين صادرات من الغاز الطبيعي، غاز مميع يصدر عبر الأنابيب نحو السوق الأوروبية وغاز مسال يصدر عبر الناقلات إلى مختلف قارات العالم. وهي في الغالب تتم عبر إبرام عقود تجارية طويلة الأجل بين الجزائر وزبائنها. حيث كان التوزيع الجغرافي لزبائن الجزائر من مستوردي الغاز الطبيعي الجزائري كتالي:

جدول رقم (09-02): تجارة الغاز الطبيعي (زبائن الجزائر لسنة 2018)

الوحدة (مليار متر مكعب)

من / إلى	الجـــــــزائر	
الوسيلة	**بالأنبيب**	**بالناقلات**
أمريكى الجنوبية والوسطى	-	0.09
الأرجنتين	-	0.09
اوروباء	34.31	12.41
فرنسا	-	4.19
اليونان	-	0.82
ايطاليا	17.23	0.84
هواندا	-	0.09
البرتغال	2.86	0.18
اسبانيا	14.21	1.51
تركيا	-	4.51
المملكة المتحدة	-	0.28
الشرق الأوسط	-	0.48
الامارات	-	0.38
الاردن	-	0.10
افريقيا	3.65	-
تونس	3.05	-
المغرب	0.60	-
أسيا / الباسيفيك	-	0.67
الصين	-	0.18
الهند	-	0.31
باكستان	-	0.18
اجمالي الصادرات	**37.96**	**13.64**

المصدر: التقرير السنوي 2019، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، ص: 102.

من بيانات الجدول أعلاه والمتعلق بأسواق نشاط تجارة الغاز الطبيعي الجزائري على مستوى الأنابيب أو عن طريق الناقلات والذي يلاحظ من خلاله أن حصة الأسد كانت وجهتها نحو القارة الأوروبية 90.38% عن طرق

الأنابيب و90% عن طريق الناقلات و10% الباقية فهي موزعة على بلدان القارات الأخرى، مما يجعل صادرات الغاز تعرف حالة تركيز جغرافي شديد، هذه الوضعية يحتم على الجزائر المحافظة على حصتها السوقية في أوروبا والسعي نحو تنويع شركائها الاقتصاديين من القارات الأخرى.

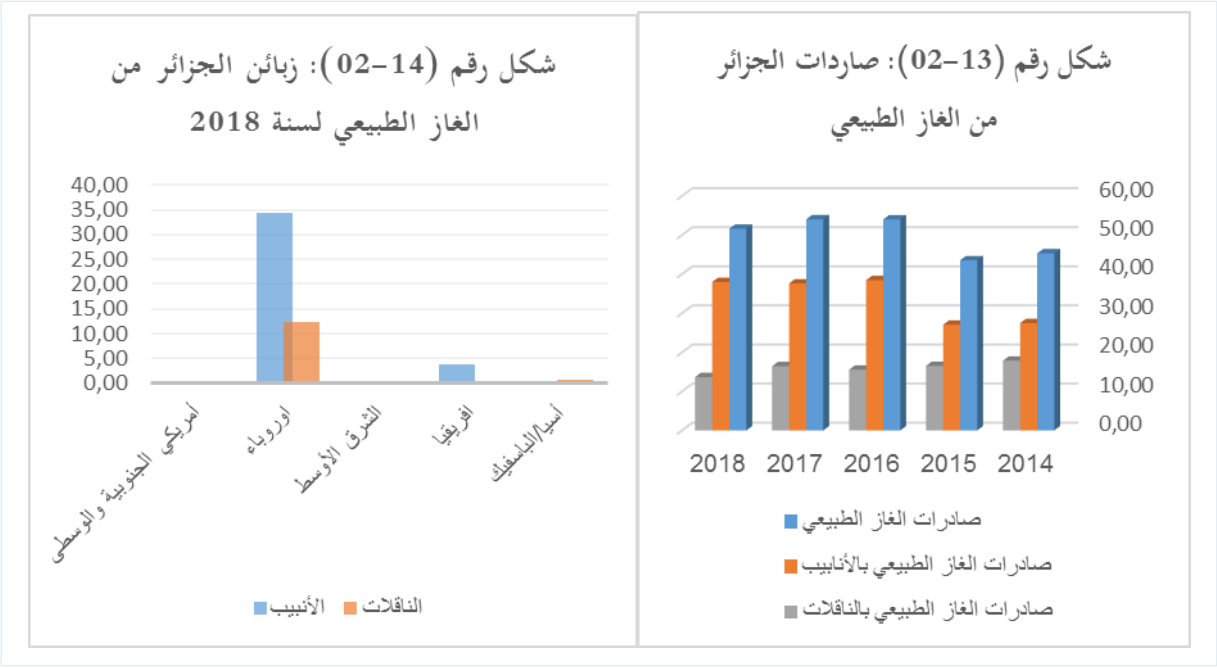

المصدر: من إعداد الطالب بإعتماد على بيانات جداول رقم: (08-02) و(09-02) بالإستعانة ببرنامج Exel.

مما يلاحظ من الرسم البياني رقم (13-02) و(14-02)، أن حجم صادرات الغاز الطبيعي قد سجلت إرتفاعا منذ سنة 2016 إلى غاية سنة 2018 وذلك بنسبة زيادة قدرها حوالي 14 بالمائة عن سنة 2015، وكما يتضح لدينا أيضا أن صادرات الغاز الطبيعي الجزائري تمثل 60 بالمائة صادرات عبر نقل الأنابيب، وأن جل صادراتها كانت نحو السوق الأوروبية، مما يجعل قطاع صادرات الغاز الطبيعي في حالة تبعية مفرطة للسوق الأوروبي، وحيث أن زيادة المنافسيين والتنافس السعري المقدم من طرفهم يجعل الجزائر في حالة مساومة من طرف الأوروبي وذلك من أجل مراجعة عقودها التجارية معها وممارسة أسلوب الضغط عليها للإعادة النظر في أسعار الغاز الطبيعي نحو تخفيضها كون أن هناك منافسين يقدم لها أسعار مغرية.

الفرع الثالث: الإمكانيات اللوجستية لنقل المحروقات في الجزائر

إن الدول التي تمتلك وسائل النقل اللوجستي تشكل لديها ميزة تنافسية في الأسواق الدولية وبخاصة ضمن مجال نقل المحروقات ومشتقاتها، لذلك يشهد العالم تنافس شديد على الإستحواذ على أسواق الاستهلاك جديدة أو قائمة قبلاً، سواء كان عبر النقل البحري أو عن طريق مد خطوط أنابيب لنقل النفوط والغاز الطبيعي على المستوى الدولي، فالصراعات التجارية بين الدول يرجع أحد أسبابها إلى مشاريع مد خطوط الأنابيب، مثل تدخل

الولايات المتحدة الأمريكية وفرضها عقوبات تجارية على دول أوروبية وبخاصة على ألمانيا وأيضا على شركات دولية التي تساهم في تشيد خط أنابيب من روسيا إلى أوروبا والضغط عليها من أجل الاستغناء عنه وتعويضه بالغاز المسائل التي تصدر الولايات المتحدة الأمريكة، بالإضافة إلى النزاع الحاصل بين تركيا من جهة واليونان ومصر وقبرص وإسرائيل على تحديد الحدود البحرية بينهما في ظل الاكتشافات الكبرى للاحتياطات من الغاز الطبيعي، وتعطيل في مد شبكة خطوط أنابيب يربط بين مناطق الاستغلال وأسواق أوروبا.

كل هذه الصرعات على توريد أوروبا من إحتياجاتها من الغاز الطبيعي تؤثر سالباً على حجم صادرات الغاز الطبيعي الجزائري وإضعاف من حصتها السوقية،حيث أن السوق الأوروبية يعد سوقها التقليدي وتربطها معها بشبكة من خطوط أنابيب الغاز الطبيعي مرورا بكل من إيطاليا وإسبانيا، وذلك من خلال خطين من أنابيب للغاز الطبيعي من ناحية الشرق نحو إيطاليا أحدهم يمر عبر أرضي دولة تونس والثاني عبر البحر الأبيض المتوسط مرورا بجزيرة صقلية، وخطين أنابيب من جهة الغرب نحو إسبانيا، الأول يمر عبر أرضي المملكة المغربية وحالياً تم توقيفه، أما الثاني فيمر مباشرة من مدينة وهران إلى إسبانيا مروراً بالبحر الأبيض المتوسط، فطبيعة توجد مناطق إستخراج الغاز الطبيعي والبترول في الصحراء الجزائرية كان لزاماً عليها ربطها بشبكة أنبيب نقل إلى موانئ التصدير سكيكدة، بجاية، العاصمة، الغزوات والجدول التالي يوضح لنا شبكة خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي التي تمتلكها الجزائر تبعا لإحصائيات سنة 2018 وهي تتمثل في:

جدول رقم (10-02): شبكة خطوط انابيب النقل في الجزائر لسنة 2018

الجزائر	عدد الخطوط	الطول (ميل)	القطر (بوصة)
شبكة خطوط انابيب النفط الخام	12	3106	30 - 20
شبكة خطوط انابيب المتكثفات	03	1074	30 - 28
شبكة خطوط انابيب المشتقات النفطية	16	389	16 - 08
شبكة خطوط انابيب الغاز الطبيعي	20	6291	56 – 20
شبكة خطوط انابيب سوائل الغاز الطبيعي	07	2206	24 - 10

المصدر: التقرير السنوي 2019، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، ص:127-129. بتصرف

في ظل التنافس الدولي الشرس بين الدول المصدرة للغاز الطبيعي وخاصة على السوق الأوروبي ودخول منافسين جدد كدولة مصر التي كانت تستورد الغاز من الجزائر أصبحت دولة مصدرة للغاز الطبيعي ومنافسة لها، لذا كان لزاما على الجزائر أن تتبنى سياسة تقوم على تنويع أسواقها وزبائنها، وذلك بالتوجه نحو التسويق عبر الناقلات للغاز المسال بالإضافة إلى النفط للدول عبر مختلف القارات، وذلك من خلال تنمية صادراتها من المحروقات عبر النقل البحري، وتمتلك الجزائر أسطول متواضع يقدر بـ 18 باخرة نقل المحروقات، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير في تلبية طلبات زبائنها عبر سفن هذه الدول أو من خلال استأجار ناقلات من عمالقة الشركات

الدولية المتخصصة في النقل المحروقات، والجدول التالي يعطي لنا صورة عن عدد وسعة أسطول الجزائرية لنقل المحروقات ، وذلك بالإعتماد على إحصائيات سنة 2018 وهي كتالي:

جدول رقم (11-02): ناقلات غاز البترول والغاز الطبيعي الجزائري لسنة 2018

الوحدة (ألف متر مكعب)

سنة 2018	غاز البترول المسال		الغاز الطبيعي المسال		الاجمالي	
	السعة	العدد	السعة	العدد	السعة	العدد
الجزائر	463,0	9	1114	9	1577	18

المصدر: التقرير السنوي 2019، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، ص: 126.

خلاصة الفصل الثاني

التنويع الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من السياسات البراكمتية قائمة على إحداث توازن اقتصادي بين مكوناته (القطاعات والأنشطة الاقتصادية)، وذلك من خلال مناهج تنموية تفضي إلى تنسيق بين الأنشطة والعناقيد والسلاسل التي تمتاز بميزة تنافسية والقدرة على تصديرها، بالإضافة إلى الانخراط في السلاسل الدولية للإنتاج. وفي المقابل نجد أن العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والمنجمية تعاني من تبعات لعنة الموارد، فالبرغم من العوائد المالية الضخمة المحصلة من صادراتها، إلا أنها تشهد إختلالات وتشوهات في هياكل قطاعاتها الاقتصادية، مما أنجر عنه تباطؤ في معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تأثيرات عدم استقرار أسعار صادرات الموراد الطبيعية الخام على مستوى تمويل موازناتها العامة، مما شكل ضغط على ميزانيات التجهيز والتسيير العامة. هذا الواقع القائم فرض عليها حتمية تبني سياسات تنويع اقتصادي تتسم بالاستمرارية والديمومة، وفي هذا المعترك التي تخوضه الدول النامية وبخاصة الريعية منها، وذلك من أجل إحداث ديناميكة اقتصادية تعتمد على استغلال فوائض قطاع التصدير من الموارد الطبيعة والمنجمية وتعبئتها وتوجيهها ضمن نطاق سياساتها الهادفة إلى تنويع اقتصاداتها، وذلك من خلال الإستعانة بمناهج حديثة للتنويع تفضي إلى تسريع عملية التحول الهيكلي. وتوجيه الاستثمار نحو قطاعات إنتاجية لخلق جهاز إنتاجي خدمي وسلعي يمتاز بسهولة التصدير.

فالاقتصاد الجزائري الذي يمتاز بهبة الموارد والذي يشكل قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا بفضل عائدات صادراته، وأيضا شبه إنعدام للمديونية الخارجية وتركيز شديد في الصادرات وضعف في تنافسية الإنتاج الصناعي، ورغم من ذلك فالاقتصاد الجزائري يعاني من تبعات لعنة الموارد وهذا راجع أساساً لعدم استقرار أسعار النفوط في الاسواق الدولية والذي يشكل 98% من صادراتها وحوالي 60% مصادر تمويل الموارزنة العامة، وعلى الرغم من المسار التنموي الذي انتهجته الجزائر منذ السبعينيات من أجل تنويع اقتصادها وهيكلها الإنتاجي لم تفضى هذه السياسات إلى نتائج نوعية بسبب طابعها الظرفي.

الفصل الثالث

آفاق تنمية الصادرات غير النفطية في ظل متطلبات التنويع الاقتصادي الجزائري

تمهيد:

لقد شهد مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر تغيرات عديدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، من الانحياز إلى المعسكر الاشتراكي في طبيعة النظام السياسي وفي أساليب إدارة دواليب الاقتصاد، مع تبني نظام التخطيط المركزي، وإنتهاج سياسة الصناعات المصنّعة التي تقوم على الاستثمارات العمومية ضمن أقطاب صناعية كبرى، وبناء نسيج اقتصاد وطني ضمن استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات عبر مؤسسات عمومية، وذلك من خلال توظيف عوائد المحروقات، حيث صنفت في سبعينات القرن الماضي من بين التجارب التنموية الاقتصادية الرائدة في العالم.

وفي أواخر الثمانينات عرف الاقتصاد الجزائري أزمة اقتصادية عقب انهيار أسعار النفط وتراكم المديونية وعجز عن سدادها، بالإضافة إلى حقبة التسعينيات السياسية والأمنية، حيث طال التدمير بشكل ممنهج العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية والبنية التحتية وشبكات النقل وغيرها.

ومع بدايات الألفية الثالثة عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية من خلال تسطير مخططات خماسية اقتصادية استغلالاً لبحبوحة المالية جرّاء ارتفاع أسعار النفط، وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والتخلي عن أساليب التسيير الاشتراكي للقطاع الاقتصادي العمومي وتبني الخوصصة، وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التكميلي لتوطيد النمو (2010-2014)، بالإضافة إلى تسديد الديون الخارجية قبل تاريخ استحقاقها، رغم من ذلك مازال الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية مفرطة لقطاع المحروقات وتركيز شديد في هيكل صادراته، وهذا ما أظهرته الأزمة المالية لسنة 2008 والأزمة السعرية لسنة 2014، وعلى إثرها أقدمت الحكومة في إطار تدارك الإختلالات والتشوهات في هيكل الاقتصاد الوطني في تبني نموذج نمو اقتصادي جديد سُمي (رؤية الجزائر2030).

وفي ظل العهد الجديد أي ما بعد أحداث سنة 2019، اعتمدت الجزائر برنامجًا إقتصادياً جديدًا آخر أطلق عليه اسم" الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والإجتماعي" الهادفة إلى إخراج البلاد من التبعية للمحروقات، وتنويع الاقتصاد وتطويره وعصرنته وتكييفه مع المتغيرات الراهنة، وفي هذا النسق نستعرض في الفصل الأخير آفاق تنمية الصادرات غير النفطية في ظل متطلبات التنويع الاقتصادي الجزائري وذلك من خلال المحاور التالية:

- البرامج التنموية للتنويع الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2009؛
- تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري؛
- آفاق تنمية الصادرات غير النفطية.

المبحث الأول: البرامج التنموية للتنويع الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2009

عمدت الجزائر في ظل سياساتها الاقتصادية لتكريس بدائل اقتصادية من أجل فك الإرتباط لتبعية قطاع المحروقات، وذلك من خلال بعث وإنعاش النشاط الاقتصادي في باقي القطاعات الاقتصادية وتحقيق معدل نمو إيجابي وصولا إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، فتندرج هذه البرامج في إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل عشرة سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وانطلاقاً من مجال دراستنا التي حدد مجالها الزمني بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2020 والتي نتطرق من خلالها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: البرنامج التكميلي لتوطيد النمو (2010 – 2014)

في سياق البرامج التنمية لعشر سنوات السابقة، والتي عكفت الجزائر على استعادة وتعزيز السلم والأمن، وفي ظل التصحيح الاختلالات والانحرافات عن الأهداف المسيطرة أقرتها الحكومة من خلال بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010، حيث خصصت الجزائر غلافا ماليا ضخم قدر بـ 286 مليار دولار أمريكي بمايعادل 21.214 مليار دج للبرنامج الخماسي، وهذا من أجل تعزيز الجهود البرنامجين السابقين (برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكملي لدعم النمو) لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك من خلال استثمار المبلغ المرصد بين سنتي 2010 و2014 من خلال برنامجين هامين:[1]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدة والطرق والمياه بمبلغ قدر بـ: 130 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 9.700 مليار دينار جزائري.
- إطلاق مشاريع جديدة بغلاف مالي يقدر بـ: 156 مليار دولار أي ما يعادل 11.543 مليار دج.
- إجمالا ستوجه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الإجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية.

ومن متطلبات تنفيذ هذا البرنامج السهر على التزام الجهات المختصة بالصرامة من أجل القضاء على أي إفراط أو تبذير في تسيير الدولة والجماعات المحلية، والمتابعة لضمان نجاح الاستثمارات العمومية وذلك من خلال آليات الرقابة. كما يتطلب على كل قطاع في إطار إعداد المشاريع تجنب إعادة التقويم التكاليف مع تقديم عرض سنوي لمدى تقدم تنفيذ البرامج.

[1] مجلس الوزراء، "برنامج التنمية الخماسي 2010-2014"، بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010، ص: 02. تاريخ الإطلاع 2021/05/06 على الساعة 14.00، متاح على الموقع الإلكتروني: algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

ركائز البرنامج الاقتصادي والإجتماعي (2010-2014)

يرتكز مضمون البرنامج التنموي الخماسي (2010-2014) على ستة محاور رئيسة بغلاف مالي يقدر بـ 21 214 مليار دج، حيث تتوزع الحصص المالية على القطاعات وفق ما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (01-03): مضمون برنامج التكميلي لتوطيد النمو (2010 – 2014)

(الوحدة مليار دج)

البرنامج الخماسي 2010-2014	ركائز البرنامج الاقتصادي والإجتماعي 2010-2014						قيمة الغلاف المالي
	التنمية البشرية	المنشآت الأساسية	تحسين الخدمة العمومية	التنمية الاقتصادية	مكافحة البطالة	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	
المبلغ	10.122	6447	1666	1566	360	250	21.214
نسبة (%)	47.71	30.39	7.85	7.38	1.69	1.17	-

المصدر: هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جامعة بني سويف، مصر، 2020، ص:48. بتصرف

وانطلاقاً من بيانات الجدول أعلاه، والتي على أساسها تم توزيع المخصصات المالية على القطاعات الوزارية، فقد خصصت ما نسبته 45.45% من الغلاف المالي لبرنامج التنموي الخماسي لإستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها عبر البرامج التنموية السابقة، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع جديدة على مستوى القطاعات الوزارية ضمن دائرة إختصاصها. وتمثلة في المجالات الآتية[1]:

- قطاع التربية الوطنية خصص لها غلاف مالي يقدر بـ 852 مليار دج، لإنجاز 3000 مدرسة ابتدائية، 1000 إكمالية، 850 ثانوية، 2000 وحدة بين الداخلية ومطاعم ونصف داخلية؛
- قطاع التعليم العالي خصص لها غلاف مالي يقدر بـ 868 مليار دج، توفير 600 ألف مقعد بيداغوجي، 400 ألف سرير، 44 مطعما جامعيا؛
- قطاع التكوين المهني خصص لها غلاف مالي يقدر بـ 178 مليار دج، لإنجاز 220 معهدا، 82 مركز للتكوين، 58 داخلية؛
- قطاع الصحة فقد تم رصد لها مبلغ 619 مليار دج، لإنجاز 172 مستشفى، 45 مركب صحي متخصص، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي؛

[1] مجلس الوزراء، "برنامج التنمية الخماسي 2010-2014"، بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010، تاريخ الإطلاع 2020/05/21 على الساعة 15.00، بتصرف، متاح الرابط الإلكتروني: algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

- قطاع السكن خصص لها غلاف مالي يقدر بـ 3700 مليار دج، لإنجاز مليونين سكن (500 ألف إيجاري، 500 ألف ترقوي، 300 ألف لامتصاص السكن الهشن 700 ألف سكن ريفي)؛
- قطاع الموارد المائية خصص لها أيضا غلاف مالي يقدر بـ 2000 مليار دج، لإنجاز 35 سدا، 25 عملية تحويل للمياه، 34 محطة للتصفية. زيادة على ذلك مبلغ 60 مليار دج لإنجاز ثماني محطات جديدة لتحلية مياه البحر؛
- قطاع الطاقة رصد لها مبلغ 350 مليار دج، ربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي، 200 ألف بيتا ريفيا بشبكة الكهرباء؛
- قطاع التضامن الإجتماعي خصص لها 40 مليار دج، لإنجاز 70 مؤسسة متخصصة لفائدة فئة المعاقين، 40 منشأة خاصة بالأشخاص في شدة؛
- قطاع الرياضة والشباب خصص لها غلاف مالي قدره 1130 مليار دج، لإنجاز 80 ملعب كرة القدم، 750 مركب رياضي جواري، 160 قاعة متعددة الرياضات، 400 مسبح، 3500 فضاء للألعاب، 320 بيت ودور للشباب، 150 مركز للتسلية؛
- وزارة المجاهدين خصص لها غلاف مالي قدره 19 مليار دج، لإنجاز 9 مراكز للراحة وقاعات العلاج، 17 متحف ومركب تاريخي؛
- قطاع الشؤون الدينية خصص لها مبلغ قدره 120 مليار دج، لإنجاز مسجد الجزائر الأعظم، 80 مسجد ومركز ثقافية، 17 مدرسة قرآنية؛
- قطاع الثقافة خصص لها مبلغ قدره 140 مليار دج، لإنجاز 40 دار ومركب ثقافي، 340 مكتبة، 44 مسرح، 12 معهد موسيقيا ومدارس للفنون الجميلة، 156 مركز للتسلية العلمية؛
- قطاع البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاعلام والاتصال فقد خصصت له الدولة غلافا ماليا قدره 250 مليار دج، منها 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي، 50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي، 100 مليار دج لوضع الحكامة الالكترونية؛
- قطاع الأشغال العمومية: خصص له غلاف مالي قدره 6447 مليار دج، لتطوير المنشآت القاعدية. منها 3100 مليار دج للأشغال العمومية (استكمال الطريق السيار شرق–غرب وربطه بـ 830 كلم، أزدواجية الطرق 700 كلم، إنجاز 2500 كلم طرق جديدة، إعادة تأهيل 8000 كلم من الطرق، تحديث 20 ميناء صيد بحري، تعزيز 25 ميناء، و03 مطارات)؛

- قطاع الفلاحة والتنمية الريفية خصص له غلافا ماليا قدره 1000 مليار دج، ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، بالإضافة إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح ما بين 20 بالمائة و30 بالمائة؛[1]
- قطاع التنمية العمومية فقد خصص له غلاف مالي قدره 895 مليار دج لتنمية قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية؛
- قطاع الصناعي العمومي فقد خصص له مبلغ قدره 2000 مليار دج، لإعادة التأهيل المالي للمؤسسات العمومية التي تعاني صعبات مالية، تحديث مجمع صيدال وشبكة مصانع الإسمنت ووالمؤسسات العمومية للصناعة الميكانيكية، بالإضافة إلى ذلك فقد تم تخصيص مبلغ 150 مليار دج لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و350 مليار دج لدعم قطاع التشغيل من خلال مرافقة إدماج المهني لخرجي الجامعات والمراكز المهنية، دعم المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل.[2]

المطلب الثاني: نموذج النمو الاقتصادي الجديد (رؤية الجزائر2030)

على إثر الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 عمدت الحكومة الجزائرية على تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد منذ المصادق عليه سنة 2016، وهذا في إطار سياستها لتنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه وتحويله هيكلياً وخاصة منه الجوانب المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتطوير كل من النظام الجبائي ونشاط البنوك العمومية وتعزيز مكانة السوق المالية من خلال إحداث ديناميكية في عمل بورصة الجزائر.

أولا: مراحل تنفيذ نموذج النمو الاقتصادي (رؤية الجزائر2030)

في إطار الأهداف المنشودة من تنفيذ برنامج النموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي سيمتد إلى أفق 2030 تتوقع الحكومة الجزائرية إلى تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام يقدر بـ 6.5 بالمائة سنويا خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2030، وذلك من خلال اعتماد على سياسة براكماتية تقوم على ترشيد الواردات من أجل تقليص العجز في الميزان التجاري والمحافظة على احتياطيات العملة الصعبة من التآكل بغية تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية. حيث ترتكز هذه السياسة على ستة محاور رئيسية تتمثل في[3]:

- ✓ تطوير المزيد من المشروعات؛
- ✓ تنويع مصادر تمويل القطاع الخاص؛

[1] بشكير عابد، "دراسة تحليلية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2010"، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2016، ص:27.

[2] بشكير عابد، "المرجع السابق"، ص: 27.

[3] صندوق النقد العربي، تقرير" آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار التاسع، أفريل 2019، ص:02.

- ✓ التنويع الاقتصادي؛
- ✓ تنظيم عمليات إدارة الأراضي؛
- ✓ ضمان أمن وتنوع مصادر الطاقة؛
- ✓ تحسين الحوكمة الاقتصادية.

وفي هذا النسق فقد تم تحديد ثلاثة فترات زمنية متتالية وهذا من أجل ضمان نجاعة تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد (رؤية الجزائر 2030)، وتتمثل هذه المراحل الثلاثة في:[1]

- المرحلة الأولى من النموذج الممتدة من (2016-2019) مرحلة الإقلاع تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة؛
- المرحلة الثانية التي تمتد من (2020-2025) وهي مرحلة التحول هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني؛
- المرحلة الثالثة المحددة بين (2026-2030) فهي مرحلة استقرار وتوافق يكون الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

ثانيا: دعائم تنفيذ نموذج النمو الاقتصادي الجديد (رؤية الجزائر2030)

آفاق النموذج للنمو الاقتصادي الجديد يرتكز على إحداث تنويع اقتصادي وتقليص من حالة التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، حيث تستدعي انتهاج سياسة تصحيح هيكلية ومالية وتنشيط وتفعيل قطاعات اقتصادية التي تعرف حالة الركود وذلك بتركيز الجهود الاستثمارية العمومية كأولوية لها بإعتبارها قطارة النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه القطاعات المحورية في:[2]

1. مناخ الاستثمار والأعمال

يهدف نموذج النمو الاقتصادي الجديد إلى تشجيع الاستثمارات العمومية خاصة تلك الموجهة للبنى التحتية التي لها أثر إيجابي على القدرات الإنتاجية للبلد، كذلك الاستثمار في القطاعات التي تتمتع بقيمة مضافة عالية مثل الطاقات المتجددة والصناعات الغذائية والخدمات بالإضافة إلى الاقتصاد الرقمي والمعرفة والصناعات المكملة لقطاع المحروقات والمناجم.

وقد تم إصدار قانون جديد للاستثمار لدعم ديناميكية تحول الاقتصاد التي يسعى إليها النموذج الجديد قصد ضمان إطار تنظيمي ثابت وشفاف ومنسجم للمستثمرين وترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية نشاطات المناولات، كما تم أيضا تعزيز جهاز دعم المؤسسات بنصوص قانونية أخرى مثل قوانين التقييس والقياسة

[1] بيان مجلس الوزراء، "يدعو إلى مواصلة تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد خاصة فما يتعلق بالجوانب المرتبطة بتحسين مناخ الاعمال وعصرنة المنظومة المالية"، الإذاعة الجزائرية، 14 جوان 2017.

[2] خمخام عطية، الجودي محمد علي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 356. بتصرف

من أجل تحسين المنافسة بين المؤسسات الجزائرية[1]. وينتظر أن يمنح هذا المسعى رؤية أوضح للسياسة المالية على المدى المتوسط وتوازن لميزانية الدولة للتمكن من مباشرة تنفيذ إجراءات ملموسة لتنويع الاقتصاد انطلاقا من 2020.

2. دعم الاستقلالية المالية عن الخارج

يعتبر الدين الخارجي للجزائر حاليا ضعيف نسبيا، مما يعزز من القدرة على التسديد حيث بلغت قيمة الديون في نهاية 2018 إلى 4.042 مليار دولار أي ما يعادل 2.37% من الناتج الداخلي الخام، كما أنها تقدمت في نفس السنة بطلب قرض قدره 900 مليون أورو من البنك الإفريقي للتنمية والتي هي من بين المساهمين فيه وذلك من أجل تمويل برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقوية.

كما بلغت احتياطات الجزائر من الصرف في 2017 حوالي 109 مليار دولار مقابل 114.1 مليار دولار في نهاية 2016 و144.13 مليار دولار في نهاية 2015 و178.94 مليار دولار في نهاية 2014، وبهذا المستوى من احتياطات الصرف مع نسبة منخفضة من الدين الخارجي فإن الوضعية المالية للبلاد تبقى متحكم فيها رغم الأزمة مما يتطلب الحفاظ عليها[2].

3. تعزيز إصلاحات القطاع المالي في ظل ترشيد وتسقيف النفقات

عقب التراجع الكبير لأسعار خام البترول منذ 2014 اختارت الحكومة اعتماد براغماتية مالية وهذا إتباع سياسة ترشيد الميزانية وترقية التمويلات الداخلية غير التقليدية عن طريق تخفيض ملموس في عجز الخزينة مع آفاق 2019، وتفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية مع تحسين الجباية العادية وتفعيل بورصة الجزائر من خلال إدراج شركات أخرى لاسيما الشركات العمومية وأيضا تجنيد الموارد المالية الإضافية في السوق المالية المحلية مثل القرض السندي للنمو الاقتصادي والذي سمح للخزينة العمومية بتحصيل قرابة 570 مليار دينار جزائري من البنوك العمومية أساسا مما سمح بتغطية جزء من العجز المالي لسنة 2016. [3]

وفي إطار مساعي الدولة من أجل الاستخدام الأمثل للموارد والرفع منها، وذلك من خلال زيادة تعبئة الادخار المحلي على مستوى سوق سندات الخزينة العمومية، حيث تأسست هذه السوق سنة 2008 خصصت للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية، وتحوي حاليا 30 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 516.287 مليار دينار جزائري، يتم التداول في سندات الخزينة التي تتنوع فترات استحقاقها بين

[1] بوعزيز ناصر، حملاوي حميد، "حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017، ص: 309.

[2] بيان مجلس الوزراء، "مرجع سبق ذكره".

[3] بيان مجلس الوزراء، "نفس المرجع".

7، 10 و15 عاما ونسب فائدة تتراوح ما بين 3 % إلى 6.5 % من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع[1].

كما حددت الحكومة لسنوات 2017 و2018 و2019 هدفا مزدوجا يتمثل في ترشيد وتسقيف النفقات عند نفس مستوى 2015 أي في حدود 7.000 مليار دينار جزائري، كما يرتقب ارتفاعا سنويا بنسبة 11% على الأقل من ناتج الجباية العادية.ومن أجل تحقيق استقرار النفقات العمومية والاستغلال الأمثل للموارد العادية تضمن قانون المالية لسنة 2017 تخفيضات وتحفيزات جبائية لصالح المؤسسات والاستثمار بصفة عامة، وأيضا تقديم تسهيلات للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية من خلال إعادة جدولة ديونها الجبائية على مدى لا يتجاوز 36 شهرا. كما مدد القانون ذاته برنامج المطابقة الجبائية الطوعية إلى غاية 31 ديسمبر2017 عوض 31 ديسمبر 2016. ويهدف برنامج المطابقة الجبائية الطوعية الذي تم إطلاقه ضمن قانون المالية التكميلي عام 2015 إلى تشجيع الأشخاص الماديين الناشطين في القطاع الموازي على تحويل أموالهم والتي تتجاوز 4 ألاف مليار دينار و780 مليون نحو البنوك[2].

وتتمثل مساهمة القطاع المالي في تحسين مسار الميزانية 2016-2019 في الإصلاحات التالية:[3]

- إصلاح القواعد الجبائية والموازنية وذلك بإعادة تحديد سعر البترول المرجعي للبرميل حيث أصبح السعر المرجعي للبرميل 50 دولارا في ميزانية 2017، عوض 37 دولارا الذي حدد منذ سنة 2008؛
- وضع سقف للمديونية العمومية وتغطية النفقات الجارية بإيرادات الجباية العادية وحدها؛
- إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة للإصلاح الموازني وذلك لتعزيز وتمكين التسيير المتعدد السنوات للميزانية موضوع قانون المالية التكميلي لسنة 2005، وذلك بهدف تحضير الميزانية على أساس الكفاءة العالية على مستوى الأداء؛
- إعادة توجيه النفقات العمومية نحو التنمية الاقتصادية وكذلك إنشاء قاعدة مؤسسية لإعطاء الإصلاحات طابع قانوني وذلك برفع التجميد قبل 2019 على القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية؛
- إصلاح النظام الجبائي: العمل على تطوير الإدارة في أقرب الآجال وتحسين التحصيل بالخصوص فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة وكذلك تطوير الجباية المحلية؛
- ترشيد النفقات العمومية: عن طريق تقييم فعالية مختلف السياق التحفيزية والتخفيض من النفقات الجبائية (الامتيازات، الإعفاءات، ....)؛

---

[1] بورصة الجزائر، "سندات الخزينة العمومية المدرجة "، تاريخ الإطلاع 09 أوت 2020، متارح على الرابط الإلكتروني: http://www.sgbv.dz/ar/?page=oat

[2] منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، "معرض الصحافة"، الجزائر، 2018، ص:06.

[3] تاكرلي صوفيا نبيلة، قدي عبد المجيد، "تسيير المالية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية"، مجلة الاقتصاد المالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2018، ص: 174.

- وضع ميكانزمات متابعة وتقييم المشاريع المسجلة في إطار ميزانية الدولة وكذلك إعادة النظر تدريجيا في سياسة الإعفاءات عن طريق استهداف الفئات المعوزة؛

رفع الدعم المالي للمؤسسات القطاعية الكبرى: عن طريق إعادة النظر في مخطط الاستثمار وباتجاهات تمويلية أخرى بعيدة عن ميزانية الدولة، الرفع تدريجيا من الخدمات، إصلاح القطاعات (من حيث الوزارة الوصية) العملاء، المنظمين، والوحدات الأخرى المعنية والرجوع إلى استقلالية الإدارة والتسيير ووضع المسؤولية على عاتق المسير بإبرام عقد تحدد فيها بوضوح الأهداف المسطرة التي يجب أن يحققها ويحاسب على أساسها.

4. تنويع في هيكل التجارة الخارجية

يهدف النموذج الاقتصادي الجديد من خلال سياسة التنويع الاقتصادي المتبعة إلى إحداث طفرة نوعية في هيكل الصادرات غير النفطية وهذا من خلال تحفيز وتنويع الصادرات في الأنشطة والقطاعات غير النفطية وهذا باتباع السياسات التالية:

1.4 الواردات: شرعت الحكومة الجزائرية في انتهاج سياسة ترشيد الواردات التي بلغت مستوى قياسي بلغ أكثر من 60 مليار دولار وهذا من أجل الحفاظ على احتياطات العملة الصعبة وتشجيع استهلاك المنتجات المحلية، عبر اعتماد رخص الاستيراد مما سمح بتخفيض الواردات إلى 46 مليار دولار سنة 2016، فنظام الرخص شمل في المرحلة الأولى السيارات والأسمنت وحديد الخرسانة[1].

أما سنة 2017 فإن الحصص الكمية لاستيراد المواد والسلع في إطار رخص الاستيراد فتتعلق بـ 21 منتجا صناعيا وفلاحيا ويتعلق الأمر أساسا بالأخشاب والخزف ولحوم البقر الطازجة والمجمدة والأجبان والليمون الطازج والتفاح والموز والشعير والثوم والذرى وفول الصويا والفيتامين المعدنية المركزة والأمونيا متعدد الفوسفات وكذا الطماطم مضاعفة التركيز[2].

2.4 تنويع الصادرات: كما يهدف النموذج الجديد إلى تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع، من أجل هذا يعول على إحداث ديناميكية للقطاعات الاقتصادية، كما ينتظر أن تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات وسياسة ترشيد الواردات وتنويع مصادر الطاقة وأنماط استهلاكها، مما يتوقع أن يؤثر إيجاباً على وضعية ميزان المدفوعات وهذا ابتداء من سنة 2020.[3]

5. تثمين الموارد الطاقوية وتنويعها

يسعى النموذج النمو الجديد إلى تثمين أكبر للموارد الطاقوية وتنويعه من خلال صناعة تحويلية تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وذلك من خلال المحطات التالية[4]:

---

[1] تقرير فصلي بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42"، بنك الجزائر، الجزائر، 2018، ص: 27-28.

[2] بيان مجلس الوزراء كلمة الرئيس بوتفليقة، "مرجع سبق ذكره".

[3] بن طيرش عطاء الله، "مرجع سبق ذكره"، ص: 29. بتصرف

[4] بيان مجلس الوزراء، "مرجع سبق ذكره".

التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية واقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية وكذلك تعزيز مكانة الجزائر كفاعل موثوق في السوق الدولية من خلال تكثيف جهودها في مجال استكشاف المحروقات بغية الاستجابة للحاجيات الطاقوية للسوق الداخلية والخارجية. فيتوقع إنتاج النفط في منحى تصاعديا ليبلغ 75 مليون طن سنة 2017 و2018 قبل الانتقال إلى 77 مليون طن سنة 2019 والاستقرار في حدود 82 مليون طن سنة 2020.

وفي هذا الإطار بادرت شركة سوناطراك في تنفيذ برنامج استثماري في الفترة ما بين 2015 و2021 بـ 9 مليارات دولار سنويا لمشاريع الاستكشاف والاستغلال التي سمحت نتائجها الأولى بتسجيل ارتفاع في الإنتاج منذ 2016 بعد عدة سنوات من التراجع،حيث انتقل الإنتاج الأولي للمحروقات من 196 مليون طن معادل بترول مقابل 191 مليون طن معادل بترول سنة 2015 بينما بلغت الأحجام المسوقة 163 مليون طن معادل بترول منها 108 مليون موجهة للتصدير و55 مليون طن معادل بترول لتلبية الطلب في السوق المحلية. أما توقعات إنتاج الغاز الطبيعي 141.3 مليار متر مكعب سنة 2017 ثم 144 مليار متر مكعب سنة 2018 و150 مليار متر مكعب سنة 2019 و165 مليار متر مكعب سنة 2020.

كذلك أقدم المجمع النفطي سوناطراك في إعادة انتشار أكبر نحو الإنتاج البعدي لقطاع المحروقات من خلال عدة مشاريع في مجالي التكرير والبتروكيمياء، من خلال إطلاق برنامج انجاز أربع مصانع للتكرير بطاقة 5 ملايين طن لكل واحد منها بكل من حاسي مسعود وتيارت وسكيكدة وأرزيو. كما تم أيضا إطلاق مشروعين آخرين هما مركب تكسير زيت الوقود بقدرة 4.5 مليون طن من أجل رفع إنتاج زيت الوقود، وكذا مركبين لتحويل النافتا بقدرة 3.4 مليون طن من أجل رفع إنتاج البنزين وهذا للاستغلال الأمثل لمنتجات مصانع التكرير.

أما في مجال البتروكيمياء تجري شركة سوناطراك محادثات مع عدد من الشركاء الدوليين التقنيين لإنجاز في إطار الشراكة خمس مشاريع بتروكيميائية، ويتعلق الأمر بمشروع مركب تكسير الإيثان و غاز النفط المميع بطاقة واحد مليون طن من الأثيلين ومشروع مركب إزالة الهيدروجين عن البروبان وإنتاج البوري بروبيلان (PDH PP) بطاقة 600.000 طن ومشروع مركب الميثانول ومشتقاته بسعة واحد مليون طن، ومركب المطاط التركيبي ومشروع مركب العجلات بطاقة إنتاج تقدر بـ 5 ملايين وحدة، بالإضافة إلى ذلك أطلق المجمع ثلاثة مشاريع يتمثل الأول في مشروع إعادة تهيئة وحدة الأثيلين لمركب البتروكيمياء بسكيكدة لإنتاج 120.000طن من الأثيلين سنويا، وأيضا بإنجاز مركب إنتاج ميثيل ثالثي بوتيل الإيثر(MTBE) بطاقة 200.000 طن سنويا، ومشروع مركب الألكيل الخطي بنزن (LAB) بطاقة 100.000 طن سنويا.[1]

[1] خمخام عطية، الجودي محمد علي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 359.

6. تعزيز موارد الطاقات المتجددة[1]

إن أولوية النموذج الجديد الاستثمار في لتنويع الطاقة من خلال البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة الذي رسمته الحكومة ضمن أولوياتها الوطنية بهدف الحفاظ على الموارد الأحفورية وضمان ديمومة الاستقلالية الطاقوية للبلاد وتنويع مصادر الكهرباء، ويتضمن أيضا إنتاج 22.000 ميغاواط من الكهرباء المتجددة في آفاق 2030 لتغطية السوق الداخلية إضافة إلى 10.000 ميغاواط إضافية للتصدير.

كما أن التطوير الواسع النطاق للفولطية الضوئية والطاقات المولدة بالرياح سيرافقه على المدى المتوسط إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية إضافة إلى توليد الطاقة المشترك والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية، حيث أنه يتوقع أن تصل الطاقات المتجددة نسبة 27% من الإنتاج الإجمالي للكهرباء في 2030، مما سيسمح هذا الهدف بتقليص أزيد من 9% من استهلاك الطاقة الأحفورية في آفاق 2030 وادخار 240 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي أي 63 مليار دولار خلال 20 سنة.

حاليا يحقق القطاع ما قيمته 400 ميغاواط من إنتاج الطاقات المتجددة عبر المحطة الهجينة لتوليد الكهرباء بحاسي الرمل (100 ميغاواط) ومحطة الطاقة الشمسية النموذجية بغرداية (1.1 ميغاواط) إضافة إلى 22 محطة كهربائية شمسية بطاقة 343 ميغاواط عبر 14 ولاية، كذلك تم إطلاق مناقصة وطنية ودولية لإنتاج 4.000 ميغاواط من الكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة مع دفتر شروط يلزم المستثمرين الوطنيين والأجانب بإنتاج وضمان التركيب المحلي للتجهيزات الصناعية لإنتاج الطاقات المتجددة وتوزيعها لاسيما الصفائح الفولطية الضوئية.

المطلب الثالث: مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020 – 2024)

في ظل العهد الجديد أي ما بعد أحداث 2019، اعتمدت الجزائر برنامجًا جديدًا أطلق عليه اسم" الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي" الهادفة إلى إخراج البلاد من التبعية المفرطة للمحروقات، وتنويع الاقتصاد وتطويره وعصرنته وتكييفه مع المتغيرات الراهنة، مع الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة والقدرة الشرائية للمواطنين. ومن أهم ما تضمنته الخطة، إعادة الاعتبار لقطاع المناجم، العمل على مراجعة الإطار القانوني وتكييفه مع المتطلبات الراهنة، ترشيد النفقات ورقمنة كل القطاعات وتحرير المبادرات بمكافحة البيروقراطية، وعدم التمييز بين القطاعين العام والخاص ومحاربة المال الفاسد، والتهرب الضريبي وتضخيم الفواتير.[2]

[1] بيان مجلس الوزراء كلمة الرئيس بوتفليقة ، "مرجع سبق ذكره".

[2] خمخام عطية، الجودي محمد علي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 365.

كما تعهدت الحكومة خلال اختتام أشغال الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي من أجل بناء اقتصاد جديد المنعقد يومي 18-19 أوت 2020 [1]على أنه سوف يتم ضبط آجال تنفيذ مخطط الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي الجديد حسب الأولويات والتكلفة اللازمة والأثر والمكاسب والمخاطر والصعوبات المرتبطة بتنفيذه وذلك عن طريق "اتخاذ تدابير عاجلة ذات آثار فورية"، وأن خطة الإنعاش ستنفذ وفق رزنامة زمنية محددة تمتد على المدى القصير جدا بنهاية سنة 2020، والمدى القصير بنهاية سنة 2021، والمدى المتوسط بنهاية سنة 2024.

وقد حدد للبرنامج جملة من الإصلاحات المبرمجة لرفع النمو الاقتصادي بشكل تدريجي ومستدام، لاسيما تقليص الواردات بـ 10 مليارات دولار ابتداء من 2020، وتحقيق ما لا يقل عن 5 مليارات دولار من الصادرات خارج قطاع المحروقات في 2021 ويرتكز المخطط على أربعة محاور أساسية وهي:[2]

أولا: أزمة كوفيد 19 وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني

خلال الأشهر الـ: 11 الأولى من عام 2020، انخفض الميزان التجاري بنسبة 84% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، على الرغم من الانخفاض الواردات المقدرة بـ 18.25%. ويرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير على المحروقات (93% من الصادرات في 2019). وبعد صدمتي انخفاض أسعار النفط في 2008 و2014، تسببت جائحة الأزمة الصحية جراء تفشي جائحة كورونا في 2020 صدمة نفطية جديدة مع سعر برنت الخام دون 25 دولاراً أمريكياً انعكس سلباً على انخفاض عائدات النفط. وأدت عمليات الاحتواء التي تم اتخاذها كجزء من مكافحة الوباء، إلى تعطيل أداء القطاعات الاقتصادية مسببة ركودا غير مسبوق. ومن أجل تنفيذ جميع التدابير الوقائية، كان على الدولة تعبئة مخصصات عامة قدرها 65.5 مليار دينار، في حين بلغت الميزانية المخصصة للتحويلات الاجتماعية نحو 1800 مليار دينار[3].

ثانيا: دعائم مخطط الإنعاش الاقتصادي

تندرج ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي دعائم رئيسية للنمو الجديدة التي تتمثل في التنمية الصناعية من خلال تثمين الموارد الطبيعية، ومراعاة الآثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة، والمقاولاتية والاستثمارات الأجنبية

[1] الإذاعة الجزائرية،كلمة الوزير الأول عبد العزيز جراد: "خطة الانعاش الاقتصادي ستسمح بإزالة حالات الانسداد خلال الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي"، 19 أوت 2020. تاريخ الإطلاع 2020/10/11 على الساعة 20.00، متاح على الرابط اللالكتروني:
https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200819/197993.html

[2] الوزارة الأولى، "مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024 خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات"، تاريخ الإطلاع 2021/05/09، على الساعة 18.00، متاح على الموقع الإلكتروني:
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/pre-2020-2024-ar.html

[3] الوزارة الأولى، "المرجع السابق".

المباشرة، مع الاستفادة من إعادة التوطين في سلاسل القيمة الإقليمية. ومن أجل نجاح محركات النمو وجب تدعيمها بتدابير محددة ويتعلق الأمر بـ:[1]

- تحسين مناخ الإستثمار؛
- رفع التجريم عن فعل التسيير؛
- عدم التمييز بين القطاعين العام والخاص؛
- ترقية أدوات التمويل الجديدة؛
- رقمنة القطاعات لحوكمة اقتصادية جديدة وشفافية أكبر للعمل الحكومي؛
- تقسيم عادل لفرص المشاركة في النمو والتنمية الاقتصادية؛
- للأهمية التي تلعبها سلاسل اللوجستية للمؤسسات كميزة تنافسية للأختراق الأسواق الدولية، إمكانية التمويل ذاتية في إطار شراكات عامة وخاصة.

ثالثا: مصادر تمويل مخطط الإنعاش الاقتصادي

يشكل التمويل ومصادره الهاجس الأكبر لنجاح أي برنامج أو مخطط تنموي، وانطلاقا من المنطق الاقتصادي الذي يحتم على أي حكومة القدرة على التحكم في نوعية ومنابع تمويلها سواء من حيث المرونة أو القدرة الإستعابية لها أو الديمومة والاستمرارية في عملية التمويل، أما بخصوص تمويل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020 – 2024)، فقد حددت له خمسة مجالات محتملة كمصادر للتمويل وهي تتمثل في:[2]

- تمويل الميزانية؛
- التمويل النقدي؛
- الأسواق المالية؛
- الشراكات العمومية والخاصة؛
- استحداث "بنوك التنمية" تتمثل إحدى مهامها في جمع الأموال التي تسمح بإنجاز المشاريع المهيكلة.
- في إطار مناقشات مشروع قانون المالية لسنة 2021 أقترحت الحكومة غلق (38) حساب تخصيص خاص، تم إنشاء هذا النمط من التسيير أساسا لتمويل العمليات ذات الطابع الخاص والدوري والمحدود زمنياً، ولكن مع مرور الوقت أصبحت هذه الآلية أداة تمويل دائمة مما جعل من الصعب التحكم في الانفاق العام.

[1] الوزارة الأولى، " نفس المرجع".

[2] الوزارة الأولى، " نفس المرجع ".

وقد جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2021 الذي حدد أهم الفرضيات المعتمد لإعداد التوقعات للفترة (2021 – 2023) والتي تتمثل في النقاط التالية:[1]

- استقرار السعر المرجعي لبرميل النفط الخام عند 40 دولار أمريكي للفترة 2021 – 2023.
- استقرار سعر السوق لبرميل النفط الخام، ولكن بفارق خمسة (+5) دولارات للبرميل مقارنة بالسعر المرجعي، أي 45 دولار أمريكي خلال الفترة 2021 – 2023.
- بلوغ سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في المتوسط السنوي إلى 142.20 لسنة 2021 و149.31 دينار جزائري/دولار أمريكي لعام 2022 و156.78 دينار جزائري لسنة 2023. وهذا بافتراض تسجيل انخفاض طفيف في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار بنحو 5% سنوياً.
- يتوقع بلوغ معدل التضخم لسنة 2021 نسبة 4.5%، ثم 4.05% لسنة 2022، و4.72% لسنة 2023.

رابع: مرتكزات مخطط الإنعاش الاقتصادي

وانطلاقا من الجهود الحثيثة للحكومة وسعيا منها إلى تعزيز نجاح مخطط الإنعاش الاقتصادي، وفي هذا الإطار حددت نقاط ارتكاز من خلال الاعتماد على قطاعات رئيسية كقاطرة لتحقيق لتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وهذا إنطلاقا من إعادة النظر في سياساتها القطاعية في ظل العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي نتيجة الركود الاقتصادي الناتج عن تبعات وباء كوفيد 19، هذه السياسة المنتهجة يتوقع منها تحقيق معدل نمو في الناتج الداخلي الخام الحقيقي يقدر بـ 04 بالمائة في سنة 2021، وبغية تحقيق الأهداف المنشودة من خلال مخطط الانعاش الاقتصادي وذلك بالاعتماد على قطاعات وأنشطة اقتصادية رئيسية كقاطرة للنمو الاقتصادي تتمثل في:[2]

1. قطاع المحروقات:

- بعث نشاطات استكشاف الاحتياطات غير المستغلة عن طريق دراسات دقيقة وموثقة؛
- تثمين الحقول سواء عبر التراب الوطني أو في عرض البحر، حيث المكامن مؤكدة كما أثبتته أشغال التنقيب المنجزة؛
- استرجاع الاحتياطات الموجودة بغية التوصل على المدى القصير إلى رفع نسبة استرجاعها إلى 40%؛
- وقف كل عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة قبل الثلاثي الأول من سنة 2021؛
- مواصلة عمليات الربط المحلي بالطاقة للمستثمرات الفلاحية بغية رفع الإنتاج وخلق مناصب الشغل؛

[1] وزارة العلاقات مع البرلمان، "عرض مناقشة نص قانون المالية لسنة 2021 بمجلس الأمة"، تاريخ الإطلاع 2021/04/03 على الساعة 21.00، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/NEWS23112020.html

[2] الوزارة الأولى، مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024 خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات ،" مرجع سبق ذكره". بتصرف

- مباشرة عملية معاينة معمقة على مستوى شركة سوناطراك قصد تقييم ممتلكاتها، خفض عدد تمثيلياتها بالخارج، خفض مناصب المسؤولية التي لا ترتبط بأداء الشركة.

2. تنويع مصادر الطاقة:

تتوزع مصادر تمويل الطاقوي في الجزائر بين 35% بترول و65% من الغاز الطبيعي، لهذا تتجه الاستراتيجية الجديدة إلى دعم الطاقات البديلة والمتجددة في ظل سياسة تنويع مصادر الطاقة، مما يمكنها من تعزيز قدرات المخزون الاستراتيجي للمحروقات، بالإضافة إلى زيادة في الحصة التصديرية من المحروقات، وذلك من خلال الاستفادة من الجزء الذي كان موجه أساساً لتلبية الطلب المحلي، ويعد مجال الطاقة الشمسية في الجزائر الأهم في العالم من حيث حيز فترة التشميس التي تتراوح بين 2500 إلى 3600 ساعة/سنة، ولتحقيق نجاعة العملية تقرر ضمن مخطط الانعاش الاقتصادي إتخاذ تدابير الأولية والمتمثلة في:

- تأسيس المدرسة الوطنية للطاقات المتجددة سنة 2020 كخزان للقطاع براس المال البشري اللازم لتنميتها؛
- تحديد هدف أولي وهو ضمان توفير 40% من إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة؛
- تجاوز تحدي استيراد الألواح الشمسية.

3. قطاع الصناعة:

في إطار إعطاء دفعة حقيقة لقطاع الصناعة الذي عرف نسبة مساهمة متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلفت وزارة الصناعة بإعادة تنظيم القطاع حسب الأولويات والإمكانيات، وهذا في نطاق سياسة ترشيد الواردات فيما تعلق بمدخلات عمليات الانتاج، بالإضافة إلى ذلك تحفيز الصادرات الصناعية من خلال تبني حزمة من الإجراءات وقوانيين ومراسيم تنظيمية تبدأ بإعداد دفاتر الشروط جديدة بخصوص النشاطات التالية[1]:

- إنتاج قطع الغيار، قطاع صناعات السيارات، على أن يبدأ النشاط بمعدل إدماج لا يقل عن 30%؛
- اتخاذ الإجراءات الجبائية والجمركية من أجل تشجيع إستيراد السيارات الكهربائية[2]؛
- الصناعات الكهرومنزلية: تحرير مؤسسات الصناعات الكهرومنزلية التي تمثل نسبة إدماج تصل 70%؛
- استيراد السيارات الجديدة: ينبغي أن تتم هذه العملية جوبا مع إقامة شبكة للخدمة ما بعد البيع عبر كافة التراب الوطني، ويتولى تسييرها مهنيون من القطاع، إلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات SKD/CKD[3]؛

[1] بيان مجلس الوزراء، 12 جويلية 2020، تاريخ الإطلاع 2020/09/15 على الساعة 16.00، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.mjs.gov.dz/index.php/ar/actualites-ar/ministere-ar/2847-communique-de-la-reunion-du-conseil-des-ministres-du-12-juillet-2021

[2] موقع رئاسة الجمهورية، "بيان مجلس الوزراء رقم 13"، 27 جويلية 2020. تاريخ الإطلاع 2020/11/13 على الساعة 14.00، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.facebook.com/AlgerianPresidency/posts/167602674822626

[3] الإذاعة الجزائرية،كلمة الوزير الأول عبد العزيز جراد، "مرجع سبق ذكره".

- استيراد المصانع المستعملة: تكليف وزارة الخارجية للعمل بالتنسيق مع وزارة الصناعة على القيام بعمليات استكشاف لدى الشركاء الأوربيين لاقتناء وحدات إنتاج مستعملة تستجيب لشروط التشغيل بمدخلات محلية، على ألا يفوق سنها خمس سنوات وأن تدخل مباشرة في التشغيل؛
- منح الأولوية إلى قطاعات الصناعات التحويلية والمؤسسات الناشئة، الموافقة على عرض حكومة إيطاليا والدخول معها في مفاوضات لتوقيع اتفاقية والمتضمن مشاركة خبرتها مع الجزائر في مجال تطوير المؤسسات الناشئة والتي رصدت لها مبلغا هاما (إيطاليا)؛
- إحداث شباك موحد في أقرب الآجال تمنح له كل السلطة ليطلق الاستثمارات ويوجهها بدلا عن الهياكل القديمة.
- إعفاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي، من الرسم على القيمة المضافة ومن الحقوق الجمركية، عند استيراد نماذج التجميع SKD/CKD لموجهة لإنتاج أوتركيب المركبات.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-200 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 20-312 المتضمن شروط وكيفيات منح رخصة جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تحديدها في دور المرسوم التنفيذي رقم 21-200 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 20-312 المتضمن شروط وكيفيات منح رخصة جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تحديدها في طار نشاطات إنتاج السلع والخدمات.

4. الموارد المنجمية والتعدين:

بسبب الأداء الضعيف لقطاع المناجم حيث جعلته الحكومة من أولوياتها، وهذا من أجل خلق ديناميكية في مجال تنويع النشاط الاقتصادي وذلك من خلال وضع الشروط المطلوبة لتثمين المورد الاقتصادي المنجمي الذي تتوفر عليه البلاد، عن طريق برامج استكشاف ودراسات القدرات المنجمية، في كل مناطق البلاد، وإعداد خارطة للمناجم الاستراتيجية، وبطاقية جيولوجية لكافة الحقول القابلة للاستغلال، إلى جانب تجسيد مشاريع الشراكات الكبرى التي هي في طور المفاوضات من خلال الاستغلال الأمثل والشفاف لكافة الطاقات المنجمية التي تزخر بها البلد والثروات الطبيعية الوطنية. وقد بادرت في إطار مخططها إلى[1]:

- تعزيز إمكانات التعدين في الجزائر من خلال تطوير سلاسل قيمة التعدين يشمل جميع الأنشطة الاستخراجية المعدة لإنتاج الخامات أو المعادن المفيدة مثل الذهب والفضة والأحجار الكريمة وشبه الكريمة، الزنك والرصاص والنحاس وعناصر البلاتين، والمعادن النادرة، والمعادن الصناعية كفوسفات، والباريت؛

[1] الوزارة الأولى، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 16 فيفري 2020"، تاريخ الإطلاع 2021/01/02 على الساعة 22.00، ص: 22، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/plan-d-action-du-gouvernement-2020-ar.html

- مراجعة القانون 14-05 قانون التعدين لجعله أكثر استقطاباً بفضل الإطار التنظيمي الذي يعطي المزيد من المرونة والاستجابة فيما تعلق بالفرص المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب؛
- إنشاء وكالة للرقابة التنظيمية للقطاع المنجمي من أجل تسيير أفضل للنشاطات المنجمية؛
- الإعداد الفوري لخارطة جيولوجية تضم كافة الحقول القابلة للاستغلال في مجال المعادن النادرة والتنغستين والفوسفات والباريت وغيرها من المعادن؛
- تنويع مصادر التمويل من خلال توسيع مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي؛
- تثمين قدرات الفوسفات المدمج وإنتاج مختلف أنواع الأسمدة، من أجل تلبية حاجيات السوق الوطنية ودعم الصادرات؛
- تكثيف الإنتاج الوطني للحديد والذهب والرصاص والزنك والرخام والحجارة الزخرفية؛
- الدخول في أقرب الآجال في استغلال منجم الحديد بغار جبيلات ومشري عبد العزيز بولاية تندوف، وتطوير واستغلال منجم الزنك والرصاص بواد أميزور ولاية بجاية، وبعث مشروع صناعة المواد الفوسفاتية بالعوينات ولاية تبسة؛
- صياغة النصوص التي ترخص باستغلال مناجم الذهب بجانت وتمنراست من طرف الشباب وإطلاق شراكات بالنسبة للمناجم الكبرى؛
- وضع برامج تنموية تتلاءم مع المناطق الحدودية والمناطق النائية التي تزخر بإمكانات عالية للتعدين، من خلال تشجيع الاستغلال الحرفي للذهب في منطقة الهقار/ تمنراست وإيليزي وتطوير عروق الذهب المكتشفة، والتي لا يمكن القيام بتثمينها صناعيا.

5. الصناعة الصيدلانية وشبه الصيدلانية:

تمتلك الجزائر قاعدة صناعية صيدلانية لا يستهان بها من حيث الاستثمارات العمومية في مجمع صيدال أو من خلال الاستثمارات من القطاع الخاص أو بالشراكة مع طرف أجنبي، وبرغم من ذلك فإن حجم الواردات في زيادة بسبب زيادة الطلب المحلي، كما شكلت أيضا الأزمة الصحية العالمية أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول من خلال تحقيق الأمن الصحي من حيث الإعتماد على التصنيع المحلي، وفي هذا السياق فقد حددت الجزائر من خلال المخطط الانعاش الاقتصادي توجه جديدة يقوم على تطوير الصناعة الصيدلانية والشبه الصيدلانية لتحقيق الأمن القومي الصحي، بالإضافة تعزيز مكانة التصدير لدى المؤسسات الناشطة وذلك من خلال وضع ترتيبات على مستوى القطاع وتتمثل في:[1]

- وضع كافة وحدات الإنتاج الصيدلانية وشبه الصيدلانية تحت وصاية وزارة الصناعة الصيدلانية؛
- تسريع دخول الوحدات الجديدة التي يفوق عددها 40 في الإنتاج؛

[1] خمخام عطية، الجودي محمد علي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 367.

- توقع اقتصاد قرابة مليار دولار من استيراد المنتجات الصيدلانية في آفاق 2021؛
- فسح المجال لتطوير صناعة الصيدلانية موجهة لتلبية الاحتياجات الوطنية بمستوى 70% على الأقل، وإنعاش مجال التصدير في المدى القريب.

6. القطاع المالي والبنكي:

وفق ما جاء به تقرير بنك الجزائر لسنة 2017، يتكون النظام المصرفي الجزائري من (29) تسعة وعشرين بنك ومؤسسة مالية، حيث تقع مقراتها الإجتماعية في عاصمة البلاد، وهي تتوزع على النحو التالي: ستة بنوك عمومية، أربعة عشر بنك خاص برؤوس أموال أجنبية، ثلاثة مؤسسات مالية منها واحدة خاصة، خمسة مؤسسات الإعتماد الإيجاري منها إثنان خاصة، بنك التعاضدي للتأمين الفلاحي كمؤسسة مالية، برغم من تواجدها في الميدان ونشاطها إلا أن فعاليتها في تطوير النشاط المالي في الجزائر مزال بدائي وغير منفتح على الأسواق الأجنبية، وفي هذا الإطار قررت الحكومة من خلال برنامج إصلاح المنظومة المالية من خلال النقاط التالية: [1]

- القطاع البنكي: شبكة مصرفية عمومية ضعيفة الأداء تمثل نسبة 90% من الأصول البنكية، موجهة لتمويل الهياكل الأساسية المتأتية أساسا من الطلب العمومي. وفي هذا الإطار ستشهد منذ بداية من سنة 2020 إنشاء بنوك متخصصة وصناديق استثمار مخصصة على التوالي، للسكن والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، فضلاً على انتشار بعض البنوك الوطنية في الخارج، من خلال افتتاح وكالات لها. مع تشجيع المؤسسات البنكية والتأمنية على تنويع مصادر التمويل من خلال تنشيط سوق القرض وتعميم المنتجات المالية وتطوير سوق السندات. وتطوير سوق البورصة، لكي يؤدي دوراً اساسياً في تمويل المؤسسات وكذا في تنشيط لأسواق رؤوس الأموال، وبالتالي تحسين الكفاءة العامة لنظام المالي وفي تخصيص الموارد المالية؛
- تسريع عملية إصلاح القطاع في مجملها ولاسيما فيما يتعلق بإصلاح النظام المصرفي؛
- منح أهمية خاصة لرقمنة قطاعات الضرائب ومسح الأراضي والجمارك وعصرنتها؛
- مواصلة عملية إحداث الصيرفة الإسلامية لتفعيل جمع أموال التوفير وإنشاء مصادر قرض جديدة؛
- الحد من مستوى الواردات في مجال الخدمات، وكذا من النقل البحري للسلع قصد تخفيف من فاتورة الواردات؛
- استعادة الأموال الموجودة على مستوى السوق غير الشرعية وإعادة إدماجها في المعاملات الرسمية؛
- استعادة احتياطات الذهب الوطنية من الأموال المجمدة منذ عشرات السنين على مستوى الجمارك والمحجوزة على مستوى الموانئ والمطارات وإدراجها ضمن الاحتياطات الوطنية؛
- استعداد وزارة المالية لضخ فورا ما يعادل ألف مليار دينار جزائري لتطوير الاستثمار وبعث الاقتصاد بالإضافة إلى عشرة مليار دولار ممكن توفيرها من النفقات الخاصة بالخدمات والدراسات الأخرى؛
- تعزيز الإجراءات المتخذة قصد وضع حد لتضخيم الفواتير واسترجاع الأموال الموجودة في السوق غير الشرعية؛

[1] الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 16 فيفري 2020، "مرجع سبق ذكره"، ص: 22.

- إلغاء حق الشفعة واستبدالها بالترخيص المسبق من الحكومة وكذا إلغاء إلزامية اللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية[1].

كما يتوقع من كل هذه الإجراءات السابقة أن تمكن الجزائر قبل نهاية سنة 2020 من اقتصاد حوالي 20 مليار دولار. وفي إطار مكافحة آثار وباء كوفيد 19 على الاقتصاد الوطني، اتخذ بنك الجزائر في 6 أفريل 2020، إجراءات استثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. وتتعلق هذه الإجراءات، التي يمتد مفعولها حتى 30 سبتمبر 2020، خاصة بنسب السيولة وتصنيف الديون، بالنظر إلى تأثير الوباء الذي يؤثر على الاقتصاد العالمي وجميع القطاعات على المستوى الوطني. تشمل هذه الإجراءات[2]:

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60 %؛
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام بوضع وسادة الأمان؛
- منح البنوك والمؤسسات المالية إمكانية دفع أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة ديون عملائها التي تأثرت حسب تقديرها بالظروف التي سببها الوباء، وهذا دون تأثير على الترتيب وتوفير هذه المستحقات؛
- يجوز للمصارف والمؤسسات المالية، منح قروض جديدة للعملاء اللذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.

7. قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية:

يشكل قطاع الفلاحة أهم قطاع استراتيجي يُعتمدْ عليه بعد قطاع المحروقات، وتعد ولاية الوادي نموذج للطفرة الفلاحية حيث حققت لوحدها ما قيمته 10 مليار دولار أمريكي من المنتوج الزراعي من 25 مليار دولار أمريكي كإنتاج فلاحي على المستوى الوطني، لذلك وجب على الحكومة أن تعجل منها معاير مقارنة مع باقي الولايات وعن أسباب نجاحها وفشل باقي الولايات برغم من استفادتهم جميع من نفس برنامج دعم الفلاحي، ورغم من ذلك وفي ظل متطبات الأمن الغذائي الذي تعاني منه الجزائر حيث أظهرت المنتجات الرئيسية خلال سنة 2019 عجزاً في الإنتاج مقارنة بالطلب الوطني (29.4% من القمح الصلب من الواردات، القمح الطري 90.2%، البقول 62.6%، الحليب 49%). وفي إطار تعزيز القدرات الكامنة في القطاع الفلاحي والذي يعد أهم القطاعات المعول عليها كنافذة للتصدير منتجات خام أو مصنعة، تبنى مخطط الانعاش الاقتصادي جملة من التدابير الأولية تتمثل في:

- إمكانية تنمية الزارعة الصحراوية كمكمل ضروري لزيادة الإنتاج؛
- تعزيز صناعة الأغذية الزراعية من خلال توسيع المناطق ذات الإمكانات المثبتة؛

[1] الإذاعة الجزائرية،كلمة الوزير الأول عبد العزيز جراد، "مرجع سبق ذكره".

[2] بنك الجزائر، "تقرير:كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، 26 أفريل 2020، ص: 03.

- تنمية المحاصيل الصناعية في الجنوب (الذرة، فول الصويا، بنجر السكر، الخ)؛
- إنشاء المكتب الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية (ODAS)[1] بولاية المنيعة؛
- رفع إنتاج الحبوب؛
- استهلاك الإنتاج الوطني بدلا عن المنتجات المستوردة مثل السكر والذرة؛
- تحديد مناطق المنتجات الريفية لاسيما في الهضاب العليا (الثمار الجافة، زيت الأرجان)؛
- إنشاء رسم بقيمة 10 دج على كل كيلوغرام من الأسماك المستوردة، بحيث يهدف هذا التدبير إلى تشجيع تنمية نشاط الاستزراع المائي في البلاد؛
- الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة، عمليات استيراد بذور الصوجا المخصصة لإنتاج زيت الصوجا المكرر العادي مع إلزام مستوردي/ مكرري السكر البني وزيت الصوجا الخام، بالاستثمار في إنتاج المواد الخام (بذور الصوجا) ، خلال 24 شهرًا من إصدار قانون المالية 2021، وإلا فإنهم سيفقدون مزايا التعويض والإعفاءات الجمركية و الجبائية على الاستيراد.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية"، تاريخ الإطلاع 2021/08/26 على الساعة 18.00، ولمزيد من الأطلاع راجع الرابط الإلكتروني: https://odas.madr.gov.dz/ar/page-daccueil/

المبحث الثاني : تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري

لفهم متعمق للمتغيرات الأساسية للاقتصاد الجزائري نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل المعطيات والبيانات عن الأداء الكلي خلال فترة الدراسة، والتي على ضوءها نحاول إبراز مكامن قوته ومواطن ضعفه، التي على اساسها تتدخل الحكومة عبر سياسات اقتصادية (مالية، تجارية) لدعم الأنشطة والقطاعات الواعدة وضمن توجهها العام عبر برامج إصلاحات هيكلية عميقة، وذلك من أجل إستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتنويع الاقتصاد الوطني وضمان نمو اقتصادي محلي مستدام[1].

المطلب الأول: تحليل المؤشرات الاقتصادية الأساسية

انطلاقاً من تحليل البيانات المتعلقة بمكانة وأهمية القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال نظرة تحليلية لمسار تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بالعائدات المتآتية من قطاع المحروقات والتي تعتبر المورد الرئيسي للميزانية العامة وذلك من خلال التطرق إلى تحليل حركة الإيرادات العامة والنفقات خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك تحليل عاملي الضغط على النشاط الاقتصادي الكلي، والمتمثلة في نسب التضخم وحجم المديونية الخارجية وذلك في إطار جهود الدولة من أجل تنويع اقتصادها.

الفرع الأول: واقع القطاعات الاقتصادية حسب التوزيع الناتج الداخلي الخام

تعد مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج الداخلي الخام المعيار الحقيقي لمعرفة مدى التنويع الاقتصادي للدولة ما، وأي القطاعات الرئيسية المحركة للدورة الاقتصادية، ومن خلال البيانات يمكن تحديد نقاط الضعف بين القطاعات، وهذا ما يساعد متخذ القرار في المفاضلة بين القطاعات والنشاطات من حيث التكاليف والعائد حسب الإمكانات المتوفرة بالإضافة تمكنه من توجيه الاستثمار الأجنبي والمحلي لمجالات وأنشطة محددة. وفي الجدول التالي يبين لنا مقدر مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2019.

[1] تقرير فصلي بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 04. بتصرف

جدول رقم (02-03): توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية والنسب المئوية للفترة بين 2009-2019

(القيم بملايير الدينارات)

بيان / السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء واشغال عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	حقوق ورسوم على الواردات
2009	3 109.10	931.30	570.7	1 094.80	2 349.10	1 197.20	715.80
نسبة	31.19	9.34	5.73	10.98	23.57	12.01	7.18
2010	4 180.40	1 015.30	617.40	1 257.40	2 586.30	1 587.10	747.70
نسبة	34.86	8.47	5.15	10.49	21.57	13.24	6.24
2011	5 242.10	1 183.20	663.80	1 333.30	2 856.20	2 386.60	854.60
نسبة	36.10	8.15	4.57	9.18	19.67	16.44	5.89
2012	5 208.40	1 421.70	728.60	1 479.40	3 190.40	2 682.70	1 131.80
نسبة	32.88	8.97	4.60	9.34	20.14	16.93	7.14
2013	4 968.00	1 640.00	771.80	1 627.40	3 849.60	2 551.20	1 242.20
نسبة	29.84	9.85	4.64	9.77	23.12	15.32	7.46
2014	4 657.80	1 772.20	837.70	1 794.00	4 186.40	2 738.40	1 242.10
نسبة	27.04	10.29	4.86	10.41	24.30	15.89	7.21
2015	3.134.20	1 935.10	919.40	1 917.20	4 553.10	2 899.9	1 353.80
نسبة	18.75	11.58	5.50	11.47	27.24	17.35	8.10
2016	3 025.60	2 140.30	979.30	2 072.90	4 841.30	3059.60	1 395.60
نسبة	17.27	12.22	5.59	11.84	27.64	17.47	7.97
2017	3 699.60	2 219.20	1 044.90	2 203.70	4 585.90	3 072.10	1 477.50
نسبة	20.21	12.12	5.71	12.04	25.06	16.78	8.07
2018	4 547.80	2 427.00	1 127.90	2 346.50	5 305.30	3 006.50	1 498.00
نسبة	22.45	11.98	5.57	11.58	26.19	14.84	7.39
2019	3 910.10	2 429.40	1 198.50	2 481.40	5 577.60	3 120.20	1 567.00
نسبة	19.28	11.98	5.91	12.23	27.50	15.38	7.73

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر (النشرات الإحصائية رقم: 26،36،42،49).

من خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه تتضح لدينا نتائج البيانات حسب المستويات القطاعية التالية:

- **الناتج المحلي الإجمالي**: والذي يتكون من قطاع المحروقات والفلاحة والصناعة والبناء واشغال عمومية وخدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية وأخيراً حقوق ورسوم على الواردات، حيث يشكل مجموعها السنوي قيمة الناتج المحلي الإجمالي فقد عرف خلال فترة الدراسة تطور إيجابي في معدل النمو، حيث بلغت قيمته في سنة 2009 مبلغ 9.968 مليار دج، ليصل صعودا في سنة 2019 محققاً مستوى يقدر بـ 20.284 مليار دج وذلك بمعدل نمو سنوية تتراوح بين 0.12 بالمائة و20.30 بالمائة، يستثنئ منها سنة 2014 التي تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي محققاً نسبة تقدر بـ (2.99-)، وهذا راجع بالأساس إلى

تبعات انهيار أسعار النفط العالمية وتأثير ذلك على موراد الموازنة العامة للبلاد، والشكل التالي يبين تطور منحنى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2018.

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقاً من بيانات الجدول رقم: (02-03) وبالاستعانة ببرنامج Exel.

- **قطاع المحروقات**: فقد سجل قطاع المحروقات حركة متذبذة بين الصعود والنزول ثم الصعود في نسبة مساهمة للناتج المحلي الإجمالي، إلا أن المفارقة الاقتصادية نجدها من خلال بيانات سنة 2019 حيث حقق القطاع مبلغ قدره 910.10 3 مليار دج بنسبة مساهمة قدرها 19.28%، أما إحصائيات سنة 2017 فقد سجلت قيمة قدرها 699.60 3 مليار دج بنسبة مساهمة قدرها 20.21 بالمائة، فبرغم من تحقيق معدل نمو يقدر بـ: 5.68% إلا أنها نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إنخفض بمقدر 0.93%. وعلى الرغم من ذلك يضل قطاع المحروقات المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، ومما يعني أيضا عدم كفاية سياسة التنويع الاقتصادي.
- **قطاع الفلاحة**: والذي رصدت له مخصصات مالية ضخمة في البرامج التنموية السابقة إلا أن نتائجه لا ترقى إلى الأهداف المرجوة وذلك لعدة إعتبارات، فقد شهد نسبة معدل نمو قطاع الفلاحة حالة من النمو الإيجالي رغم تواضعه وتميزه بالاستقرار أيضاً، أما من ناحية قيمة المبالغ المحققة عرفت حالة من الصعود بين سنة 2009 و2019 تضاعفة قيمته ليصل إلى 260 بالمائة، هذا الإنتعاش الذي شهده القطاع وبعد تبعات تأثيرات فيروس كوفيد 19 يتوقع المحللون الاقتصادين أن يحقق في سنة 2021 ما يعادل 25 مليار دولار أمريكي ليجاوز بذلك قطاع المحروقات، وبالرغم من هذا النجاح مرهون أساساً بترقية وتفعيل دور الصناعة التحويلية كقيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي. حيث هذا الأخير لم يعرف ديناميكية حقيقية خاصةً عدم وجود تنسيق وتكامل حقيقي بينها وبين قطاع الصناعة التحويلية الغذائية.

- **قطاع الصناعة:** الذي يعتبر المحرك الحقيقي للاقتصاد فنسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر متدنية، وهي في أحسن حالاتها لم تتجاوز نسبته 6%، وذلك بالمقارنة مع حجم الاستثمارات والدعم الحكومي الممنوح لها (تحفيزات جمركية وجبائية وتسهيلات تمويلية). وعلى الرغم من تدني نسبة مساهمته إلا أنه يشهد حالة من تضاعف في حجم قيمته المالية المحققة لتصل في سنة 2019 إلى ما يعادل 210% بالمقارنة مع سنة 2009.
- **قطاع الأشغال العمومية:** وتكتسي أهمية هذا القطاع كونه منوط به بتنفيذ الإنشاءات خاصةً ما تعلق منها بالبنية التحية كطرق والموانئ والمطارات والسدود، بالإضافة إلى برامج الإسكان وغيرها، حيث شهد معدل نمو مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حالة من التقلب (صعوداً ونزولاً)، ففي سنة 2011 سجلت أضعف نسبة له وتقدر بـ: 9.18% والتي تقابلها قيمة تقدر بـ: 333.30 1 مليار دج، في حين السنة السابقة لها سجلت نسبة مساهمة تقدر بـ: 10.49% والتي تقابلها قيمة تقدر بـ 257.40 1 مليار دج، أما أعلى نسبة مساهمة فقد تحققت في سنة 2019 وذلك بمعدل مساهمة يقدر بـ: 12.23% والتي تقابل قيمة تعادل 481.40 2 مليار دج، على عكس نسبة المساهمة فقد سجل معدل نمو السنوية لهذا القطاع موجة من إرتفاع المتتالي حيث سجل في سنة 2010 معدل نمو سنوي قدر بـ: 15 بالمائة، وصولاً إلى حالة الثبات في معدل النمو السنوي وذلك خلال السنوات الثلاثة الأخيرة بمعدل نمو يقدر بـ 06% سنوياً.
- **قطاع الخدمات والتجارة:** والتي شكل في مجموعه لسنة 2009 كنسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام حوالي 35.58%، حيث عرف منحنى هذا القطاع أرقاماً تصاعدية، من حيث النسب المحققة كمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وأيضا من حيث حجم القيم المالية المحققة، فخلال الفترة بين سنة 2011 إلى 2016، حيث عرفت نمو سنوي في نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 02% كمتوسط سنوي، ليعرف منحنى النمو نسب المساهمة حالة من الانحدار في سنتي 2017 و2018 وذلك من خلال النسب المتتالية 3.27-، 0.81- ثم يرجع إلى حالة الارتفاع في سنة 2019 محقق نسبة مساهمة تقدر بـ: 42.88 بالمائة بقيمة سوقية تقدر بـ: 8697.8 مليار دج.

الفرع الثاني: تحليل بيانات الميزانية العامة

تعتمد الميزانية العامة للدولة أساسا في تمويلها على عائد قطاع الطاقة والتي تتأثر في نسبة مساهمتها حسب حركة تغير أسعار النفط العالمية والتي تلقي بظلالها على وضعية رصيد الميزانية، ومن خلال البيانات المتاحة سنقوم بتحليل وضعية الميزانية العامة.

جدول رقم (03-03): حركة الميزانية العامة للفترة (2014-2019)

(القيم بملايير الدينارات)

بيان / سنوات	الجباية البترولية		الجباية العادية		موارد الميزانية	نفقات الميزانية	رصيد الميزانية
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة			
2014	1.557.73	39.65	2.350.01	59.83	3.907.74	6.995.76	-3.088.02
2015	1.722.94	37.84	2.829.60	62.15	4.552.54	7.656.33	-3.103.78
2016	1.682.55	33.57	3.329.03	66.42	5.011.58	7.297.49	-2.285.91
2017	2.126.98	35.16	3.920.90	64.83	6.047.88	7.282.63	-1.234.74
2018	2.349.69	37.21	3.964.26	62.78	6.313.95	7.899.06	-1.585.10
2019	2.518.48	38.23	4.068.01	61.76	6.586.50	7.725.47	-1.138.97
2020*	1.394.71	31.77	2.994.19	68.22	4.388.90	5.010.99	-622.08

المصدر: من إعداد الطالب من بيانات وزارة المالية الجزائرية، تاريخ الاطلاع 2021/08/14، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor

* إحصائيات نهاية شهر سبتمبر 2020.

انطلاقا من بيانات الجول أعلاه، والذي يلاحظ من خلاله ضعف في توازنات الميزانية والخزينة، ويرجع سبب إلى تراجع للإيرادات الجباية نتيجةً لتراجع أسعار النفط وأثره السلبي على حجم عائدات صادرات المحروقات. حيث يعد هذا الأخير المساهم الرئيسي للميزانية العامة، ففي سنة 2014 حيث سجلت نسبة مساهمته بما يعادل 39.65%، وبعد انهيار أسعار النفط سجل في السنوات الموالية انخفاض متتالي، ففي سنة 2016 قدر معدل الانخفاض بـ: 6.08%، أما سنة 2019 فقد سجلت أدنى انخفاض له بمعدل يقدر بـ: 1.42%. وبسبب العجز المستمر لموارد الميزانية وفي إطار سياسة الحكومة بالوفاء بالنفاقات العامة، كان من الضروري من أجل سد العجز اللجوء إلى صندوق ضبط الموراد الذي انخفضت مورداه إلى 1714.6 مليار دج، ما بين عامي 2014 و2015. وفي هذا النسق عرفت الجباية العادية تطور ملحوظ في حجم وقيمة التحصيل للوعاء الضريبي بسبب الرقابة المشددة لمصالح الضرائب على التهرب الضريبي وأيضا لسياسة التحفيزات الضريبية الموجه للمتعاملين في السوق الموازية لمزاولة نشاطهم في الأطر القانونية، في حين أن النفقات العمومية شهدت خلال نفس الفترة وتيرة متصاعدة في حدود 10%. في حين أن موارد الميزانية خلال نفس الفترة عرفت زيادة متصاعدة في حدود 67% ، مما يوحي أن سياسات ترشيد النفقات العمومية التي اتبعتها الحكومات قد أدت ثمارها، رغم من الزيادة للكثافة السكانية وما صاحبها من ارتفاع في الطلب المحلي، فضلاً عن ذلك فإن زيادة الإيرادات الذي قارب 70% في سنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2014 تعد نتائج إيجابية بفضل توسيع الوعاء الضريبي للخاضعين له وما يتسبب ذلك في إرهاق القدرة الشرائية للمواطنين. ورغم من التطور الإيجابي في أداء الميزانية ذلك من خلال تدني مستوى العجز الحاصل في رصيد الميزانية، ومع ذلك مازالت التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني مرتبط بشكل مباشرة

بتقلبات سوق بورصة أسعار النفط العالمية. والشكل التالي يوضح مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة.

شكل رقم (02-03): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للفترة (2014-2020)

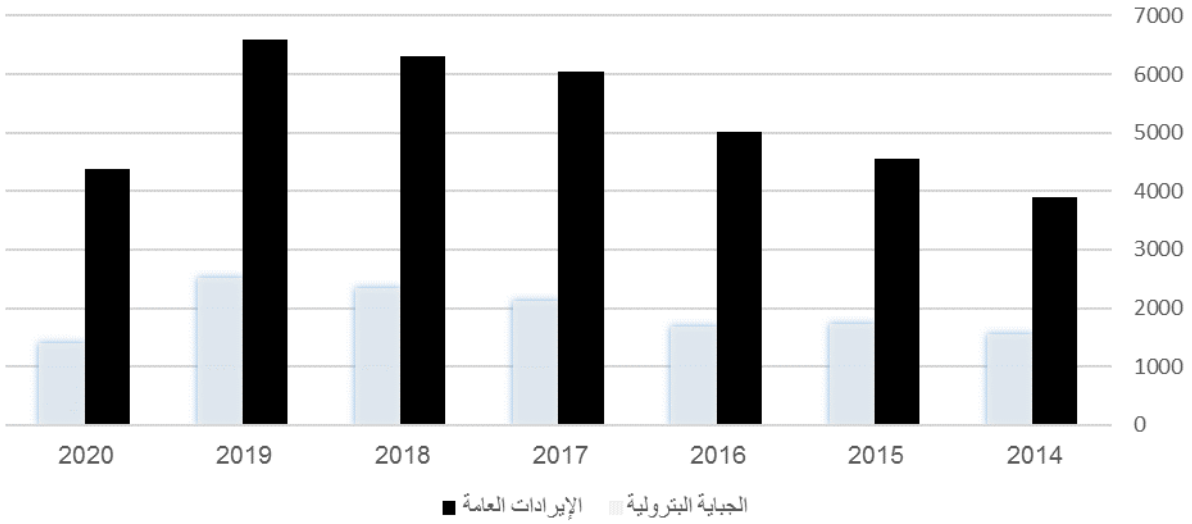

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقاً من بيانات الجدول رقم: (03-03) وبالاستعانة ببرنامج Exel.

الفرع الثالث: التضخم والمديونية الخارجية

يقاس مدى مناعة اقتصاد دولة ما على قدرتها في التحكم في ميكانيزمات التضخم والمديونية الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وذلك عبر سياسات مالية وتجارية ومن خلال البيانات التالية نستعرض ما يلي:

جدول رقم (04-03): تغيرات مؤشر أسعار الاستهلاك بالمتوسط السنوي (%)

التعيين	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
- المواد الغذائية والمشروبات الغير الكحولية	3.90	4.70	3.39	5.01	3.38	-0.56	0.21
- الملابس والأحذية	7.14	8.68	13.74	8.88	5.50	6.61	5.88
- السكن والنفقات	1.30	1.28	6.35	2.33	0.89	1.51	1.39
- الأثاث	3.60	4.41	5.28	4.21	5.38	5.04	4.03
- الصحة	4.40	6.14	6.64	5.67	4.06	3.10	3.96
- النقل / الاتصال	-1.05	3.68	11.74	4.72	5.52	1.20	2.79
- التربية والثقافة والنشاطات	8.93	4.86	-1.43	2.93	4.63	13.56	3.72
- أخرى	0.57	6.78	10.80	11.13	7.33	5.59	7.05
معدل التضخم السنوي	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	1.95	2.42

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقاً من بيانات وزارة المالية الجزائرية، تاريخ الإطلاع 2020/10/15 على الساعة 15.00، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-d-inflation

انطلاقا من بيانات الجدول أعلاه حيث تشكل ظاهرة التضخم التي تصيب اقتصاديات الدول من بين العوامل المساهمة في إحداث اختلال التوزان الاقتصادي والاجتماعي كما أن نسبة معدل التضخم السنوي يمثل مؤشر أسعار الاستهلاك، حيث تؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين وفي أنماط أستهلاكهم، وفي هذا الاطار عرفت الاقتصاد الوطني حالة من التضخم بمعدل سنوي يقدر بـ: 2.92% في سنة 2014 وتعتبر نسبة معقولة وذات أثر ضئيل، وبرغم من ذلك فقد سجل مستوى التضخم حالة ارتفاع في سنتي 2015 و2016، وفي هذه السنة الأخيرة حيث سجلت معدل قياسي بلغ 6.40%، وهذا راجع إلى انخفاض إيرادات الصادرات نتيجة لانخفاض اسعار النفوط العالمية، مما سبب حالة اختلال في توازنات الميزانية والخزينة العمومية، بالإضافة إلى ثقل العبئ المالي المرتبط بالنفقات العامة. وسنة 2017 بداء التضخم يعرف حالمة من الانحصار وصولاً إلى معدل تضخمي يقدر بـ: 2.42% في سنة 2020، والذي يعد أدنى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة. والشكل التالي يوضح لنا مسار تطور منحنى معدل التضخم خلال الفترة الممتدة بين سنة 2014 إلى غاية سنة 2020.

المصدر: من إعداد الطالب أنطلاقاً من بيانات الجدول رقم: (04-03) وبالاستعانة ببرنامج Exel.

أما على مستوى حجم الدين الخارجي للجزائر وتبعات فوائد خدمة الدين والتي تعتبر متدنية بالمقارنة مع حجم التداولات الاقتصادية الكلية، حيث كان الدين الخارجي للجزائر في سنة 2016 يقدر بـ 3.849 مليار دولار ليرتفع إلى 3.989 مليار دولار في سنة 2017 ثم إلى 4.042 مليار دولار في سنة 2018، أما في ثلاثي الثالث من سنة 2019 فقد سجل الدين الخارجي ما قيمته 3.994 مليار دولار أمريكي، هذه الوضعية المالية المريحة على صعيد الاقتصاد الوطني تمكن صانع القرار السيادي بالتمتع بنوع من الاستقلالية من الضغوط الخارجية للهيئات المالية الدولية وحرية في اتخاذ القرارات والاستراتيجيات الاقتصادي التي تتلائم مع الأوضاع العامة للبلاد[1].

المطلب الثاني: مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري

يشكل قطاع الصادرات في الجزائر المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى مساهمة كبيرة في برامج التنمية الاقتصادية وذلك من خلال استغلال عوائد صادرات قطاع المحروقات، هذا الأخير يشكل غالبية صادراتها، مما يجعلها شديدة الحساسية للآثار السلبية للانهيار أسعارها العالمية، هذه المعضلة التي يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري من تبعية مفرطة لقطاع المحروقات يحتم عليها انتهاج سياسات لتنويع صادراتها.

الفرع الأول: تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2009-2020)

تمثل التجارة الخارجية الواجهة الحقيقة لحالة الاقتصاد ومدى تنوعه وارتباطه بالعالم الخارجي، فهيكل الصادرات يقدم لنا صورة عامة عن مدى تنوع النشاط الاقتصادي، أما الواردات فيبين لنا مدى ونوعية اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج، وفي هذا النسق سجلت التجارة الخارجية في سنة 2020، بالمقارنة مع السنة الماضية، تراجعاً بنسبة 25.17%، فقد سجلت الصادرات انخفاض يقدر بـ: 33.57% في نفس الوقت سجلت

[1] تقرير فصلي بنك الجزائر، "مرجع سبق ذكره"، ص: 16. بتصرف

*

الواردات انخفاض يقدر بـ: 17.99%، والجدول التالية يوضح لنا وضعية حركة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2020، وهي كتالي:

جدول رقم (05-03): وضعية حركة التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة بين 2009 إلى 2020

(القيم بمليون دولار أمريكي)

البيان / السنوات	الصادرات (FOB)	الواردات (CAF)	معدل التغطية (%) الصادرات للواردات	الميزان التجاري (FOB - CAF)
2009	45.477	39.297	115.73	6.180
2010	57.762	40.212	143.64	17.550
2011	73.802	47.300	156.03	26.502
2012	72.620	50.376	144.16	22.244
2013	65.823	54.903	119.89	10.920
2014	61.172	58.330	104.87	2.842
2015	35.138	51.646	68.04	-16.508
2016	29.698	46.727	63.56	-17.029
2017	34.529	48.980	70.50	-14.451
2018	41.113	48.573	84.64	-7.460
2019	34.994	44.632	78.41	-9.638
2020*	23.800	34.390	69.20	-10.60

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات بنك الجزائر (النشرة الإحصائية رقم 25،29،33،37،45،49).

(*) معطيات مؤقتة.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه، تتضح لدينا نتائج البيانات المتعلقة بحركة التجارة الخارجية وتأثير ذلك على مستويات توازنات ميزان التجاري وتمثلة في:

- **رصيد الميزان التجاري**: حيث حقق فائق خلال الفترة الممتدة بين سنة (2009-2014)، وذلك بمعدل نمو سنوي يقدر بـ: 284% في سنة 2010، ثم 151% سنة 2011، ثم لينخفض في سنة 2012 إلى 84%، ثم 49% سنة 2013. وخلال سنة 2014 سجل الميزان التجاري أقل فائض قدر بـ 2.84 مليار دولار أمريكي. إلا أن أزمة أسعار النفط العالمية في منتصف 2014 كان له وقع مباشر على حالة الميزان التجاري من خلال تسجيلها عجز مستمر، مما سبب في استنزاف وتآكل احتياطات الصرف من العملة الصعبة نتيجة تغطيتها لعجز في الميزان التجاري. ففي سنة 2015 سجل الميزان التجاري عجز بمقدر 16,5 مليار دولار أمريكي ليرتفع العجز إلى 17 مليار دولار في سنة 2016 ثم شهد حالة من الانخفاض في قيمة العجز خلال السنوات

التالية، وهذا راجع لسياسات الحكومة في ترشيد الواردات. لينتقل مستوى العجز من 14.4 مليار دولار في سنة 2017 ليصل إلى حدود 9.63 مليار دولار سنة 2019، ونتيجة لتبعات فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني وهذا رغم ارتفاع أسعار النفوط العالمية إلا أن رصيد الميزان التجاري سجل في سنة 2020 عجز يقدر بـ: 10.59 مليار دولار أمريكي. وشكل التالي يوضح لنا تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2020.

شكل رقم (04-03): تطور منحنى رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2009-2020

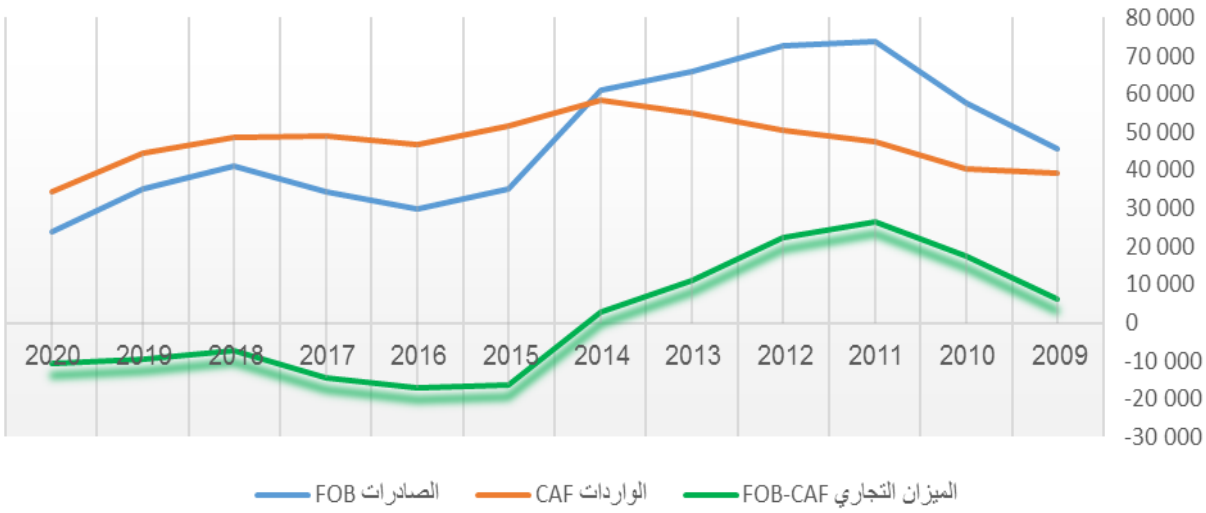

المصدر: من إعداد الطالب وانطلاقاً من بيانات الجدول رقم: (05-03) وبالاستعانة ببرنامج Exel.

- **نسبة تغطية الصادرات للواردات**: لقد عرفت نسبة تغطية الصادرات للواردات أرقام إيجابية خلال الفترة الممتدة بين سنة (2009-2014)، وهذا راجع لعوائد المحروقات التي تشكل حوالي 97% من صادرات البلاد مستفيدة من إرتفاع أسعار النفوط العالمية، إلا أن الأزمة البترولية التي شهدها عام 2014 وذلك في إنخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما تسبب عنه إنخفاض في حجم عائدات الصادرات حيث شهد عجز في مجال تغطية الصادرات للواردات وذلك خلال السنوات (2015،2016،2017،2018،2019)، وفق النسب المتتالية (32%،36%،30%،15%،22%)، ليواصل العجز في الإرتفاع حيث سجل في سنة 2020 نسبة عجز تغطية الصادرات للواردات نسبة تقدر بـ: 31%. وشكل التالي يوضح لنا تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2020.

شكل رقم (05-03): نسبة تغطية الصادرات للواردات الجزائرية للفترة 2009-2020

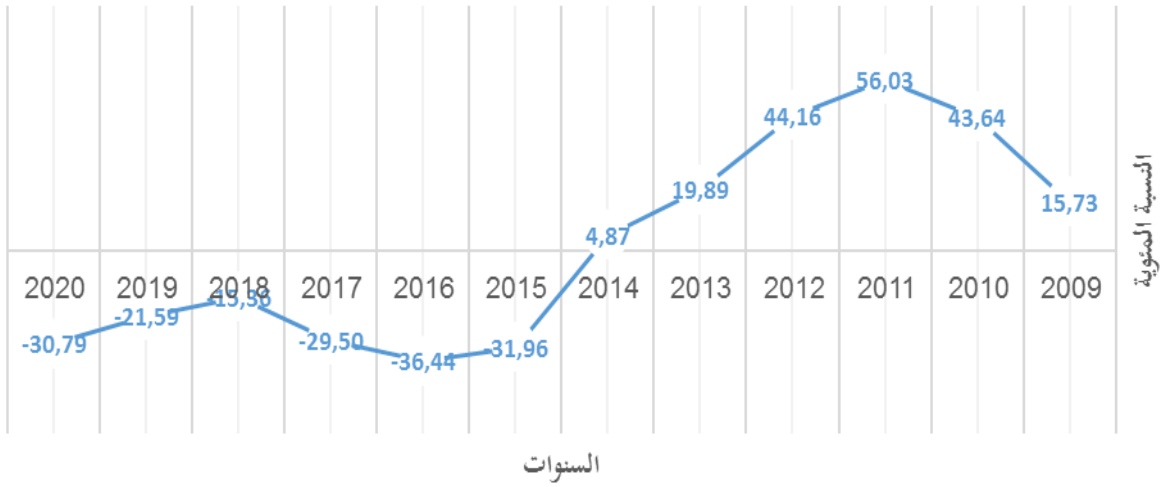

المصدر: من إعداد الطالب وانطلاقاً من بيانات الجدول رقم: (05-03) وبالإستعانة ببرنامج Exel.

- في ظل حركية التجارة الخارجية مع العالم الخارجي، والتي تتطلب المرونة في التعامل مع تقلبات أسعار الصرف الدولية، حيث يقوم البنك المركزي بإصدار نشرة سنوية يحدد من خلالها أسعار الصرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، كما "تشكل سياسات تخفيض سعر الصرف جزءً هاماً في برامج التعديل وذلك لما لها من آثار تخفيض الإنفاق وتحويله من القطاعات غير القابلة للاتجار نحو القطاعات القابلة للاتجار مما يدعم الصادرات ويقلل الواردات"[1]. وفي هذا الإطار يلاحظ من خلال التعاملات التجارة الخارجية في الجزائر أن أغلب صادراتها تتم عبر عملة الدولار الأمريكي، أما وارداتها فكثير منها يتم التعامل معها بعملة اليورو، مما ينجر عنها تأكل في حجم احتياطات العملة الصعبة جراء فوارق أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذا لكون الاتحاد الأوروبي يعد أهم شريك تجاري للجزائر تصل نسبته إلى حوالي 60% من المعاملات التجارية السنوية، والجدول التالي يبين لنا مراحل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو خلال الفترة الممتدة بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2019.

[1] المعهد العربي للتخطيط، تقرير سنة 2018، "مرجع سبق ذكره"، ص: 108.

جدول رقم (06-03): تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار والأورو للفترة (2009 - 2019)

العملة / السنوات	الدينار مقابل 01 دولار أمريكي	الدينار مقابل 01 يورو
2009	72.64	101.29
2010	73.94	99.19
2011	76.05	102.21
2012	78.10	102.16
2013	78.15	105.43
2014	87.90	106.90
2015	107.13	111.44
2016	110.52	121.17
2017	114.93	125.32
2018	118.29	137.68
2019	119.15	133.70

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات بنك الجزائر (النشرة الإحصائية رقم 25،29،33،37،45،49).

من بيانات الجدول أعلاه والمتعلقة بحركة تطور سعر الصرف الدينار مقابل عملاتي الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية سنة 2019 حيث سجل سعر صرف عملة الدولار الأمريكي مع الدينار الجزاري أرتفاع في قيمته وصلت إلى حدود 164% في سنة 2019 بالمقانة مع سنة 2009، أما سعر صرف عملة اليورو مقابل الدينار الجزائري فقد شهدت هي أيضا أرتفاع في قيمتها وصلت إلى حدود 132% في سنة 2019 بالمقانة مع سنة 2009. هذا الإختلاف في أسعار الصرف لصادرات الجزائر بالدولار والواردات باليورو يكبد الخزينة العمومية خسائر في العملة الصعبة.

شكل رقم (06-03): منحنى تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار والأورو

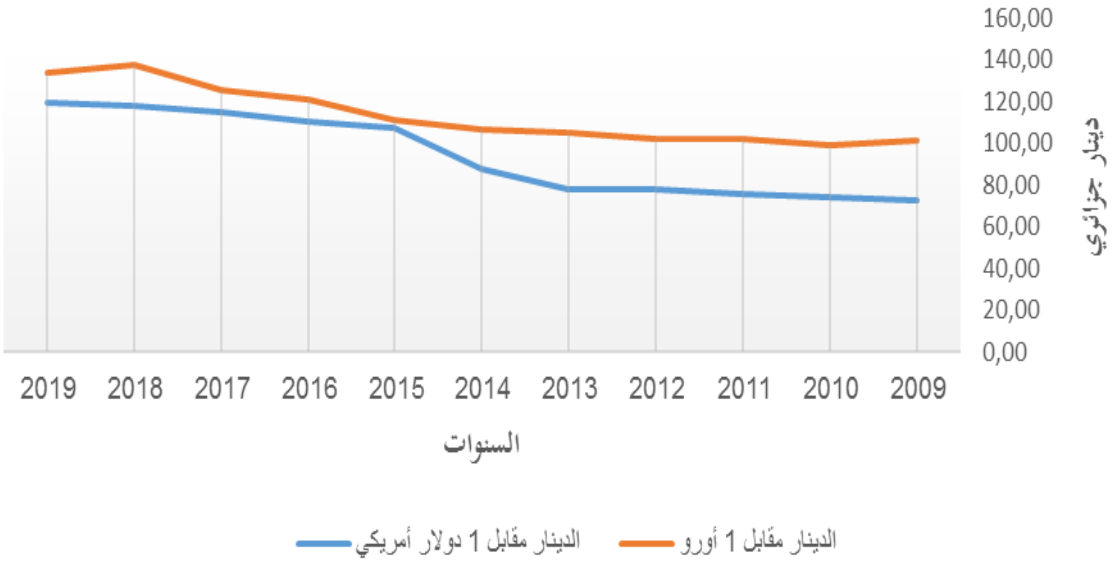

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقاً من بيانات الجدول رقم: (06-03) وبالاستعانة ببرنامج Exel.

من خلال قراءتنا لرسم البياني في الشكل أعلاه، حيث يبرز لنا مسار تطور منحنى سعر الصرف الدينار الجزائر مقابل كل من عملتي الدولار الأمريكي والأورو، وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2019. حيث نلاحظ منحنى قيمة صرف عملة الأورو فوق مستوى منحنى قيمة صرف عملة الدولار، مما ينتج عنها تسربات في العملة الصعبة نتيجة فوارق سعر الصرف أثناء عمليات التصدير والإستيراد في الجزائر.

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات التجارة الخارجية

لمعرفة ما مدى تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الناتج المحلي الإجمالي يستعان بمؤشرات قياس للدلالة على درجة الارتباط والتأثير، بالإضافة إلى ذلك يمكننا من معرفة نقاط الضعف والهشاشة التي يتطلب إتخاذ تدابير مالية وتجارية للحد من تأثيرها السلبية، ومن بين المؤشرات التي يستعان بها هي:

أولاً: درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج

يهدف هذا المؤشر من خلال دراسة قطاع التجارة الخارجية لتوضيح مدى حدة التبعية التجارية للخارج وتطورها عبر الزمن، فكلما ارتفع قيمة المؤشر دل ذلك على أن قيمة مجموع الصادرات والواردات ارتفعت عن ناتجها المحلي الإجمالي، أي أن الاقتصاد الوطني شديد الحساسية لتغيرات وظروف التجارة الدولية. وبالتالي، لا يعد ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي دليلاً قاطعاً على التبعية التجارية للخارج، حيث يتعين التأكيد على وجود

هذه التبعية باستخدام مؤشري التركيز السلعي للصادرات والتركيز الجغرافي للصادرات، ويمكن قياس هذا المؤشر عن طريق المعادلة التالية:

مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي= [(الصادرات + الواردات)/ الناتج المحلي الإجمالي] × 100

جدول رقم (07-03): مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2009 – 2019)

(القيم بملايير الدينارات)

البيان / السنوات	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي
2009	3303.45	2854.53	9968.00	**0.62**
2010	4297.49	2991.77	11991.60	**0.61**
2011	5376.48	3445.81	14519.80	**0.61**
2012	5631.68	3906.66	15843.00	**0.60**
2013	5225.03	4358.20	16650.20	**0.58**
2014	5499.36	5243.87	17228.60	**0.62**
2015	3529.96	5188.36	16712.70	**0.52**
2016	3250.74	5114.74	17514.60	**0.48**
2017	3831.34	5434.82	18302.90	**0.51**
2018	4794.19	5664.10	20259.00	**0.52**
2019	4176.88	5327.28	20284.20	**0.47**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات بنك الجزائر(النشرات الإحصائية رقم: 26،36،42،49).

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه، يتضح لدينا أن الاقتصاد الجزائري منكشف على التجارة الدولية بدرجة كبيرة أي أنه في حالة تبعية للخارج، مما يجعله شديد الحساسية لتقلبات أسعار صادراته، بالإضافة إلى تأثره الشديد بالأزمات ذات البعد المالي والاقتصادي والسياسي والأمني التي تحدث في اقتصاديات دول العالم، بالإضافة إلى الأزمة الصحية التي يشهدها العالم حاليا من تفشي موجات متحورة متتالية لفيروس كوفيد 19، ومما نستنتجه من قراءة البيانات أن نسبة مساهمة قطاع التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي نسبتها تتراوح بين 47 بالمائة إلى 62 بالمائة وذلك بين عامي 2009 و2019، وهذا مما يدل على أن الاقتصاد الوطني لا يتمتع بنوع من الاستقلالية والمناعة ضد المخاطر الخارجية (سياسية، اقتصادية، كوراث طبيعية، صحية)، حيث أن قدرة امتصاص تبعات وآثار الأزمات المالية والتجارية العالمية تعد ضئيلة بالمقارنة مع الإمكانات الاقتصادية المتاحة، فضلا عن ذلك فهذا يدل أيضا على أن سياسات التنويع الاقتصادي المتبعة لم تأتي بثمارها في تكوين قاعدة اقتصادية متنوعة ومترابطة مع سلاسل القيم العالمية وسلاسل الإمداد الدولية، مما يجعلها محور إرتكاز يعتمد عليه

قطاع التجارة الخارجية. والشكل التالي يعطينا صورة عامة عن حالة الانكشاف الاقتصادي للجزائر على العالم الخارجي وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2019.

شكل رقم (07-03): منحنى مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر

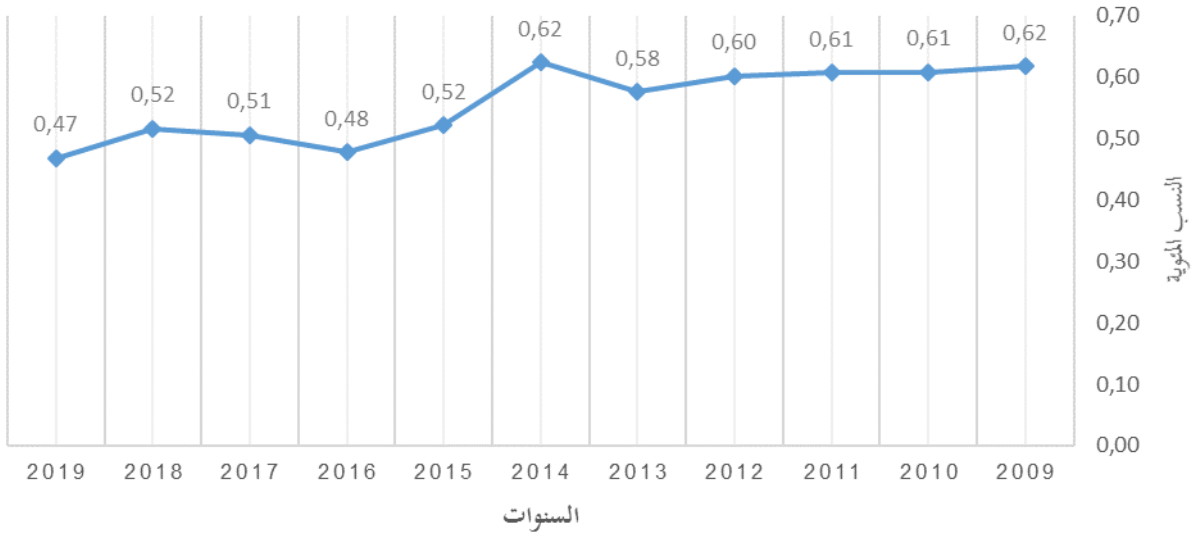

المصدر: من إعداد الطالب وانطلاقاً من بيانات الجدول رقم: (07-03) وبالاستعانة ببرنامج Exel.

من خلال قراءتنا لبيانات الرسم البياني في الشكل أعلاه ومن خلاله يتضح لدينا تطور مسار منحنى مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي، حيث يتضح لدينا أنه خلال الفترة بين عامي 2016 و2019 حيث شهد خلالهما معدل مؤشر الانكشاف مستوى أقل من 50% بالمقارنة مع فترة الدراسة، حيث سجلت النسب التالية بالترتيب 47% و48%، وهذا راجع إلى تقليص في حصة صادرات النفطية تبعا للاتفاق (أوبيك +) خلال سنة 2016، وإجراءات ترشيد الواردات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية من أجل تخفيف من العبئ المالي على الموازنة العامة. وعلى العموم فإن درجة تبعية الاقتصاد الوطني للخارج تعد كبيرة، مما يتطلب اتخاذ إجراءات من طرف صناع القرار من أجل تمكين في عملية التنويع الاقتصادي والتي من خلالها تمكن من تقليص الفارق في الفجوة التي احدثها درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد الجزائري.

ثانياً: مؤشر قياس تنويع الصادرات

يقيس مؤشر التجارة الخارجية هيرفيندال هيرشمان، بالنسبة لكل بلد، درجة التركيز المنتجات عند التصدير والاستيراد (خدمات غير مأخوذة بعين الاعتبار). من معطيات قطاع التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2020 حيث استقرت درجة التركيز المنتجات عند الإستيراد 0.40 ، مما يعني أن الواردات موزعة بصفة متجانسة بين السلع المستوردة، أما فيما يخص التصدير، فإن درجة تركيز المنتجات المصدرة بلغت 0.91 خلال نفس الفترة، مما

يشير إلى أن الصادرات تصدر من مجموعة منتج واحد تتمثل في المحروقات.[1] وقد كان مؤشر التنويع الموسع والمكثف للصادرات الجزائرية طبقاً لمنهجية صندوق النقد الدولي لعامي 1980 و2010، فقد سجلت مؤشر التنويع 0.18، تنويع مؤسع 0.02-، تنويع مكثف 0.16-.[2]

جدول رقم (08-03): مؤشر تنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة بين 2009-2020

(القيم بمليون دولار أمريكي)

البيان / السنوات	طاقة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع إستهلاكية	مؤشر HHI
2009	44.411	113	170	692	0	25	49	0.9568
2010	56.143	305	165	1.089	0	27	33	0.9455
2011	71.662	357	162	1.495	0	36	16	0.9511
2012	70.571	314	167	1.519	0	30	18	0.9443
2013	63.662	402	108	1.608	0	25	18	0.9383
2014	58.362	323	110	2.350	2	15	10	0.9511
2015	33.081	239	105	1.685	0	17	11	0.9349
2016	27.917	327	84	1.299	0	53	18	0.9151
2017	33.202	350	73	845	0	78	20	0.9307
2018	38.897	373	93	1.626	0	90	33	0.9033
2019	32.926	408	96	1.445	0.25	83	36	0.9384
2020	21.541	442	71	1.611	0.32	90	39	0.9129

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات:

- بنك الجزائر (النشرة الإحصائية رقم 25،29،33،45،49).
- وزارة المالية، "إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020"، تحديث جانفي 2021، ص: 35. بتصرف

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه، يستنتج من خلال قيم مؤشر تنويع الصادرات والتي في مجملها تقترب من الواحد الصحيح، بأن الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة تعرف حالة من التركيز الشديد لصادراتها، حيث يطغى عليها قطاع المحروقات، وتراوحت قيم المؤشر بين 0.9033 و0.9622، مما يدل على أن هناك ضعف واضح في نتائج سياسات المنتهجة من طرف الحكومات والهادفة إلى إحداث تنويع الاقتصادي الذي يضفي على تنويع في الصادرات، بالإضافة إلى ذلك فإن الصاردات غير النفطية القائمة لم تعرف نمو كبير في

[1] إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020، "مرجع سبق ذكره"، ص:46.

[2] المعهد العربي للتخطيط، تقرير 2018، "مرجع سبق ذكره"، ص: 89. بتصرف

حجم صادراتها بل كان وضعها في حالة استقرار في حجم الصادرات، مما يدل أيضا أن السياسات الموجهة لدعم الصادرات ومرافقتها لم تحدث فرق جوهري خلال فترة الدراسة، وأن تقلب نسب مؤشر تنويع الصادرات راجع بالأساس إلى تقلب أسعار النفوط العالمية مما أثر على حجم صادرات المحروقات ويستثنى منها حصيلة سنة 2021 والتي يتوقع نمو صادرات غير النفطية متجاوزاً عتبة 10% للأول مرة مع قيمة صاردات تقترب من 04 مليار دولار أمريكي. والشكل التالي يوضح لنا مسار تطور مؤشر تنويع الصادرات خلال الفترة الممتدة بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2020.

شكل رقم (08-03): تطور مؤشر تركز الصادرات الجزائرية للفترة 2009-2020

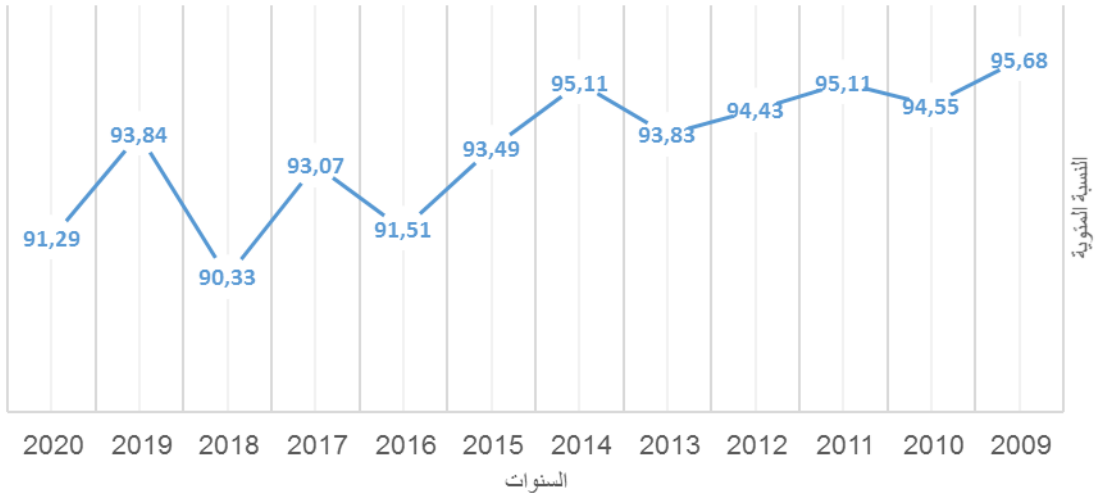

المصدر: من إعداد الطالب وانطلاقاً من بيانات الجدول رقم: (08-03) وبالإستعانة ببرنامج Exel.

من خلال قراءتنا لبيانات الرسم البياني أعلاه والمتعلق بحركة تطور منحنى مؤشر تركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2020، فيلاحظ أن مستوى تركز الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة تفوق 90% وهذا ما يدل على التبعية الشديدة للاقتصاد الوطني على عائدات المحروقات، ورغم ذلك يلاحظ أيضا أن منحنى مؤشر تركز الصادرات يعرف حالة من النقصان بقيم صغيرة نتيجة لتطور مسار الصاردات غير النفطية مما يتطلب تعزيز الجهود من أجل تنميتها.

الفرع الثالث: صادرات الجزائر وفق مؤشر التجارة عبر الحدود

في إطار مساعي الجزائر لترقية نشاط الصادارت غير النفطية وذلك عبر استراتيجيات تنمية لتنويع اقتصدها ومصادر دخلها، ورغم هذه جهود إلا أنها لا تظهر في معاملتها ودعمها في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال تحليل مؤشر التجارة عبر الحدود الذي يندرج ضمن تقرير ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي.

ويبين التقرير عام 2019 ترتيب الجزائر وفقاً لهذا المؤشر، وكذلك مؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للأداء، حيث يتكون مؤشر التجارة عبر الحدود من 6 مؤشرات فرعية تتعلق بسهولة وتكلفة الاستيراد والتصدير وهي كتالي.[1]

الجدول رقم (09-03): ترتيب الجزائر وفقاً لمؤشر التجارة عبر الحدود – 2019

الدولة	الجزائر
الترتيب	173
الاقتراب من الحد الأعلى للأداء	38,43
تكلفة التصدير الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية US$	149
تكلفة التصدير: الامتثال لقوانيين الحدود US$	80
الوقت اللازم للتصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	593
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	400

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2019.

الجدول رقم (10-03): ترتيب الجزائر وفقاً لمؤشرات فرعية لمؤشر التجارة عبر الحدود – 2019

الدولة	الجزائر
الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	409
الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)	374
التجارة عبر الحدود – تكلفة الاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود US$	210
التجارة عبر الحدود – تكلفة الاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية US$	96

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2019.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (09-03) والجدول رقم (10-03)، أن ترتيب الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود في الرتبة 173 عالمياً وهي في ذيل الترتيب العالمي من الكفاء في إجراءات وترتيبات المتعلقة بالجوانب التصديرية، كما يلاحظ أيضا أن كافة الإصلاحات والسياسات التي اتبعتها الجزائر، لتسهيل عملية التجارة، لم تصل إلى النتائج المطلوبة، وهذا راجع للتحديات التي تواجهها في تطوير البنية اللوجستية (إدارة الجمارك، الشحن الدولي، تتبع وتعقب الشحن، الكادر البشري المؤهل، عملية التنفيذ في الوقت المحدد). ويشكل هذا الوضع تحدي كبير أمام السلطات العامة في سياستها لترقية وتنويع الصادرات غير النفطية، مما يتوجب عليها اتخاذ إجراءات

[1] تقرير التنمية العربية، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة"، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الرابع، 2019، الكويت، ص: 91-92.

استعجالية من أجل ترقية الهياكل المرتبطة بعمليات التصدير حتى ترقي إلى مستويات ومؤشرات التجارة عبر الحدود.

المطلب الثالث: تطور هيكل الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2009-2020)

رغم الضعف المسجل في وتيرة وحصيلة الصادرات غير النفطية في الجزائر منذ استقلالها، إلا أنها تعد من أهم قطاعات التي يعول عليها لرفع من تحديات تبعات لعنة الموارد، وذلك من خلال تنويع الاقتصاد الوطني والذي يؤثر بدوره في تنويع هيكل الصادرات مما يرفع من قيمة السوقية للناتج المحلي الإجمالي، وما يترتب عليه من خلق ديناميكية اقتصادية للأنشطة والقطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، وصولاً إلى تحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي للمجتمع.

الفرع الأول: بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2020)

سجلت الصادرات الإجمالية انخفاضاً بنسبة 31.99% خلال سنة 2020 بالمقارنة مع السنة السابقة، ويرجع ذلك إلى انخفاض صادرات المحروقات بنسبة 34.57 بالمائة، حيث يهيمن قطاع المحروقات على البنية العامة للصادرات بنسبة تقدر بـ 90.62%، والتي بدورها انخفضت قيمتها عن السنة السابقة بقيمة قدرها 11.38 مليار دولار أمريكي وهذا راجع للإنخفاض الأسعار النفط بالإضافة إلى تقليص من حصة التصديرية بموجب أتفاق (أوبيك +)، في حين تبقى بقية الصادرات هامشية بنسبة تعادل 9.48% بما يعادل 2.25 مليار دولار أمريكي حيث سجلت إرتفاع يقدر بـ 09% في سنة 2020 بالمقارنة مع السنة السابقة.

جدول رقم (11-03): بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة بين 2009 و2020

(القيم بمليون دولار أمريكي)

البيان / السنوات	إجمالي الصادرات		الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
2009	45.477	100	44.411	% 97.6	1.066	% 2.4
2010	57.762	100	56.143	% 97.1	1.619	% 2.9
2011	73.802	100	71.662	% 97.1	2.140	% 2.9
2012	72.620	100	70.571	% 97.1	2.048	% 2.9
2013	65.823	100	63.662	% 96.7	2.161	% 3.3
2014	61.172	100	58.362	% 95.4	2.810	% 4.6
2015	35.138	100	33.081	% 94.1	2.057	% 5.9
2016	29.698	100	27.917	% 94	1.781	% 6
2017	34.529	100	33.202	% 96.1	1.367	% 3.9

2018	41.113	100	38.897	% 94.6	2.216	% 3.4
2019	34.994	100	32.926	% 94	2.068	% 6
2020	23.796	100	21.541	90.62	2.255	9.48

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات بنك الجزائر (النشرات الإحصائية رقم: 26،36،42،49).

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه، يتضح لدينا أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة تشكل الغالبية العضمة من حصيلتها، حيث يتراوح متوسط نسبة تغطيتها وذلك خلال فترة الدراسة في حدود 95.80%، يستثنى منها حصيلة سنة 2020 حيث إنخفظت هذه النسبة إلى 90.62% بما يعادلها من قيمتها السوقية التي تقدر بـ: 2.225 مليار دولار أمريكي، وهي إحصائيات مؤقتة ويتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية مع تأثر طفيف في نسبتها، وهذا راجع إلى سبب أرتفاع أسعار النفط العالمية مما يوثر في إرتفاع قيمة حجم صاردات المحروقات. أما الصادرات غير النفطية فقد سجلت سنة 2014 أكبر حصيلة لها بنسبة تقدر بـ: 4.6% بما يعادلها من قيمة تقدر بـ: 2.81 مليار دولار أمريكي، كما يتوقع أن تشهد سنة 2020 طفرة حقيقة في الصادرات غير النفطية برغم من ضئلة قيمتها أن تحقق نسبة تفوق 9.48%. والشكل التالي يبين لنا مسار تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2020.

شكل رقم (09-03): منحنى تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2009-2020)

(القيم بمليون دولار أمريكي)

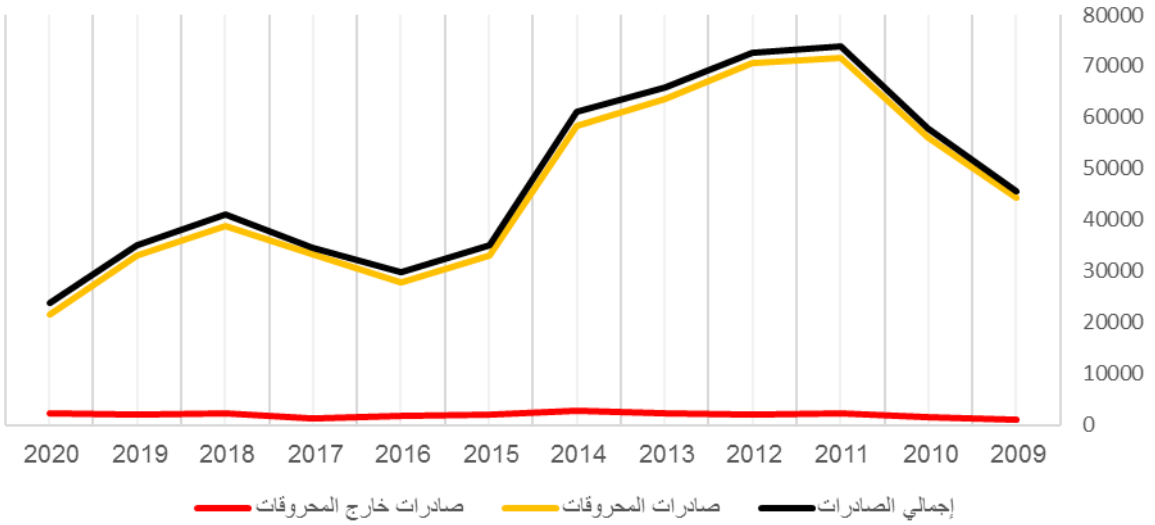

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقاً من بيانات الجدول رقم: (11-03) وبالاستعانة ببرنامج Exel.

الفرع الثاني: تطور بنية الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2009-2020)

انطلاقاً من بيانات سنة 2017 حيث سجلت انخفاض في قيمة الصادرات غير النفطية وصلت إلى حدود 1.367 مليار دولار أمريكي، ومن المفارقة الاقتصادية وفي نفس السنة استوردنا من مشتقات المحروقات ما يعادل قيمته 1.89 مليار دولار، أي أن حصيلة صادرات غير النفطية لم تغطي حتى واردات المحروقات.كما أن الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة شهدت نوعاً من الإستقرار في قيمتها والتي تقدر بـ: 2 مليار دولار أمريكي، وهي قيمة ضئيلة بالمقارنة بحجم إمكانيات الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر.

جدول رقم (12-03): هيكل الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة من 2009-2020

(الوحدة مليون دولار أمريكي)

البيان / السنوات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2009	113	170	692	0	25	49
2010	305	165	1.089	0	27	33
2011	357	162	1.495	0	36	16
2012	314	167	1.519	0	30	18
2013	402	108	1.608	0	25	18
2014	323	110	2.350	2	15	10
2015	239	105	1.685	0	17	11
2016	327	84	1.299	0	53	18
2017	350	73	845	0	78	20
2018	373	93	1.626	0	90	33
2019	408	96	1.445	0.25	83	36
2020*	442	71	1.611	0.32	90	39

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات بنك الجزائر (النشرة الإحصائية رقم 25،29،33،45،49).

(*) معطيات مؤقتة

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه يتضح لدينا أن هيكل الصادرات غير النفطية تتشكل من ستة شعب حيث يلاحظ عليها عدم الاستقرار رغم أنها تمثل مجالات واعدة في تحقيق معدلات نمو عالية وهي تتمثل في الآتي:

- **شعبة المواد الغذائية:** سجلت منحنى تصاعدي من حيث قيمة صادرتها، حيث سجلت نسبة زيادة خلال سنة 2010 بمقدار 270% بالمقارنة مع السنة السابقة، هذه الزيادة المستمرة تتوقع الحكومة أن تقفز إلى مستويات جديد وذلك إنطلاقا من التفاؤل من خلال الأرقام المحققة خلال 10 أشهر الأولى لسنة 2020، حيث حققت الصادرات للمواد الغذائية ما قيمته 442 مليون دولار أمريكي، رغم ذلك علينا التحفظ على

هذه الأرقام، وذلك من خلال أن بعض المواد الغذائية المصدرة والتي تدخل في تكوينها مواد أولية والتي هي في الأساس مواد مدعمة من طرف الدولة، مثل صادرات العجائن (القمح)، مشتقات الحليب (الحليب).

- **شعبة المواد الأولية:** التي عرف فيها منحنى صادراتها انخفاض مستمر في قيمة عائداتها، فقد سجلت سنة 2009 أكبر حصيلة للصادرات هذا الصنف بقيمة تقدر بـ: 170 مليون دولار أمريكي وذلك بالمقارنة مع سنة 2019 التي حققت فيها قيمة تصديرية تقدر بـ: 96 مليون دولار أمريكي، أي بنسة انخفاض تقدر بـ: 43%.
- **شعبة المواد نصف المصنعة:** والتي سجلت حصيلة صادراتها خلال سنتي 2009 و2017 أدنى قيمة، حيث سجلت عوائد حسب الترتيب تقدر بـ 692 و845 مليون دولار أمريكي، أما سنة 2014 فتعد أفضل فترة لها بقيمة صادرات تعادل 2.35 مليار دولار أمريكي بنسة تقدر بـ: 83.62% من مجموع الصادرات غير النفطية وهذا رغم حالة إنخفاض المسجل في الصاردات النفطية بسبب تهاوي اسعار النفوط العالمية. مما يستنتج أن الصادرات غير النفطية تعرف حالة من التركيز الشديد من خلال صادرات هذه الشعبة، أي أنها تعتمد بشكل شبه كلي على عوائد الصناعة التحويلية، مما يعزز هذا القطاع ليكون قاطرة لتنويع الاقتصادي.
- **شعبة التجهيزات الفلاحية:** تكاد لا تذكر تماما فقد سجلت في سنة 2014 ما مقدره 2 مليون دولار كصادرات، في سنتي 2019 و2020 سجلت على التوالي 0.25 و0.32 مليون دولار أمريكي، مما يجعل هذه الشعبة ذات أولوية في برامج التنمية وكقيمة مضافة للاقتصاد الوطني سواء على مستوى استراتيجية إحلال الواردات أو على مستوى كقطب اقتصادي موجه نحو التصدير عبر اتفاقيات شراكة دولية.
- **شعبة التجهيزات الصناعية:** سجلت صادراتها منحنى تصاعدي خلال فترة الدراسة بنسبة نمو سجلت في سنة 2016 تقدر بـ 212 بالمائة مقارنة مع سنة 2009، وسجلت سنة 2020 نسبة نمو صادرتها لهذه الشعبة بمقدر 170 بالمائة بالمقارنة مع سنة 2016، مما يتضح أن هذه الشعبة تعرف وتيرة نمو عالية في صادراتها ولها القدرة على تحقيق معدلات أكبر.
- **شعبة السلع الاستهلاكية:** تعد صادراتها محدودة بالمقارنة مع الاستثمارات في الصناعات التحويلية وبخاصة في شعبة المنتجات الزراعيةن فقد سجلت أحسن حصيلة لها سنة 2009 بصادرات تقدر بـ 49 مليون دولار أمريكي لتنخفض وصولا إلى سنة 2020 محققة قيمة صادرات تعادل 39 مليون دولار أمريكي أي بنسبة انخفاض تعادل 25.64% بالمقارنة مع سنة 2009.

شكل رقم (10-03): منحنى تطور هيكل الصادرات غير النفطية للفترة (2009-2020)

(القيم بمليون دولار أمريكي)

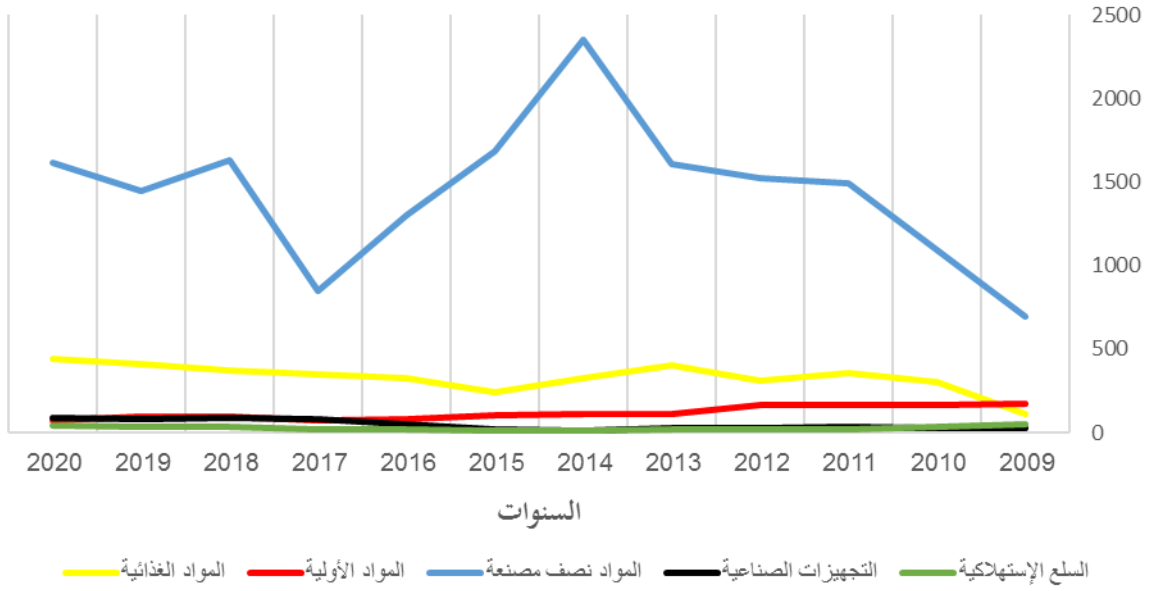

المصدر: من إعداد الطالب وانطلاقاً من بيانات الجدول رقم: (12-03) وبالاستعانة ببرنامج Exel.

من خلال قراءتنا لبيانات الرسم البياني في الشكل أعلاه حيث يقدم لنا صورة عامة عن مسارات تطور منحنيات صادرات الجزائر غير النفطية فيلاحظ أن شعبة المواد النصف المصنعة تحتل مكانة رائدة في قيم الصادرات خاصة الصناعات المرتبطة بقطاع التعدين متبوعة بشعبة المواد الغذائية في الترتيب الثاني ولكن بقيم متواضعة وهذا راجع لضعف الصناعة التحويلية في استغلال وفرات الحجم المحققة في قطاع الفلاحة، في حين أن كل من شعب السلع الإستهلاكية والتجهيزات الصناعية والمواد الأولية ضئيلة القيم التصديرية (ضعف في الإنتاجية والتسويق الدولي) على رغم من الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر والتي يمكن لها من تحقيق طفرة من حيث حجم صادراتها غير النفطية.

جدول رقم (13-03): بنية الصادرات غير النفطية في الجزائر لسنتي 2019 – 2020

(الوحدة مليون دولار أمريكي)

البيان / السنوات	سنة 2019	الحصة النسبية	سنة 2020	الحصة النسبية
الأغذية والمشروبات	**412.02**	**19.97**	**446.16**	**19.78**
– **أولية**	89.72	21.78	98.09	21.99
– **مجهزة**	322.30	78.22	348.07	78.01
لوازم صناعية	**2 061.97**	**79.91**	**1 690.94**	**74.97**
– **أولية**	105.37	5.11	74.87	4.43
– **مجهزة**	1 956.60	94.89	1616.07	95.57
سلع إنتاجية	**16.15**	**0.63**	**13.39**	**0.95**
– **سلع إنتاجية (عدا معدات النقل)**	11.00	68.11	8.25	61.61
– **أجزاء وملحقات**	5.15	31.89	5.14	38.39
معدات النقل وأجزاؤها وملحقاتها	**27.60**	**1.07**	**57.76**	**2.56**
– **سيارات ركاب**	–	–	–	–
– **غيرها**	16.56	60	0.05	0.09
– **أجزاء وملحقات**	11.04	40	57.71	99.91
سلع استهلاكية	**62.66**	**2.43**	**47.31**	**2.10**
– **معمرة**	49.45	78.92	33.23	70.24
– **شبه معمرة**	4.37	6.97	6.37	13.46
– **غير معمرة**	8.84	14.11	7.71	16.30
المجموع	**2 580.40**	**100**	**2 255.56**	**100**

المصدر: وزارة المالية، "إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020"، مديرية الدراسات والاستشراف، تحديث جانفي 2021، ص: 35. بتصرف

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه حيث سجلت صادرات المنتجات الرئيسية خارج المحروقات خلال سنة 2020 في وحدة المنتجات نصف المصنعة التي سجلت قيمة إجمالية تقدر بـ 1.61 مليار دولار أمريكي، متبوعة بالمرتبة الثانية وحدة المواد الغذائية بقيمة تقدر بـ 442 مليون دولار أمريكي، ثم سلع التجهيزات الصناعية بقيمة تقدر بـ 90 مليون دولار أمريكي، ثم وحدة المواد الخام بـ 71 مليون دولار أمريكي ووحدة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بـ 39 مليون دولار أمريكي، وأخيرا وحدة سلع التجهيزات الزراعية بـ 32 مليون دولار

أمريكي. وتمثل أكبر خمس منتجات نسبة 77.19 بالمائة من قيمة صادرات خارج المحروقات، تمثل كل من الأسمدة 41.29 بالمائة، السكر والمولاس (دبس السكر) وعسل النحل 15.61 بالمائة، العناصر الكيميائية غير العضوية 12.36 بالمائة، الجير، الأسمنت، ومواد للأبنية مصنعة بـ 4.19 بالمائة، والفواكه والجوزيات (باستثناء الجوزيات الزيتية)، طازجة أو مجففة بـ 3.74 بالمائة.[1]

أما فيما يخص مُصدري المنتجات خارج المحروقات، فإن "الخمسة الأوائل" من أصل 1219 مصدر يحققون لوحدهم، أكثر من 72.76 بالمائة من القيمة الإجمالية للصادرات خارج المحروقات وهذا خلال سنة 2020. حيث يمثلون أساساً في هؤلاء الذين يعملون في قطاع منتجات البولة (اليوريا)، المذيبات، النشادر والسكريات.[2]

كما سجلت الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لأربعة الأشهر الأولى من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية هامة مقارنة بنفس السنة الماضية تتجلى فيما يلي:[3]

- ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بنسبة 64.56 %؛
- معدل الصادرات خارج المحروقات بلغ 10.54 % من قيمة الإجمالية للصادرات؛
- بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 1.14 مليار دولار أمريكي؛
- تسجيل 832 مؤسسة تصدير جسدت عمليات التصدير خلال نفس الفترة؛
- **أهم المواد المصدرة مع نسب الزيادة بالمقارنة مع السنة الماضية:**

✓ صادرات الأسمنت بلغت 51.54 مليون دولار أي بزيادة قدرها 144.45%.

✓ صادرات السكر بلغت 120 مليون دولار أي بزيادة قدرها 44.57%.

✓ صادرات التمور بلغت 46.29 مليون دولار أي بزيادة قدرها 25.66%.

✓ صادرات الأسمدة المعدنية والكيميائية الأزوتية بلغت 283.26 مليون دولار أي بزيادة قدرها 5.09%.

✓ صادرات الزيوت والمنتجات الأخرى المحصل عليها من تقطير الفحم الحجري بلغت 163 مليون دولار أي بزيادة قدرها 121.34%.

✓ صادرات المواد الغذائية بلغت 205 مليون دولار أي بزيادة قدرها 38.52%.

[1] وزارة المالية، "إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020"، مديرية الدراسات والاستشراف، تحديث جانفي 2021، ص:31.

[2] وزارة المالية، "نفس المرجع"، ص:21.

[3] وزارة التجارة، "إحصائيات التجارة الخارجية"، تاريخ الإطلاع 2021/06/29 على الساعة 10.00، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/les-statistiques-de-l-exportation-hors-hydrocarbures

شكل رقم (11-03): منحنى تطور الصادرات غير النفطية للفترة 2009-2020

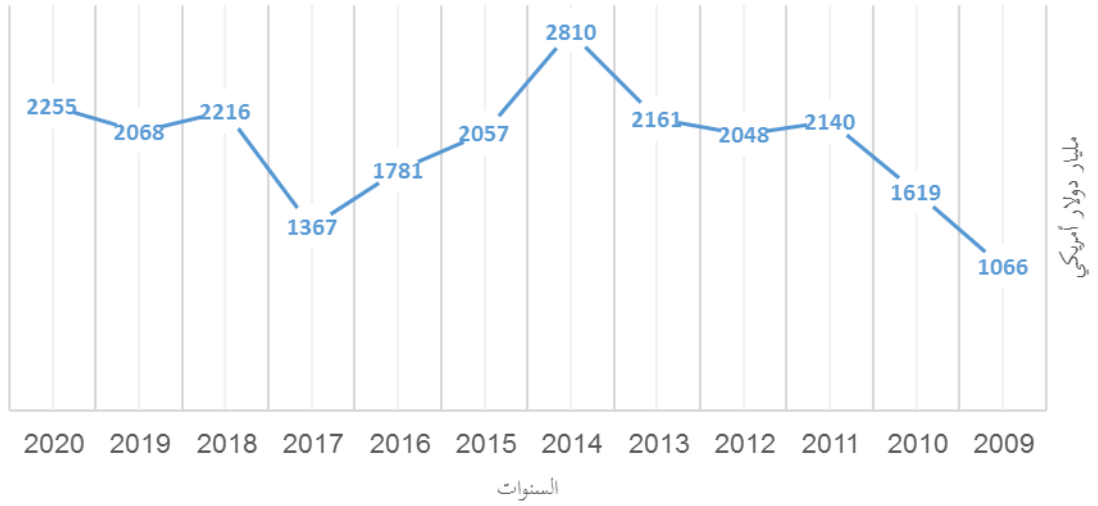

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم: (13-03) وبالإستعانة ببرنامج Exel.

من خلال قراءتنا لبيانات الرسم البياني في الشكل أعلاه حيث يظهر لنا درجة التقلبات الحاصلة في منحنى الصادرات غير النفطية خلال الفترة الممتدة بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2020. حيث شهدت صادرات غير النفطية منحنى تصاعدي انتقل من مبلغ 1.06 مليار دولار أمريكي سنة 2009 إلى حدود 2.81 مليار دولار أمريكي في سنة 2014 بنسبة نمو متوسط سنوي تقدر بـ 23 بالمائة. ثم يشهد حالة انحدار في القيم ليصل في سنة 2017 مبلغ صادرات تقدر بـ 1.37 مليار دولار أمريكي أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 51 بالمائة بالمقارنة مع سنة 2014، ليشهد من جديد حالة تعافي من خلال صعود منحنى الصادرات غير النفطية مسجلاً في سنة 2020 ما قيمته 2.25 مليار دولار أمريكي بسنة نمو تقدر بـ 64 بالمائة بالمقارنة مع سنة 2017.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2020)

التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية يساعد في جمع بيانات ومعلومات عن أنماط الإستهلاكية في الأسواق الخارجية مثل اللغة، القدرة الشرائية، العادات والأعراف، الدين، وغيرها. بالإضافة إلى الفرص المتاحة التي تمنحها ميزة القرب من تلك الأسواق، أي ضغط تكاليف الشحن والنقل تكون قليلة، مما يعطي مقاربة أكثر إلى الواقع والتي على أساسها تقوم الهيئات الحكومية بالإضافة إلى شركاء الفاعلين في قطاع التصدير (المصدرين، المؤسسات الإنتاجية والخدمية) في تبني استراتيجيات للتسويق المنتوج الوطني في الأسواق الدولية.

أولاً: أهم الدول المصدر إليها

من خلال هذا العنصر الذي يحدد لنا بشكل واضح مسار التعاملات التصديرية للجزائر عبر تحديد الوجهات الرئيسية وأهم زبائن الجزائر والتي على أساسها يمكن تحديد مجالات ضعف التواجد في أسواق معينة وأيضا الفرص المتاحة كميزة تنافسية للصادرات الجزائرية، والجدول التالي يبين لنا أهم زبائن صادرات الجزائر خلال سنة 2020.[1]

جدول رقم (14-03): أهم الدول المصدر لها لسنة 2020

(الوحدة مليون دولار أمريكي)

أهم الدول المصدر لها	القيمة	الحصة النسبية %	نسبة التغير %
إيطاليا	3 444.18	14.47	-25.48
فرنسا	3 257.06	13.69	-35.55
إسبانيا	2 341.37	9.84	-41.40
تركيا	2 121.44	8.91	-5.59
الصين	1 164.82	4.89	-28.97
تونس	1 032.74	4.34	-23.55
هولندا	1 025.93	4.31	-31.80
اليونان	821.34	3.45	173.55
ماليزيا	778.66	3.27	1043.59
البرازيل	726.98	3.03	-41.49
بلجيكا	680.46	2.86	-20.60
الهند	656.42	2.76	-56.82
المملكة المتحدة	636.78	2.68	-72.31
مالطا	627.03	2.63	9.96
كوريا الجنوبية	573.35	2.41	-58.28
المجموع الجزئي	19 888.57	% 83.58	
بقية العالم (115 دولة)	3 908.03	% 16.42	% 100
المجموع الكلي	23 796.60	% 100	

المصدر: وزارة المالية، "إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020"، مديرية الدراسات والاستشراف، تحديث جانفي 2021، ص:37.

[1] إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020، "مرجع سبق ذكره"، ص:37.

تمثل البلدان الأوائل المصدر إليها، أكثر من نصف قيمة صادرات الجزائر خلال سنة 2020، حيث تمثل إيطاليا الزبون الرئيسي بحصة نسبتها 14.47%، تليها كل من فرنسا، إسبانيا، تركيا والصين على التوالي بالنسب التالية 13.69%، 9.84%، 8.91%، 4.89%. مما يجعل صادرات الجزائر تعرف حالة من التركز الشديد حيث المنطقة الأوروبية تشكل أهم وجهة تصديرية، مما يتطلب إتخاذ مسار لتنويع الشركاء الاقتصاديين في إطار سياسة تقليل المخاطر بسبب التبعية المفرطة لجهة معينة فقط.

شكل رقم (12-03): الحصص النسبية لأهم الدول المصدر إليها لسنة 2020

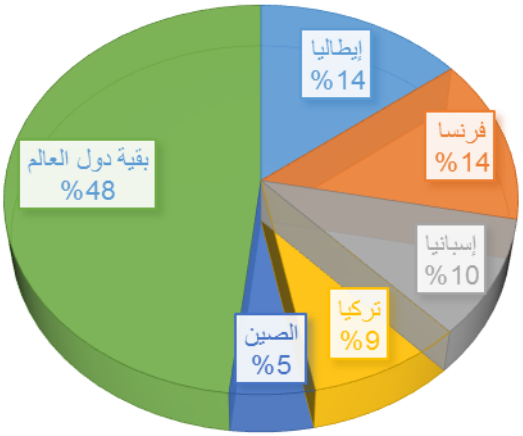

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول رقم: (14-03) وبالإستعانة ببرنامج Exel.

من الشكل البياني السابق والذي يبرز لنا الحصص السوقية للصادرات الجزائرية خلال سنة 2020، حيث تمثل خمس دول (إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، تركيا، والصين) الوجهة الرئيسة لصادرات الجزائر بنسبة إجمالية تقدر بـ: 52% من الصادرات الكلية لدول العالم.

ثانياً: المبادلات التجارية حسب المناطق الجغرافية

تعتبر البلدان الأوروبية أهم الشركاء التجاريين للجزائر، حيث تمثل الصادرات نحو هذه الدول لسنة 2020 ما نسبته 56.76% من إجمالي الصادرات حيث سجلت إنخاضا بالمقارنة مع السنة الماضية قدره 6.98 مليار دولار أمريكي، وتليها في المرتبة الثانية دول آسيا وأوقيانوسيا بنسبة 28.67% وبالمقارنة مع سنة 2019 فقد سجلت انخفاض في الصادرات نحوها بنسبة تقدر بـ 25.98%، حيث انتقلت قيمتها من 9.21 مليار دولار أمريكي إلى 6.82 مليار دولار أمريكي، ثم أفريقيا وأمريكا بنسب ضئيلة تقدر بـ 8.10% و6.46% على التوالي، وهي أيضا سجلت انخفاض في قيمتها وذلك بالمقارنة مع السنة الماضية بنسبة تقدر بـ 24.11%، حيث انتقلت قيمتها المحققة من 13.10 مليار دولار أمريكي إلى 9.94 مليار دولار أمريكي. والجدول التالي يوضح لنا بالتفصيل توزيع الصادرات الجزائرية على المناطق الجغرافية بين سنتي 2019 و2020.

جدول رقم (15-03): التوزيع الصادرات حسب المناطق الجغرافية لسنتي (2019-2020)

	نسبة تغير (%)	سنة 2020		سنة 2019		المنطقة الجغرافية
		النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
⬇	- 11.11	**8.10**	**1 928.57**	**6.06**	**2 169.65**	**أفريقيا**
⬇	- 23.55	53.55	1 032.74	62.26	1 350.82	تونس
⬆	5.32	23.88	460.57	20.16	437.30	المغرب
⬇	- 13.19	9.75	188.04	9.98	216.61	مصر
⬇	**- 60.42**	**6.46**	**1 537.39**	**10.84**	**3 884.09**	**أمريكا**
⬆	- 41.49	47.29	726.98	31.99	1 242.58	البرازيل
⬇	- 80.78	27.42	421.62	56.48	2 193.67	الولايات المتحدة
⬇	**- 25.98**	**28.67**	**6 822.94**	**25.73**	**9 217.32**	**آسيا وأوقيانوسيا**
⬇	- 5.59	31.09	2 121.44	24.38	2 246.97	تركيا
⬇	- 28.97	17.07	1 164.82	17.79	1 639.95	الصين
⬆	1043.59	11.41	778.66	0.74	68.09	ماليزيا
⬇	- 56.82	9.62	656.42	16.49	1 520.30	كوريا الجنوبية
⬇	**- 34.06**	**56.76**	**13 507.70**	**57.18**	**20 484.55**	**أوروبا**
⬇	- 34.43	99.16	13 394.66	99.73	20 428.90	الإتحاد الأوروبي
⬇	**- 33.57**	**100**	**23 796.60**	**100**	**35 823.53**	**المجموع**

المصدر: وزارة المالية، "إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020"، مديرية الدراسات والاستشراف، تحديث جانفي 2021، ص:54.

ومن قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أيضا أن نسبة الصادرات نحو البرازيل قد سجلت نسبة تقدر بـ: 47.29% من مجمل صادرات نحو القارة الأمريكية أي بنسبة نمو تقدر بـ: 15.30% بالمقارنة مع السنة السابقة وهذا برغم من انخفاض حصيلة الصادرات الأجمالية نحو أمريكيا بنسبة انخفاض تقدر بـ: 60.42%. كما ارتفعت حصيلة الصادرات نحو المغرب بنسبة تقدر بـ: 5.32% وهذا برغم من تسجيل انخفاض في إجمالي الصادرات نحو أفريقيا بنسبة انخفاض تقدر بـ: 11.11% بالمقارنة مع سنة 2019، أما صادرات نحو ماليزيا فقد سجلت نسبة نمو تقدر بـ: 1043.59% مما يتضح أنها تعد سوق واعد بسبب الطلب الكبير. والشكل التالي يبين لنا مسار توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف المناطق الجغرافق وذلك خلال السنتين 2019 و2020.

جدول رقم (13-03): تطور مستويات التنويع في الأسواق الخارجية للصادرات الجزائر

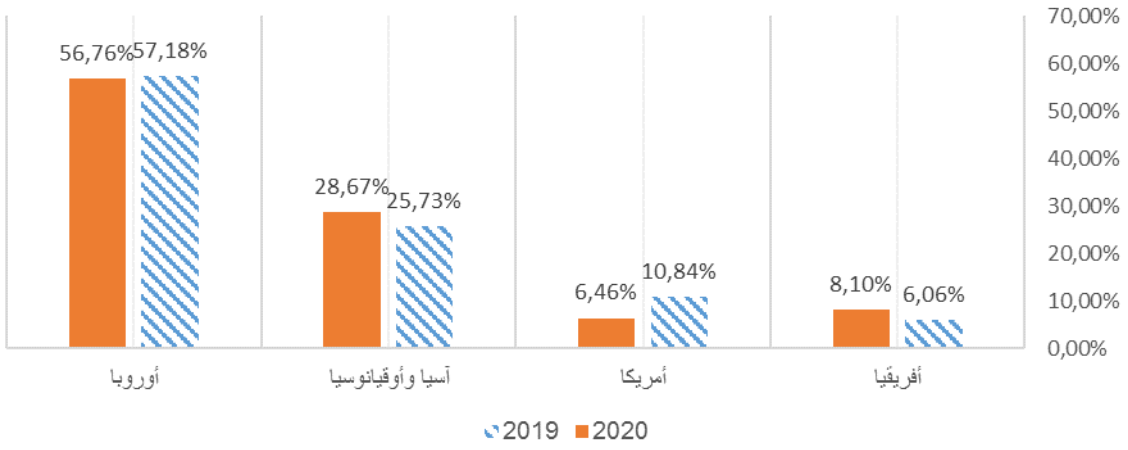

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول رقم: (15-03) وبالإستعانة ببرنامج Exel.

من خلال قراءتنا للرسم البياني في الشكل أعلاه وإنطلاقا من بيانات سنتي 2019 و2020 والتي تبرز لنا مستويات التنويع في الأسواق الدولية للصادرات الجزائرية وذلك حسب المناطق الجغرافية، حيث أن القارة الأوروبية تستحوذ على أكثر من نصف صادرات الجزائر فهي تعرف نوع من الإستقرار في هذه النسبة ثم تليها في المرتبة الثانية آسيا وأوقيانوسيا بنسبة مؤية متقاربة تقدر بحوالي 26%، أما القارة الأمريكية فقد سجلت انخفاض في سنة 2020 إلى حدود 6.46% بعدما كانت نسبتها في السنة السابقة تقدر بـ: 10.48%، وفي المرتبة الأخيرة كانت القارة الأفريقية حيث سجلت نمو يقدر بـ: 8.10% بالمقارنة مع السنة السابقة إلا أنها تعد ضئيلة بالمقارنة مع الفرص التسويقية التي تتمتع بها بالإضافة إلى قربها الجغرافي للجزائر مما يجعلها سوق واعدة للصادرات الجزائرية غير النفطية.

المبحث الثالث: آفاق تنمية صادرات الجزائر غير النفطية

في إطار تفعيل ورفع من مكانة الصادرات غير النفطية في الجزائر، لا من حيث تأثيرها الإيجابي على حركية وديناميكية الأنشطة الاقتصادية والقطاعية ولا من حيث التموقع ضمن سلاسل الإمداد والتوريد الدولية. وبالإضافة إلى ذلك الحضور الدائم في الأسواق الدولية ضمن استراتيجية للمحافظة على موقعها في الأسواق المستهدفة من المنافسين الآخريين مع اقتناص الفرص السانحة من خلال تتبع حركة الطلبات الدولية، والذي يعد أحد أهم العوامل المؤثر على فعالية الصدرات غير النفطية كميزة تنافسية لها ولمنتجاتها. وفي هذا النسق سنتطرق في هذا المبحث الأخير للتحديات والمتطلبات التي تؤثر في سياسة تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر مع التطرق إلى الآفاق الواعدة في هذا القطاع.

المطلب الأول: تحديات تنمية الصادرات غير النفطية

في إطار التوجهات العامة التي حددتها الحكومة الجزائرية من أجل تنمية الصادرات غير النفطية وسعياً منها أيضا إلى تعزيز الروابط التجارية الاقتصادية بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية الاقليمية، وذلك خلال اعتمادها على برامج واستراتيجيات تستهدف أنشطة وقطاعات اقتصادية واعدة، إلا أن هذه الجهود تواجهها تحديات حقيقية تعيق مسار التنمية وعلى قدرتها في تحقيق أهدافها، ومن بين أهم التحديات نذكر منها.

الفرع الأول: تحديات على المستوى الخارجي

في ظل سياسة الإنفتاح التي اعتمدتها الجزائر في قطاع التجارة الخارجية، وسعيا منها إلى التأقلم مع الظروف التي تتحكم في ميكانيزمات التجارة الدولية وذلك من أجل الإستفادة من الفرص التي تتوافق مع الميزة التنافسية التي تتمتع بها صادراتها وبخاصة في جانب الصادرات غير النفطية، هذه الأخيرة التي تدخل ضمن جهود الدولة الرامية إلى انعاش هذا القطاع وإحداث تنويع في تشكيلة صادراتها. إلا أنها تواجه تحديات تعيق هذا المسار ومن بينها:

أولاً: مخاطر الأمن الصحي العالمي

لقد أحدث انتشار فيروس كورونا وظهور موجات متحورة أصابت بلدان العالم، إلى حدوث إرباك في خطوط التجارة الدولية حيث ارتفعت أسعار الشحن البحري مما أثر على اسعار السلع الأساسية، وهذا راجع أساساً إلى اتباع سياسة الإغلاق للحدود الدولية بغية الحد من انتشاره، بالإضافة إلى ظهور نزعة قومية من طرف الدول المتقدمة وهذا من خلال تغيير نظرتها لدور وأهمية السلاسل الأمداد والتوريد الدولية، حيث اتخذت في هذا الشأن إجراءات من أجل تعزيز أمنها القومي، بعد أن أصاب الشلل قطاع الصناعة في أوروبا وأمريكية ، وهذا راجع لارتباطها الشديد على سلاسل الإمداد والتوريد من السوق الصيني فبعد إقرار حالة الغلق للعديد من المناطق

الصينية والكثير منها أقطاب صناعية كبرى بداعي احتوى انتشار الوباء تأثرت معها باقي اقتصاديات العالم، ومع إعلان الصين تعافيها من الوباء زاد الطلب العالمي على المنتجات الصينية وبخاصة الصيدلانية منها، ومن بين التدابير التي اتخذتها الدول الغربية هي تحفيز توطين الاستثمارت الغربية المهاجرة في بلدانها الأصلية، وهذا ما يعد تراجع في سياسة العولمة، في هذا الصدد يشكل التحدي الكبير الذي يواجه الاقتصاد العالمي في تهديدات الفيروسية الناتجة عن انتشار الفيروسات مقاومة مضادات الميكروبات (Antimivrobail Resistance (AMR، وهي المسؤولة عن وفاة 700 ألف شخص على مستوى العالم. من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 10 ملايين سنويًا بحلول عام 2050 في غياب تدابير الرقابة الفعالة. ويظهر تأثير مخاطره بشكل رئيسي على اقتصادات النامية والهشة على عكس الدول المتقدمة التي لها القدرات المالية للحد من تأثيراته. وقد قدّر البنك الدولي التكلفة الاقتصادية لهذه الفيروسات بما يتراوح بين 1.1 و3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2050.[1] كما أن احتمال تعذر احتواء وباء كوفيد 19 يعد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي خلال أفق التوقع في ظل إمكانية تجدد ظهور موجات متحورة من الفيروس، أو صعوبة النفاذ العادل إلى اللقاحات، أو ثبوت عدم فعالية بعضها في احتواء المرض، كل هذه المخاطر من شأنها عودة مستويات عدم اليقين بشأن النشاط الاقتصادي وهو ما سيستمر في الضغط على الانفاق الاستثماري ويؤثر سلباً على مستويات التشغيل.[2]

وفي هذا الإطار اتخذت الجزائر تدابير إحترازية من أجل احتواء الوباء وما تبعها من تخصيص أغلفة مالية لدعم الفئات الهشة وكمنح لبعض القطاعات كقطاع الصحة الذي يوجه هذا الوباء، بالاضافة إلى فرض تدابير صحية على النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تقليص عدد العمال في المؤسسات والشركات الاقتصادية، وسياسة الحجر والغلق، مما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من حالة الركود هذا الوضع القائم تطلب من الحكومة اتخاذ جهود إضافية وتخصيص موارد مالية معتبرة من أجل العودة التدريجية للأداء النشاط الاقتصادي، ونجاح هذه التدابير مرهون على القدرة الدولة على احتواء الوباء.

ثانياً: الحواجز الجمركية وغير الجمركية (على الصعيد العالمي)

في ظل المنافسة الدولية السائدة على الأسواق الخارجية يتوجب على قطاع الصادرات غير النفطية في الجزائر أن يفرض نفسه من خلال الميزة النسبية التي يتمتع بها، بالإضافة إلى اعتماده على مزيج تسويق يواكب تطلعات ورغبات المستهلكين في الأسواق المستهدفة، مما يمكنها من التموقع فيها واستحواذ على الحصص السوقية للمنافسين، بالإضافة إلى هذه التحديات التي تواجهها في الأسواق العالمية قيود جمركية ونظام الحصص وخاصة ذلك الجزء من الإجراءات التي تتخذها بعض الدول كقيود فنية على التجارة الخارجية "حماية غير تعريفية"ومالها من تأثير على تنافسية الصادرات الجزائرية (الصناعية والزراعية)، وفي ظل الاستخدام المتنامي والمتسارع لمثل هذه القيود

[1] صندوق النقد العربي، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الحادي عشر، أبريل 2020، ص: 10.

[2] صندوق النقد العربي، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار االثالث عشر، أبريل 2021، ص: 09.

من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر أصبحت تمثل تهديد رئيسي للصادرات غير النفطية، حيث تضع هذه الدول اشتراطات ومعايير فنية ملزمة للمنتجات التي تدخل أرضيها تتعلق بالمعايير البيئية والتدابير الصحية والصحة النباتية، وعلى الرغم من فائدتها في حماية البيئة والإنسان والحيوان والنبات إلا أن هذه الدول أصبحت تستخدم هذه القيد كأداة للحماية التجارية لمنتجاتها وأسواقها المحلية مما شكلت نوعا جديدا من العوائق في وجه الصادرات الزراعية والصناعية، ويمكن الاستدلال بقول الخبراء في هذا المجال بأن "دول الاتحاد الأوروبي تصدر يوميا تعليمات ولوائح وأنظمة لمواصفات واشتراطات صحية وبيئية للحد من دخول السلع إلى أرضيها وخاصة السلع الغذائية والنسجية والصناعية بصورة عامة، وتقوم الولايات المتحدة بالمقابل باتخاذ إجراءات مشابهة[1]. بالإضافة إلى عامل الدعاية وتمايز السلع التي تقوم بها الشركات كعائق لدخول أسواقها من قبل المنافسين المحتملين، فالنشاط الدعائي والإعلاني يساهم في خلق ثقة لدى المشترين وتميز السلعة، سواء من حيث الشكل أو النوعية عن بقية السلع الأخرى، الأمر الذي يجعل دخول السوق مكلفاً جداً بالنسبة للمنافسين المحتملين[2].

ثالثاً: الأداء التسويقي الدولي

من العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية نقص الخبرة التسويقية وعدم خبرة المصدرين الجدد مما يخلق شعوراً بعد الثقة في إمكانية اكتساب أسواق خارجية، وكذلك عدم المعرفة الكاملة باحتياجات الأسواق العالمية والسلع المنافسة ومعدل أسعارها. كما أن عملية التسويق تتطلب معرفة مسبقة عن دالة الطلب للسوق المستهدف وعن رغبات وأذواق المستهلكين، فالاهتمام بالبحوث التسويقية والاستبيانات وكل الوسائل العلمية التي تقرب أكثر من معرفة حاجات السوق ورغبات المستهلكين أمراً ضرورياً يساعد على تحقيق أهداف العملية التسويقية.

ففي دراسة ميدانية أجريت في سنة 2009 شملت 40 مؤسسة وطنية تنشط في مجال المنتجات الغذائية وصيد الأسماك والطاقة والكيمياء والبلاستيك وصناعة الحديد ومواد البناء والسيراميك والنسيج الدباغة والجلود حول واقع وأهمية التسويق في المؤسسات المصدرة وجد أن جميع مؤسسات العينة مازالت لا تدرك الأهمية القصوى للدور الفعال للتسويق، وقد وصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: [3]

- إن أغلبية المؤسسات الجزائرية لا تنفق كثيراً على البحوث التسويقية سواء المحلية أو الدولية وتتغاضى عنها كثيراً من الأحيان بسبب الاعتقاد بأن الإلمام بظروف السوق يكفي لاتخاذ كافة القرارات التسويقية؛
- اعتماد المؤسسات على الخبرة لترويج منتجاتها في الأسواق الخارجية مما يساهم في تدهور القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية نتيجة عدم الأخذ بالمفهوم الحديث للتسويق في مجال التصدير؛

[1] قاسمي الأخضر، "أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص:136. بتصرف

[2] محمد دياب، بسام الحجار، "النظريات المحدثة للتجارة الدولية"، دار المنهل اللبنانية، ط 01، بيروت، لبنان، 2012، ص: 19. بتصرف

[3] قاسمس الأخضر، "مرجع سبق ذكره"، ص:141. بتصرف

- تُجمعْ مجموعة مؤسسات العينة على أهمية ودور المعلومات والبيانات التجارية لاتخاذ القرارات والتعرف على البيئة المحيطة بالمؤسسة لاستغلال الفرص وتمييز منتجاتها في الأسواق لكن التناقض في أن هذه المؤسسات لا تجري بحوث التسويق لحل مشاكلها نتيجة عدم إدراكها لأهمية التسويق في اتخاذ القرارات.

وبصفه عامة فإن المؤسسات الجزائرية تعاني مشكلات تسويقية من أبرزها تبني المفهوم البيعي وتصريف فائض الإنتاج دون إعطاء اهتمام كافٍ لاحتياجات المستهلك وأذواقه، ويرجع هذا إلى سبب رئيسي يتمثل في نقص الخبرة في الأسواق الدولية لأن هذه المؤسسات لا تتعدى خبرتها التصديرية عشرة سنوات.

الفرع الثاني: تحديات على المستوى المحلي

يعاني الاقتصاد الجزائري من عدة إختلالات وتشوهات وهذا راجع لسياسات الاقتصادية المتبعة حيث أنه يتسم بالظرفية والإرتجالية في بعض الأحيان مما أثر سلباً على الأداء التصدير لبعض الشعب الواعدة، مثل قاعدة 49/51 التي تعد السبب الرئيسي لعزوف المستثمرين الأجانب في الاستثمار بالجزائر وخاصة في القطاعات التي تتطلب تقانة عالية، كذلك إجبارية أن يكون التمويل من المصادر المحلية أي الإقتراض يتم فقط في البنوك العمومية الوطنية، مما أثر سلبا في وجهة التدفقات النقدية التي امتصتها في الغالب المشاريع المقالاتية وقطاع الأشغال العمومية دون أن تستفيد من تدفقات من العملية الأجنبية من مصادر خارجية، كذلك الخسائر التي تكبدتها الخزينة العمومية من خلال الدخول في اتفاقيات شراكة بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة الحرة العربية التي ترتب عنها إلغاء التعريفة الجمركية على الواردات رغم ضعف الصادرات الجزائرية لهذه المناطق. بالإضافة لهذه التحديات نجد أيضا:

- ضعف في مستوى التحول الهيكلي حيث بلغت قيمة مؤشر التغير الهيكلي نسبة 2.55 بالمائة في الفترة (1990-2015). وهذا يشير إلى أن نسبة الموارد التي تمت إعادة توزيعها في الجزائر بين القطاعات المختلفة قد بلغت 2.55 بالمائة في فترة الدراسة وهي نسبة ضعيفة جداً، بالمقارنة بمتوسط مؤشر التغير الهيكلي لدول شوق الأوسط وشمال أفريقيا والذي بلغ 14.3 بالمائة.[1]
- سياسة الانفتاح الخارجي من خلال تحرير التجارة الخارجية ودخول قطاع الخاص في مجال الاستيراد حيث شكل عامل منافس للصناعة المحلية وذلك بسبب تغلغل المنتجات بأسعار تنافسية مما احتكر الطلب المحلي.
- فالأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي تنشط في عملية التصدير تعاني من تبعات الريع حيث أن المواد الآولية يتم استيرادها بالكامل من الخارج، بالإضافة إلى رداءة نوعية مواد التعبئة والتغليف برغم أن جل مدخلاتها يتم أيضا استيراده. وأيضا عمليات الصيانة وتصليح وجلب القطع الغيار للآلات الإنتاجية تتم من الخارج وبخبرات

[1] المعهد العربي للتخطيطن تقرير 2018، "مرجع سبق ذكره"، ص: 52.

أجنبية. مما يضع المؤسسات أمام عامل ضغط الوقت الذي يؤثر سلبا على برامج التعاقدية مع عملائها الأجانب، كذلك فرص تعويض المنتجات المصرة.

- العوائق الإدارية الحكومية (عدد الوثائق)، تداخل الهيئات المصالح الحكومية، النظام البيروقراطي في أداء الإدارة الحكومية، عدم رقمنة هذه الأجهزة والهيئات الحكومية ضمن منصة إلكترونية موحدة، وهذا من أجل توفير عامل الوقت وسرعت تتبع مراحل عملية التصدير، بالإضافة إلى الحد من عمليات الغش والتصريح الكاذب من أجل تهريب العملة الصعبة نحو الخارج.
- الصادرات الجزائرية في الغالب تعتمد على مستوى من التكنولوجيا البسيطة. لذلك فهي في الغالب لن تتمكن من الاستمرار في التموقع في الأسواق الخارجية بسبب شدة المنافسة والتطور التكنولوجيا على مستوى طرق الإنتاج وجودة المنتج.
- ما يلاحظ على عمليات التصدير بأنها تتسم بالظرفية وليس في نطاق أهداف واستراتيجيات، وذلك بسبب اعتماد المصدرين على ممارسة التصدير عن طريق الصفقات وليس عن طريق إبرام عقود تجارية تتسم بالاستمرارية الزمنية، أي أنها مرتبطة بالاساس بمعدلات تصريف الفائض من المنتجات، كذلك عدم الاستقرار على مستوى الأسواق المستهدفة والكمية المسوقة لها وهذا ما يجعل المصدر الجزائري في نظر زبائنه مصدر يكتنفه الغموض وعدم اليقين في الوفاء بالتزاماته التعاقدية والتي في العادة تكون ضمن فترات زمنية محددة.
- عدم مواكبة قطاع البنوك لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية كآلية لضمان ومرافقة المصدريين الجزائريين وكذلك كأحد روافد التصدير، ففتح فرع في الخارج يعتبر استثمار يتوقع منه تحقيق عوائد وذلك من خلال الخدمات المصرفية ومجالات القروض الاستثمارية الممنوحة.
- زيادة الطلب المحلي في السوق الوطني وعدم قدرة مواكبة متطلباته من طرف المؤسسات المحلية، مما يجعله أكثر جاذبية لها من التفكير في التصدير كون أن الربحية المحققة فيه أكبر، حيث تتحاشى تعقيدات عمليات التصدير وطول مدتها في الوفاء بها وتحصيل عائداتها، بالإضافة إلى مخاطر تعسر زبائنها الأجانب وتقلبات أسعار الصرف وإمكانية إرجاع السلع المصدرة للأسباب فنية كعدم مطابقتها للمعايير الدولية أو المتفق عليها، أو بسبب تلفها أثناء نقلها مما يترتب عليه خسائر للمصدر في غالب تكون أكبر من التأمين نفسه.
- في إطار استراتيجية المنتهجة استراتيجية التصنيع المصنع إلا أن هذا لم يمنع من تعرضها للانتقادات كونها "صناعة قائمة على معالجة الموارد الطبيعية مثل الصناعة الغذائية المشروبات وصناعة الأحذية والجلود والصناعات النسيجية والأقمشة وصناعة الخشب والأثاث وهي كلها صناعات قائمة على تقانة منخفضة قليلة القيم المضافة وكذلك غير مندمجة بشكل فعّال في سلاسل القيم العالمية ولا تنمو في شكل عناقيد متكاملة بل تعتمد على الاستيراد بشكل كبير في توفير مدخلات والآلات والمعدات"[1].

[1] المعهد العربي للتخطيط، "مرجع سبق ذكره"، ص: 101.

- عدم تطابق المنتجات الوطنية مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية، وهذا نتيجة غياب المنافسة بين المؤسسات الجزائرية، حيث أن السلع الجزائرية هي موجهة للاستهلاك الداخلي في السوق الوطنية بالدرجة الأولى ضمن مقاييس وطنية بحته، حيث لا يزال المنتجات الوطنية مرتفعة السعر مقارنة ببعض السلع الصينية مما سهل لهذه الأخيرة غزو السوق الوطنية وذلك لعدة أسباب منها عدم استفادة المنتجات الوطنية من اقتصاديات الحجم الكبيرة، وضعف إنتاجية العامل الجزائري مقارنة بالعامل الأجنبي وظهور البطالة المقنعة وإهدار الطاقات، وكذا تبعية المنتجات الوطنية إلى المواد الأولية المستوردة من الخارج بالعملة الصعبة مما يوثر على سعر وجودة المنتج، وكل هذه الاختلالات حالت دون وصول المنتج الوطني إلى أسواق التصدير العالمية.[1]
- كما أن الأدبيات الاقتصادية التي تناولت المشاكل الزراعية، المستمدة أساساً من الهندسة الزراعية والاقتصاد، لم تقدم تفسيرات مرضية للطريقة التي يتخذ بها المسير خياراته بين وفرة الأنشطة الممكنة (الإنتاج الجديد، والزراعة المتعددة، والمنتجات الزراعية، والسياحة الزراعية، وضع العلامات، والزراعة العضوية، والخدمات الريفية، وما إلى ذلك).[2] مما يجعل الاقتصاد الجزائري يعاني من خسائر بين فترات الوفرة والندرة للمنتجات الزراعية.

المطلب الثاني: متطلبات تنمية الصادرات غير النفطية

إن النهوض بقطاع التصدير وخاصةً الصادرات غير النفطية في الجزائر يتطلب توفر على عوامل داعمة لوجيستياً وهيكلياً تسهم في حالة من المرونة والانسياب السلس في إجراءات المتعلقة بالتصدير، ذلك من نقطة إطلاقها (المصدر) وصولاً إلى الأسواق المستهدفة، بالإضافة إلى التدابير التنظيمة والقانونية والتعاقدية التي تكون فيها الدولة كطرف أصيل في العملية، وهذا ضمن نطاق توجهاتها واستراتيجيات المتبنات لضمان تنمية الصادرات غير النفطية ضمن خططها لتنويع تشكيلة صادراتها من حيث الكم والنوع والوجهة المستهدفة. ومن بين المتطلبات التي يجب مراعتها من أجل ارساء قاعدة للصادرات غير النفطية والتي تتمثل في:

أولاً: تحسين كفاءة البيئة التصديرية والخدمات الداعمة للتصدير

من بين عوامل نجاح سياسات التصدير هي كفاءة وفعالية البيئة التصديرية والتي تتشكل من عدة أطراف تتدخل مهامها وصلاحياتها (عمومية أو خاصة) في ترتيبات عمليات التصدير، بالإضافة إلى الخدمات التي تواكب مسار عملية التصدير من لحظة تلقي الطلبية إلى غاية وصولها إلى الأسواق الخارجية المستهدفة، مما يتطلب من الهيئات الرسمية المبادرة إلى إحداث نقلة نوعية في أداء وكفاءة هذا القطاع، وفي هذا الإطار سجلت الجزائر ضمن ترتيب مؤشر التجارة عبر الحدود فكان ترتيبها 173 عالمياً، مما يدل على أن جميع التدابير المتخذة من رفع من كفاءة هذا القطاع والهادفة إلى إضفاء نوع من المرونة والسلاسة في عمليات التجارة الخارجية لم تحقق النتائج

[1] ناصر الدين قريبي، "مرجع سبق ذكره"، ص:139.

[2] Vincent Lagarde, "**Le Profil du Dirigeant Comme Variable Explicative des Choix de Diversification en Agricultur**e", Revue des sciences des gestion, n°220-221, 2006/4, p:31.

المرجوة، وهذا راجع للتحديات التي تواجهها في تطوير البنية اللوجستية (إدارة الجمارك، الشحن الدولي، تتبع وتعقب الشحن، الكادر البشري المؤهل، عملية التنفيذ في الوقت المحدد). ومن أجل تدارك هذه الاختلالات والنقائص وجب تطوير سياسات التحفيز والمبادرة وذلك من خلال القيام بـ:

- رفع من مستوى الوعى لدى المؤسسات العمومية والخاصة ببمارسة التصدير بشكل مباشر أو عن طريق تكليف مؤسسات مختصة في مجال التصدير، بالإضافة إلى تحسين جاهزيتها من خلال حوافز الدعم والمرافقة حتى تتمكن من فرض نفسها، وذلك بالقدرة على الوفاء بالتزامتها التعاقدية لدى المستوردين الأجانب حتى في الظروف الاستثنائية؛
- تسهيل إيجاد الفرص والأسواق التصديرية الملائمة لها. وذلك بتفعيل الهيئات المختصة بإقامة معارض دولية داخل الوطن أو المشاركة في التظاهرات الدولية ، أو عن طريق البعثات الدبلوماسية (الملحق التجاري) والغاية ليس المشاركة والتعريف بالمنتج الوطني وإنما الهدف الأساسي الحصول على طلبات أولية من خلال هذه الفعاليات مما يسمح في بإيجاد مشترين كفرص تسويقية؛
- بناء قدرات المصدرين من خلال التدريب والتقييم وتوفير التقارير المتخصصة، بالاضافة إلى الاستعانة بخبرات المكتسبة من طرف المستوردين المحليين، وهذا من خلال تحفيزهم على دخول عالم التصدير ترغيباً للمنافع المنتظرة أو إلزاما وهذا برجوع إلى أحكام السجل التجاري الذي يعطه صفة المصدر والمستورد في نفس الوقت، مما يساهم في تشجيع نقل ثقافة التصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين؛
- إنشاء بنك متخصص بالتصدير، بالإضافة إلى السماح للبنوك الوطنية بالتوسع من خلال إنشاء فروع لها في الخارج، سواء في البلدان التي تتواجد بها جالية وطنية كبيرة، أو في الدول التي تعد أسواق واعدة بالنسبة المتعاملين الاقتصاديين وبخاصة في منطقة غرب افريقيا؛
- رقمنة القطاع من خلال إنشاء منصة رقمية تجمع بين مختلف الهيئات الرسمية والمتعاملين الاقتصاديين حتى يسهل من إجراءات المعاملات وتقليص فترة انتظار الشحنات المصدرة؛
- تشجيع المنصات الالكترونية للتجارة وخاصة ما تعلق منها من إجراءات تتبع وسلامة وصول الطرود التجارية وأيضا التكيف مع متطلبات الدفع الإلكتروني من خلال قوانيين تنظيمة، والمؤسسات المالية المنوط التعامل بها.
- الإجراءات التحفيزية والإصلاحات المحفزة لبيئة الأعمال والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- إتباع سياسة خفض تكاليف الإنتاج من خلال تشجيع وتسهيل عملية نقل وتوطين المدخلات للمنتجات المصدرة؛
- التركيز على تحسين الميزة التنافسية للمنتجات المصدرة من خلال تحسين الجودة ودرجة التنوع وفق مقاييس الجودة العالمية.

ثانياً: الرفع من كفاءة البنية التحتية واللوجستية

بالرغم من الأهمية التي أولتها الجزائر ضمن برامجها الأنمائية نحو تطوير وإنتشار نسيج هياكل البنية التحتية كقاعدة لتطوير النشطة والقطاعات الاقتصادية، إلا أنها واجهة صعوبات في تنفيذها بسبب كبر حجم مساحة البلاد، فهي أكبر دولة في القارة الإفريقية والمنطقة العربية، مما يتطلب رصد ميزانيات ضخمة لمشاريع البنية التحتية وفي كثير من الحالات وبسبب تأخر في الإنجاز وتسليمه في المعاد المحدد، مما يضطر الحكومة من أجل إتمام برامجها إلى إعادة تقويم المشروع وذلك برصد مخصصات مالية إضافية لتكملتها، بالإضافة إلى إرتفاع نفقات صيانتها وتسييرها، وبالرغم من ذلك فإن الجهود المبذولة وبخاصة في ميدان قطاع النقل تعتبر جبارة، من خلال توفرها على موانئ تجارية وموانئ خاصة بتصدير المحروقات، وموانئ الجافة، والمطارات، وخطوط السكك الحديدية، بالإضافة إلى شبكة متشعبة من الطرقات الوطنية والدولية على غرار الطريق السيار شرق غرب ومتصلة مع كل المعابر الحدودية، كما تعد كذلك خدمات الاتصالات والكهرباء والماء والغاز من أساسيات قيام الأنشطة الاقتصادية ومزاولتها وذلك من خلال ربطها وتوفرها بشكل مستمر ضمن نطاق تواجد الأنشطة الاقتصادية، كما "تشكل تكاليف الخدمات التي توفرها قطاعات البنية التحتية واللوجستية للقطاع الخاص جزءا هاما من تكلفة الإنتاج، وبالتالي فإن تدهور هذه الخدمات أو عدم توفرها سوف تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وبالتالي تقلص الأرباح وكذلك تدهور التنافسية السعرية والإيرادات العامة من الضرائب المباشرة. كما تمتاز النشاطات الاقتصادية بتشابكها وتعتمد على بعضها في توفير المدخلات والخدمات الضرورية لاستمرار العمليات الاستثمارية والإنتاجية... كما أن القطاعات الإنتاجية تعتمد على طيف واسع من السلع والخدمات والتي لا يمكن توفيرها من خلال آليات السوق وذلك نتيجة لطبيعتها باعتبارها سلعة عامة أو تشكل احتكار طبيعيا وويتطلب تقديمها امتلاك شبكة متصلة مثل شبكة الكهرباء والماء والهاتف والغاز والسكك الحديدية والطرق. ونتيجة اعتماد الاستثمارات الإنتاجية على مدى توفر منتجات هذه القطاعات فإن توفر بنية تحتية أساسية وتقانيه وقاعد إمداد لوجستي تعتبر من الشروط الضرورية لنجاح السياسات الصناعية الهادفة لتطوير الطاقة الإنتاجية للبلاد"[1].

ثالثاً: استقطاب الاستثمار الأجنبي وإطلاق حاضنات الأعمال

في إطار سياسات المنتهجة من طرف الجزائر من أجل تنمية الأنشطة والشعب الاقتصادية الواعدة، وذلك من خلال سياسة تحفيزية تمكنها من توجيه الاستثمار الأجنبي نحوها، مما يرجع عليها من فائدة الاستفادة من نقل التكنولوجية وتأهيل الموارد البشرية وتخفيض معدلات البطالة. وفي هذا النسق بادرة الحكومة من خلال التدابير المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لأحكام القانون الجديد المؤرخ في 03 أغسطس 2016 بشأن تشجيع الاستثمار، ومن بين التدابير التي جاء بها هذا القانون، تعديل ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناجمة

[1] المعهد العربي للتخطيط، تقرير سنة 2018، "مرجع سبق ذكره"، ص: 127.

عنه، الحفاظ على حق الشفعة للدولة، تفاصيل حول حق استرداد الدولة، توحيد الأجهزة حوافز الاستثمار، بالإضافة إلى إلغاء قاعدة 49/51 التي كانت تفرض على المستثمر الأجنبي بالدخول في شراكة مع متعامل وطني على أن تكون حصة الأغلبية للجزائري، إلغاء هذه القاعدة لم تشمل القطاعات الإستراتيجية وهي: المناجم، الطاقة، صناعة العسكرية، الصناعة الدوائية، سكك الحديدية، الموانئ، المطارات[1]. بالإضافة إلى إطلاق برامج حاضنات الأعمال التي تعمل على تكوين صورة ذهنية للنجاح أمام رواد الأعمال الشباب، من خلال تقديم الخدمات والمساعدات المرتبطة بمرحلة التأسيس والنمو، كما تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية، وتنمية روح المقاولة والمخاطرة لدى المستثمرين ورجال الأعمال الجدد، تختلف حاضنات الأعمال بحسب المعايير، الهدف المسطر لها، أو بسبب طبيعة النشاط، أو بحسب الخدمات التي تؤديها للمؤسسات الناشئة "Startup"، والشكل الآتي يوضح أنواع حاضنات الأعمال وومجالات تأديت مهامها:

[1] Commission EUROPEENNE, "rapport sur l'état des relation UE-Algérie dans le cadre de la PEV", renouvelée Avril 2018-Aout 2020.P:07.
https://eeas.europa.eu/sites/default/files/swd_2020_285_algeria_enp_country_report.pdf,

جدول رقم (16-03): أنواع حاضنات الأعمال

أولاً: بحسب الهدف		
الرقم	**العنوان**	**الهدف**
1	الأولوية	استقطاب رأس المال الأجنبي
2	الإقليمية	تبادل الطاقات البشرية أو شريحة محددة من المجتمع
3	الصناعية	تبادل التسهيلات والتركيز على الدعم التقني والمعرفة
4	القطاع المتخصص	خدمة قطاع متخصص مثل البرمجيات والصناعات الهندسية
5	التقنية	خدمة تصاميم متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية مع أجهزة متقدمة
6	البحثية	تطوير أبحاث وأفكار أكاديمية
7	الافتراضية	خدمة قطاعات مختلفة باعتماد شبكة معلومات
8	الإنترنيت	مساعدة الشركات الناشئة في مجال الإنترنيت والبرمجيات

ثانياً: بحسب طبيعة الحال				
الرقم	**العنوان**	**مستوى التكنولوجيا**	**الجهة**	**الأمثلة**
1	حاضنة المشروعات العامة أو المختلطة	تكنولوجيا بسيطة في تقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف	- المشروعات ذات المعرفة والمعلومات. - الصناعات الحرفية المميّزة	- Cambridge Incubator - Campsix Idealab & Companies
2	حاضنات التنمية الاقتصادية (المتخصصة)	تكنولوجيا متنوعة مرتبطة بالدولة	- مشاريع تشغيل - مشاريع إعادة هيكلة الصناعة	- Mackansey
3	حاضنات التكنولوجيا	تكنولوجيا متقدمة	- المراكز البحثية - الجامعات - المراكز المعلوماتية	- Anderson Consulting - The Elevator Com. - Internet Capital Group

ثالثاً: بحسب الخدمات المقدمة		
الرقم	**العنوان**	**الخدمة**
1	حاضنة المشروع	خدمات شاملة (بنية تحتية، تقنيات اتصالات، موارد بشرية، رأس المال).
2	مسرّعات المشاريع	تسريع عملية الشروع أو البدء بتشغيل أي مشروع أعمال جديد (خدمات استشارية، الحصول على التمويل، إطلاق المشروع بأسرع وقت).

3	مداخل المشاريع	تأسيس شبكات المقاولين والمستشارين بالإضافة إلى المستثمرين.
4	شبكات المشاريع	الاستثمار في فترة مبكرة من العمل واتخاذ تدابير ابتدائية تتناسب والإستراتيجية العامة ثم بناء تعاونيات مصغرة موزعة على أعضاءها لتقديم الدعم الحقيقي لقيمة الاستثمارات

المصدر: بن عيسى خضرة، "أثر المرافقة المقاولاتية لحاضنات الأعمال على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 03، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص: 149.

رابعاً: مقاربة جديد في استراتيجيات التكامل الإقليمي وإتفاقيات الشراكة الدولية

تشكل النماذج الدولية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية الناجحة أحد العوامل المؤثرة على تبني هذا النمط التكامل الاقتصادي في عديد من الدول، وذلك من خلال الاستفادة من مزاياء التي توفرها التقارب الجغرافي، والثقافي، والسياسي، والإيدولوجي، وذلك ضمن سياسات تكامل إقليمي من أجل تعزيز قاعدة اقتصادية مشتركة وخلق أسواق مشتركة تهدف إلى إحداث تنويع اقتصادي ورفع من مستوى النمو الاقتصادي وذلك بغية تحقيق الرفاه الاقتصادي لمجتمعات المتكتلة، إلا أن التطورات الحالية بسبب انتشار الوباء تحوره في سلاسل متجددة، ألقى بثقله على حركة التجارة العالمية، بسبب القيود على أنشطة النقل المسافرين، وكساد قطاع السياحة العالمية، بالإضافة الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من خلال اللجوء إلى التعريفات الجمركية والعقوبات الاقتصادية على بعض الشركات العملاقة الصينة وبخاصة في مجال الاتصالات (شركة هواوي).

فالجزائر قد وقعت عدة اتفاقيات اقتصادية سواء للإنظمام إلى تكتلات إقليمية أو عقد اتفاقيات شراكة بين دول أو تكتلات اقتصادية وهذا من أجل الاستفادة لتسهيلات تفضيلية لبعض المنتجات الصناعية والزراعية الجزائرية في إطار مساعي لتنمية وتشجيع القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، والتي ترتب عنها إلغاء التعرفة الجمركية البينية بين المتعاقدين لتسهيل الانسياب للسلع والخدمات في أسواق الدول المتعاقدة، وهذا من أجل تشجيع الصاردات لكل دول وحمايتها من عراقيل الجمركية وغير الجمركية، إلا أن واقع الحال بالنسبة للجزائر بعد دراسة نتائج هذه الاستراتيجية المتبعة لم تستفيد منها الجزائر لا من خلال ترقية صارداتها غير النفطية أو في زيادة حجم وتنوعها صادراتها سواء على مستوى اتفاقيات الشراكة أو على مستوى انضمامها لتكتلات اقتصادية إقليمية، حيث بقيت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية من مجموع الصادرات الكلية على حالها تتراوح بين 5 و2 بالمائة، بالإضافة إلى خسائرها المالية جراء إلغاء التعريفية الجمركية على واردات الدول الأخرى المتعاقدة معها، مما شهد عجز في الإيرادات الجمركية، وأيضا أثر سلبا على المنتوج الوطني بسبب إغراق السوق الوطنية بنفس المنتجات وبسعر تنافسي مما جعلها تستحوذ على السوق الوطني، كما تشير بعض"الدراسات إلى أن التبادلات التجارية بين بلدان شمال أفريقيا لا تراعي معايير التطوير التكامل والمزايا النسبية. ومن ثم يستلزم الأمر إعادة توجيه

سياسات التكامل الإقليمي بين بلدان شمال أفريقيا اتجاه تبادل المنتجات ذات القيمة المضافة العالمية"[1]، وهناك من يصنف شروط هذه الاتفاقيات على أنها من بين الأخطاء الاقتصادية التي قامت بها الحكومات الجزائرية دون أن تأخذ في حسبانها الجدوى الاقتصادية منها والمنافع التي تتحصل عليها، والسؤال المحير الآن ما الجدوى الاقتصادية في الاستمرار بنفس الشروط التعاقدية؟

لهذا وجب على الجزائر أن تتبنى مقاربة جديدة في استراتيجيات التكامل الإقليمي واتفاقيات الشراكة ما يسمح لها بضمان مصالحها الاقتصادية، وذلك باتخاذ تدابير فورية من خلال إعادة التفاوض من جديد على شروط هذه الاتفاقيات بما يسمح للجميع الاستفادة العادلة منها وفق قاعدة رابح راح، أو تهديد عبر الانسحاب منها، رغم أن الخيار الأخير يعد في صالح الجزائر كونها ستسفيد من إيرادات الجمركية إضافية وهذا في ظل ضعف قدرات صادراتها غير النفطية وخاصة فيما تعلق باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. كما يتوجب عليها تهيئة الظروف المساعدة على ترقية صادراتها غير النفطية وذلك بتركيز أولاً على الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بميزة تنافسية حتى تضمن مكانة كشريك فعّال بعد انظمامها الرسمي إلى منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية (ZLECAF).

خامساً: مرونة أكبر في التحكم بعائدات التصدير من العملة الصعبة

يعاني الاقتصاد الجزائري من استنزاف حاد في الصعبة الصعبة وذلك نتيجة حيل يلجأ إليها بعض المتعاملين الاقتصاديين الذين يزاولون نشاط التصدير والاستيراد، وذلك عبر تقديم تصريح لا تمت إلى الواقع بشئ أو من خلال تضخيم فواتير السلع والخدمات، وهذا بالرغم من وجود القانون القرض والنقد المنظم لهذه العمليات. ويرجع السبب لهذه الممارسات لعدم قدرة الأعوان الاقتصاديين بالتصرف الحر وفق ما يراه مناسب له من العائدات العملة الصعبة نتيجة لنشاطه. هذا التقييد يعد أهم مشكلات وتحديات التي تواجه عملية ترقية الصادرات غير النفطية وأيضا كأحد مثبطات الأستثمار الأجنبي المباشر وبالخصوص الذين ينشطون في مجال التصدير وإعادة التصدير. ومن أجل إعطاء ديناميكية وتحفيز للمصدريين وخاصة في مجال الصادرات غير النفطية، فقد أصدر بنك الجزائر بيان من خلاله يمكن للمصدر الحصول على 100 بالمائة من إيرادات التصدير خارج المحروقات، وذلك عبر تعليمة تحت رقم 06-2021 المؤرخة في 29 جوان 2021 والمتعلقة بكيفيات فتح وسير حساب العملة الصعبة للتاجر وحساب العملة الصعبة لصاحب المهنة غير التجارية وتوزيع ايرادات صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية، لتعزز الالتزام المنصوص عليه في النظام رقم 2021-01 المؤرخ في 28 مارس 2021 (المعدل والمتمم للنظام رقم 2007-01 المؤرخ في 3 فبراير 2007)، والمتعلق بالقواعد المطبقة

[1] بن نية حميد، "أثر السياسات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية واستشرافية"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف، جامعة البليدة 2- لونيسي علي، 2020/2019، ص: 207.

على المعاملات التجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة. وقد نصت المادة الرابعة [1]منه على أن أصحاب الحساب بالعملة الصعبة للتاجر وغير التاجر، الحق في كامل إيراداته من التصدير السلع والخدمات. على أن تتم ترتيبات التصدر في الحساب كتالي:

- استعمال الأرصدة حساب بالعملة الصعبة تتم إما عن طريق وسائل الدفع الالكترونية أو التحويلات البنكية. أما السحب النقد تبقى في حدود المعقول في حالة تعذر استخدام الأساليب السابقة.
- توجه إيرادات المصدر بشكل حصري إلى تمويل نشاط المؤسسة بما أنها صادرة عن نشاط المؤسسة وتشكل جزء من خزينتها. يخصص منها 80% من منتجات إيرادات الصادرات إلى استيراد السلع الضرورية لنشاط المؤسسة و20% يمكن استعمالها لتزويد حساب المصدر من أجل تمويل عمليات ترويج نشاطات التصدير.

ومن خلال قراءتنا لفحوى هذه التعليمة والتي أتت من أجل تجسيد الإرادة في ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، إلا أننا نلاحظ نقاط غموض تعد عائق أمام المصدريين وبخاصة المؤسسات الصغيرة الناشطة في مجال التصدير وأيضا في السياسة العامة الهادفة إلى ترقية الصادرات غير النفطية والتي نوجزها:

- تهدف التعليمة إلى حماية تآكل الإحتياطات العملة الصعبة والتي هي في الغالب متأتية من صادرات المحروقات وتوجيهها إلى مجالات تدر قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وذلك في إطار سياسات ترشيد الواردات.
- التعليمة بقدر ما توحي بأن المصدر حر في التعامل بحسابات العملة الصعبة المتأتية من نشاط التصدير، إلا أن حرية صرف هذا المبالغ محصور في مجالين إثنين فقط.
- المؤسسات التي تعتمد بشكل كبير في مدخلات منتجاتها المصدرة على الخارج أي أنها تلجأ إلى الإستيراد حيث تأخذ جزء من الاحتياطات العملة الصعبة للدولة من أجل تمويل واردتها، فإن حصيلة صادراتها من العملة الصعبة هو الفارق بسيط، لذلك فهي لم تخلق قيمة مضافة مالية للدولة ومنه فإن التعليمة أصابت في أهدفها، على سبيل المثال:
  - ✓ صادرات العجائن والتي تدخل في تركيبتها مادة القمح المدعم من طرف الدولة وأيضا فهو منتج مستورد من الخارج بالعملة الصعبة؛
  - ✓ صادرات مشتقات الحليب (الياورت، الجبن) تدخل في تركيبته وبنسبة كبيرة مادة الحليب وهو مدعم من طرف الدولة ومستورة بالعملة الصعبة.
- المؤسسات التي تنشطة في مجال التصدير والتي تعتمد في منتجات على مدخلات محلية، أي أنها تخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ولا تعتمد على مدخلات من الخارج، ومنه فالعملة الصعبة المحصلة من نشاط تصديرها يعد قيمة مضافة للإحتياطات العملة الصعبة للدولة، ومنه نرى أن التعليمة أجحفة في حقها، ومن

[1] بنك الجزائر، " بيان صحفي بتاريخ 18 جويلية 2021"، تاريخ الإطلاع 2021/06/25 على الساعة 17.00، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique18072021ar.pdf

باب تمكين هذه المؤسسات على تطوير وتنويع نشاطتها غير نشاطها الأصلي أن يعطى لها كامل الحرية التصرف في عائدات صادرتها وفق ما تراه مناسب لها.

- يفهم من التعليمة أيضا أن مجال استغلال عائدات الصادرات من العملة الصعبة وتوجيها للاستثمار والتوسع في نشاطاتها في الخارج غير متاح للمؤسسات المصدرة، وهذا ما يعد عائق أمامها للإقتناص الفرص الاستثمارية التي تتوفر في الأسواق الدولية، وخاصةً أن الجزائر تطمح إلى التغلغل في الأسواق المجاورة والافريقية.

المطلب الثالث: آفاق ترقية الصادرات غير النفطية

في إطار التوقعات المستقبلية لتنمية الصادرات غير النفطية والمنبثقة من زخم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية المتبعة، وبغية إحداث طفرة اقتصادية ضمن أنشطة وقطاعات اقتصادية تحت نطاق زمني قصيرة المدى تمثل هذه المرحلة انطلاقة حقيقة للتوسيع في تنويع الصادرات الجزائرية، إلا أن واقع الحال بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الجزائر فيها مرتبطة أساساً بعائدات المحروقات فتراجع الإيرادات يجعل الآفاق الاقتصادية غير مشجعة، بالإضافة إلى صعوبات التي توجه القطاع الخاص في أداء أعماله ضمن مناخ الأعمال والاستثمار الحالي. ورغم كل ذلك فهناك بوادر تحسن في الأداء التصديرى للقطاعات خارج المحروقات وفي زيادة نسبة مساهمتها في التجارة الخارجية من حيث الكم والنوع والقيمة التصديرية. وهذا مع مراعات المسارات والتوجهات التالية:

الفرع الأول: إرساء استراتيجية انتقائية لتنمية صادرات الأنشطة والقطاعات الواعدة

في ظل السياسة الحالية والهادفة إلى إرساء تدابير تحفيزية من أجل إنعاش وتعافي الاقتصاد الوطني من تبعات الوباء (كوفيد 19)، وتمكين للبرامج التنموية الجديدة من أجل تنمية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي تعرف حالة من شبه الركود لا من حيث حجم الأنشطة ولا من حيث إنتاجيتها، وذلك في ظل تبنيها سياسة ترشيد الواردات والنفقات العمومية، واستغلال إلى تحسن أسعار النفوط العالمية والتي تجاوزة حدود 70 دولار أمريكي للبرميل، مما يعطي حالة من الأريحية والاستقلالية المالية وينعش من حجم الاحتياطات من العملة الصعبة، وانطلاقا من المؤشرات الحالية وجب على الحكومة في إطار جهودها من أجل ترقية أنشطة قطاع التصدير خارج المحروقات أن تنتهج سياسة انتقائية للأهم الأنشطة الاقتصادية الواعدة، والتي تتمع بميزة تنافسية والقدرة على إنتاجية تصديرية وذلك عبر تنويع المنتجات (زيادة عدد السلع والخدمات) أو تنويع الأسواق التصديرية (زيادة أكبر في الحصة السوقية الحالية أو انتشار على أكبر عدد من الأسواق المستهدفة)، وهذا مع مراعاة الإمكانيات المادية واللوجسية الحالية، وعماد هذه الإستراتيجية الإنتقائية، استراتيجية عمودية تستهدف القطاعات الرئيسية المحركة للنشاط الاقتصادي، حيث يعد قطاع الطاقة نقطة بدأ لنجاح أي سياسة تنويع اقتصادي حيث جميع الأنشطة الاقتصادية مرتبطة به، ومن خلال تبني سياسة تقوم على تحقيق الأمن الطاقوي، وتنويع في المنتجات والمشتقات الطاقوية، وتنويع في مصادر الطاقة مع التركيز أكثر على الطاقة الشمسية لما تتمع به الجزائر من

إمكانيات طبيعة لذلك وأيضا لقربها إلى أسواق الاستهلاك. بالموازنة في نفس الوقت اعتماد على استراتيجية أفقية تستهدف كمرحلة أولية الأنشطة الواعدة في القطاعات الاقتصادية التي تمتلك لمكامن وطاقات تصديرية وذلك من خلال توجيه الدعم الحكومي المباشر لها، وأيضا من خلال تحفير الروابط والتشابك بين الأنشطة الاقتصادية والموجه نحو التصدير وذلك في إطار سياسة حكومية لترويج المنتجات الوطنية سعياً منها لتنويع الأسواق الدولية. وللنجاح هذه التدابير وجب أن نشير إلى حتمية الاستفادة والانتقاء من المناهج الحديثة للتنويع الاقتصادي المفضي إلى تنويع في الصادرات، ومن بينها تبني منهجية تتبع المسارات التنموية للدول المتقدمة، وهذا ما ذكرناه بالتفصيل في المطلب الثالث من الفصل الثاني، مع تدعيمها بإجراءات داعمة لها وتتمثل في:

- توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تبني سياسة ترويج جاذبة وتسهيل إجراءات الاستثمار والعقار الصناعي وتقييده نحو الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المستهدفة والواعدة، وذلك عبر جملة من التحفيزات الجمركية والجبائية وتسهيلات إئتمانية في هذا المجال؛
- استهداف تطوير العناقيد الصناعية (الصناعة التحويلية والغذائية)، وربطها بسلاسل التوريد المحلية وخاصةً في القطاع الفلاحي مع تركيز أكثر على ولاية الوادي، حيث تعد نموذج للطفرة الفلاحية في الجزائر برغم من صعوبات مناخية (منطقة صحراوية)، حيث حققت لوحدها ما قيمته 10 مليار دولار أمريكي من المنتوج الزراعي من 25 مليار دولار أمريكي كأنتاج فلاحي على المستوى الوطني؛
- تطوير في أداء وأساليب المتبعة في الخدمات اللوجستية والشحن، حيث يكون عامل الوقت هو معيار قياس نجاعة الأداء التصديري للهيئات المشرفة على الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية مع رقمنة أعمالها؛
- تطوير وعصرنة قطاع النقل (آليات النقل ، طرق النقل، منشآت النقل)، وبخاصة النقل البحري الذي يعد أهم عوامل المساعدة على ترقية الصادرات غير النفطية من حيث انخفاض تكلفته بالمقانة مع باقي وسائل النقل وأيضا بسعة وكمية السلع المشحونة إلى الأسواق العالمية؛
- اعتماد على مقاييس الجودة والنوعية العالمية في الإنتاج المحلي وكشرط أساسي للممارسة التصدير؛
- البحث عن منافذ إضافية للتصدير: دول الجوار، دول غرب أفريقيا، وضمن محيطها الجغرافي وذلك عبر إبرام اتفاقيات ثنائية أو جماعية بما يتماشى ومجالات القدرة التصديرية المتاحة حالياً مع إمكانية تطويرها وفق تطور العلاقات التجارية وتنوعها.

الفرع الثاني: دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة دورا محوريا في تحريك دواليب النشاط الاقتصادي لما تتمتع به من مرونة في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة لسهولة انشائها وإدراتها وقدرتها على امتصاص عدد كبير من طالبي مناصب الشغل، كما يمكن أن تكون ضمن حلقات التوريد والأمداد لباقي الأنشطة الاقتصادية من حيث الخدمات والمنتجات التي تقوم بها. كما تشكل أيضا قاطرة لتنمية الصادرات الغير النفطية من خلال

الاستثمار في الأنشطة الموجهة للتصدير والتي لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو رأس مال كبير، فقد عرف الاقتصاد الجزائري تطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقلت من 587494 وحدة اقتصادية في سنة 2009 إلى 934569 وحدة اقتصادية في سنة 2015، بنسبة نمو تقدر بـ 159%.

وفي ظل تحديات نسبة البطالة المرتفعة وبخاصة في فئة حاملي الشهادات الجامعية والمهنية، وفي إطار التوجه العام للدولة من أجل انعاش الاقتصاد الوطني وتنويع أنشطته ومصادر تمويل الموازنة العامة، يتوجب عليها اتباع سياسات واستراتيجيات تحفيزية لخلق ومساعدة هذا المؤسسات وذلك من خلال توجيه استثمارتها ونشاطاتها نحو القطاعات الواعدة في مجال التصدير، وهذا من أجل إحداث ما يسمى باقتصاديات الحجم في تلك الأنشطة، بالإضافة إلى تسهيل الممنوح لهم في التصرف في عوائد العملة الصعبة بما يخدم تطور نشاطهم وتوسع في الإنتشار إلى مجالات أخرى غير التي ينشطون فيها.

الفرع الثالث: المجالات الواعدة لتنمية الصادرات غير النفطية

تعد المجالات والأنشطة الاقتصادية الواعدة التي تتميز بقدرة على تحقيق معدلات نمو في صادراتها أحد الأولويات الحالية من حيث أن عائد الاستثمار كبير وآني. كما أنها تعاني حالة من الركود في النشاط التصديري لها رغم الإمكانيات المتوفرة وغير المستغلة في هذا الإتجاه، فهي تمتاز بقلة التكاليف المرتبطة بتشغيلها في بعضها لا تتطلب تقانة عالية ورغم ذلك فالطلب العالمي كبير عليها، مما يؤهلها بأن تكون أحد مصادر جلب العملة الصعبة وكمساهم في دعم الجهود وتمويل البرامج التنموية، ومن بين الأنشطة الواعدة الحالية والتي يتوجب الإهتمام بالاستثمار فيها والإعتماد عليها كمرحلة أولى لتنويع الصادرات، وتتمثل المجالات الواعدة للتصدير والتي تتوفر على إمكانية الحالية لتحقيقها وهي كتالي:

أولاً: الصناعة الإلكترونية والكهرومنزلية

تمتلك الجزائر في هذا القطاع نسيج صناعي متنوع بين القطاع العام والخاص وفي تنوع في المنتجات والعلامات المحلية والدولية، مع فرص إدماج في المدخلات المحلية عالية خاصة في القطاع العام والتي تمثل نسبة إدماج تصل 70%، مما يؤهلها أن تحتل مكانة محورية في الصادرات خاصة نحو الأسواق الأفريقية، وهناك تجارب نجاحه في المجال من خلال مجمع كوندو ومجمع إيريس، كما تحتل منتجات تكنولوجيات الإعلام والاتصال أحد فروع هذه الشعبة حيث تقدر إمكانيات التصديرية لهذه الشعبة من خلال بيانات للفترة بين سنة 2010 إلى غاية سنة 2017، حيث عرفت هذه الأخير طفرة كبيرة في حجم الصادرات تقدر بـ 165.89% بالمقارنة مع السنة السابقة.

شكل رقم (17-03): صادرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للفترة (2010-2017)

(القيم بملايين الدينارات)

البيان / السنوات	الكمبيوتر والأجهزة المرافقة له	معدات الاتصال	المعدات الإلكترونية كثيرة الاستهلاك	المكونات الإلكترونية	منتجات أخرى	المجموع
2010	3.51	18.68	33.41	4.19	16.18	**75.99**
2011	25.27	85.25	45.63	6.55	0.36	**163.08**
2012	19.19	9.19	14.94	11.72	11.04	**66.10**
2013	21.35	2.71	0.97	17.41	0.45	**43.01**
2014	16.66	53.44	2.05	16.47	9.92	**98.56**
2015	11.99	19.15	16.31	21.70	0.58	**69.74**
2016	4.00	10.51	359.64	157.15	131.76	**681.07**
2017	69.29	330.32	588.17	144.85	27.22	**1129.87**

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، "المؤشرات الاقتصادية"، ص:05.

من بيانات الجدول أعلاه والمتعلقة بصادرات تكنولوجيات المعلومات والاتصال خلال الفترة الممتدة بين سنة 2010 إلى غاية سنة 2017، حيث عرفت نسبة نمو في الصادرات لسنة 2017 تقدر بـ: 165% بالمقارنة مع صادرات سنة 2016، وتتمثل المنتجات المصدرة في الكمبيوتر والأجهزة المرافقة له، معدات الاتصال، المعدات الإلكترونية كثيرة الاستهلاك، المكونات الإلكترونية، ومنتجات أخرى.

ثانياً: القطاع الفلاحي والثروة الحيوانية

توجهات الدولة نحو القطاع الفلاحي من خلال ثلاث أبعاد استراتيجية في إطار سياساتها المتبعة، فالأول يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي الإستراتيجي، والثاني يعد رافعة للتنمية والتنويع الاقتصادي وآلية للأمتصاص البطالة، أما البعد الأخير يتعلق بالتنمية الريفية بشقها الاقتصادي والاجتماعي. واستغلالا للميزة النسبية التي يتمتع بها هذا القطاع من تعدد البيئات المناخية الزراعية مما يسمح بتوفير المنتجات وتزويد السوق على مدار السنة وحتى في غير مواسمها، و تمتاز هذه المنتجات فلاحية بتنوع الكمي والنوعي في تشكيلاتها، والكثير منها منتجات بيولوجية حيث يستخدم فيها المواد العضوية أو بما يعرف بالمنتجات بيو (BIO)، فهذا القطاع يوفر فرص واعدة للاستثمار وتشابك بين القطاعات الاقتصادية مما ستساهم في رفع حجم المنتجات الفلاحية والحيوانية لتلبية الطلب المحلي وللتصدير. كما يوفر هذا القطاع مجالات وفرص استثمارية ذات عائد كبير ومرافقة له، كما يُمَكنْ لهذه الأخيرة مع تطور نشاطها أن تدخل عالم التصدير لمنتجاتها، وذلك ضمن نطاق سلاسل الأمداد والتوريد، والتشابك الأمامي

والخلفي بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، واستغلالا لوفرات الحجم التي يوفرها القطاع الفلاحي توجب على الحكومة إنشاء نظام رقمي يقيد فيه الفلاحين والمربين وأيضا كل المتعاملين الاقتصاديين في كل الشعب والإختصاصات وهذا من أجل عملية إحصاء دقيقة وواقعية، وأيضا تتبع مسارات الإنتاج نوعاً وكماً لمختلف تشكيلات المنتجات ومنه تحديد الفترات الزمنية لنضوجها وتوفرها، وهذا من أجل توجيه النشاط الإنتاج الفلاحي وفق متطلبات السوق المحلي ومتطلبات التوفير المتزامن وغير المنقطع للمنتجات المصدرة. وحسب إحصائيات ديوان الاحصاء الجزائري لسنة 2017 فإن نسبة المشتغلين تقدر بـ: 8.6% من الكتلة الشغيلة الوطنية، وتتمثل هذه المجالات الواعدة والتي يتوجب توجيه الاستثمار نحوها في شكل عناقيد صناعية وهي:

- إنشاء وحدات صناعية لتحويل الفواكه والخضر؛
- بناء أقطاب صناعات غذائية؛
- إنشاء وحدات صناعية لصناعة الاسمدة والمبيدات الحشرية؛
- إنشاء وحدات صناعية في الصناعة البلاستكية لتزويد متطلبات عمليات الانتاج الزراعي (مواد التعبئة والتغليف، مستلزمات الإنتاج والري، ...الخ)؛
- مؤسسات مختصة في مجال توفير الخدمات الحفظ والتخزين تحت التبريد؛
- مؤسسات لصناعة الأدوية البيطرية؛
- مؤسسات متخصصة في مجال النقل؛
- دعم وتوجيه الوحدات صناعية القائمة أصلًا والناشطة في مجال صناعة اللحوم الحمراء والبيضاء، مؤسسات تحويل الحليب ومشتقاته.

أما المجالات الواعدة في مجال التصدير والتي تتمتع بميزة تنافسية فيها مثل منتجات التمور ومشتقاتها التي قفزت مستوى صادراتها في سنة 2020 من 20 إلى 60 ألف طن.، قصب السكر والشمندر السكري من خلال تحفيز إنتاجه من عبر زراعات استراتيجية، وهذا لتوفر على إمكانات صناعة تحويلية، مما يؤهلها لتلبية الطلب المحلي وزيادة معدلات الصادرات.

ثالثاً: الصناعة التحويلية

يشكل قطاع الصناعات التحويلية أهم حلقات الربط والوصل القائمة بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في الدولة، لما يوفره من ميزة تنويع مصادر الدخل للموازنة العامة، وفرص لإحلال الواردات، وتنويع الصادرات، وخلق فرص عمل، وزيادة في الوعاء الضريبي، في دراسة التي أعدها المعهد العربي للتخطيط لتقييم أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر خلال سنة 2014 ومن نتائج هذه الدراسة نجد أن حصة السلع عالية ومتوسطة التقانة من القيمة المضافة التحويلية تقدر بـ: 27%، أما نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ: 4.5%، ونسبة السلع العالية والمتوسطة التقانة من الصادرات التحويلية تقدر بـ: 1.8 بالمائة، أما

نسبة القيمة المضافة التحويلية من إجمالي القيمة المضافة التحويلية العالمية تقدر بـ: 0.1%، ونسبة مساهمة الصادرات التحويلية في إجمالي الصادرات التحويلية العالمية تقدر بـ: 0.15%. هذه النتائج إن كانت متواضعة من حيث القيمة إلا أنها تشكل حافز من حيث القدرة على تحقيق أرقام أعلى بالاستناد إلى الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها الجزائر مع منح الأولوية إلى قطاعات الصناعات التحويلية والمؤسسات الناشئة في برامج الدعم والمرافقة في مجال التصدير. كما تشكل المجالات والأنشطة الاقتصادية الواعدة في تنمية الصادرات غير النفطية ومن بينها:

- صناعات البلاستيك والمطاط وبخاصة في شعبة صناعة العجلات المطاطية؛
- صناعات النسيج والملابس والصناعات الجلدية وصناعات الغذائية.

رابعاً: القطاع المنجمي وصناعة التعدين

رغم من الإمكانيات الجيولوجية والمعدنية والاحتياطات المنجمية المكتشفة والتي تزخر بها الجزائر، إلا أن هذا القطاع تعد مساهمته في النمو الاقتصادي متواضعة، وسعيا منها لتثمين هذا القطاع وجعله وجهة جاذب للاستثمار الأجنبي والمحلي في مجال الإستغلال وصناعة التعدين، وترقية المؤسسات المنجمية الصغيرة والمتوسطة والحرفية، وكذلك تطوير مشاريع صناعية ضخمة وما يتطلب من إنشاء بنية تحية وربط بشبكة الياه، والكهرباء، والغاز، وإنجاز الطرق وخطوط سكك الحديدة وربطها بموانئ التصدير.

الإمكانيات المنجمية والموارد الجيولوجية للجزائر[1]:

- المعادن الثمينة: الذهب والفضة؛
- الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، الالماس، الياقوت الأصفر، البريل...
- المعادن الأساسية: الزنك والرصاص والنحاس؛
- المعادن الحديدية والغير الحديدية: الحديد والمنغنيز...
- عناصر مجموعة البلاتين: البلاتين، البلاديوم، الايريديوم؛
- المعادن النادرة: التنتال، النيوبيوم، البيريليوم؛
- الأراضي النادرة؛
- المعادن الصناعية: الفوسفات والباريت والبنتونيت، وديباتومي،...

هذه المكامن الجيولوجية التي تزخر بها الجزائر والتي من بينها ما يتم استغلاله حالياً، فهناك فرص واعدة من أجل الاستثمار واستغلالها في إطار انعاش مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي وأيضا يوفر مناصب شغل، بالإضافة إلى الإمكانيات الكبيرة للتصدير، من بين المجالات نجد:

[1] وزارة الصناعة والمناجم، "تقرير:الإمكانيات المنجمية للجزائر"، المديرية العامة للمناجم، 2015، ص:06.

- كمناجم الفوصفات، تثمين قدرات الفوسفات المدمج وإنتاج مختلف أنواع الأسمدة، مشروع صناعة المواد الفوسفاتية بالعوينات ولاية تبسة من أجل تلبية حاجيات السوق الوطنية ودعم الصادرات؛
- منجم غار جبيلات الذي يعد ، حيث دخل حيز الاستغلال عن طريق الشراكة بين المؤسسة الجزائرية للحديد والصلب "فيرال" وثلاثة شركات صينية عملاقة (شركة "أم سي سي" مختصة في مجال التنقيب والاستغلال المنجمي، شركة "سي دابليو اي" مختصة في تطوير وبناء وتشغيل مشاريع الطاقة المتجددة وشركة "هايداي سولار" مختصة في حلول الشبكات الكهربائية الدقيقة والمعدات الرئيسية)، وهذا وفق قاعدة (51 بالمائة للجزائر و49 بالمائة للشريك الأجنبي)؛
- تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل قيمة التعدين يشمل جميع الأنشطة الاستخراجية المعدة لإنتاج الخامات أو المعادن المفيدة مثل الذهب والفضة والأحجار الكريمة وشبه الكريمة، الزنك والرصاص والنحاس وعناصر البلاتين، والمعادن النادرة، والمعادن الصناعية كفوسفات، والباريت؛
- مناجم الحديد والذهب والرصاص والزنك والرخام والحجارة الزخرفية؛
- الصناعات المترابطها ومنها، صناعات الألمنيوم، صناعات الحديد والصلب،صناعات البتروكمياويات، صناعات الاسمنت والتي تعرف منحنى تصاعدي من حيث حجم الصادرات والتي يتوقع خلال نهاية سنة 2021 بلوغ مليار دولار أمريكي، مواد البناء، الجبس ...الخ.

ومن خلال الشكل التالي نستعرض المكامن الإحتياطات الجيولوجية والمنجمية المستغلة وغير المستغلة وأيضا التي في طور التثمين والتقييم الجيولوجي وهذا في كل القطر الجزائري.

شكل رقم (15-03): خريطة توزيع المصادر الرئيسية للثروة المنجمة في الجزائر

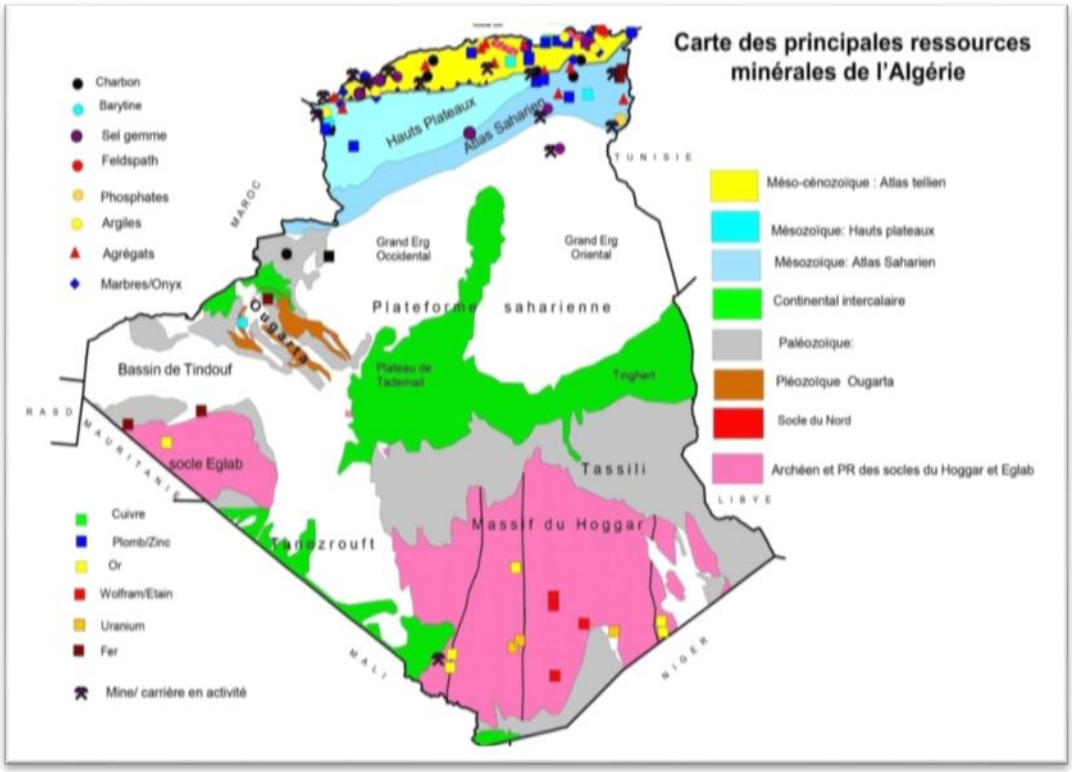

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "تقرير:الإمكانيات المنجمية للجزائر"، المديرية العامة للمناجم، 2015، ص:06.

خامساً: تصدير التكنولوجيا والصناعات الكهربائية

للجزائر إمكانيات كبيرة في مجالات إنتاج الكهرباء والهندسة والتسيير، وإنتاج الكبلات وتوربينات المولدة للكهرباء والتي تعمل بالغاز الطبيعي وهذا بترخيص من طرف شركة جينرال إليكتريك الأمريكية، بالإضافة إلى ما تتمتع به من خبرات مكتسبة وبخاصة في القطاع العمومي (مجمع سولنغاز وفورعه المتخصصة)، كما أن الطلب على هذه الخدمات والمنتجات كبيرة خاصةً في السوق الأفريقية، مما يعطي ميزة تنافسية للجزائر عن باقي المنافسين الآخرين وهذا بقربها الجغرافي والحدود المشتركة، من بين التجارب الناجحة في بيع الكهرباء إلى كل من تونس وليبيا وذلك من خلال ربطها بالشبكة الوطنية لتوزيع الغاز. كما أن الجهود الدولة في تنويع مصادر الطاقة من خلال التوجه نحو استغلال الطاقة الشمسية كمصدر دائم وقليل التكلفة الإنتاجية، مما يؤهلها إلى التمدد الجغرافي للشبكة الكهربائية وصولا إلى التجمعات الاقتصادية الكبرى في إفريقيا وخاصة منطقة غرب إفريقيا. بالإضافة إلى الفرص المتاحة من خلال قربها إلى السوق الأوروبية وهي تعد من بين أكبر المناطق في العالم أستهلاكها للكهرباء.

كما أن التوسع في الشبكة الكهربائية العابرة للحدود تتطلب إلى خبرات فنية وإمكانيات لوجستية للإنشاء المحطات والمولدات، ومراكز الضغط العالي، هذه المتطلبات الإنشائية تتمع الجزائر بقدرة على تنفيذها وخاصة أن مجمع سولنغاز يتوفر على قواعد هيكلية مختصة عبر فروعه المختلفة، مما يؤهلها إلى اقتحام الأسواق (السوق الإفريقي) كمستثمر وأيضا في تقديم الدعم الفني والتكنولوجي لمختلف الأنشطة التصديرية.

سادساً: الصناعة الصيدلانية وشبه الصيدلانية

في إطار السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر منذ السبعينيات وذلك بإنشاء أقطاب صناعية صيدلانية (المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية)، في إطار سياسة إحلال الواردات في مجال الصيدلاني وذلك بإنشاء مجمع صيدال، بالإضافة إلى ذلك الإمكانيات المتاحة في إنتاج الدواء الجنيسة، والتسهيلات الممنوحة في إنشاء مخابر ومصانع للقطاع الخاص والأجنبي في إطار الشراكة تشكل قاعدة صناعية معتبرة، مما يؤهلها أن تكون أحد الأقطاب التصديرية في الجزائر. وتعزيزاً لذلك تم إصدرا مراسيم وقوانيين تنظم الأطر العامة لنشاط الإستغلال والتصدير ومنها، المرسوم التنفيذي رقم 21-82 المؤرخ في 23 فبراير 2021 المتعلق بالمؤسسات الصيدلانية وشروط اعتمادها والذي يكرس اعتماد خاص لمؤسسات التصدير، والقرار مؤرخ في 27 صفر عام 1443 الموافق 4 أكتوبر سنة 2021، يحدد كيفيات تسجيل المواد الصيدلانية المصنعة محليا والموجهة حصريا للتصدير[1]، والقرار الوزاري الصادر في 26 ديسمبر 2020 المحدد لإجراءات تحديد أسعار الأدوية، والذي يضيف نسبة التصدير إلى نسبة الادماج في تحديد القيمة المضافة وإعطاء الحرية في تحديد سعر الأدوية الموجهة للتصدير، والمرسوم التنفيذي رقم 20-325 المؤرخ في 22 نفمبر 2020 المتعلق بإجراءات تسجيل المواد الصيدلانية والذي يكرس إجراءات خاصة مبسطة فيما يخص المواد الموجهة خصيصاً للتصدير (كذا إمكانية إنتاج أدوية خارج المدونة الوطنية مخصصة للتصدير فقط)، والمرسوم التنفيذي رقم 21-145 الصادر في 17 أفريل 2021 الذي يحدد قائمة الأنشطة التي تكتسي طابعا استراتيجياً والذي يسمح للأجانب بممارسة نشاط تصدير المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية دون الخضوع لقاعدة 49/51.

وفي إطار جهود الدولة للتواجد في إفريقيا وكأحد الفاعليين في مجال الصيدلانة بإفريقيا تم المصادقة على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الإفريقية، من خلال المرسوم الرئاسي رقم 21-167 المتعلق بالمصادقة على معاهدة تأسيس الوكالة الافريقية للأدوية المصادق عليها بتاريخ 25 أفريل 2021 الصادر في 30 ماي 2021[2]، وتحضير ملف عضوية الجزائر لاحتضان مقر هذه الوكالة.

[1] الجريدة الرسمية، "العدد 68"، الصادرة بتاريخ 27 محرم عام 1443هـ الموافق 5 سبتمبر سنة 2021م.

[2] وزارة الصناعة الصيدلانية، "المرسوم الرئاسي رقم 21-167 مؤرخ في رمضان عام 1442 الموافق 25 أبريل سنة 2021، يتضمن التصديق على المعاهدة بأديس أبابا (أثيوبيا)"، تاريخ الإطلاع 2021/06/01 على الساعة 13.00، متاح على الرابط الإلكتروني: https://miph-dz.org/ar/

خلاصة الفصل الثالث

في إطار الجهود المبذولة من طرف الدولة والهادفة إلى تحقيق تنويع اقتصادي وذلك عبر إطلاقها العديد من البرامج تنموية، ضمن عملية تصحيح هيكلية في كل قطاع، وهذا من أجل رفع من نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مع الخروج التدرجي من التبعة المفرطة لقطاع المحروقات، وفي هذا الإطار ومن خلال المحاور الرئيسية المعلنة في النموذج الاقتصادي الجديد والذي سمي بخطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، جاء في شكل خطة تعتمد على الأولوية والمكاسب الآنية في إطار زمني قصير، بالموازاة مع ذلك يكتنف الغموض حول مصير تنفيذ أو إلغاء برنامج نموذج النمو الاقتصادي (رؤية 2030) والذي يهدف إلى وضع الاقتصاد الجزائري في مصاف الدول الناشئة، وذلك عبر ثلاثة مراحل (مرحلة الإقلاع، مرحلة التحول، مرحلة الاستقرار). حيث شهدت الصادرات غير النفطية في الفترة الأخيرة انتعاش كبير برغم من تداعيات انتشار فيروس كورونا، بالإضافة إلى حالة الانكماش التي أصابت الاقتصاد الجزائري جراء تدابير العزل والغلق، وهذا في ظل ظهور مقومات تصديرية واعدة في الأنشطة والشعب الاقتصادية ومن أبرزها، المنتجات الفلاحية والصناعة الغذائية، القطاع المنجمي والصناعات التحويلية المرتبطة به مجال التصدير، والصناعة الصيدلانية. إلا إن نجاح هذه السياسات يبقى مرهون على مدى قدرة إحتوى الوباء وسرعة تعافي الاقتصاد من تبعاته، بالإضافة إلى إجراءات التحفيزية لجذب نشاط السوق الموازي ضمن الأطر القانونية والرسمية، والتهرب الضريبي، وفعالية سياسة محاربة الفساد. كما أن انفتاح الجزائر على السوق الإفريقية عبر منافذها الحدودية أو من خلال إنضمامها إلى التكتلات الاقتصادية يشكل فرصة كبيرة في تعزيز القدرات التصديرية للمنتجات غير النفطية.

الخاتمـــــــــــة

الخاتمة

يمثل التنويع الاقتصادي بعداً إستراتيجياً لكل اقتصاديات العالم مهما كانت مستويات تقدمها، فالدول التي توصف بأنها اقتصاديات ريعية تعاني من حساسية شديدة لمخاطر انخفاض أسعار صادراتها، والذي يرجع سببه إلى نقمة الموارد، وتداعياته السلبية على الأداء العام في باقي القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات استنفاذ الموارد الطبيعة وخاصةً الدول النفطية كحال الجزائر، فالتنويع الاقتصادي يرتكز على تعزيز القدرات على التحول الهيكلي وذلك من خلال تبني مسار تنموي قابل للإستدامة وفق مناهج حديثة للتنويع الاقتصادي على أن تتوافق مع الإمكانيات المتاحة ومع خصوصية وطبيعة كل اقتصاد، وهذا ما أكدت عليه الأدبيات الاقتصادية عبر إبراز أهمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي في تنمية وتنويع الصادرات خارج القطاع المسيطر وذلك بمعدلات نمو عالية.

فالجزائر تمتلك العديد من المقومات والإمكانات التي تتيح لها من تحقيق تنويع اقتصادي شامل والذي يمتد أثره على تنمية وتنويع هيكل الصادرات كماً ونوعاً، وهذا باستغلال البعد الجغرافي لقربها إلى أكبر الأسواق الدولية، وكذلك للميزة التنافسية لبعض منتجاتها وخاصةً المنتجات الفلاحية. فمعضلة الجزائر ليست في توفر الإمكانيات وإنما في القدرة على توظيف واستخدام الإمكانيات، وفي إطار جهود الدولة من أجل تحقيق قفزة نوعية في مجال الصادرات غير النفطية، كان لزاماً عليها تخطي التحديات التي توجهها.

اختبار الفرضيات:

إن نتائج اختبار الفرضيات مكننا من تأكيد أو نفي بعضها على النحو التالي:

1. رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة والرامية إلى إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني إلا أن هذه العملية تواجهها صعوبات للتغيير والتحول وخاصةً في هياكل القطاع العام، وهذا راجع سببه إلى نمط التسيير البيوقراطي الموروث من العهد الاشتراكي، بالإضافة إلى ارتباط مدخلات عملية الإنتاج على الاستيراد، كما تعتمد الجزائر أيضا بشكل كبير في مصادر تمويل برامجها التنموية لتنويع الاقتصادي على عائدات قطاع المحروقات غير المسقرة، وهذا في ظل الاستنزاف المستمر لاحتياطات العملة الصعبة مع تزايد الضغط على وعاء الجباية العادية بسبب إلغاء الضريبة على الأجور، كما أن الصادرات تعرف حالة تركز شديد في مؤشر تنويعها بالإضافة إلى ضعف الخدمات اللوجستية حيث احتلت الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود الرتبة 173 عالمياً وهي في ذيل الترتيب العالمي من حيث الكفاء في إجراءات وترتيبات المتعلقة بالجوانب التصديرية، وهذا ما يقودنا إلى تأكيد على صحة **الفرضية الأولى** التي تنص على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من صعوبات في تنفيذ التحول الهيكلي للقطاعات الاقتصادية مما أثر على الصادرات غير النفطية.

2. مازال الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعات نقمة الموارد وتأثيرتها السلبية على باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى سواء على مستوى اعتمادها المفرط في تمويل برامج التنموية على عوائد المحروقات أو من خلال تركز الصادرات على قطاع المحروقات، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد وسوء التسيير في مجمل القطاعات الاقتصادية يعد من الأسباب الموضوعية لفشل الخطط والبرامج الاقتصادية وفي استنزاف للخزينة العمومية، خاصة في ظل استخدام عوائد الصادرات في الدعم غير المستهدف وغير المبرر بعيداً عما تحدده التوازنات الاقتصادية الأساسية، وهو ما يقودنا إلى تأكيد صحة **الفرضية الثانية** التي تنص على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعات نقمة الموارد، وتفشي ظاهرة الفساد الذي أصاب مفاصل الدولة.
3. من خلال تتبع مسار سياسات الشراكة الاقتصادية القائمة في إطار اتفاقية (الشراكة مع المجموعة الأوروبية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتفاقيات التجارية الثنائية) كانت مُجحفة في حق الاقتصاد الجزائري، حيث لم تحقق لها قفزة نوعية في مجال تنويع صادراتها أو في حجمها، بل كانت نتائجها سلبية من حيث دخول السلع والخدمات الأجنبية مما خنق الصناعات المحلية، بالإضافة إلى فقدان جزء كبير من الإيرادات الجمركية بسبب تطبيق الإعفاء الجمركي على الواردات، وهو ما يقودنا إلى رفض صحة **الفرضية الثالثة** التي تنص على أن أن الاتفاقيات الاقتصادية الدولية تعد أساس لتنمية وتنويع صادرات الجزائر غير النفطية.
4. يتضح من نتائج الدراسة أن قطاع الصناعات التحويلية (التعدين) المرتبطة بقطاع المناجم سجل أرقام قياسية في نشاط التصدير والذي يعول عليه في رفع من قيمة الصادرات لسنة 2021، كما يشهد أيضا قطاع الفلاحة بمختلف شعبه إنتعاشاً، فقد حقق في سنة 2020 قيمة مضافة في الناتج المحالي الإجمالي تقدر بـ: 25 مليار دولار أمريكي متجاوزاً بذلك للأول مرة قطاع المحروقات مما أثر على حركية نشاط شعبة الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى الإمكانيات التصديرية الواعدة لشعبة الصناعات الإلكترونية والكهرومنزلية والصناعات الكهربائية، وأيضا الصناعة الصيدلانية، على خلاف ذلك يبقى قطاع السياحي الذي يعاني من حالة الركود على صعيد جذب السياح الأجانب، كما أن تدعيات انتشار فيروس كورونا وما تبعها من تدابير احتواء انتشاره جعل السياحة الداخلية في حالة عزوف، وهو ما يقودنا إلى تأكيد صحة **الفرضية الرابعة** التي تنص على أن قطاع الفلاحة والمناجم والصناعات التحويلية من الأنشطة الاقتصادية الواعدة في مجال تنويع الصادرات الجزائرية.

ومن نتائج الدراسة التي توصلنا إليها والتي تتمثل في النقاط التالية:

1. رغم التنظير الذي طرحته النظريات الاقتصادية حول مفهوم المبادلات التجارية الدولية وأهمية نظرية الميزة النسبية والتخصص في تقسيم العمل الدولي، إلا أنها عجزت في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية وخاصةً على اقتصادات الدول الريعية، مما يفرض عليها المبادرة بإصلاحات اقتصادية في إطار سياسة تنويع اقتصادي وذلك من خلال معالجة الاختلالات والتشوهات في منظومتها الاقتصادية وفك الارتباط بالقطاع

المسيطر نحو تنمية الأنشطة والقطاعات الواعدة ذات قيمة مضافة، وهذا عبر منتجات أكثر وأسواق أوسع، مما يسمح بتنوع في مصادر الدخل والتمويل، بالإضافة إلى ضرورة إرساء مناخ سياسي وبيئة اقتصادية تتلائم مع متطلبات التنويع الاقتصادي. فنظرية التحولات الهيكلية تعد من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينات، والتي ترتكز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب.

2. لقد تطرقت الأدبيات الاقتصادية في دراساتها عن أسباب إخفاقات الاقتصاديات الوفيرة الموارد الطبيعية في تحقيق نمو وتنمية اقتصادية رغم توفرها على ثروة طائلة، حيث إن وفرة الموارد قد تؤدي إلى ما يسمى بسلوك البحث عن الريع، حيث أظهرت بعض الدراسات أن تنويع الصادرات في الاقتصادات الريعية يشكل رافعة لمعدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال سياسة تحول هيكلي لمختلف القطاعات الاقتصادية ضمن توجه نحو استراتيجية لتنويع الاقتصادي، وهذا وفق متطلبات المناهج الحديثة مع مراعاة خصوصية وطبيعة كل دولة حسب القدرات والإمكانيات المتاحة لها.
3. مازالت تداعيات انتشار الوباء كورونا لم تحصر بعد حجم الخسائر النهائية التي تكبدها الاقتصاد الوطني، وما يتطلب من رصد من تخصيصات لمواجهة تداعياتها على مستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا في ظل عدم اليقين على القدرة في احتواء الوباء عالميا في ظل التحورات المستجدة له.
4. مازال الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعات لعنة الموارد وتأثيرتها السلبية على باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كما أن تفشي ظاهرة الفساد وسوء التسيير في مجمل القطاعات الاقتصادية يعد من الأسباب الموضوعية لفشل الخطط والبرامج الاقتصادية واستنزاف للخزينة العمومية بسبب تضخيم الفواتير (الإنجاز، الإستيراد)، فقد احتلت الجزائر من خلال مؤشر الفساد العالمي لسنة 2019 المركز 106 عالميا برصيد 35 نقطة، وفي هذا الإطار شهدت سنة 2020 حركة كبيرة غير مسبوقة في محاربة الفساد الذي أصاب مفاصل الاقتصاد الوطني من خلال محاكمة لرجالات الأعمال والمال ومسؤولين ساميين في الدولة. كما أدرجت الحكومة الجزائرية ضمن مشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021، تتعلق باستحداث صندوق خاص بالأموال والأملاك المنهوبة المصادرة في إطار قضايا محاربة الفساد بناء على أحكام قضائية نهائية.
5. كما أن التنويع الاقتصاد المنشود في الجزائر يعتمد بشكل كبير في مصدر تمويله على إيرادات قطاع المحروقات (الجباية البترولية، عوائد العملة الصعبة). فتنمية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية يتطلب تحولاً هيكلياً عميقاً في توجهه، بالإضافة إلى ذلك استغلال الميزة التنافسية لقطاع المحروقات من خلال تنويع قاعدة نشطاته أفقياً وذلك بتنويع هيكل صادرته من المحروقات والمشتقات البترولية (البتروكيماوية)، وعمودياً من خلال تنويع الأسواق المستهدفة والنفاذ إليها عبر استثمارات مباشرة. بالموازة مع ذلك التوجه أيضا نحو تنمية القطاعات

الاقتصادية الواعد في مجال الصادرات كالزراعة، والصناعة التحويلية والغذائية، والصناعة الصيدلانية، وقطاع المناجم والصناعات التحويلية المرتبطة بها، بالإضافة إلى كل ما تعلق بخدمات التصدير (اللوجستيك والنقل)...الخ. وذلك في إطار استراتيجية تنموية ترتكز على إحلال الواردات وترويج الصادرات، مما ينعكس إيجابا على فرص تنويع هيكل الصادرات وفي تنويع مصادر التمويل بالجزائر.

6. إن أسس تنمية الصادرات الجزائرية تنطلق من قاعدة إنتاجية متنوعة مع تحليل موقف الصادرات، وذلك من خلال تبني إستراتيجية الصناعة المصنعة مع التركيز على استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير مع التوسع أيضا في استراتيجية إحلال الواردات، على أن يتم استغلال وفرات الحجم كآلية لتطوير وتنويع الصادرات خارج نطاق القطاع المسيطر، كما أن الحكمة الاقتصادية تقتضي بعدم الجدوى الاقتصادية بالانتقال من قطاع ريعي إلى قطاع ريعي أخر، كالتحول من قطاع المحروقات إلى قطاع الفلاحة والذي يتوقف أداءه على وفرة كمية الأمطار المتساقطة.
7. في إطار تحليلنا لمسار التنموي في الجزائر خلال فترة الدراسة يتضح لدينا أن النموذج الاقتصادي الجديد والذي سمي بخطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، جاءت في شكل خطة تعتمد على الأولوية والمكاسب الآنية في إطار زمني قصير، بالموازاة مع ذلك يكتنف الغموض حول مصير تنفيذ أو إلغاء برنامج نموذج النمو الاقتصادي "رؤية الجزائر 2030"، والذي يهدف إلى تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة عبر ثلاثة مراحل (مرحلة الإقلاع، مرحلة التحول، مرحلة الاستقرار).
8. رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة والرامية إلى إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني إلا أن هذه العملية تواجهها صعوبات للتغيير والتحول وخاصةً في هياكل القطاع العام (النسيج الصناعي والإنتاجي)، وهذا راجع سببه إلى نمط التسيير البيوقراطي الموروث من العهد الاشتراكي، كما أن مدخلات عملية الإنتاج مرتبطة أساساً بالإستيراد (المادة الأولية، التعبئة والتغليف، الصيانة)، مما يتطلب إتخاذ تدبير اقتصادية تشجع في دخول ضمن شركات مع القطاع الخاص (محلي أو أجنبي).
9. تعتمد الجزائر بشكل كبير في مصادر تمويل برامجها التنموية لتنويع الاقتصادي على عائدات قطاع المحروقات، حيث شهد هذا الأخير إنخفاضاً مستمر منذ سنة 2014، حيث سجلت في سنة 2019 ما مقداره 33 مليار دولار، ليتراجع إلى 23 مليار دولار في سنة 2020، وهذا بالرغم من المكاسب التي حققها في سنة 2021 حيث تجاوز سعر البرميل 70 دولار أمريكي.
10. تزايد الضغط على وعاء الجباية العادية بسبب إلغاء الضريبة على الأجور التي تقل عن 30.000 دج، بالموازاة مع حالة التشبع في قطاع الوظيف العمومي (غير المنتج)، وهذا مع تعهد الحكومة على ترسيم 600 ألف موظف جديد مما يتسبب في خلل بالتوازنات الميزانية والخزينة، بالإضافة إلى الالتزام بإنهاء العمل

بتمويل غير تقليدي وعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، كل هذه الضغوط التمويلية تؤثر سلباً في القدرة على تنفيذ واستكمال الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية المعلن عنها.

11. في ظل الاستنزاف المستمر لاحتياطات العملة الصعبة والتي كانت في حدود 200 مليار دولار سنة 2014 وصولا إلى حدود 47 مليار دولار سنة 2021، والتي سُخرت في مجملها لتغطيت العجز في ميزان التجاري. لم يستغل كقيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وذلك عبر استثمارها في إطار صندوق سيادي.
12. رغم الميزة التنافسية التي يمنحها انخفاض سعر الصرف الدينار الجزائر مقابل العملات الأجنبية، إلا أن تأثيرها على الصادرات غير النفطية كان ضئيل بسبب ضعف الأداء التسويق الدولي للمنتجات المحلية، وأيضا في جذبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا راجع لتعقيدات مناخ الاستثمار في الجزائر وفي عدم استقرار قوانينها خاصةً قانون المالية.
13. أما الصادرات فتعرف حالة تركز شديد في مؤشر تنويعها حيث سجل مؤشر التنويع قيمة تقدر بـ 0.91 وذلك في سنة 2020، رغم ذلك فإن توقعات لمؤشرات أداء الصادرات غير النفطية لسنة 2021 تتجه نحو تجاوز عتبة 10 بالمائة من مجمل الصادرات والتي تشكل طفرة في الصادرات الجزائرية، بقيمة تصديرية تقديرية تتراوح بين 4 و5 مليار دولار أمريكي، كما يلاحظ أيضا عدم الاستقرار النسق التصديري وذلك من خلال ظهور منتجات مصدرة ثم غيابها مما يؤثر على مصداقيتها وفي تواجدها.
14. تسجيل ضعف في الخدمات اللوجستية حيث أحتلت الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود الرتبة 173 عالمياً وهي في ذيل الترتيب العالمي من حيث الكفاء في إجراءات وترتيبات المتعلقة بالجوانب التصديرية. بالإضافة إلى ضعف كفاءة وفاعلية أداء الأعوان الاقتصاديين المصدريين، وذلك لتضيعهم لفرص تصديرية سانحة بفضل تحقق وفرات الحجم من بعض المنتجات الفلاحية في سنة 2020، كما يُلاحظ أيضاً أن نشاط الصناعات التحويلية الغذائية ظهر عليها الضعف في الطاقة الإنتاجية والقدرة الاستيعابية للفائض من الإنتاج الفلاحي.
15. يتضح من خلال الإتفاقيات الدولية في مجال التجارة والاقتصاد القائمة في إطار (الشراكة الأوروبية، المنطقة العربية الحرة، الإتفاقيات الثنائية) والتي تهدف إلى فتح الأسواق على منتجات كلا الطرفين المتعاقدين وذلك بتقديم بتسهيلات تفضيلية، فكانت مُجحفة في حق الاقتصاد الجزائري، حيث لم تحقق لها قفزة نوعية في مجال تنويع صادراتها، بل كانت نتائجها سلبية من حيث سهولة دخول السلع والخدمات الأجنبية مما خنق الصناعات المحلية بسبب تنافسيتها السعرية والجودة، بالإضافة إلى ذلك فقدان جزء مهم من الإيرادات الجمركية بسبب تطبيق الإعفاء الجمركي على الواردات. كما أن المنطقة الحرة "بلارة" بولاية جيجل تم إلغائها بسبب عدم تسجيل أي طلب استثمار فيها رغم الدعاية التي قادتها الحكومة كوجهة جاذبة

للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى لتداعيات إمضاء الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، مما يستوجب من السلطات إلى إعادة النظر في شروط هذه الإتفاقيات وذلك إما الانسحاب منها لعدم الجدوى الاقتصادية أو التفاوض من جديد في بنود الاتفاقية وفق قاعدة (رابح رابح).

16. أمام الحتمية نظوب الثروة البترولية والتي تشير التقديرات زوالها في سنة 2050، وتوقفها عن تصديره قبل ذلك التاريخ بسبب تعاظم الطلب الداخلي المتزايد باستمرار، مما يضع الجزائر أمام حتمية إستراتيجية للتوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة والتي تزخر بقدرات ضخمة في مجالها، إلا أنه يبقى مرهون أمام عائق توفر التمويل اللازم لها.

17. يشهد قطاع الفلاحة إنتعاش فقد حقق في سنة 2020 قيمة مضافة في الناتج المحالي الإجمالي تقدر بـ 25 مليار دولار أمريكي متجاوزاً بذلك قطاع المحروقات، كما أن الطفرة الفلاحية التي حققتها ولاية الوادي في الإنتاج الفلاحي بقيمة تفوق 10 مليار دولار أمريكي مع دخولها في تجارب تصديرية في بعض المنتجات، إلا أنها تعاني من تداعيات الإختلال الحاصل في الطلب والعرض وأيضا المضاربة في الأسعار.

أما في مجال تصدير المنتجات الفلاحية فتعرف منحنى تصاعدي في بعض الشعب على غرار شعبة التمور وذلك من حيث الكم والأسواق المستهدفة، رغم ذلك لم تواكب الصناعة الغذائية هذه الديناميكية كقيمة مضافة، وهذا راجع لإرتباط مدخلات عمليات إنتاجها على الإستيراد بالإضافة إلى محدودية خبرتها في مجال التصدير.

18. تشكل شعبة الصناعات الإلكترونية والكهرومنزلية فرص واعدة في مجال التصدير وهذا بفضل الإمكانيات التي تتوفر عليها، بالإضافة جودة المنتجات المحلية وقابلتها للمنافسة في الأسواق الدولية وخاصةً في السوق الإفريقية.

19. لقد سجل قطاع الصناعات التحويلية المرتبطة بقطاع المناجم أرقام قياسية في نشاط التصدير والذي يعول عليه في رفع من قيمة الصادرات لسنة 2021، وتمثلة هذه المنتجات في الشعب التالية: الزيوت والمنتجات الأخرى، الأسمدة المعدنية والكيميائية الأزوتية ،الأسمنت (منتج نهائي ونصف مصنع)، قضبان الحديد الخرسانية (المؤسسة القطرية بمناء جنجن والمؤسسة التركية بمناء وهران)، العجلات المطاطية (مؤسسة إريس)، وهذا في إنتظار دخول القطبين الصناعيين مجال التصدير (صناعة المواد الفوسفاتية بتبسة، والحديد والصلب بتندوف).

20. مازال قطاع السياحي يعاني من حالة الركود على صعيد جذب السياح الأجانب، كما أن تدعيات انتشار فيروس كورونا وما تبعها من تدابير لاحتواء انتشاره جعل السياحة الداخلية في حالة عزوف، مما أدخل قطاع في حالة شلل تام وبطالة مقننة، كما أن إعادة بعث نشاطه مرتبط بمدى تمكن الدولة من احتواء الوباء.

الاقتراحات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة وتتمثل في:

1. ضرورة مواصلة سياسة التحول الهيكلي وذلك بالتركيز أكثر على القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي، و في زيادة نمط تنويع الأنشطة الاقتصادية وفي إنتاجيتها مع تقديم تحفيزات للمشاركة بشكل مثمر في سلاسل القيمة العالمية.
2. ضرورة إعادة هيكلة المنظومة المصرفية والمالية في الجزائر، ورقمنتها مع إضفاء الطابع الشفافية في معاملاتها وتمكينها من توسيع نشاطها وتنويع منتجاتها، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في الخارج عبر إنشاء فروع لها.
3. في إطار متطلبات تحيين التشريعات والقوانين واستقرارها، وبما يتماشي وظروف الحالية لتنظيم النشاط الاقتصادي وتطوير مناخ الأعمال والاستثمار كواجهة جاذبة بما يضمن تساوي الفرص بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب، وهذا في ظل بيئة تنافسية دولية من حيث المزايا الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بين اقتصاديات الدول.
4. إعادة التكييف سياسة الدعم الحكومي الحالية وذلك من خلال تبني آليات مرنة تستهدف شرائح الضعيفة والفقيرة من المجتمع دون غيرها، بالموزاة مع برامج تنمية مناطق الظل التي تعهدت الحكومة بالتكفل بها كأولوية، بالإضافة إلى إعداد معايير وطنية التي يتم من خلالها توزع الثروة بين مختلف مناطق الوطن بشكل عادل وشفاف.
5. تنمية وتحديث نشاط القطاع الفلاحي والرعوي وإخراجه من دائرة الريوع المرهونة بتساقط الأمطار، والذي يمثل بعداً استراتيجياً لتحقيق الأمن الغذائي وما يفره من مناصب شغل، وأيضا كقطاع رئيسي للتصدير وذلك من خلال استغلال ميزة التنافسية في إنتاج البواكر، مما يحقق مجالات واعدة في الصناعات الغذائية وفي تنويع هيكل الصادرات الزراعية.
6. إعداد خارطة طريق وطنية تهدف إلى تنمية وتطوير قطاع الصناعة التحويلية في شكل عناقيد صناعية وسلاسل أمداد وتوريد حسب التخصص والمنتج. وربطها بين مصادر الإنتاج وموانئ التصدير عبر بنية تحتية متكاملة (كهرباء، الغاز، الماء، شبكات الاتصال، شبكات النقل المختلفة).
7. التركيز على التأهيل وتحديث قطاع النقل (البحري، البري، الجوي) والبنية التحتية المرافقة له واللوجستية وذلك من خلال فتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص والأجنبي.
8. إعادة الاعتبار للدور الاقتصادي لتعاملات المالية من خلال تطويرها وفتح المجال الاستثمار أمام الخواص والأجانب في سوق رأس المال، وأيضا تفعيل نشاط بورصة الجزائر في المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز إدراج أسهم الشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية في التعاملات اليومية للبورصة، بالإضافة إلى التداول في سوق السندات.

9. إنشاء قواعد وأقطاب اقتصادية متنوعة من حيث نشاط والتخصص، وذلك ضمن مناطق حرة لتصدير ومرتبطة مع سلاسل القيم العالمية وسلاسل الأمداد الدولية.

آفاق الدراسة

نظراً لأهمية التي يكتسيها موضوع تنويع هيكل الصادرات الجزائرية في ظل مساعي الدولة الحثيثة لبناء اقتصاد متنوع وتنافسي، وانطلاقاً من نتائج وتوصيات الدراسة نقترح بعض المجالات البحثية في هذا المجال.

- الآفاق التصديرية للجزائر مع دول الساحل " منطقة التبادل الحر بتمنراست نموذجاً ".
- الخدمات اللوجستية وأثرها على تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- أفاق تنمية الصادرات خارج المحروقات في ظل إتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية (ZLECAF).

المصادر والمراجع

فهرس المراجع

المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. ابراهيم العيسوي، "**قياس التبعية في الوطن العربي**"، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1989.
2. أحمد جابر بدران، "**التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**"، مركز الدرايات الفقهية والاقتصادية، ط 01، القاهرة، مصر، 2014.
3. أحمد حامد محمد السيد أحمد، إبراهيم جابر السيد، "**التكامل الاقتصادي لإقليمي**"، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، ط 01، الجزائر، 2020.
4. أحمد محمد مندور وأخرون، "**مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**"، قسم الاقتصاد – كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، مصر، 2004.
5. استيفان ب ماكي، ترجمة: حسان علي بكر، "**التجارة الدولية**"، جامعة صلاح الدين، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 1990.
6. بول آ. ساموبلسون وأخرون، ترجمة: هشام عبد الله، "**الاقتصاد**"، الطبعة الأولى، الدار الآهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2001.
7. توم تيتنبرغ، ترجمة: جلال البنا، "**نحو مفهوم لإقتصاديات الموارد الطبيعية والمعالجات الدولية لها**"، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، شارع الجبلاية بالأوبرا، القاهرة، مصر، 2004.
8. جان ماري شوفالييه، ترجمة: لميس عزب، "**معارك الطاقة الكبرى**"، المجلة العربية، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010.
9. جيكوب قاينر، ترجمة: سني اللقاني، "**التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية**"، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بدون تاريخ.
10. حازم بيومي المصري، "**الآليات الحديثة في التجارة الدولية: عقود اليونسترال**"، دار النهضة العربية، 23 شارع عبد الخالق ثروة، القاهرة، طبعة مزيدة ومنقحة، 2010.
11. رنان مختار، "**التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**"، منشورات الحياة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.

12. رنان مختار، "**علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل**"، منشورات دار الأمل، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011.

13. ريتشارد بومفرت، ترجمة: سفر بن حسين القحطاني، كمال الدين على بشير، "**مذكرات محاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية**"، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012.

14. سامي عفيفي حاتم، "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، ط 03، 1993.

15. طالم صالح، "**النشاط المقاولاتي آلية إستراتيجية للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة**"، كتاب جماعي حول الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامتها، الطبعة الأولى، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020.

16. عادل عبد الرزاق، "**التكامل الاقتصادي في أفريقيا بين النظرية والتطبيق**"، مكتبة جزيرة الورد، ط 01، القاهرة، مصر، 2014.

17. عبد العزيز بن عبد الله بن طالب، "**النفط القادم**"، دار نشر وتوزيع العبيكان، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018.

18. عبد العزيز فهمي هيكل، "**موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

19. عبد المجيد رضوان، مطر أحمد،"**سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، سياسات تنمية الصادرات**"، وزارة التجارة الإمارتية، العدد01، 2009.

20. علي حاتم القريشي، "**إقتصاديات التنمية**"، دار الكتب والوثائق ببغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2017.

21. فريد النجار، "**تسويق الصادرات العربية: آليات التسويق الدولي ومناطق التجارة العربية الكبرى**"، دار قباء للطباعة النشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.

22. فريد النجار،"**التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.

23. فلول مولاي المهدي، "**حرب البترول العالمية: الأثار الاقتصادية والجيوستراتيجية**"، دار النشر Velag Noor Publishing، ألمانيا، 2016.

24. فؤاد مصطفى محمود، "**التصدير والاستيراد علميا وعمليا**"، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، 1993.

25. قصي عبد الكريم إبراهيم، "**أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية**"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010.

26. مايكل إل روس، ترجمة: محمد هيثم نشواتي، "**نقمة النفط – كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم**"، دار الكتب القطرية، قطر، الطبعة الأولى، 2014.

27. مجدوب خيرة، كتاب جماعي دولي محكم، "**الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامتها**"، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، برلين، ألمانيا، 2020.

28. محمد خليل برعي، علي حافظ منصور، "**التخلف والتنمية**"، التوزيع دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1990.

29. محمد دياب، بسام الحجار، "**النظريات المحدثة للتجارة الدولية**"، دار المنهل اللبنانية، طبعة أولى، بيروت، لبنان، 2012.

30. محمد سعيد علي زيدان، "**التصحر وآثاره في التنمية البشرية والاقتصادية في سهل الجفارة – ليبيا**"، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

31. محمد عبد العزيز عجمية وأخرون، "**التنمية الاقتصادية**"، مطبعة البحيرة، أكتوبر 2008.

32. محمد مصطفى الخياط، "**الطاقة..لعبة الكبار: ما بعد الحضارة الكربونية**"، إصدرات سطور جديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2012.

33. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، "**التنمية المستدامة: مفهومها–أبعادها–مؤشراتها**"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2017.

34. مصطفى محمود، "**التصدير والاستيراد علميا وعمليا**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.

35. ميير بالدوين، ترجمة: جرانت اسكندر، "**التنمية الاقتصادية**"، المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة، مصر، بدون تاريخ.

36. نوال عبد الكريم الأشهب، "**التجارة الدولية**"، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015.

- **أطروحات دكتوراه ورسائل الماجستير**

1. باهي موسى، "التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، شعبة اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2019/2018.

2. برواين شهرزاد، "محددات الصادرات الصناعية: دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.

3. بلقلة براهيم، "آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009/2008.

4. بن حدو امنة، "أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية: دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وإدارة أعمال، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2020/2019.

5. بن طيرش عطاءالله، "تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016.

6. بن موفق زروق، "إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019/2018.

7. بن نية حميد، "أثر السياسات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية واستشرافية"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف، جامعة البليدة 2- لونيسي علي، 2020/2019.

8. بومعزة حليمة، "تقييم الأداء التصديري للمؤسسات الاقتصادية في ظل الانفتاح التجاري: دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المصدرة خارج المحروقات"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018/2017.

9. داودي محمد، "السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر"، أطروحة دكتواره، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2012/2011.

10. سليمان دحو، "التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

11. شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود ،بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011.

12. عربية مونية، "التسويق الدولي ودوره في تفعيل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات: دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر– قالمة"، أطروحة دكتوره، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرةن الجزائر، 2015/2015.

13. قاسمي الأخضر، "أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013.

14. قنادزة جميلة، "الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017.

15. مدوري عبد الرزاق، "تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011.

16. مصطفى خالد، "واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها – دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة (2001-2014)"، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015.

17. ميلود بورحلة، "الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم تسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016.

18. نصر الدين قريبي، "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014/2013.

19. نوي نبيلة، "أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2017/2016.

- **مجلات ودوريات**

1. أحمد الكواز، "السياسات التنموية"، مجلة جسر التنمية، الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، العدد 71، 2008، الكويت، ص: (01-28).
2. إسماعيل صاري، بوضياف مختار،"سبل تنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص: (395-419).
3. الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص، "التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018، ص: (321-335).
4. الطاهر الزيتوني، وائل عبد المعطي، "تطور استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وآفاقه المستقبلية"، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 44، العدد 167، الكويت، 2018، ص: (01-314).
5. بشكير عابد، "دراسة تحليلية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2010"، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2016، ص:17-34).
6. بلقاسم العباس، نواف أبوشماله، "تقرير التنويع الاقتصادي:مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية الإصدار الثالث يونيو 2018"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 21، العدد01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2019، ص: (55-95).
7. بلقلة براهيم، "واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2018، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص: (54-74).
8. بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، "استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص: (329-353).
9. بن عيسى خضرة، "أثر المرافقة المقاولاتية لحاضنات الأعمال على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد03، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص: (141-158).
10. بوعزيز ناصر، حملاوي حميد، "حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، الجزائر،2017، ص: (306-312).
11. تاكرلي صوفيا نبيلة، قدي عبد المجيد، "تسيير المالية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية"، مجلة الاقتصاد المالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2018، ص: (162-176).

12. توفيق بن الشيخ، "تطوير القطاع الخاص خيار إيستراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط :حالة الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017، ص: (585-600).

13. ثناء أبا زيد، وأخرون،"دور وكالات الترويج (EPAs) في تنمية الصادرات الوطنية تحليل تجربة الوكالة الوطنية لترويج الصادرات الماليزية – وإمكانية الاستفادة منها في سوريا"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 02، 2011، ص: (193-201).

14. حميداتو محمد الناصر، بلقاص الصفية، " التنويع الاقتصادي في الجزائر "، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 02، العدد 02، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، الأردن، 2017، ص: (74-82).

15. خمخام عطية، الجودي محمد علي، "خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص: (351-370).

16. زواوي فضيلة، "اشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر واجراءات ترقيتها"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، ص: (375-394).

17. سعيدة ممو، سمير آيت يحي، "تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر للفترة 2000-2017"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، 2019، ص: (512-533).

18. سمية بوصالح، سيدي محمد شكوري، "قضية التنويع الاقتصادي في الجزائر: أي تقييم؟"، مجلة دراسات، العدد 47، 2016، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، ص: (228-243).

19. شارف نور الدين، "فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، 2018، ص: (34-45).

20. ضيف أحمد، عزوز أحمد،"واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، ص: (21-36).

21. طالب دليلة، "أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، 2018، جامعة عبد الحق بن حمودة جيجل، الجزائر، ص: (233-246).

22. طوير أمال، علاوي صفية، "دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2018"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 03، العدد 02، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2020، ص: (37-54).

23. عبد الرزاق فارس الفارس، "الخيار بين القطاع العام والقطاع الخاص بعض القضايا المنهجية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 133، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1990، ص: (112-126).

24. عبد النعيم دفرور، وأخرون، "الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقبات أسعار النفط"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 07، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص: (356-378).

25. عيساني عامر، معامير سفيان، "صناعة الطاقة المتجددة في الجزائر وآليات تفعيل أنظمة الطاقة الشمسية في إيجاد تنمية محلية مستدامة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارة، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017، ص: (377-398).

26. فيصل المناور وأخرون، "نموذج مقترح لإصلاح المؤسسات العامة في الدول العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد21، العدد02، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2019، ص: (01-149).

27. ماجد ابوالنجا الشرقاوي، "نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 529-530، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، 2018، ص: (37-112).

28. محمد أمين لزعر،"الدول العربية وتنويع الصادرات"، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 135، المعهد العربي للتخطيط، 2017، ص: (04-34).

29. محمد بوطلاعة، نعيمة بن دبيش، "ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر فظل تداعيات أزمة النفط .– إمكانية الاستفادة من تجارب دولية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، 2018، ص: (296-313).

30. محمد عدنان وديع، "مؤشرات التنمية"، مجلة جسر التنمية، الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، العدد 02، 2002، الكويت، ص: (01-16).

31. محمد يعقوبي، "أبعاد التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل سياسة التحول نحو اقتصاد السوق"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، الجزء 2، 2020، ص: 317-338).

32. مصطفى بابكر، "الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات"، مجلة جسر التنمية، الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، العدد 50، 2006، الكويت، ص: (01-18).

33. منور أوسرير، "دراسة نظرية عن المناطق الحرة: مشروع منطقة بلارة"، مجلة الباحث، المجلد 02، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2003، ص: (40-48).

34. نجاة كورتل، "الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي:دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة 2011-2017"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 02، جامعة قسنطية 2، الجزائر، 2019، ص: (01-20).

35. هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، 2020، ص:35-68).

36. هواري أحلام، سدي علي، "المزايا النسبية للصادرات خارج المحروقات بين إمكانيات التخصص وفرص تنويع الاقتصاد الجزائري – دراسة تطبيقة للفترة 2001-2014"، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 06، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2017، ص: (179-203).

37. ودان بوعبدالله وأخرون، "مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 04، جامعة بن باديس مستغانم، الجزائر، 2015، ص: (34-57).

38. يونس علي احمد، "تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص: (278-307).

- **التقارير**

1. المعهد العربي للتخطيط، "تحديات واستراتيجيات تنمية الصادرات العربية"، الكويت، ص: (01-14).
2. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، "التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية"، الاصدار الثالث، الكويت، مارس 2018، ص: (01-237).
3. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة"، الإصدار الرابع، الكويت، نوفمبر 2019، ص: (01-193).
4. المصطفى بنتور، "منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الإشارة إلى وضع الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2020، ص: (01-40).
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، "التقرير السنوي 2019"، الكويت، أفريل 2020، ص: (01-53).
6. بلقاسم العباس، "التصحيح الهيكلي"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، إصدرات جسر التنمية، العدد 21، 2004، الكويت، ص: (01-24).
7. بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42"، تقرير فصلي، 2018، ص:(01-30).
8. بنك الجزائر، "تقرير:كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، 26 أفريل 2020، ص: (01-04).
9. بنك الجزائر، تقرير فصلي، "النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42"، الجزائر، 2018، ص: (01-30).

10. صندوق النقد الدولي، "الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد"، 2018، ص: (01-48).
11. صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020"، التجارة الخارجية للدول العربي، الفصل الثامن، أوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص: (1-261).
12. صندوق النقد العربي، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثالث عشر، أبريل 2021، ص: (1-76).
13. صندوق النقد العربي، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الحادي عشر، أفريل 2020، ص: (1-74).
14. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020"، 2019/2، ص: (01-236).
15. محمد اسماعيل، جمال قاسم محمود، صندوق النقد العربي، "قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية"، الامارات العربية المتحدة، 2018، ص: (01-19).
16. مركز التجارة الدولية، "ديمومة أثر التجارة"، التقرير السنوي لعام 2015، 2016، ص:(02-121).
17. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، "التقرير الإحصائي السنوي 2019"، الكويت، 2019، ص: (01-150).
18. وزارة الصناعة والمناجم، "تقرير:الإمكانيات المنجمية للجزائر"، المديرية العامة للمناجم، 2015، ص:(1-19).
19. وزارة المالية، "إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020"، مديرية الدراسات والاستشراف، تحديث جانفي 2021، ص: (01-78).

- **ملتقيات**

1. صفيح صادق، عامر عامر أسيا، "مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة 1980-2016"، مداخلة في الملتقى الدولي الأول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، يومي 06-07 نوفمبر 2018، جامعة لونيسي علي البليدة 2، ص: 04.

- **المراسيم والقوانيين وتعليمات**

1. الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادرة بتاريخ 4 رجب عام 1407هـ الموافق 4 مارس سنة 1987.
2. الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادرة بتاريخ 23 شعبان عام 1416هـ الموافق 14 يناير سنة 1996م.
3. الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ الأربعاء 17 شوال عام 1416هـ الموافق 6 مارس سنة 1996م.
4. الجريدة الرسمية، "الفصل الثالث ترقية الصادرات"، العدد 43، الصادرة بتاريخ الأحد 20 جمادي الأول عام 1424هـ. الموافق لـ 20 يوليو سنة 2003م.
5. الجريدة الرسمية، العدد 39، الصادر بتاريخ 27 ربيع الثاني عام 1425هـ الموافق 16 يونيو سنة 2004م.

6. الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 22 محرم عام 1429هـ الموافق 30 يناير سنة 2008م.
7. الجريدة الرسمية، العدد 58، الصادرة بتاريخ 8 شوال عام 1429هـ الموافق 8 أكتوبر سنة 2008م.
8. الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 13 محرم عام 1431هـ الموافق 30 ديسمبر سنة 2009م.
9. الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة بتاريخ 3 ربيع الأول عام 1431هـ الموافق 14 فبراير سنة 2010م.
10. الجريدة الرسمية، "أمر رقم 10-04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يعدل يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض"، العدد 50، الصادر بتاريخ 22 رمضان عام 1431هـ الموافق أول سبتمر سنة 2010م.
11. الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 19 ذو الحجة عام 1441هـ الموافق 9 غشت سنة 2020م
12. الجريدة الرسمية، "قانون المالية لسنة 2021، العدد 83، الصادر بتاريخ 16 جمادي الأول عام 1442هـ الموافق لـ 31 ديسمبر 2020م.
13. الجريدة الرسمية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 27 محرم عام 1443هـ الموافق 5 سبتمبر سنة 2021م.
14. "قانون الرسوم على رقم الأعمال"، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرة 2017، الرابط الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/TCA_AR_LF2017.pdf
15. "قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة"، وزارة المالية،المديرية العامة للضرائب، نشرة 2020.الرابط الإلكتروني:
https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CIDTA-LFC_2020_AR.pdf
16. "قانون الجمارك الجزائري"، تاريخ الإطلاع 2021/08/19، الرابط الإلكتروني:
/https://www.codedouanesdz.com
17. بنك الجزائر، "أنظمة – عام 2020"، تاريخ الأطلاع 2020/12/23، الرابط الإلكتروني:
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2020arabe.pdf
18. بنك الجزائر، "أنظمة – عام 2021"، تاريخ الأطلاع 2021/05/11، الرابط الإلكتروني:
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2021arabe.pdf
19. وزارة الصناعة الصيدلانية، "المرسوم الرئاسي رقم 21-167 مؤرخ في رمضان عام 1442 الموافق 25 أبريل سنة 2021، يتضمن التصديق على المعاهدة بأديس أبابا (أثيوبيا)"، تاريخ الإطلاع 13.00/06/01، الرابط الإلكتروني: /https://miph-dz.org/ar

- **مواقع ويب ووثائق إلكترونية**

1. الإذاعة الجزائرية، "بيان مجلس الوزراء"، الرئيس بوتفليقة يدعو إلى مواصلة تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد خاصة فيما يتعلق بالجوانب المرتبطة بتحسين مناخ الأعمال وعصرنة المنظومة المالية، الرابط الإلكتروني:
https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170614/114715.ht

2. الإذاعة الجزائرية،كلمة الوزير الأول عبد العزيز جراد: خطة الانعاش الاقتصادي ستسمح بإزالة حالات الانسداد خلال الندوة الوطنية حول مخطط الانعاش الاقتصادي والاجتماعي، تاريخ الإطلاع 19 أوت 2020. الرابط الإلكتروني: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200819/197993.html

3. الجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريين ANEXAL ، رابط الموقع الرسمي الإلكتروني:
https://anexal.dz/presentation /

4. الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة الجزائرية للمعرض والتصدير، الرابط الالكتروني:
https://www.safex.dz/?lang=ar

5. الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة الجزائرية للمعرض والتصدير، الرابط الالكتروني:
https://www.safex.dz/?lang=ar

6. الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الرابط الالكتروني:
http://www.algex.dz/ar/

7. الموقع الإلكتروني لقناة فرنس 24، "اتفاق منطقة التجارة الحرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على المحك وسط انتقادات شديدة"، الرابط الإلكتروني:
https://www.france24.com/ar/20200823-اتفاق-منطقة-التجارة-الحرة-بين-الجزائر-والاتحاد-الأوروبي-على-المحك-وسط-انتقادات-شديدة?

8. الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبيك، الرابط الإلكتروني:
https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

9. الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية، تاريخ الإطلاع 2021/04/19. الرابط الالكتروني:
https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe

10. الوزارة الأولى، "مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020–2024 خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات"، الرابط الإلكتروني:
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/pre-2020-2024-ar.html

11. الوزارة الأولى، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 16 فيفري 2020"، الرابط الإلكتروني:
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/plan-d-action-du-gouvernement-2020-ar.html

12. بنك الجزائر، " بيان صحفي بتاريخ 18 جويلية 2021"، تاريخ الإطلاع 2021/06/25 على الساعة 17.00، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique18072021ar.pdf

13. بورصة الجزائر، "سندات الخزينة العمومية المدرجة"، الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة الجزائر:
http://www.sgbv.dz/ar/?page=oat

14. بيان إجتماع مجلس الوزراء، الأحد 12 جويلية 2020، الرابط الإلكتروني:
https://www.mjs.gov.dz/index.php/ar/actualites-ar/ministere-ar/2847-communique-de-la-reunion-du-conseil-des-ministres-du-12-juillet-2021

15. مجلس الوزراء، "برنامج التنمية الخماسي 2010-2014"، بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010، الرابط الإلكتروني: algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

16. منتدى رؤساء المؤسسات(FCE)، "معرض الصحافة"، الرابط الإلكتروني: http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2018/02/revue-de-presse-13-fevrier-2018-arabe.pdf

17. صالح ياسر، "ملاحظات أولية حول استراتيجية التنمية الصناعية حتى عام 2030"، مجلة طريق الشعب، تاريخ الإطلاع 2020/03/13، متاح على الرابط الإلكتروني: http://iraqicparchives.com/index.php/sections/objekt/22204-2030-4-7

18. وزارة التجارة وترقية الصادرات،" اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية"، تاريخ الإطلاع 2021/06/05 على الساعة 23.00، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-presentation-de-l-accord-d-association

19. وزارة التجارة وترقية الصادرات، " الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي"، الرابط الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/accord-commercial-preferentiel-algero-tunisien

20. وزارة التجارة وترقية الصادرات، "الصندوق الخاص بترقية الصادرات"، الرابط الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe

21. وزارة التجارة وترقية الصادرات، "منطقة التبادل العربي الحر"، الرابط الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange

22. وزارة العلاقات مع البرلمان، "عرض مناقشة نص قانون المالية لسنة 2021 بمجلس الأمة"، الرابط الإلكتروني: https://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/NEWS23112020.html

23. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية"، الرابط الإلكتروني: https://odas.madr.gov.dz/ar/page-daccueil/

24. وزراة التجارة وترقية الصادرات، "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، الرابط الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc

25. وكالة الأنباء الجزائرية، "بيان مجلس الوزراء المنعقد في 16ماي2021"، الرابط الإلكتروني: https://www.aps.dz/ar/algerie/106513-2021-05-16-18-42-13

المراجع باللغة الاجنبية

Livres

1. J. E. Stiglitz, J. D. Lafay, C. E. Walash, Traduction par Françoise Nouguès, "Principes d'économie moderne", 4e édition, Bibliothèque national, Paris, Octobre 2014.

Thèses de doctorat et Mémoire Magister

1. Aniche née Khouider Fethia, "Essai d'analyse de la contribution du commerce extérieur a la croissance économique", Faculté des Science Economiques, Science de Gestion et des Science Commerciales, Université Mouloud Mammeri de Tizi-ouzou, 2014, P:139
2. Arrouche Nacéra, "Essai d'analyse de la politique hors hydrocarbures en Algérie: contraintes et résultats", Mémoire Magister, Faculté des Sciences Economique st des Sciences de Gestion, Université Mouloud MAMMERI de tizi-ouzou, 2014.
3. Paterne Ndjambou, "Diversification économique Territoriale: Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Condition et perspectives", thèse de Doctorat, Université du Québec à Chicoutimi, Octobre 2013.
4. Radji Smail, "La politique commerciale cas de l'Algérie: Etat des lieux et perspectives", Mémoire Magister, Option économie et finance international, Faculté des Sciences Economique st des Sciences de Gestion, Université Mouloud MAMMERI de tizi-ouzou, 2014.

Revues et périodiques

1. Christophe Cottet, Nicole Madariaga, Nicolas Jégou, "La diversifications des exportations en zone franc: degré, sophistication et dynamique", sous la direction de l'agence Française de Développement, avril 2012, N°3, pp:(1-32).
2. François Ngangoue, "Planification et Organisation la Diversification économique en Afrique Centrale", Revue Congolaise de gestion, N°21-22, 2016/1, pp: (45-87).
3. Hakim Ben Hammouda, Nassim Oulmane, Mustapha Sadni Jallab, "D'une Diversification Spontanée à une Diversification Organisée", Revue économique, vol 60, 2009, pp: (133-155).
4. Jean-Claude Berthélemy, "Commerce International et Diversification Economique", Revue d'économie politique, vol 115, 2005, pp: (591-611).
5. Vincent Lagarde, "Le Profil du Dirigeant Comme Variable Explicative des Choix de Diversification en Agriculture", Revue des sciences des gestion, n°220-221, 2006/4, pp: (31-41).

Conférences

1. Pauline Lectard, "Quelle diversification? Une analyse empirique de la structure des exportations des pays en développement", Conférence: 5th Gretha International Conférence on Economic development, University of Bordeaux, France, 19-20 june 2014, pp: (01-28).

Rapports

1. Akinwumi A. Adesina, "Perspectives économiques en Afrique 2018", Banque Africaine de développement, 2018.

2. Bank of Alegria, "Instruction N°06-2021 du 29 juin 2021 Relative aux Modalités d'ouverture et de fonctionnement du compte devise commerçant et du compte devise professionnel non commerçant et la répartition des recette d'exportation des biens et de services hors hydrocarbures et produit miniers". https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/instructions2021/instruction062021.pdf
3. CNUCED, "Diversification et création de valeur ajoutée", Conférence des Nation Unies sur le commerce et le développement, 2e session, 25/26 avril, Genève, 2018.
4. Commission EUROPEENNE, "rapport sur l'état des relation UE-Algérie", dans le cadre de la PEV renouvelée Avril 2018-Aout 2020. https://eeas.europa.eu/sites/default/files/swd_2020_285_algeria_enp_country_report.pdf
5. Délégation de l'union européenne en Algérie, "Rapport sur la coopération UE-Algérie", Edition juillet 2013. https://eeas.europa.eu/archives/delegations/algeria/documents/rapport_cooperation_2013.pdf
6. José R. Lopez-Calix, "Promouvoir la diversification des exportations dans les pays fragiles", Groupe de la Banque Mondiale, 2020.
7. Siddharth Tiwari, "Assrer la croissance à long Terme et la stabilité Macroéconomique dans les pays à faible revenu: Rôle de la Transformation Structurelle et de la Diversification", Fonds Monétaire International, 2014.
8. United Nation Economic Commission for Africa, "Economic Report on Africa 2007 Acceleration Africa's Development through Diversification", 2007, Addis Ababa, Ethiopia, pp 157-168.

الملاحـــق

الملحق رقم 01: مكاسب وخسائر مستهلكي ومنتجي النفط نتيجة انخفاض أسعار النفط

التعيين / البلد	الأهمية النسبية		المكاسب (+) والخسائر (−) بمليارات الدولارات					
	الإنتاج	الاستهلاك	2015 مقارنة مع 2014			2016 مقارنة مع 2015		
	2014	2013	المنتجين	المستهلكين	الصافي	المنتجين	المستهلكين	الصافي
امريكا الشمالية	**0.23**	**0.26**	**−343.4**	**381.1**	**37.8**	**25.2**	**−28.3**	**−3.1**
كندا	0.05	0.03	−71.1	39.5	−31.6	5.2	−2.9	2.3
المكسيك	0.03	0.02	−45.6	33.2	−12.4	3.3	−2.5	0.9
الولايات المتحدة الامريكية	0.15	0.21	−226.6	308.2	81.6	16.6	−22.9	−6.2
أمريكا الجنوبية والوسطى	**0.09**	**0.08**	**−136.4**	**115.2**	**−21.3**	**10.0**	**−8.5**	**1.5**
البرازيل	0.03	0.03	−47.8	48.8	1.0	3.5	−3.6	−0.1
فنزويلا	0.03	0.01	−43.6	12.1	−31.5	3.2	−0.9	2.3
أوروبا	**0.04**	**0.16**	**−62.8**	**232.4**	**169.6**	**4.6**	**−17.2**	**−12.6**
فرنسا	0.00	0.02	−0.1	28.7	27.7	0.1	−2.1	−2.1
ألمانيا	0.00	0.03	−2.56	38.46	35.91	0.15	−2.29	−2.14
المملكة المتحدة	0.01	0.02	−29.4	49.0	19.6	2.2	−3.6	−1.5
أوراسيا	**0.15**	**0.05**	**−225.6**	**76.2**	**−149.4**	**16.6**	**−5.7**	**10.9**
روسيا	0.12	0.04	−176.0	56.8	−119.3	12.9	−4.2	8.7
الشرق الأوسط	**0.30**	**0.09**	**−451.9**	**131.3**	**−320.5**	**33.2**	**−9.7**	**23.4**
إيران	0.04	0.02	−54.7	30.6	−24.1	4.0	−2.3	1.7
العراق	0.04	0.01	−54.7	12.2	−42.5	4.0	−0.9	3.1
الكويت	0.03	0.01	−45.1	7.6	−37.5	3.3	−0.6	2.7
قطر	0.02	0.00	−33.3	3.7	−29.6	2.4	−0.3	2.2
المملكة العربية السعودية	0.12	0.03	−188.5	48.1	−140.4	13.8	−3.6	10.3
الأمارات المتحدة	0.04	0.01	−56.3	11.3	−45.0	4.1	−0.8	3.3
أفريقيا	**0.09**	**0.04**	**−141.4**	**58.5**	**−82.9**	**10.4**	**−4.3**	**6.0**
الجزائر	0.02	0.00	−27.9	6.3	−21.6	2.1	−0.5	1.6
مصر	0.01	0.01	−10.8	12.2	1.4	0.8	−0.9	−0.1
ليبيا	0.01	0.00	−8.4	3.9	−4.4	0.6	−0.3	0.3
نيجيريا	0.03	0.00	−39.4	4.6	−34.8	2.9	−0.3	2.6
جنوب أفريقيا	0.00	0.01	−2.6	9.9	7.4	0.2	−0.7	−0.5
آسيا وأوسانيا	**0.10**	**0.33**	**−148.7**	**489.2**	**340.5**	**10.9**	**−36.3**	**−25.4**
استراليا	0.01	0.01	−7.8	17.6	9.8	0.6	−1.3	−0.7
الصين	0.05	0.11	−74.2	170.3	96.2	5.4	−12.6	−7.2
هونك كونك	0.00	0.00	0.0	5.9	5.8	0.0	−0.4	−0.4
الهند	0.01	0.04	−15.9	59.5	43.6	1.2	−4.4	−3.2

اندونيسيا	0.01	0.02	-14.8	27.9	13.1	1.1	-2.1	-1.0
اليابان	0.00	0.05	-2.2	73.6	71.4	0.2	-5.5	-5.3
كوريا الجنوبية	0.00	0.05	-1.3	37.8	36.5	0.1	-2.8	-2.7
ماليزيا	0.00	0.03	-11.3	11.1	-0.3	0.8	-0.8	0.0
الباكستان	0.01	0.01	-1.6	7.1	5.5	0.1	-0.5	-0.4
الفلبين	0.00	0.00	-0.4	5.1	4.7	0.0	-0.4	-0.3
سنغافورة	0.00	0.01	-0.3	20.2	19.8	0.0	-1.5	-1.5
تايوان	0.00	0.01	-0.4	15.9	15.5	0.0	-1.2	-1.2
تايلند	0.01	0.01	-8.1	19.0	10.9	0.6	-1.4	-0.8
فيتنام	0.00	0.01	-5.1	7.7	2.5	0.4	-0.6	-0.2
العـــالـــم	**1.00**	**1.00**	**-1.510**	**1.482**	**-28**	**111**	**-110**	**1**
دول الأوبيك (OPEC)	% 39	% 10	-580	144	-436	34	-9	26
الدول الأخرى (Non-OPEC)	% 61	% 90	-906	1.315	409	53	-78	-25
دول التعاون الاقتصادي (OECD)	% 28	% 50	-409	732	323	24	-44	-19
الدول الأخرى (Non- OECD)	% 72	% 50	-1.078	727	-350	64	-43	20
بيانات استخدمت في الحساب								
متوسط أسعار: برنت، WTI، دبي، دولار/ برميل		**104.10**		**52.90**			**56.10**	
مجموع الإنتاج العالمي، ألف برميل/ يوم		**90.904**		**95.55**			**95.99**	
مجموع الاستهلاك العالمي، ألف برميل/يوم		**91.195**		**93.79**			**95.20**	

المصدر: علي مرزا، "**آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة**"، ندوة: تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر، 2016، ص: 11.

الملحق رقم 02: الانتقال إلى المشاركة المتقدمة في سلاسل القيمة العالمية: بعض الأمثلة على السياسات الوطنية

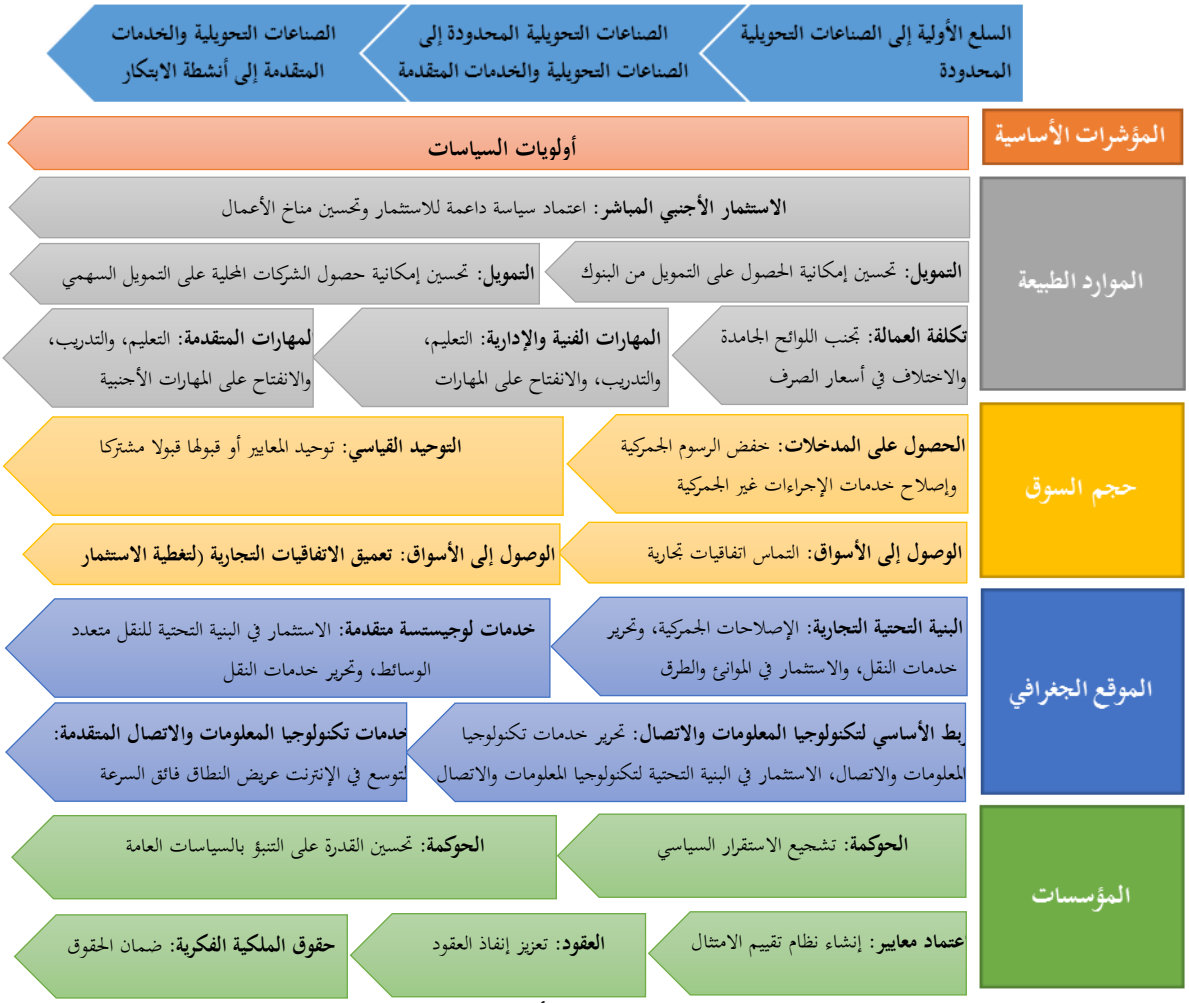

المصدر: تقرير رئيسي لمجموعة البنك الدولي، "التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية"، تقرير عن التنمية في العالم 2020، ص: 5.

الملحق رقم 03: نطاق وأدوات منظومة الحوافز الاقتصادية

نطاق عمل منظومة الحوافز الاقتصادية (دور الدولة)	مواضع التأثير	أدوات التحفيز
1. الأسواق والمنافسة: النفاذ إلى سوق عرض تنافسي (مدخلات الإنتاج) نظام جمركي فعال – مكافحة الفساد	**إجمالي الإيرادات:** -الإنتاج الموجه للداخل (مبيعات محلية). -الإنتاج الموجه للخارج (الصادرات). -الإنتاج الموجه لتلبية الطلب الحكومي. **لي التكاليف:** -مدخلات المواد الخدمات الانتاجية. -كلفة المنافع العامة. -النقل. -التراخيص. -العمالة. -مدفوعات الفوائد. **ح الكلية:** -الضرائب على الأرباح. **ول:** -أموال لدى البنوك. -أرسدة المدينين. -المخزون. -المعدات. **وم:** -أرصدة الدائنين. -الاقتراض. **ل الملكية:** -رأس المال المشترك. -الأرباح المحتجزة.	-النفاذ إلى السواق. -سياسة المنافسة. -ضوابط تنظيم الأعمال. -سياسة المشتريات الحكومية. -مواجهة المنافسة الخارجية. -التوجهات الحكومية الإيجابية المعلنة للتعامل مع الأعمال. -توازن الاقتصاد الكلي.
2. الخدمات والمرافق		
3. المنتج البشري المؤهل: إتاحة وتوفير (التعليم، التدريب، قوانيين العمل).		
4. العدالة: عدالة وتطبيق النظم الضريبية		-بنى أساسية ومنافع عامة موثوقة يمكن الاعتماد عليها (الطاقة، المياه، الاتصالات، الحد من التكدس الحضري، الموانئ، المطارات، السكك الحديدية، شبكات الطرقات).
5. النظام المالي والتمويل: (الكفاية والكفاءة، الأمن والحماية للأموال).		-قواعد إجراءات ومعايير منضبطة لتنظيم الأعمال.
6. النظام القضائي: كفاية وكفاءة نظم التقاضي وقوانيين العقود.		
7. كفاية نظام قضائي لحماية الدائنيين والأصول.		-متانة القطاع المالي والتمويلي لتقديم وإتاحة الائتمان بشروط تنافسية.
8. بيئة الأعمال: توفير بيئة أعمال تصون الأرباح، وتحفز لإعادة الاستثمار، وتقضي على الفساد.		-إعفاءات وتسهيلات لتحفيز الاستثمار في الأصول الثابتة والتوسع الرأسمالي. -توافر رأس المال المخاطر للتمويل.

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، "التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية"، الاصدار الثالث، الكويت، مارس 2018، ص: 148.

الملحق رقم 04: محركات التغيير الهيكلي في الصناعة التحويلية

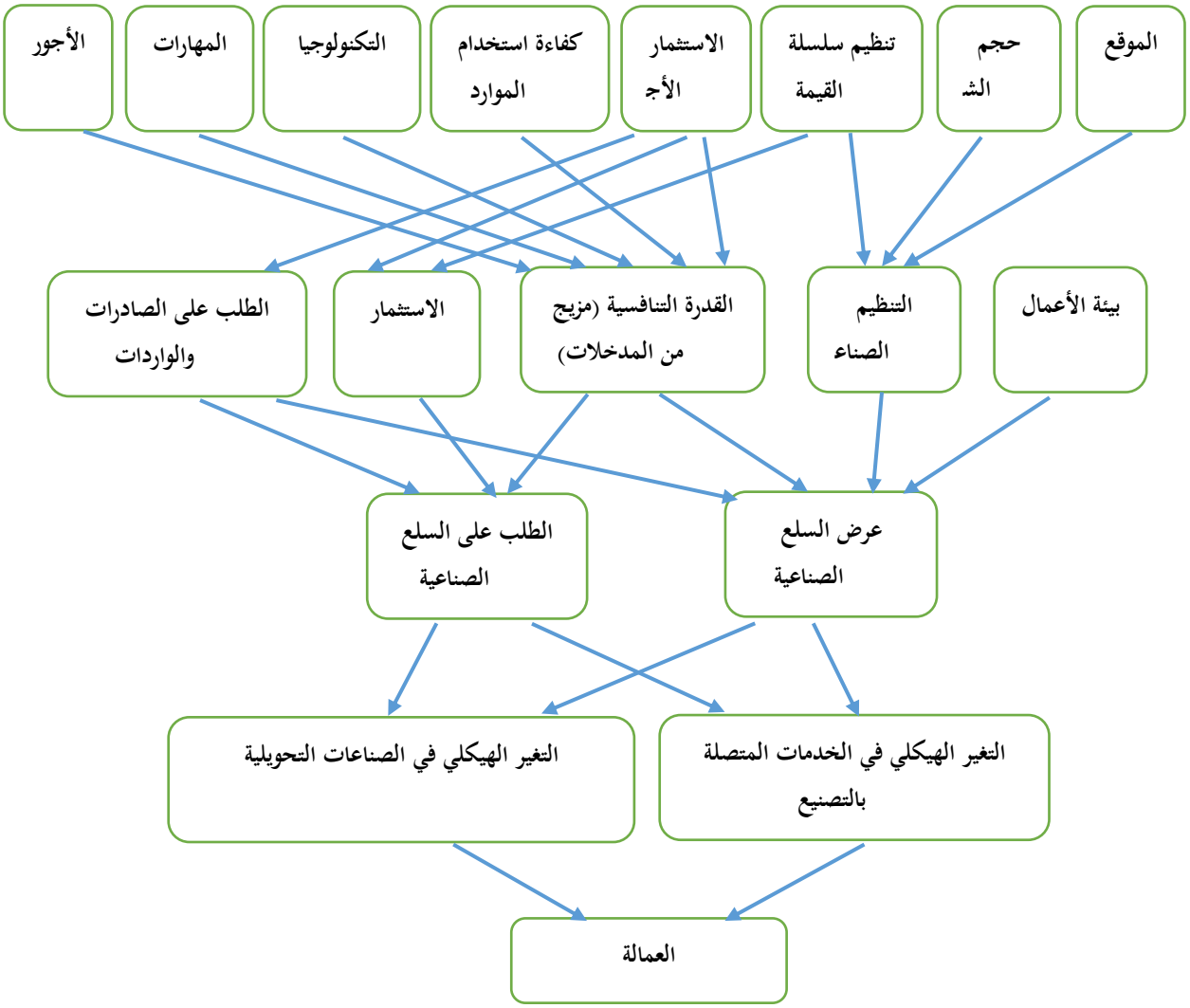

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، "النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي"، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، ص: 18.

الملحق رقم 05: التعليمة رقم 06-2021 المؤرخة في 29 جوان 2021

بنك الجزائر
BANK OF ALGERIA

التعليمة رقم 06-2021 المؤرخة في 29 جوان 2021، المتعلقة بكيفيات فتح وسير حساب العملة الصعبة للتاجر وحساب العملة الصعبة لصاحب المهنة غير التجارية وتوزيع إيرادات صادرات السلع والخدمات، خارج المحروقات والمنتجات المنجمية.

المادة الأولى: تطبيقا للمادتين 23 و67 من النظام رقم 07-01 المعدل والمتمم، المؤرخ في 3 فبراير سنة 2007، المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، تهدف هذه التعليمة إلى تحديد كيفيات فتح وسير حساب العملة الصعبة للتاجر وحساب العملة الصعبة لصاحب المهنة غير التجارية و توزيع إيرادات صادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات و المنتجات المنجمية.

المادة 2: يرخص لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم، يمارس نشاطا اقتصاديا طبقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول، أن يفتح لدى البنوك، حسابا أو عدة حسابات بالعملة الصعبة للتاجر وحساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لصاحب المهنة غير التجارية.

يمكن فتح حساب لكل عملة قابلة للتحويل الحر، التي تسجل بها المعاملات.

المادة 3: لا يسمح لحساب العملة الصعبة للتاجر وحساب العملة الصعبة لصاحب المهنة غير التجارية أن يسجل أرصدة مدينة.

المادة 4: يحق لأصحاب حساب العملة الصعبة للتاجر وحساب العملة الصعبة لصاحب المهنة غير التجارية تسجيل، في هذا الحساب، كامل ناتج إيراداتهم لصادرات السلع والخدمات المرحلة كليا أو جزئيا في الآجال القانونية، وكذا التسبيقات على إيرادات الصادرات.

في حين، تحول إلى الدينار الجزائري إيرادات الصادرات غير الموطنة وتلك التي تم ترحيلها خارج الآجال القانونية.

المادة 5: لا يقبل السحب النقدي من هذه الحسابات (التاجر وصاحب المهنة غير التجارية)، إلا على وجه الاستثناء.
يفهم من ذلك، أن هذا السحب يجب أن يكون مبلغ معقول ومتناسب مع احتياجات النشاط.

المادة 6: تسجل إيرادات صادرات السلع والخدمات المرحلة من طرف أي شخص تاجر، في الجانب الدائن لحسابه بالعملة الصعبة.

يمكن تخصيص عشرون بالمئة (20 ٪) من هذه الإيرادات لحساب التصدير، والموجه لتمويل عمليات ترويج أنشطة التصدير.
يجب تبرير المصاريف المتعلقة بهذه الحصة لاحقا تجاه بنك التوطين، خلال الشهر الذي يلي تاريخ تنفيذ الدفع، وذلك بتقديم كل مستند تجاري يثبت ذلك (فاتورة، مذكرة أتعاب، وصل دفع ...).

الملحق رقم 06: متوسط قيمة صادرات خدمات الحواسيب والاتصالات كنسبة من صادرات الخدمات في الدول العربية والعالم للفترة (1985-2015)

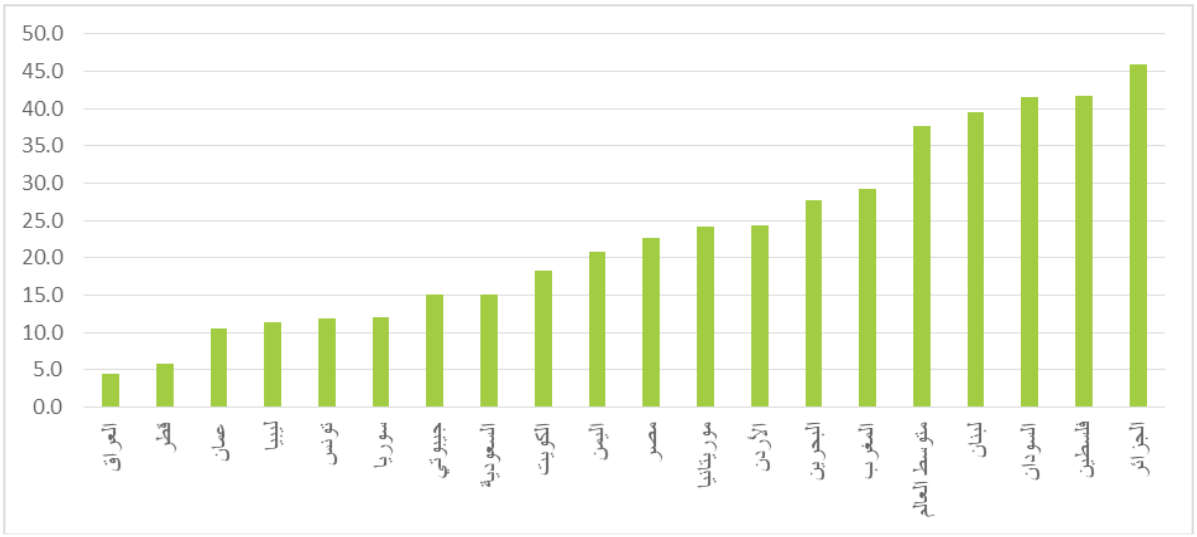

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، "التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية"، الاصدار الثالث، الكويت، مارس 2018، ص: 69.

الملحق رقم 07: حساب معامل هيرفندال- هيرشمان للتنويع الاقتصادي في الجزائر 2011-2017

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الخام	0.14	0.12	0.10	0.09	0.07	0.06	0.05
الواردات	0.19	0.14	0.13	0.16	0.15	0.14	0.13
الصادرات	0.95	0.95	0.95	0.95	0.93	0.92	0.93
التكوين الإجمالي الخام لرأس المال الثابت	0.48	0.37	0.37	0.45	0.48	0.52	0.52
الإيرادات العامة	0.14	0.12	0.07	0.04	0.03	0.10	0.07
المؤشر المركب	**0.38**	**0.34**	**0.32**	**0.34**	**0.33**	**0.35**	**0.34**

المصدر: نجاة كورتل، "الاقتصاد الجزائري بين واقع الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي: دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة 2011-2017"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، 2019، ص: 11.

الملحق رقم 08 : مؤشر تنويع الصادرات الجزائرية للفترة (1990– 2018)

البيان / السنوات	الصادرات الكلية (دج)	مواد غذائية	تموين صناعي	وقود تشحيم	آلات تجهيزات	معدات نقل قطع غيار	سلع استهلاكية	سلع غير مذكورة	HHI
2000	22031	32	21419	44	465	11	47	13	**0.95571**
2001	19132	28	18484	37	504	22	45	12	**0.94613**
2002	18825	35	18091	51	551	20	50	27	**0.93959**
2003	24612	48	23939	50	509	1	30	35	**0.95640**
2004	32083	59	31302	90	571	0	47	14	**0.96113**
2005	46001	67	45094	134	651	0	36	19	**0.96847**
2006	54613	73	53429	195	828	1	44	43	**0.96534**
2007	60163	88	58831	169	993	1	46	35	**0.96464**
2008	79298	119	77361	334	1384	1	67	32	**0.96099**
2009	45194	113	44128	170	692	0	42	49	**0.96229**
2010	57053	315	55527	94	1056	1	30	30	**0.95730**
2011	73489	355	71427	161	1496	0	35	15	**0.95525**
2012	71866	315	69804	168	1527	1	32	19	**0.95426**
2013	64974	402	62960	109	1458	0	28	17	**0.95062**
2014	62886	323	60304	109	2121	2	16	11	**0.93479**
2015	34668	235	32699	106	1597	1	19	11	**0.91054**
2016	30026	327	28221	84	1321	0	54	19	**0.90512**
2017	35191	349	33261	73	1410	0.29	78	20	**0.91328**
2018	41168	373	38338	92	2242	0.30	90	33	**0.89212**

المصدر: فضيلة مزوزي، محمد قويدري، "تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان-هرفندال: دراسة تحليلية للفترة (1990-2018)"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، 2020، ص: 311.